

مكتبة الخزانة

مفتی محمد رفیع الدین صاحب

۱. *الطاهر*

٢. الترتيب الثاني

۲۲۔ رقم تحریف القرآن

المقدمة

تأليفه الشريف الميرزا محمد باقر الخليلي

مكتبة

1875-1876

Princeton University Library



32101 055394009

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.

مَدْخُلٌ

النَّفْسِ

أبحاث حول اعجاز القرآن و الدفاع عن
صيانته من التحريف، و حجية القراءات، و
مناقشة القراء، و قوانين اصول التفسير .

بقلم

المحقق

الشيخ محمد الموحدي الفاضل

(RECAP)

BP130

. 73

. F324

1974

الطبعة الاولى

١٣٩٦ هـ

اشراف مرتضى الحاكبي

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة الحيدري - مهران



المدخل

- * حقيقة المعجزة
- * إعجاز القرآن
- * وجوه إعجاز القرآن
- * شبهات حول إعجاز القرآن
- * حول القراءات و القرآن
- * أصول التفسير
- * عدم تحريف الكتاب
- * شبهات القائلين بالتحريف

تفکیر

فضیلۃ الشیخ حسین انصاری

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نزل القرآن الكريم : على صدر الرسول الاكرم - منجماً - طيلة ثلاثة وعشرين عاماً ، وهو الكتاب الذي خطط للمجتمع الانساني طريق الهداية والتكامل ، و تمهده بالصيانة والامانة ، كما شرع له كل ما يتطلبه من حاجات فردية واجتماعية سواء بسواء .

وقد نزلت آياته و سوره وفق مقتضيات الحياة ، و ما تسلمها من دساير وتوجيهات تقيم فيها العدل ، وتحقق لها السعادة ، فان هذه الآيات المعجزات قد اشدت خصومها محاكاة هذا الاعجاز و مما رضتها الامر الذي كشف عن عجزهم واستسلامهم امام تجدي القرآن و قاطعيته ، و بالتالي جلا عن عجزهم و عصيتهم تجاه حكومة القرآن و اعجازه .

و القرآن : هو المعجزة الالهية الخالدة التي جاء بها اعظم الرسل و اكرمهم و لذلك فان النهوض بحقه هو من اعظم الحقوق و اخطرها ، كما ان اقامة سننه و واجباته هي من اخطر القروض و الواجبات .

و القرآن : هو الكتاب الذي يصعد بالانسانية الى ارفع مدارج الكمال ، و يهديها الى سواء السبيل ، وينشد لها السعادة الابدية ، التي تمنحها العزة والرفعة .

و تحتها الدرد و الشقاء ، و هو الكتاب الذي يهدف على الاساسيه كل معاني القدرة و المنعة في مجالات حياته المادية و المعنوية .

والقرآن : هو الكتاب الذي يهدف - في دانه - الى التصعيد بالقوى العقلية ، و المواهب العطرية الى اقصي الابداع و الابتكار ، الامر الذي يهدف في روع الاساس رواسب الحرافات و الصادات الاجتماعية السيئة ، و التغلب الموروثه البالية ، كما يهدف الى دعم الروح الاساسيه في ادراكها و تصوراتها الساميه المحررة ، و ما يرتبط بها من اسرار النفس و مزاياها .

والقرآن هو الكتاب الذي تلوح فيه اسرار العلميه و الحصريه التي تأخذ بالشرية الى امير الذي يتحول فيها جميع اداعيتها و ادراكاتها كما يأخذ بها الى استعلاء الاسرار و الدوام التي ^{ان} يجهلها ، الى جانب اسرار التوحيد المتمازجة في هذه الحليقة ، و هكذا تأخذ بها هذا الكتاب الى المبدأ و المبدأ ، و الى سائر الايات الالهية في مراهبه و قصصه ، و هذا ما نه و اواره يقول الامام الصادق ^{عليه السلام}

« القرآن : هدى من الصلاله ، و نمان من العمى و استقالة من العشرة و نور من الظلمة ، و صياء من الاحداث ، و عصمة من الهلكة ، و رشد من العواية ، و بيان من العتن - و يلاع من الدنيا الى الآخرة - و فيه كمال دينكم و ما عدل أحد عن القرآن الا الى النار » (١)

والقرآن هو الكتاب الذي يحوم حقائق كثيرة محتلمه تمثل الجانب الآخر من اعجازه ، ان يكشف القاذ عن اسرار الحليقة ، كما يمثل فيه الجانب الآخر من اعجازه ، و هو اعجاز الاسلوب ، و النظم ، و البلاغة ، و هكذا يحوم الاحصاء عن الغيب ، و مستقبل العالم ، و ما وراء الطبيعة ، و العوالم الأخرى التي لم تصل المعرفة اليها الا عن طريقه ، كما يتميز القرآن بالتحطيط السوي للحياه الشريفة المتمازجة

بما فيه من معالجة الموارد الوجودية التي تمتد في عرض هذه الحجة و طولها
و كتب هذا متواء ، و هذا محتواه ، كيف يوجد في ادبي اختلاف وهو
وحي من الله يتحدى بديده كل ملهم و كل مدع ، ما و كل عمري مفكر
و حسب ان يعبر عن مدارسته في الأسلوب - فصلا عن الحقائق - كل الاحيال
المختلفة طيلة اربعة عشر قرناً و حتى الاسان المعاصر ، الذي شهد عصر العلم
والانداع انما يريد ان يسترد من القرآن الكريم حصاره و ثقافته ، و فوائده العلمية
و الاجتماعية المختلفة .

و الكتاب الذي بين ايدينا يحسد لنا كل هذه المواحي في اعداد القرآن
بالمعايير العلمية و الواقعية ، ولذلك فاني قد شد السخن و المحققين ان يتبينوا هذه
الحطوط العلمية و هذه الحقائق السامعة الاصيل بالنسرة ، الدقة ، و الادراك النافذ
و مؤلف هذا الكتاب هو الاساد المحقق الحجة الشيخ محمد النسكراني
« المعامل » احد الشخصات العلمية المرموقة في الاوساط و الجورات

قد ارتفعت من مآهر علمه هذه الأيام لدراسته التي فصيتها في قم ، كانت
- عنده - على دراسته الفقه و الأصول ، و اذا أعتز ان يكون اصغر تلميذ له فلا احد
في نفسه من الاهلة لدار هذا الكتاب بمران معرفتي او اعجابي الا ان الباحثين
و رواد العلم هم الذين سوف يمشون هذا الكتاب ، هم يتشئون فيه المنهج العلمي
العميق ، و الاصاله و الابداع .

وقد مضى على اعداد هذا الكتاب فتر من الزمن دون ان يستهل من معينه رواد
العلم و المعرفة ، و طلاب القرآن و في مساهمة كريمة اسعدني الله ان احظى بلثم
امامه في مدينة « مرد » وقد جرى ذكر هذا الكتاب ، لقيتم ، فاولاني بالاطلاع عليه
واحارني بطبعه و اداعته

و مما يبعثني على الفخر و الاعتزاز اننا أولى بهذه الصصنة و النعمة العظمى
فاسأله تعالى ان يوفقنا - نحن المسلمين - الى ان نسترشد معارف القرآن ، و ان

تفتدى بهناه ، و ان تتبع تعاليمه و توجيهاته .

كما أسأله تعالى ان يشر علينا لواء الدين ، و الجامعة العلمية التي تقود العالم الاسلامي الى عظمه القرآن و منعمه ، و الى اتباع اهل البيت الاطهار ، و الناسي بهم ، و الأخذ بسيرتهم .

و اني اد أجد لزماً على ادانوه عن الموجبات التي اسداها فصله الكاتب الاسلامي الكبير الاستاد المبدع تصي الحكمي : أجد لزماً على ان ارجي له الشكر على ما اصطلح به من مراجعة الكتاب و تسيقه و الاشراف على احراجه .

والله اسأل ان يوفقنا الى ما نحب و يرضى . كما أسأله ان يقرن ذلك برضاء امامنا العائب - محمد الله تعالى فرجه - حامل القرآن و شر مكنه في الهدايه والعند و الاصلاح .

دهران حمادى الثانية ١٣٩٦ هـ

حسن أنصاريان

الأهـداء

الى المربي الكبير : الوالد المعظم :

والرحل العدا الذي لا أقدر على اداء حقوقه ، ولا استطيع شكر عدياته ، وقد
الع في تربيته العلمية و الدينية ، و أحهد في نهضة الوسائل للأمة ، و كان حاملاً
للمفائل المعنوية ، و مربيّاً بالتربية القولية والعملية ، و حائراً لشرى امهاجرة ،
مصدقاً لقوله تعالى :

« و من يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد
وقع اجره على الله » .

فالمستول منه تعالى ان يعطى اجره عليه ، و يحشره في رمة من يحسنه من
اوليائه الطاهرين ، و اصفياؤه المكرمين صلوات الله عليهم اجمعين ، و ان بقدرني على
اداء بعض حقوقه ، آمين .

ولذلك

المقدمة

الى فهم حقيقته ، خصوصاً مع انشاء الدين الحالد على اساسه واعماره ، و توقف
الشرعة السامية على نظامه الرفيع ، فانه - في هذه الحالة - لا بد من الورد في سحر
عميق بمقدار ميسور ، و الاستفادة منه على قدر الطوف المعداد

و مع ان الكتاب - سيما في هذه الاعصار التي سير قافلة الشر الى اهداف
مادية ، و تنسى حاجتهم التي لا يرون الا ايمانها على اساس اقتصادي ، و اصحت
الشوؤن المعنوية كانه لا يحتاح لها ، و القوا بين الالهية غير معمول بها - قد صار
هدفاً للمعاصرين والمحدثين ، لانهم يرون ان الاقتداء بسوره ، و الخروج عن جميع
الظلمات بسببه سبب اب اليادة امادية و يمنع عن تحقيق السطلة و يوحى
رقاء الفكر ، و حصول الاستياء ، و لا بد لهم للوصول الى اعراضهم المعسدة من اطفاء
نوره ، و ادلاء مرئته ، و تنقيص مقامه الشامخ ، فنداء يشكون في اعماره ، و يوردون
على الناس شهات في ذلك و اخرى يتمسكون بشعره و يشتون تنقيصه .

و من المذهب ان بعض من لا يطنح على حقيقه الامر ، و يتجسس ان البحث
في هذه المباحث اما بحري بحري امباحث العلميه ، التي لا تشذ عن البحث العلمي
قد وافق معهم في هذه المعيدة المعسدة ، عمله عن ان الايدى الحمية نشرة لهذه العكرة
الضمنية ، و دعة على رواحها بين الموام و الجهلة ، و هدفها سلب الاعتصام بحمد الله
المتين ، و ترك الاقتداء بخلام الله الممين ، و يعي وصف الاعمار و الحميه عن القرآن
العظيم .

فمثل هذه الجهات ادخا لبحث حول الكتاب المعبد بالبحوث التي اشرت
اليها و اطن انه لا ينفي موقع للشبهة - مع اشرافه الى هذه الرسالة - من يريد
استكشاف الحقيقة ، و يترك طريق المي و الجهالة ، فقد نالت على ان اجمع فيها
ما يكون دليلاً على المقصود ، و احث عن الشبهات الواردة بما هو مقبول العقول .
و مع ذلك فانقص و الخطأ فيه لو كان ، فمشأه قصور الباع ، و عدم سعة الاطلاع ، و ادحو

من القاريء الكريم ان ينظر اليها بعين الانصاف ، وان يذكرني اذا اشرف على نص او اشتباه .

وفي هذا الصدد اقدم حرر الشكر الى جمع من الاصدقاء الكرام - الدين لهم نصيب في طمع الرسالة و نشرها ، سيما صديقي الاعز العاقل الكامل الواعظ الشهير الشيخ حسين المعروف بـ « النصارى » و فقه الله تعالى طراسيه وحمل مستقبل امره خيراً من ماضيه بحق اوليائه الطاهرين
و اتسهل اليه تعالى ان يمدني بالتوفيق ، وسحط عملي بين القبول ، والله الولي الحميد المجيد .

قم - الحوزة العلمية - جمادى الاولى ١٣٩٦ هـ

عبد الوجيد "لهب صر"

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَا يَأْتِيَنَّكَ بِمِثْلِ الْاِجْتِسَاءِ بِالْحَقِّ
وَأَحْسَنُ نَفْسِيرًا

القرآن الكريم

الفرقان ٢٥ : ٢٣

حَقِيقَةُ الْمَعْجَمَةِ

التصرف في قانون الاساس
و المسببات ، شرائط
المعجزة . وجه دلالة الاعمار
على الصديق .

المعجزة - بحسب الاصطلاح - هو ما يأتي به المدعى لمنصب من المناصب
الالهية ، من الامور الحارقة للعامة السوعية ، والواميس الطبيعية ، والحارقة عن
حدود القدرة الشريفة ، والقواعد والقوانين العلمية ، وإن كانت دقيقة نظرية ،
والرياضات العلمية وإن كانت نتيجة مؤثرة ، بشرط أن يكون سائلاً عن المعارضة
عقب التحدثي به ، ففي الحقيقة ينشر في تحقق الاعجاز الاصطلاحي الامور
التالية

الأول أن يكون الاثبات بذاك الامر المعجز مقروناً بالدعوى ، بحيث كانت
الدعوى باعثة على الاثبات به ، ليكون دليلاً على صدقها ، وحجته على ثبوتها
الثاني أن تكون الدعوى عبارة عن منصب من امانات الالهية ، كالنبوة
والسعادة ، لانه حيث لا يمكن تصديقها من طريق السماع عن الاله ، لاستحالة ذلك ،
فلا بد من المعجزة الدالة على صدق المدعى ، وثبوت المنصب الالهى - كما يأتي بيان ذلك
في وجه دلالة المعجزة على صدق الآتي بها - وأما لو لم تكن الدعوى منصفاً الهياً ، من
كانت امراً آخر كالتخصص في علم مخصوص - مثلاً - والدليل الذي يأتي بمعدته
لائات صدقه لا يسمى معجزة ، لعدم توقف اثباته على الاثبات بامر حارق للعامة ،
بل يمكن التوصل بدليل آخر كالامتحان وسجود ، ففي الحقيقة ، المعجزة عبارة عن
الدليل الحارق للعامة الذي ينحصر طريق اثبات الدعوى به ولا سبيل لاثباته غير .

الثالث أن تكون الدعوى في نفسها مما يجري فيه احتمال الصدق والكذب
والا فلا تعد الدوبة إلى المعجزة - بل لا يتحقق الاعجاز بوجه ، ضرورة أنه مع العلم

بصدق الدعوى لا حاجة إلى تنبيه . ومع العلم بخديبه لا معنى لدلائله على صدق مدعيه . وإن كان الشر عاجزاً عن الأدب بمثله . - فرصاً - وهذا لا فرق فيه بين أن يكون الكذب معلوماً من طريق العقل . أو من سبيل النقل . فادّعى أحد أنه هو الله الخالق الواحد لوجود وامي ما يعجز عنه الشر - فرصاً - فذلك لا يسمى معجزة . لأن الدعوى في نفسها تطلب بحكم العقل . ليس هي القطعية العقلية لدّاله على استحالة ذلك . كما أنه إن ادّعى أحد لسوءه بعد حتم السيئ ^{والله} لا يثبت له - فرصاً - ما يحرق بوميس الطبيعة والفق بين العادة فذلك لا يسمى معجزة . بالاصح إلى الاسم الذي لا يثبت في صحة اعتقاده بسوءه ^{الله} لأنه كما ثبتت بسوءه كذا ثبت حاضيته . لدّاله . فاعطاه العقيدة . فاعتبر في تحقيق المعجزة - مصلاً - كونه الدعوى محتتمه لأن من الصدق والكذب ومن ذلك يظهر أن المعجزات متعددة مدّعى واحد . ثم يكون انصافه . « لا بعد من جهة الأمر . استعمده فكر معجزة . ثم دله على عجزه بالاصح إلى من ثبتت تلك المعجزة . دليلاً على صدق مدّعيه . ولا فلو كان صدق دعواه - عنده - ثابتاً بالمعجزة لكانه بحيث لا يكون هذا الشخص في رتب وثبت أصلاً . فلا تكون المعجزة للأصح معجزة . « لاصح إليه بوجه . ونسب اللاحقة بهذا الوصف إنما هو لأحد تأثيره في هديده غيره . وخروج ذلك لغير من لشد إلى اليقين لأجله . وبعبارة أخرى إنما يكون انصافه بالاعجاز عند العجز لا عند هذا الشخص الرابع . كون إثبات الأمر خارجاً للمادة الطبيعية . وخارجاً عن حدود القدرة البشرية وفيه شدة إلى أن المعجزة يستحيل أن تكون خارجة للقواعد العقلية . وهو كذلك ضرورة أن القواعد العقلية غير فاسدة بالانحراف . كيف وألا يحصل لنا القطع بشيء من نتائج . ولا تحقيقه من الحقائق . وإن حصول القطع من القياس المركب من لصري والكبرى - ما هو نتيجته - يتم بترفع على ثبوت لقاعدة العقلية الراجعة إلى امساح احتمال لقصص . ضرورة أن حصول لعدم حدوث العلم

مثلاً - من القيس المرتك من " لعالم متعبر " كذا متعبر حادث " إنما يتوقف على استحالة ان في العالم بوجود الحدوث وعدمه معاً ، ضرورة أنه لا يحصل القطع بالحدوث في مقابل عدم كما هو غير حقي

وكذلك العلم بوجود الناري حثت عظمت من طريق الترهين المطعنة القاطعة ، الدالة على وجوده إنما يتوقف على استحالة كونه شيئاً منقطعاً بالوجود والعدم معاً في أن واحد ، وامتناع عروص كلا الأمرين في زمان واحد ، نداه أنه بدونها لا مجال لحصول القطع بالوجود في مقابل عدم كما هو ظاهر

واقواعد العقلية خصوصاً قاعدة امتناع اجتماع النقيض وإرتقاعهما ، التي إليها ترجع سائر القواعد ، عنده يسمى حكمة العلوم والمعارف ، بعده عن عالم الانحراف والانجراف لا يمكن ملأها اصلاً

وبدل على ما ذكرنا من استحالة كون المعجزة حادثة لقواعد العقلية في خصوص المقام : أن الفرض من الأتيان بالمعجزة انشأت دعوى المدعى واستكشاف صدق وثبوت المنصب لآلهي ، فادور مما يمكن تعريف المعجزة في لقواعد العقلية وانجرافها بها ، لا يحصل الفرض المنصود منها ، فإن دلالتها على صدق مدعى السوثة - مثلاً - إنما تنتم على تقدير استحالة انحصار شخص واحد في زمان واحد ، السوثة وجوداً وعدمه ، وإلا فلا مانع من ثبوت هذا الأصناف ، وتحقق كلا الأمرين ، فلا يترتب عليها العامة من الاتيان بها ، والعرض المنصود في النس ، كما لا يخفى

وعلى ما ذكرنا بالمعجزة ما يحوى حارقاً للعدة لطبيعتها ، التي يكون الشر عجزاً عن التحلف عنها إلا أن يكون مرتباً بجمع القدرة المطلقة المتعلقة بكل شيء ، ومنه يظهر الفرق بين السحر وبين المعجزة ، وكذا بينها وبين ما يتحقق من امر قاصي ، الذين حصلت لهم القدرة لأجل البر بانه - على اختلاف أنواعها وتنوع صورها - على الأتيان بما يعجز عنه من لم يحصل له هذه المقدمات ، فإن ابتداء مثل ذلك على قواعد علمية ، أو أعمال رياضية فوحى حر وجهه عن دائرة المعجزة ، التي ليس لها

طهير الآقدرة الكاملة الشامة الالهية ، وهكذا الا بداعات الصمائية ، والاخرعات المتتوعة ، والكشفتات المتعددة من الطسنة وغيرها من الحوادث المختلعة العاحزة عنها الطبيعة الشرية ، قبل تحصيل القواعد العلمية التي تترتب عليها هذه النتائج ، وإن كان الترتب امراً حقيقياً يحتاج إلى الدقة والاستبطان فان جميع ذلك ليس مما يعجز عنه البشر ، ولا حارقاً لما موسى الطبيعة أصلاً

نعم - يبقى الكلام بعد وضح الفرق بين المعرفة وغيرها بحسب الواقع ومقام الثبوت ، فان الأولى حارجه عن القدرة الشريفة شوقها المختلفة ، والثانية تتوقف على مسادي ومقدمات يقدر على الاثبات بها كد من يحصل له العلم بها والاطلاع عليها - في تشخيص المعرفة عن غيرها - بحسب مقام الاثبات ، وفي الحقيقة في طريق تعيين المعرفة عما يشابهها صودة ، وأنه من هنا اماراة مميزة و علامة مشخصة لا ؟ . والظاهر أن الأمانة التي يمكن أن تكون معبئته عادة عن أن المعرفة لا تكون محدودة من جهة الزمان والمكان ، وكذا من سائر الجهات كالآلات ولحواها ، حيث أن أصلها القدرة الارلية العامة غير المحدودة شيء . وهذا بخلاف مثل السحر والاعمال التي هي نتائج الرياصات ، وفيها - لا معادلة - محدودة من جهة من الجهات ولا يمكن التعدد عن تلك الجهة ، فالرباسة التي تتيحها التصرف في المتحرك وامكانه - مثلاً - لا يمكن أن تترتب عليها نتيجة اخرى ، والسحر الذي يتوقف على آلة مخصوصه - مثلاً - لا يمكن أن تتحقق من غير طريق تلك الآلة ، وهكذا ، فلهذا تحديد علامة عدم الاعجاز

مضافاً إلى أن الاعراض الباعثة على الاتان محتلفة ، بداهة أن السي الواقعي لا يكون له عرض إلا ما يتعلق بالامور المعنوية ، والجهات النفسانية ، والسير بالثامر في المسير الكمال المتكفل لسعادتهم

وأما النبي الكاذب فلا تكون استفادته من المعرفة إلا الجهات الراححة إلى شخصه من الامور المادقة ، كالشجرة والحاء والمال واشباهها ، فكيفية الاستعادة من

المعجزة من علائم كونها معجزة أم لا ، كما هو واضح
الخامس : أن يكون الاثبات بذلك الامر مفروفاً بالتحدى الراجع إلى دعوة
الناس إلى الاثبات بمثله ان استطاعوا ، لتعلم بذلك

أولاً - عرّض المدعى الآتي بالمعجزة ، وأن العاية المقصودة من الاثبات بها
تعزيز الناس ، وثبات عزهم من طريق لا يمكنهم التحلص عنه ، ولا الاشكال عليه .
وثانياً - أن عدم الاثبات بمثله لم يكن لاجل عدم تحديهم للاثبات ، وعدم
دورهم في هذا الوادي ، والا فكان من الممكن الاثبات بمثله ، ضرورة أن التحدى الراجع
إلى تعزيز الناس الذي يترتب عليه أحكام وآثار عظيمة من لزوم الطاعة للمدعى ،
وتصديق ما يدعيه ، ويأتي به من القواصص والحدود ، والتسليم في مقاديرها بوجوب
- حسب الطبع البشري والحيلة الانسانية - تحريكهم إلى الاثبات بمثله ، لثلاث
يحتل عزهم وينت تصورهم ، وعليه فالعجز عقيب التحدي لا ينطبق عليه عنوان
غير نفس هذا العنوان ، ولا يقبل محملاً غير ذلك ولا يمكن أن يتشكّل لباس آخر
ولا تعقل موارائه بالأعراس العاسدة ، والعناد والتعصب الفحيح .

السادس . ان يكون سالماً عن المعارضة ، ضرورة ان مع الابتلاء بالمعارضة
بالمثل لأوجه لدلالته على صدق المدعى و لزوم التصديق ، لأنه إن كان المعارض
- بالكسر - قد حصل القدرة من طريق السحر والرياسة - مثلاً - فذلك كاشف
عن كون المعارض - بالفتح - قد أتى بما هو حارق للعادة والناموس الطبيعي - وقد
من أعشاره في تحقيق الاعجاز الاصطلاحي بالاثبات - وإن كان المعارض قد اقدره الله
تبارك وتعالى على ذلك لا بطلان لدعوى المدعى فلا يبقى - حينئذ - وجه لدلالة
معجزه على صدقه أصلاً .

وبالجملة مع الابتلاء بالمعارضة يعلم كذب المدعى في دعوى النبوة ، إما لاجل
عدم كون معجزته خارقة للعادة الطبيعية ، وإما لاجل كون القرص من اقدار المعارض
اطال دعواه ، إذ لا يتصور غير هذين العرصين فرض ثالث أصلاً ، كما لا يخفى .
السابع : لزوم التطبيق ، بمعنى ان يكون الامر الخارق للعادة ، الذي يأتي

به المدعى للنسوة و السعداء كان وقوعه بيده بمقتضى ارادته وعزمه بمعنى مطابق قوله وعمله ، فاد ، تعاليف لا تتحقق الاعجاز بحسب الاصطلاح ، كما حكى ان مبيلمة الكذاب تعمل في شر قليلة الماء لبيكر ماؤها صار جمع ما فيها من الماء ، و انه أقر بيده على رؤوس صبيان بنى حصة و خنكهم فاصاب القرع كل صنم مسح رأسه ، و لثغ كل صنم مسح خنكه ، و ان شئت فسم هذه اسعرة الدالة على الكذب ، لانه احرى الله تعالى هذا الامر بيده لا يطال دعواه ، و انشأت كذبه ، و هداية الناس الى ذلك

مضى الكلام : في حقيقة المعجزة في امر ، و هو ان الاعجاز هل هو تصرف في قانون الاسباب و المسببات العادية ، و يرجع الى تخصيص مثل « ابي الله ان يحرق الامور لا باسائها » او انه لا يرجع الى التصرف في ذلك القانون ، و لا يستلزم التخصيص في مثل تلك العبارة الآية بظاهرها عن التخصيص ، بل التصرف انما هو من جهة الرمان ، و العاء التدرج و التدرج بحسبه فمرجع الاعجاز في مثل جعل الشجر اليس خصرأ - في الفصل الذي لا يقع فيه هذا التسلسل و التغير عادة من العصور ، لاربعة السوية - الى تعميل ما يحتاج اليه الشجر في الاخصراء من حرارة الشمس و الهواء و الماء ، وما يستفيد من الارض في آن واحد ، لا الى استغنائها عن ذلك رأساً ، الظاهر هو الوجه الشمي و ان كان لا يترتب على هذا البحث ثمرة كثيرة مهمة .

نعم يظهر مما استظهرناه الحواب عما استند اليه امدانيون في دعواهم انكار المعجزة ، من ان المعجزة الراحمة الى الابدان بما يحرق العادة بوجوب انحرام اصل « العلوية و المعلولية » و الحدثة في هذه القاعدة المسلمة في العلوم الطبيعية ، و في العلم الاعلى و الفلسفة فان امتنائهما على قانون العلوية مما لا تكاد يحفى ، و لا يمكن للعقل ايضاً انكاره فان افتقار الممكن - في مقابل الواجب و الممتنع - الى العلوية بديهي لانه حيث لا يكون في ذاته اقتضاء الوجود و العدم ، بل يكون متساوي التسمية اليهما ،

كما هو معنى الامكان ، فترجيح احد الامرين لا يمكن الا بعد وجود مرجح في
الدين ، يكون ذلك المرجح خارجاً عن ذات الممكن و ماهيته ، و ذلك مرجح اتما
هي العلة التي تؤثر في احد الطرفين ، وترجح الممكن عن حد التساوي
و حينئذ يقال في المقام ان المعجزة كما انها خارجة للعدة الطبيعية كذلك
خارجة لهذه القاعدة العقلية المشتهرة بماتون العلية والمعدولية ، وهو محذور لوقوع التحصيل
فيها ، و حيث انها غير قابلة للتحصيل فلا محيص عن انكارها كلاً و نفيها
رأساً

و الجواب :

اولاً ان ما تقتضيه القاعدة المسلمة اتما هو محذور افتقار الممكن الى العلة
من جهة ، و ان تلك العلة لابد وان تكون طبيعية ماديه فهو امر خارج عن
مقتضى تلك القاعدة و القائلون بشيئ الاعجاز لا يسكرون القاعدة اصلاً ، بل عزمهم
ان العلة المرجحة امر خارج عن ادراك البشر و قدرته ، فالمعجزة لا تنافي القاعدة
اصلاً ، و بمسألة اخرى تكون العلة امرأ غير طبعي مرتبطة بالقدره الكامله الالهيه
غير المحدوده

وثانياً قد عرفت انه لا مانع من الائتراء بشيئ العلة الطبيعية في باب المعجزة ،
و حرق المادة اتما هو ملحوظ الفاء التدريج و التدرج ، و في الحقيقة حروجهما عن
حدود القدره الشريئة اتما هو ملحوظ هذا الالاء بحسب الزمان ، لا ملحوظ قطعها
عن الارتباط بالعلة الطبيعية . كما عرفت في مثال جعل الشجر الدس حصراً -
فتدبير جيداً .

ثم انه ربما يستدل بمعص الآيات القرآنيه على انه لا يلزم على التسمي الايات
بالمعجزة و ترتيب الاثر على قول من يطلبها ، وهي قوله تعالى في سورة نبي اسرائيل
وقالوا لن قومك لك حتى تصجر لمان الارض يمسوعاً قل سبحان ربي هل
كنت الا بشراً رسولا ، فانها ظاهرة في انه بعد تعليقهم الايمان على الاثان بالمعجزة

لم يأت النبي بما هو مطلوبهم ، بل أظهر المعجز بلسان كونه نبياً رسولاً ، ومنها
استبعاد عدم لزوم اقتران دعوى النبوة بما هو معجزة

و الجواب :

أما أولاً - فإن افتقار النبي في دعوى النبوة و صدقها الى الاثبات بالمعجز من
المسلمات العقلية التي لا يشوبها ريب ، ضرورة انه مع عدم الافتقار لا يبقى اعتراق
بين النبي الصادق و النبي الكاذب ، ولا يكون للدول مزية و فصلة أصلاً ، وحيث
فإن فرض دلالة الآية على خلافه ، وانه لا حاجة الى الاعجاز مع فرض صدق المدعى ،
فاللزام تأويلها كما هو الشأن في غيرها من الآيات الطاهرة في خلاف ما هو المسلم
عند العقل ، كقوله تعالى : في سورة الفجر . « و جاء ريث »

و أما ثانياً ، فإن الاثبات بالمعجز لا معنى لأن يكون داعياً لطلب الناس وهو
الفسهم ، بحيث تكون خصوصياته راحة الى تعيين الشاك و اختياره ، ضرورة ان المعجزة
امر الهى لا يكون للنبي فيه ارادة و اختيار ، بل كان ارادة الله تعالى على انه لا معنى
لطلب معجزة مخصوصه بعد الاثبات بما هو معجزة حقيقة ، و طاهر الآيات المذكورة
ان طلبهم من النبي تلك الامور المذكورة فيها كان بعد الاثبات بالقرآن الذى هو
اعظم المعجزات و سيأتي . ان شاء الله تعالى . انه لا يختص وصف الاعجاز بمجموع
القرآن ، بل يكون كل سورة من سورة الطويلة و القصيرة واحدة لهذا الوصف ، و
حيث لا يطلب منهم دليل على عدم كونهم صدق الاهتداء ، بل على لحاحهم و عنادهم ،
و تفهم القبيح ، فانه لا وجه بعد الاثبات بالمعجزة لطلب معجزة اخرى ، مع فرض كون
الشخص بصدق الاهتداء و تسمية النبي الصادق .

و أما ثالثاً ، فغير خفى على الناظر في الآيات ان ما كانوا يطلبونه لم يكن
معجزة بوجه ، إما لكونه من الامور الموافقة للعادة الطبيعية ، كعجر الينبوع من
الارض ، و ثبوت بيت من الخزف له و مثلهما ، و إما لكونه منافياً لفرض الاعجاز
كسقوط السماء الموجب لهلاك طالب المعجزة ، و إما لكونه مستحيلاً عقلاً ، كالاثبات

بالله من السماء عنوان الشهادة ولاجلها . وقد مرَّ أن المعجزة لا تبلغ حدَّ التصرف في المستعجلات العقلية لعدم قابليتها للاعتراف بوجه .
 و أمّا رابعاً ، فهذا القرآن الكريم يصرّح في غير موضع شتّى بالمعجزة للأنبياء
 السابقين كـ موسى و عيسى و غيرهما و ان تصديقهم كان لأجل الايمان بها وعليه فهل
 يمكن ان يقال بدلالته على عدم الافتقار الى المعجزة او بدلالته على كذب المعجزات
 السابقة . نعوذ بالله من الضلالة و الخروج عن دائرة الهداية .

وجه دلالة الاعجاز على الصدق

الظاهر ان الوجه في دلالة الاعجاز على صدق مدعى النبوة ليس الا وجه الاعراض بالجهل على الحكيم على الاطلاق ، فانه حيث لا يمكن التصديق بشئ من غير وجه الاعجاز ، ضرورة انحصار الطريق العقلاني بذلك ، مع ان النبوة والمستعاره من اصحاب الالهية انشئ ليس فوقها منصب ، و من هذه الجهة يكثر امدعي لها ، و الصائب للوصور اليها ، فاذا صدر منه امر حارق للعادة الطبيعية ، المعاصرة عنه الطبيعة البشرية ، فان كان كاذبا في نفس الامر ، و مع ذلك لم يطله الله تعالى ، و المعروف انه ليس للمناس طريق الى ابطاله من التمسك بالمعاصرة ، فهو لا يسطق عليه عنوان من فاحية الله ، الا عنوان الاعراض بالجهل الفسيح في حقه ، و لكن ذلك انما يتوقف على القول بالتحسين و التفتيح العقلي ، كما علة من عدى الاشاعرة ، و اما ما على ملكهم العائد من انكار الحسن و القبح رأب فلا ضرب الى تصديق انشئ من ناحية المعجزة اصلا .

وما يقدر من ان فرض المعجزة ملازم لكونها من الله سبحانه ، ولا حاجه فيه الى القول بالحسن والقبح العقليين ، لان المعجزة مفهومة بها خارجة عن حدود لقدره البشرية فلا مناص عن كونها من الله سبحانه

مدفوع فانه ليس المبحث في الاضاف للاعجاز ، حتى يقال ان فرضه ملازم لكونه من الله سبحانه ، بل المبحث - بعد الفراغ عن كونه معجزة - في دلالة الاعجاز على صدق مدعى النبوة في دعواها ، فمن الممكن ان الافاد من الله لم يكن لاحد كونه نبيا ، بل لعرض آخر ، فمجرد كون المعجزة من الله لا يستلزم الصدق الا مع صميمه ما ذكرنا من لزوم الاعراض بالجهل الفسيح ، ومع انكار القبح والحسن كما

هو المفروض - يستدعي هذا الد ، ولا سمي محار للتصديق من ناحية الأعداد
وما حكى عن بعض الأشاعرة من حرمان عادة الله على صدور ما يحرق العادة ،
و ما موسى الطسعة بيد النبي فقط ، مدعاه ان العلم بذلك من غير طريق النبي "كيف
يمكن ان يحصل ، والمفروض ان الشك في اصل سؤته ، مضاف الى انه لا دليل على لزوم
الالتزام بهذه العادة ، مع انكار القبح رأسا .

إِعْزَازُ الْقُرْآنِ

القرآن معجزة خالدة . لا يفتن
اعجاز القرآن ، ووجه حاس التحدى
يمن انزل عليه القرآن ، التحدى
بعدم الاختلاف ، والسلام والاستقامة
التحدى بانه ثبات كل شيء .
التحدى بالاحرار والعيب . التحدى
بالإلحاح . القرآن ومعارفة الاعتقاد به
القرآن وقوانينه الشرعية . القرآن
واسرار الحلقه

ليس في الكتاب العربر ما يدل بظاهره على توسيعه بالأعداد لأصطلاحه بهذه اللفظة ، بل وقع فيه التحدى به . « يدي هو الركن الأعظم للمعجزة ، وثقوبه حقيقتها ، والآيات الدالة على التحدى بمجموع القرآن أو بعضه لا تتجاوز عن عدة

أولها الآية الكريمة الواردة في سورة الأسر : « قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ٨٨ » .

والظاهر من الكريمة الواحدة عن عدم الأدب بمنزلة القرآن ، لأجل عدم تعلق قدرتهم به ، وأن القرآن يشمل على خصوصيات ومرايا من جهة اللفظ والمعنى لا يكاد يقدر عليها الإنس والجن . وإن اجتمعوا وكان بعضهم لبعض ظهيراً ، وتضاف القرآن بأنه معجز إنما هو من جهة الخصوصية الموحودة في نفسه ، البالغ تلك الخصوصية حدّاً يعجز البشر عن الاتيان بمثله

وعليه فمذهب إليه من وصف بأنه شيطان المتكلمين من لقول بالعرف في أعداد القرآن . وإن الله صرف الناس عن الأتيان بمثله مع ثبوت وصف القدرة لهم ، وتوفر دواعيهم عليه . معاف ما هو ظاهر الآية الشريفة ، المقصود بها هو المرتكز في أدهان انتشاره من بلوغ القرآن علوّاً وارتفاعاً إلى حدّ لا تصل إليه أيدي الناس ، ولا محييين لهم إلا الاعتراف بالعجز والقصور والحصوع لديه

وهذا القول باطل من أصله . وإن استصوبه المحرر الرازي في تفسيره ، واحذارة

- خصوصاً - بالإضافة إلى السور القصيرة، كورثي العصر والكوثن راعياً أن دعوى خروج الأئمة بعد هذه السور عن مقدور الشر مكابرة، والأقدام على أمثال هذه المكابرات مما يطرق لتهمة إبليس الذين دسبوا البحث معه في اتصال السور القصيرة بالاعجاز.

وثانيها ما ورد في سورة يوسف من قوله تعالى « أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين ٣٨ » وثالثها ما ورد في سورة هود من قوله تعالى « أم يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سور مثله مفصلات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين فإن لم يستجيبوا فاعلموا أننا أنزلناه بعلم الله وإن لا إله إلا هو فهل أنتم المؤمنون ١٣ ، ١٤ »

وهذه السور الثلاث على ما رواه الجمهور ثلاث متشابهات، وفي رواية عن ابن عباس أن سورة يوسف مدية، والرواية الأخرى عنه الموافقة لقول الجمهور ولاسلوبها، فاته أسلوب السور المكتبة.

وهامش اشكال وهو أن الرب الطبعي في باب التحدّي يقتضي التحدّي أولاً بالقرآن بحملته، ثم بعشر سور مثله، ثم بسورة واحدة مثله، مع أنه على رواية الجمهور وقع التحدّي بالعشر متأخراً عن التحدّي بسورة واحدة، نعم لا محال لهذا الاشكال به على إحدى روايتي ابن عباس من كون سورة يوسف متماهاً مدية.

وحكي عن بعض من فهم التعمي عن هذا الاشكال أن الترتيب بين السورة وورد بعضها قبل معنى لا يستلزم الترتيب بين آيات السور فكلم من آية مكتبة موضوعه في سورة مدية والعباس، فمن الحائز حينئذ أن تكون آيات التحدّي من هذا القبيل، وأن يكون آية التحدّي بعشر سور مدية بعد آية التحدّي بالقرآن في حملته، وقد آتاه التحدّي بسورة واحدة، بل جعل العجز المردي في تفسيره مقتضى

النظم والترتيب الطبعي قريبه على هذا التقديم والتأخير

وورد على هذا المعنى أن محرد الاختصاص لا يحسم مده لاسكال وعلى الفجر أن
صيرورة ذلك قريبة إنما تنم على تقدير عدم مكان التوحيد بما لا يحالف الترتيب
الطبعي ، وهو لم يثبت بعد

وحكي عن بعض آخر في مذهب الحول عن أصل لاشكال ، حاصده على ما
لخصه بعض من مفسري العصر أن القرآن للربم معجز في جميع ما يتقدمه
من المعارف والأحاديث ، ولأحكام ، ولقصص وعبرها ، وبمقتضى ما من لفصاحة والبلاغة
والتنوع والاختلاف ، وإتباعاً لطهر صحتها ، ودراسة الآيات والمثلث عند ذلك عدة من السور
يظهر به ارتفاع الاختلاف ، حصة من من القصص اسودعه فيها مع سائر المعجزات ،
كاللفصاحة والبلاغة والمعارف وسرها ، وإتباعاً يتم ذلك بأن اعجاز لسور الطويلة
التي شتمل على جميع الشؤون الدورية ، سميت بالعرفه والقصة والحكمة وغير
ذلك ، كسورة النحل والأعراف والأنعام

والتي برزت من السور لصورة القرآنية معاً شتمل على جميع المعنويات
مد كوزة قبل سورة هود - على ما ورد في الرواية - هي سورة الأعراف وسورة
يونس ، وسورة مريم ، وسورة طه ، وسورة الشعراء ، وسورة النمل ، وسورة القصص ،
وسورة القمر ، وسورة النازعات ، وهذه تسع من السور عشر بها سورة هود وهذا هو الوجه
في التحدثي بمرهم أن يثنوا عشر سور مشبه مقترين

وأورد عنه - مصفاً إلى عدم ثبوت الرواية التي مؤيد عليها - أن طاهر الآله
أن رميهم السيئ لا يقتضيه قول قوله ، بالنسبة إلى جميع السور ، القرآنية ،
طويلتها وقصيرتها ، فمن لواحق أن يحالوا بما يحكم هذه الشهية بالنسبة إلى كل
سورة قرآنية ، لا حصص إلا أن عشر سور طويلة حاصلة للعنوان القرآنية ، مع
أن القصير في مثله ، الواقع في الآية الشرية أن كان راجعاً إلى القرآن كما هو
ظاهر هذا القائل - أحد التحدثي بأن عشر سور معتربات مثله مطلقاً ، سواء في

ذلك الطوال والقصر ، فخصيص التحدثى بعشر سور طويلة جامعة تفيد من غير مفيد ، وإن كان عائداً إلى سورة هود كان مستثماً من القول خصوصاً بعد عدم اختصاص الرضى بالافتراء بسورة هود ، لأنه كيف يستقيم في مقام الحواب عن الرضى ، أن مثل سورة الكونر من الافتراء ، ان يقال : اثبتوا عشر سور مفتريات مثل سورة هود كما هو واضح

وقد تعصى عن هذا لأشكال ، من الأعظم في تفسيره الخير المعروف ، والميران في تفسير القرآن ، مكلام طويل يرجع حاصله إلى : « أن كل واحدة من آيات التحدثى تؤم عرساً جامعاً في التحدثى ، لأن جهات القرآن وما به تقوم حقيقته وهو كتب الله - مصافاً إلى ما ، في لفظه من الفصاحة ، وفي نطجه من البلاغة ، وما يرجع إلى معانيه ومقاصده ، لا ما يقصده علماء البلاغة من قولهم : أن البلاغة من صفات المعنى ، لأنهم يعنون به معاهيم من جهة رتبها لطبعي في الدهن ، من دون فرق بين الصدق والصدق ، والبر والبر ، وما جرى مجرى هذا ، بل المراد من المعنى ما يصفه تعالى بأنه كتب حلليم ونور من ، وقرآن عظيم ، وهذا يهدي إلى الحق ، وإلى طريق مستقيم ، وما يصاحبه هذه التعبيرات وهذا هو الذي يصح أن يتحدثى به ، عند قوله : « فليأتوا بحديث مثله » ، لا يسمى الكلام حديثاً إلا إذا اشتمل على عرس هام يتحدث به ، وكذا قوله : « فأتوا بسورة مثله » ، لا الله لا يسمى جماعة من آيات كتابه ، وإن كان - أن عدد سورة لا إذا اشتملت على عرس الهى بها تتميز عن غيرها ، ولو لا ذلك لم يشتم التحدثى على آيات القرآن ، وكان الخصم أن يختار من معرقات الآيات عدداً ذا كثر - ثم يقابل كلاً منها بما ينفطره من الكلام العربى من غير أن يصح رتبها بعضها ببعض ، والذي كلف به الخصم في هذه التحدثيات هو أن يأتى بكلام مماثل القرآن ، مصافاً إلى بلاغة لفظه في بيان بعض المقاصد الإلهية .

والكلام الإلهى - مع ما تحدثى به في آيات التحدثى - يختلف بحسب ما

يعلم من خاصته ، فممدوع القرآن الكريم يحتضن فيه كذب فيه يحتاج إليه نوع
الإنسان إلى يوم القيامة من معارف أصلية ، وأخلاق كريمة ، وأحكام فرعها ، والسورة
من القرآن تحتضن بيان جامع لعرض من الأعراس الإلهية ، وهذه خاصته عين
الخاصة التي تحتضن بها ممدوع القرآن الكريم ، والعدة من السور كالعشر والعشرين
منها تحتضن بمخاصة أخرى ، وهي بيان فنون من المقاصد والأعراس والتنوع فيها ،
فإنها بعد من احتمال الاتفاق ،

إلى أن قال : « دانتين ما ذكرنا طهر أن من العائز أن يكون التحدى بمثل
قوله ، « قل لئن احتممت لاس والجن ، لآنة واردة ما ورد التحدى بجميع القرآن
لما جمع فيه من الأعراس الإلهية ، ويحتضن فيه جميع لعمري ما يحتاج إليه الناس
إلى يوم القيامة ، وقوله « قل فأتوا سورة مثله ، » بعضها من الخاصة الطاهرة وهي
أن فيها بيان عرس نام جامع من أعراس الهدى لآلهي ساء فصلا من عرس هرل ،
وقوله « قل فأتوا عشر سور » تحدياً بمشر من السور التي أسه لها في ذلك من
التفنن في البيان ، والتنوع في الأعراس من جهد البناء ، والمشاركة من الغايات الكثيرة
كالمائة والآلاف ، قال تعالى : « يؤد أحدهم لويلهم لو يعمر ألف سنة ، »

إلى أن قال : « وأما قوله « فليأتوا محدث مثله ، » فدأته تحدياً بما يعمر
التحديات الثلاثة السابقة ، فإن الحديث يعمر السورة والعشر سور ، والقرآن كله ، فهو
تحدياً بمطلق الخاصة القرآنية وهو طاهر ،

ويرد عليه . أن ما افاده وحققه وإن كان في نفسه دماً لا ينبغي الأرباب فيه
الآن أنه يصلح وجهاً لأصل التحدى بالواحد والكثير ، والتفنن والتنوع في هذا المقام
وأما التحدى بالعشر بعد الواحد ، أمحالف لنترتب الضيعي الذي يسمى عليه
الاشكال ، فما ذكره لا يصلح وجهاً له ، ضرورة أنه بعد التحدى بالواحد بما فيه من
الخاصة الطاهرة الراحمة إلى عرس نام جامع من أعراس الإلهية ، كيف تصل
النوبة إلى التحدى بما يتضمن التفنن في البيان والتنوع في الأعراس ، فإن العاخر

من الأتيان معاوية عرس واحد جامع كيف تصوا ان تقدر على حاجه اعراض كثيرة متنوعة مداهة ان لتنوع فرع لو احد - فمجرد اختلاف العرس في باب التحدثي ، وكون كل واحدة من ذات الواردة في ذلك الباب - مترتبة عليها عرس خاص في مقام التحدثي لا يوجب تصحيح الترتيب والمظيم الطبيعي ، انرى ان هذا الذي افاده يسوع ان يكون التحدثي بمجموع القرن متأخراً عن التحدثي بسورة واحدة - مع ان العرس مختلف ، ويقدر ان مجرد الاختلاف لا يحسم مادة الاشكال ، وان التحدثي بالعرس بعد الواحدة لا يكاد يمكن توجيهه بعد ذلك

ويمكن ان يقال في مقام التعمي عن الاشكال ان تعيد العرس بكونها مقترنات ، او رد في هذه الامة فقط بوجه لا طائفي على ما يوافق المظيم الطبيعي
توضح ذلك ان الافتراء المدلول عنه بقوله « مقتربات » بعد ان الافتراء الواقع في صدر الآية في قوله « ام يقولون افتراء » وان الافتراء هناك افتراء بحسب نظر مدعى ولا يسهل الطرف لاخر بوجه « في الحقيقة يكون الافتراء ادعى افتراء واقعي غير مطابق للمواقع بوجه » لكن الافتراء « هما افتراء مقبول للطرفين والعرس - والله اعلم - ان انصاف القران بالاعتقاد وان كان كذلك الذي يتقوم به انما هي مقصد الالهة ، لا عراض لربها ، التي يشتمل عليها طه مقدسة ، وعذراته الشريفة ، الآتية لا محضر بذلك ، بل لو فرض كون المطالب غير واقعي والقسم كادمة لكان الشر عاجزاً عن التمسك بمثل تلك الالط ، مع المظيم الخاص ، والاسلوب المخصوص

وفي الحقيقة يكون التحدثي في هذه الامة بعد الاعراض عن علو المطالب ، وسمو المعاني ، وصدق القصص ، وواقعية المعانيهم - بخلاف التحدثي الواقع في الآية الكريمة في سورة يونس ، ثلاثان سورة مثل سور القران ، وان طهره المماثلة من جهة المراتب المريحة الى المعنى والخصوصيات ، المشتملة عليها الالط معاً .

نعم يبقى الكلام - بعد ظهور عدم كون امراد بالعبارة الاكثر - لا العدد

الخاص في حكمة العناية بالكلام ، ولعلها عداوة عن التمسك على اشتغال الكتاب العزيز على خصوصية معقودة في غير ، ولا يكاد يقدّر عليها الشر ، وإن بلغ ما بلغ ، وهي الأتيان بقصة واحدة بأساليب متعددة وتفسيرات مختلفة متباعدة من حيث انبؤ وقوع في أعلى مرتبة البلاغة ، وذلك برفع الشبهة التي يمكن أن يحظر بالبال ، بل بعض الناس أوردوا على الاعتداد بالبلاغة والأسلوب وهو أن لجملة 'والسورة المشتملة على القصة' يمكن التفسير عنها بمئات مختلفة بتدني الماهية ، ولأنها تكون عبارة منها ينتهي إليها حسن الناس ، مع السلامة من كل عيب لغوي ، أو معنوي ، فمن سبق إلى هذه العبارة أعجز غيره عن الأسان بمنها لأن ذلك الدالام في اللغة لا يستعمل ذلك ، ولكن القرآن عثر عن بعض المعاني ، بعض القصص بمصادر مختلفة الأسلوب والنظم ، من مختصر ومطول ، والتحدث في مثله لا يظهر في قصة مختصرة مفترقة . بل لا بد من التمدد الذي يظهر فيه التفسير عن معنى 'أو حدة' لصفة أو واحدة ، بل يجب مختلفه وترا كيب متعددة

ومن الأدلة الدالة على التحدث في قوله تعالى في سورة موداة

أَمْ يَقُولُونَ تَقُولُهُ بَلْ لَا تُوْعَدُونَ فَلَمَّا تَوَلَّوْا بَدَأْتُمْ بِهِ لَوْلَا صَادِقِينَ

٣٣ ، ٣٤ .

والظاهر أنها طرة إلى التحدث في مجموع الآية ، لأن منافي من الحديث في مثل هذه الموارد هو الكتاب الكامل الجامع ، وبذلك لا يفسد المعنى المقصود إلى القرآن الظاهر في مجموعه .

ولوتر لما عن ذلك فتحت الاطلاق له بحيث يشمل ما دون سورة واحدة ، كجملة ونحوها في غاية الأشكال ، وإن كان مقتضى ما حكاه عن المختصر المتقدم ذلك ، إلا أنه يبعد . مضافاً إلى بعده في نفسه . فإن جملة واحدة من القرآن مشتملة على معنى ومقصود ، كيف يكون الشر عاجراً عن الأتيان منها .

وقد عرفت أن بعض المعسر من أمكر كون بعض السور كذلك ، وإن استظهر ما

من الكتاب خلافه - ان التحدى سورة واحدة بعد ذلك ، كما وقع في سورة البقرة المدنية لا يبق على هذا العرص له مجال ، فالانصاف ان نعييم « الحديث » بحيث يشمل مادون سورة واحدة مما لا يرتضيه الدوق السلم ، ولا يقتضيه التأمل في آيات التحدى في القرآن الكريم

وعنها : قوله تعالى في سورة البقرة المدنية :

« وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهدائكم من دون الله ان كنتم صادقين ٢٣ » .

واحتمل في ضمير « مثله » ان يكون « ما » الموصولة في قوله : « ما » نزلنا « وان يكون عائداً الى الصد الذي هو الرسول الذي نزل عليه القرآن ، فعلى الاول يوافق من حيث المدلول مع الكريمة المتقدمة الواقعة في سورة يونس ، وعلى الثاني تمتاز هذه الآية من حيث ملاحظة من نزل عليه في مقام التحدى .

والظاهر قوة الاحتمال الاول لان المذهب المذهب من الرب في الكتاب المنزل مع قطع النظر عن ائزل عليه ، كما هو الظاهر من قوله تعالى : « وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا » الدال على ان متعلق الرب نفس ما نزل هو التحدى بخصوص ما وقع فيه الرب ، مع عدم لحاظ الوساطة اصلاً .

ويؤيده سائر آيات التحدى ، حيث كان مدلولها احتمال نفس القرآن على خصوصية معجزة للمعز عن الابيان مثله في حملته او سورة مثله ، مع ان لحاظ حال الوساطة الذي نزل عليه الكتاب من حيث كونه أمماً ليس له سابقة تعلم ، ولم يشر في حجر معلم وعزب اصلاً . ربما شعر بالشد عر في بان الكتاب من حيث هو لا يكون بمعجز ، بحيث لا يقدر البشر على الاتقان مثله وان كان بالما في العلم ما بلغ .

وبالحمله فالظاهر عود الصير الى الكتاب ، لا الى من نزل عليه ، وعلى تقديره فالوجه في التعرض له في هذه الآية يمكن ان يكون - على بعد ما في بعض التفاسير - من انه كان كفار المدينة الذين يوحه اليهم الاحتجاج او لا ودلالتهم اليهود وهم بعدون احبار الرسل في القرآن غير دالة على علم الغيب ، تحداهم سورة من

مثل النسي في أميته مع نفاء التحدّي المطلق بسورة واحدة مثله على إطلاقه غير مفيد بكونه من مثل عهد والتحدي ولكن هذا الوجه مني على كون وجه التحدّي في الآية أرادة نوع خاص من الاعجاز ، مع انه لم يثبت بل الظاهر من الآية خلافه فتدبر حسداً .

وقد القدح من جميع ما ذكره في هذا المقام . ان انصاف القرآن بانه معجز مما يدل عليه الآيات المشتملة على التحدّي ، وان مقتضاها انصاف كل سورة من سورته بذلك من دون فرق بين الطويلة والقصيرة ، واما ما دون السورة فلم يظهر من شيء من هذه الآيات الكريمة كونه كذلك ، واما وجه الاعتذار ، وان اعجازه عام ومن جميع الجهات ، أو خاص ومن بعض الجهات فسيأتي التمرس له ان شاء الله تعالى .

القرآن معجزة خالدة

من الحقائق التي لا يشك فيه سامع ، بل كل من له أدنى حساس بعالم الأديان من الباحثين والمطلعين أن الكتاب العزيز هي المعجزة الوحيدة الخالدة ، والأثر الفرد الباقي بعد النمو ، دلائل من أن يكون كذلك ، فانه بعد اصف الدين الاسلامي بالجلود والبقاء ، وبسبب الشريعة المحمدية أساس الخاتمة والدوام لا محيص من أن يكون محسب النقاء - ثابتاً - له رهان ودليل ، من النمو والشفاعة كما تحتاج في أصل ثبوتها استدعاء إلى الأعذار ، والأدب كما يتغير العادة وباموس الطيبة كذلك يقتصر في نقائها إلى ذلك خصوصاً إذا كانت دائمة بقدر سقاء الدهر

ومن العموم ان ما يصلح لهذا الشأن ليس لا الكتاب ، وبذلك هو مفسد على ذلك في ضمن آيات كثيرة منها قوله تعالى في سورة الاس :

« قل لنس اجتمعن الى اس والحق على ان باتوا بعثل هذا القرآن لا يكون مثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ٨٨ » .

فان التحدّي في هذه الآية عام شامل لكل من الاس والحق . عم من الموحدين في عصر النبي ﷺ بل الظاهر المنصور لمستحق عليه أيضاً ، وعموم التحدّي دليل على جلود الأعذار كما هو طهر ومنها قوله في سورة إبراهيم

« كتاب انزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور بادن ربهم الى صراط العزيز الحميد » ١٠

فان احراج الناس الظاهر في العموم من الظلمات إلى النور حسب الكتاب النازل ، كما تدل عليه لام العادة ، لا يكاد يمكن بدون جلود الأعذار ، فان تصدى الكتب للهداية بالإضافة إلى العصور المتأخرة إنما هو فرع كونه معجزة خالدة ،

ضرورة أنه يدعى لا يكاد يصلح لهذه الغاية أصلاً

ومنها : قوله تعالى في سورة الفرقان :

« تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً »

فإن صلاحية الفرقان للانذار كما هو ظاهر الآية بالنسبة إلى العالمين ، الظاهرة

في الاولين والآخرين لا تتحقق بدون الانصاف بحلول الاعجاز ، كما هو واضح .

ودعوى انصراف لفظ « العالمين » إلى خصوص الموحودين ، كما في قوله تعالى

في وصف مريم : « واصطفيناك على ساء العالمين » ضرورة عدم كونها مصطفاة على جميع

ساء الاولين والآخرين ، الشاملة من كان هذا الوصف محتملاً بها ، وهي فاطمة الزهراء

س . سلام الله عليها .

مدفوعة بكون اراد بالعالمين في تلك الآية - أئمة - هو الاولين والآخرين

عدية الامران المراد بالاصطفاء - فيها كما تدل عليه الرواية المعتمدة - هو الولادة

من غير نسل ، ومن الواضح احتصاص هذه مريم بمرم ، وانحصارها بها وعدم

اشتراكها فيها أحد من النساء .

وبالحملة لا يشعى الارتباب في كون المراد من العالمين في آية الفرقان لس

خصوص الموحودين في ذلك العصر .

ومنها : غير ذلك من الايات الكثيرة التي يستعد منها ذلك ، ولا حاجة إلى

التعرض لها بعد وضوح الامر وظهور المطلوب

وَجْهٌ إِيجَازِ الْقُرْآنِ

تحديات القرآن التي عجزت
عنها لمارسة التحدى ، لاسدود
و المضمون ، التحدى بالمهاج
و التشريعات ، و اسرار التكوين ،
وما وراء الطبيعة وعالم الآخرة ،
والمعانيات

لا يرتأى تومسدة في اختلاف طبقات الناس . وتنوع افراد البشر في احتناء الكمالات العلمية المختلفة . وحارة الفنون المشتتة والوحد في ذلك - مصافاً إلى افتقار تحصيل كل واحدة منها إلى صرف مؤنة الزمان . وعبره من المقدمات الكثيرة والأسباب المتعددة - اختلافهم بحسب النظر والتفكير وبغادتهم بلحاظ الدوق والعلاقة فترى بعضهم يشترى بعمره لوصول إلى العلوم الصنّاعة وبعضاً آخر يتحمل مشقات فوق العادة العادنة لتحصيل علم القسعة مثلاً . وهكذا سائر العلوم والعلوم اُمادِيَّة والمعمويَّة ، بل اتساع دائره جميع العلوم اقتضى انقسام كل واحدة منها إلى شعب واقسام ، بحيث لا يكاد يوجد من حازره بجميع شعبه وباله تمام انقسامه ، وهذا كما في علم الطب في هذه الارصة والعصور المتأخرة ، فانه لا يوجد واحد مطلع على جميع شؤونه المتكثرة ، وشعبه المتعددة . بل بعد صرف زمان طويل وبهيئة مقدمات كثيرة قد يقدر على الوصول إلى بعض شعبه ، وحصول المهارة الكاملة في خصوص تلك الشعبة ، كما قرأه بالوحدان .

وبالجملة قد كرهنا في اختلاف طبقات البشر ، واتساع دائره كل واحد من العلوم ، بحيث لا يكاد يمكن الوصول إلى واحد تمام شؤونه وكيف الجميع ، مما لا حاجة في انباته إلى بيئة وبرهان ، بل يكفي في تصديقه مجرد ملاحظة الوجدان .
وحينئذ نقول ان الكتاب العرمر ، والقرآن المجيد حيث يكون العرمر من افزاله ، والعاية من ارساله ، اهتداء عموم الناس ، وحرورهم من الصلوات إلى السور ، كما صرح هو بذلك في الآية المتقدمة من سورة ابراهيم - آية ١ .

والظاهر - كما عرفت - عدم اختصاص الناس بخصوص الموحدين في عصر النبي ﷺ لانه كما تقدم معجزة خالدة يوم القيامة ، مصافاً إلى أنه كتاب جامع لجميع الكمالات المعبوية ، والفصائل الروحانية ، والقوانين العملية ، ولدستورات الكاملة الدينية حيث أنه يتضمن البحث عن الأصول الاعتقادية المطابقة للقطرة السليمة ، وعن الفصائل الاخلاقية ، والقوانين الشرعية ، والقسم المادية ، والحوادث الانية ، وبالتالي عن جميع الموحودات الارضية والسموية ، وجميع الحالات والعوالم ، وكل ماله دخل في سعادة الانسان في الدار العلية والدار الدقية ، فمثل هذا الكتاب - الذي ليس كمثله كتاب - كيف يمكن ان يكون اعمده من وجه خاص ، مع كونه واقعاً قال جميع البشر ، بل والجن أيضاً

والذي ينادي بذلك مدعى صوته قوله تعالى في سورة الاسراء

« قل لمن اجتمعت الاس والجن على ان ياتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ٢٨٨ »

وجه الدلالة .

أولاً - فرض اجتماع الاس والجن ، وفي الحقيقة دعوتهم إلى الانيل بمثل القرآن ، مع انك عرفت ثبوت الاختلاف بينهم ، واختصاص كل طبقة وطائفة بمصلحة خاصة من منافع الفصائل التي تشمل عليها الكتاب ، فكيف يمكن أن يكون وجه الاعجاز هي الملاعة والمصاحبة - مثلاً - مع أنه لم يقع التصدي للوصول إلى هذين العلمين الأمن صنف خاص قليل الافراد ، فدعوة غيره إلى الايمان بمثل القرآن من خصوص هذه الجهة لا يترتب عليها فائدة أصلاً ، فتوجه الدعوة إلى العموم دليل طاهر على عدم اختصاص الاعجاز بوجه خاص .

وثانياً - قد عرفت اشتمال الكتاب المرمر على جهات متكررة ، وشؤون مختلفة من الأصول الاعتقادية الى اجمعة إلى الالهيات والسموات وغيرها ، والفصائل الاخلاقية والسياسات المدنية ، والقوانين الشرعية العملية ، وغير ذلك من القصص والحكايات

المناصية والحوادث الكائنة في الآتية ، والأمور الراحعة إلى العقبانيات ، ووصف الموجودات السماوية والأرضية وغير ذلك . مصداقاً إلى الجهات الراحعة إلى مقدم الالفاظ والمصادر ، وحيث عدم ذكر وجه المماثلة في الآية الكريمه ، مع عدم الانصراف إلى وجه خاص من تلك الوجوه المدكورة دليل على عدم الاختصاص . وإن اجتماع العين والاس واسطه في بعضهم بعض لا يكاد يؤثر ؛ إلا بان مثل القرآن في شيء من الوجوه المدكورة .

وقد انقذ من جميع ما ذكره فساد دعوى اختصاص الأعداد بوجه خاص - أي وجه كان - نعم قد وقع التحدّي في الكتاب بعض الوجوه والمرايا ، ولا بأس بالتعرض لها ولبعض ما لم يقع التحدّي فيه بالخصوص تنميماً للعلماء ، ونعظيماً للكتاب الذي هي المعجزة الوحده الخالدة

التحدى

بمن انزل عليه القرآن

مما دفع التحدى به في الكتاب العزيز هو الرسول الأمي ، الذي انزل عليه القرآن ، قال الله تعالى في سورة يونس :

« وادأ تكلى عليهم آياتنا بينات قال الدين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله قل ما يكون لى أن ابدله من تلقاء نفسى ان اكبح الا ما يوحى الى أبى أحاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم قل لو شاء الله ما تلوه عليكم ولا أبديكم به فقد كذبت فسكم عمرا من قبله افلا تعقلون » .

وقد قوله تعالى : « افلا تعقلون » ، يرجع إلى أن من كان له خطأ من عمده المعول ، التي هي عمدة النعم الالهية ، إذا رجع إلى عقله واستنصاه بعرف أن الكتاب أبدي انتهى به المسمى ، الذي كان فهم مدة أربعين سنة ، ولى تلك المدة مع وضوح حاله ومطالع الناس على وضعه لم يظهر منه فصل ، ولم يسطق بعلم ، حتى أنه مع تداول الشعر وشبوعد بينهم ، بحيث لا يرون العذر إلا له ، ولا يرتبون ، لأخر لا عليه ، وكان هو السب الوحيد في الأمتار والعصبة ، لم يصدر منه شعر ، من ولم ذات منر ما ، لا محالة يكون من عبادته ، فانه كيف يمكن أن تأتي الأمي بكتاب جامع لجميع الحالات اللفظية والمعنوية ، والقوانين والحدود الدنيوية والدينيوية

نعم حيث عجزوا عن معارضته ، وكثت الصلة الملء دونه ، لم يحدوا بدأ من الأعر ، الظاهر ، والبهتان الواضح ، فقالوا فيه : أنه سافر إلى الشام للتجارة ، فتعلم القصص هناك من الرهبان ، ولم يتعلموا أنه لو درس - محالاً - صحة ذلك ، وما هذه المعارف والعلوم ، ومن أين هذه القوانين والأحكام ، وهذه الحكم والحقايق ، وممن هذه البلاغة في جميع الكتاب .

كما أنه أحدوا عليه أنه كان يعف على من يمكنه من أهل الروم كان يعف

السيوف ويبيها، ولقد أحجم من ذلك الكتاب بقوله في سورة المحر
« ولقد علم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لآن الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا
لسان عربي مبين » .

كما أنه قالوا فيه أنه أحد من سبلان لداسي ، وهو من علماء فارس ، وكان
عالمًا بامدادات الأدب ، مع أن سبلان إسماعيل بن أبي المقدس ، يفترون أكثر القرآن
بمكة ، مصافاً إلى اختلاف الكتاب مع العهدين في القدس وفي غيرها اختلافاً كثيراً
مع أنه لم يدر - حينئذ - وجه الأسماء سبلان به ، مع كونه هو الأصل في الفصله
على هذا القول . ولعمري أن مثل ذلك مما لا مبرر له لتعوه به ، فانقدح أن أمية
الرسول من حجوه الأعمار التي قد دفع النحوي بها في الكتاب كما عرف

التعدي

بعدم الاختلاف والسلامة والاستقامة

قال الله تبارك وتعالى سورة النساء ٨٣ :

« اولا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » .
دل على ثبوت الملائمة بين كون القرآن من عند غير الله ووجدان الاختلاف الكثير فيه وحدان حقيقته ، فلا بد من استكشاف مطلق المعتقد من مطلق التثلي وبحث أن الموضوع هو القرآن بمعهود تمام خصوصياته ، وجميع شؤونه ومراياه ، فلا يكاد يشوهم أن كل كتاب لو كان من عند غير الله لكان ذلك مستلزماً لوحدان الاختلاف الكثير فيه ، حتى يرد عليه مع الملائمة في بعض الموارد ، بل في كثيرها ، ضرورة أن الموضوع ، الذي يدور حوله ، اختلاف الأنظار ، من جهة كونه بدلاً من عند غيره هو شخص القرآن الكريم ، الذي هو كتاب حاس وملائمة إنما هي بالإضافة إليه .

وحسب ذلك من ملاحظته الجهات الثبوتية التي يشتمل عليها ، والخصوصيات المتنوعة التي يحيط بها ، وإثبات الحقيقة التي يمتد بها ، ذلك جهة ينبغي أن يحيط ، ذلك من يناسب أن يراعى

فمقول : مرة يلاحظ نفس القرآن ويحكم موضوعاً للملائمة ، مع قطع النظر عن كون الاتي به مدعيّاً ، لكونه من عند الله ، وأنه اثرل عليه من مبدأ الوحي ، وأخرى مع ملاحظته الاقتراح بدعوى كونه من عند غير الممكن

وعلى الأول يكون الوحي في الملائمة الخصوصيات التي يشتمل عليها القرآن من جهة اشتغاله على فروع المعارف ، وشغلي العلوم ، كالأصول الاعتقدية ، والقوانين الشرعية العمليّة ، والعصائير الكاملة الاخلاقية ، والقصص والحكايات التاريخية ، والحوادث الكثيرة في الامة ، والعلوم الراحمة إلى العلوكيات ، وبعض موقوفات غير

المريئة ، وغير ذلك من لجهات تثنى لاسيما بها يد الأحصاء ، ولانها ، وفكر العقلاء
 ضرورة ان مثل هذا الكتب المشتمل على هذه الخصوصيات لو كان من عند غير الله
 لوحدوا فيها اختلافاً كثيراً ، بداهة ان شاء الله تعالى التحول والتكامل ، ووجودات
 التي هي احراز هذا العالم لا تزال تتحول وتتكامل ، وتتحول من النقص إلى الكمال
 ومن الضعف إلى القوة ، والامس الذي هو من جملة هذه الموجودات محكوم أيضاً
 لهذا القانون الطبيعي ، ومعاً من للتغير والتبدل ، والتحول والتكامل في ذاته وافعاله
 وآثاره وافكاره وادراكه ولا يكاد ينقص عليه ارمم - وهو غير متغير - ولا تنصم
 عليه احيان وهو غير متبدل .

اضف إلى ذلك : ان عروس الاحوال الخارجية ، وتبدل المعاد من الحادثة
 يؤثر في الانسان أثراً عصباً ، ويعبره بغيراً عظيماً ، فحالة الامن بغير الخوف من
 جهة التأثير ، والسر والحصار متبدلان كذلك ، والسر والامن ولسلامة والمرس ،
 كل ذلك على هذا المموال وعليه فكيف يمكن ان يكون الختام الدار في مدة
 رائدة على عشرين سنة ، الجامع للخصومات المذكورة وغيرها ، من عند غير الله ،
 ومع ذلك لم يوجد فيه اختلاف ، فصلاً عن ان يكون كثيراً ولم يرقيد تناقص ،
 فصلاً عن ان يكون عديداً

وعني لذي : يكون الوجه في الملائمة - معاً إلى الخصوصيات المشتمل
 عليها لكتب - الاقتران مدعوى كونه من عند الله ، بطراً إلى ان الذي يسمى امره
 على الكذب والافتراء لا محيص له عن الواقع في الاختلاف والتناقص ، ولا سيما
 إذا تعرض لجميع الشؤون البشرية والامور المهمة الدنيوية والاحرورية ، وخصوصاً
 إذا كانت المدة كثيرة رائدة على عشرين سنة ، وفي امثل المعروض - «لا حافظة لكذب»

ثم ان في هذا المقام اشكالين :

احدهما - مع بطلان التالي المستلزم لبطلان المقدم ، لانه قد اخذ على القرآن
 مصفوات واختلافات ، وقد بلغت من الكثرة إلى حد ربما ألف فيها التأليفات ، وكتب

فيها الرسالات .

والجواب عنه ان امثلة امد كورة كنه مد كورة في كتب المعربين ،
وما خوة منها بعد اودورها مع احوالها في تفسيرهم ، وعرضهم من ذلك ازالة كل
شبهة يسكن ان تورد ودوع كل اوهم يمكن ان يتحلى لكن الايدي الحائنة
والعناصر الضالة المصلحة امر صده لاسفاده لسوء من كل قصيدة وحادثه قد جمعوا تلك
الشبهات في كتب وتعليقات من دون التمرس للاخوة الكافية ونعم ما قيل
« لو كانت عن الرتبة متهمة في السخط اولى بالشبهة »

ثانيهما غريب القرآن ، وقوع السج فيه ، في قوله تعالى سورة البقرة ١١٦
« ما نسح من آية » ، و« نسح » بفتح نون معجمة ، أو مثلهما ، في قوله تعالى في سورة
النحل ١٠١ « وانما بدل آية مكان آية والله أعلم بما تبدل » ، نسح من أظهر
مصاديق الاختلاف

والجواب عنه :

اولاً منع كون السج اختلاف ، فضلاً عن ان يكون من أظهر مصاديقه فيه
بحسب الاصطلاح - يرجع الى رفع امر نائب في الشريعة المقدسة ، وارتفاع امد
وعدمه ، ومن الواضح ان ارتفاع الحكم لاحق لارتفاع رعايته لا مبدئياً ، ولا
يوجب اختلافاً

وثانياً فان السج ان كان محو يكون الآفة السحجة باصرة بدلالة اللفظية
إلى الحكم المنسوخ ، ومسيئة لرفعه ، كما في آية النجوى الواقعة في سورة
المجادلة ١٣ :

« يا ايها الذين آمنوا اذا ناهىكم الرسول فقوموا بين يدي بغيركم صدقة ذلك
خير لكم واظهر فان لم تجدوا فان الله غفور رحيم »

حيث ذهب أكثر العلماء إلى نسخها بقوله تعالى بعد هذه الآية ١٤

« اشفقوا ان تقدموا بين يدي بغيركم صدقات فاذا لم تعملوا وناب الله عليكم فاقبضوا
الصلاة واتوا الزكوة واطيعوا الله ورسوله والله خير بما تعملون » .

فعدم كونه من مصاديق الاختلاف مما يسعى فيه الشك والارباب
 وإن كان بنحو يكون مقتضى الجمع بين الآيتين اللتين يترائي منهما الاختلاف
 والتناقض ، هو حمل الآية المناحرة على كونها ناسخة ، واستقدمة على كونها مسوغة
 - كما التزم به كثير من المعربين - فتبوءه في القرآن غير معلوم ، ولا بد من البحث
 عنه في فصل مستقل ولم لا يحوز الاستدلال بهذه الآية على قوله تعالى : « أملا
 تتدرون القرآن ولو كان ، الآية على نفي وقوعه في القرآن ، سلامته من ثبوت
 النسخ فيه بهذا المعنى ، كما لا يخفى .

التحدى

بانه نبيان كل شيء

قال الله تبارك وتعالى في سورة النحل ٨٩ - ٩٠ "وتركنا على الكتاب نبياً لكل شيء" ، فان اقتصص الكتاب - الذي يكون المراد به هو القرآن - ملاحظة التنزيل - يكونه نبياً لكل شيء - دليل على كونه بارئاً من عند من يكون له احاطة كاملة بجميع الاشياء ، بحيث لا يعيب عنه شيء اولاً يفرض عنه من مقال درة في الارض ولا في السماء . ان الموجود الذي تكون احاطته العميقة تاسد لاصل وجوده في النفس والمحدودية ، كيف يمكن ان يكون من عنده كتاب موصوف بانه نبيان كل شيء ، فمن هذه الخصوصية التي لا يقل ان تتحقق في البشر ، والكتاب الذي من عنده تستكشف حصص صبة الأخرى ، وهي نزوله من عند الله العالم القادر المحيط كما هو واضح

نعم ربما يمكن ان يتوهم ان القرآن لا يكون نبياً لكل شيء ، لا يرى عدم تعرضه لكثير من المسائل المهمة الدسمة ، والفروع الفقهية العميقة ، فضلاً عما ليس له مساس بالدين ، وليس بيانه من شأن الله تبارك وتعالى مما هو شارع وحاكم ، وان مثل اعداد ركعات الصلاة التي هي عمود الدين وممراح المؤمن - على ما روى - لا يكون مدكوراً في الكتب العربية ، مع انها من الاهمية بمثابه تكون الريادة عليها والنقص عنها قاذرة مطلقة ، فضلاً عن خصوصيات سائر المسادات والأعمال من الصوم والزكوة والحج وغيرها ، وعليه فكيف يصف القرآن نفسه ويعرفه بانه نبيان كل شيء ؟

والجواب :

عن هذا التوهم ان شأن الكتاب إنما هو بيان الكليات ورؤوس المطالب ، واما الجزئيات والخصوصيات فاتها تستكشف من طريق الرسول ، الذي فرض القرآن نفسه الاحد بما اتاهم ، والانتفاء عند ما نهاهم بقوله تعالى في سورة الحشر ٧

« ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » حتى الحفيضة ان كونه القرآن تيمناً أعم من أن يكون تيمناً للشيء نفسه ، أو بواسطة الرسول الذي برآه عليه القرآن .

ومن الآيات التي يمكن ان يستدل بها على التحدثي بالعلم ، قوله تعالى في سورة الانعام ٥٩ « ولا تطع ولا يأس إلا في كتاب مبين » ، بناء على كون امراد بالكتاب المبين هو القرآن المجيد ، وكون امراد بالطب والياس المقصدين هو علم كل شيء بحيث تدون الآيات كسريه عن لاحاطه العلميه . والسان الكامل الجامع ، فيرجع المراد إلى ما في الآية متقدماً من كون الكتاب جامعاً لعلم الأشياء ، وحادياً لبيان كل شيء .

لكن الظاهر أنه ليس المراد بالكتاب مبين هو القرآن ، بل شيئاً آخر يكون فيه جميع الموجودات والأشياء بنفسها ، وتؤيده سداد الآية وهو قوله تعالى « وعند معانيح المبين لا يعلمها إلا هو » وكذا يتعلق المعنى بنفس الرطب « اليأس الظاهرين في أنفسهم ، لا في العلم بهما ، وكذا عدم احتباس المعنى بهما ، بل يتعلق بالحمد التي في طلمات الأرض ، لأن الاستثناء يتعلق به أيضاً ، فلا بد من الالتزام بكون امراد بها هو العلم بالحمد أيضاً ، وهو حال الظاهر حداً ، وعند كون معاد الآية احتساباً عما نحن بصدده ، لأن مرجعه إلى ثبوت الأشياء الموجودات بانفسها في الكتاب الذي هو بمنزلة الحرية لها

نعم يبقى الكلام في امراد من ذلك الكتاب ، وأنه هل هو عبارة عن صفحة الوجود المشتملة على أعيان جميع الموجودات ، أو مر آخر يعبر هذا الكون ، ثامت فيه الأشياء نوعاً من الثبوت ، كما يشير إليه قوله تعالى في سورة الحجر ٢١ « ما من شيء إلا وعندنا خزائنه وما برآه إلا بقدر معلوم » وعلى أي لا يربط بالمقام الذي يدور البحث فيه حول الكتاب بمعنى القرآن المجيد ، الذي يكون معجزة

التعدي

بالأخبار عن الغيب

قد وقع في الكتب التعدي بالأخبار عن الغيب في آيات متعددة ، ومن الأخبار بالغيب في آيات كثيرة ، وفي الحقيقة الآيات الواردة في هذا المجال على قسمين ، قسم وقع فيها التعدي نفس هذا العنوان ، وهو الأخبار والاساء بالغيب ، وقسم وقع فيها مصاديق هذا بعنوان من دون لافتران بالتعدي ، وفيما الورود في ذكر القسمين والنقص من مدلول النوعين لا بد من التمسك على أمرين

الأمر الأول أن المراد بالغيب في هذا المقام هو ما يرد في الآيات ولا يصل إليه من دون الاستعانة من الخارج ، ولو اعمل في طريق الوصول إليه جميع ما أعطاه الله من القوى الظاهرة والباطنة فهو شيء يبتدئين الآيات بمسألة حجاب ، ولأن ما لا يستمد من الغير في وقوع تلك الحجاب - كشف ذلك است - وعدمه والحادثه الواقعة انما فيه ، والغيب الثانيه يعتمد بعداً عما لا يصح في الآيات ، لأنه لا يمكن له أن يطلع عليها ، ويصل إليها من طريق شيء من الحواس وأهوى ، حتى القوة المعاصرة اندركه ، فإن وجود تلك الحادثه وعدمها ينصر العقل سواء ، عدم كون حدوثها موجباً لأحكام شيء من القواعد العقلية ، كما هو معروف ، ولا كون عدمها مستلزم لدلت كذلك ، وإلا لا يكاد يمكن أن تتحقق على الأول ، أو لا تتحقق على الثاني ، كما أنه بناء على ما ذكر في معنى الغيب في المقام لا يكون ما يرد في العقل السليم ، والعمارة الصحيحة من الحقائق من الغيب بهذا المعنى الذي هو المقصود في المقام ، فوجود الصانع - جل وعلا - لا يعتمد من انبيات هـ ، لأن للعقل إليه طريقاً بل طرقاً كثيرة ولا حاجة له في الوصول إليه تعالى والاعتقاد بوجوده إلى الاستمداد من الغير ، والاستعانة من الخارج .

وبالحمله - فالغيب في المقام ليس المراد به هو الغيب في مثل قوله تعالى في

فإن هذه الآيات نزلت بمكة في ابتداء ظهور الاسلام ، وبدء دعوة النبي ، وسبب في
بروحها - على ما حكى - " قد مر النبي ﷺ على ابن بمكة فدخلوا فمروا في قبة
ويقولون هذا الذي برعهم أمي ، ومعهم حننيل ، فاحترت الآية عن نصرة النبي في دعوته ،
و كناية الله المستهزئين والمشركين في زمان كان من امتنع بحسب العادة بحطاط شوكة
قرش ، وانك رسطاطهم ، وغلبه النبي والمسلمين وعلوهم وقد كفاه الله شرف كعبه ،
وبان للمستهزئين ، وعلما ما في قوله تعالى في آخر الآية " وسوف يعلمون " ومن هذا
القبيل قوله تعالى في سورة الصف امكينة الواحدة في مثل الحال المذكور ، والشأن
الذي وصفناه من طغيان الشرك ، وسلطان المشركين في بدء الدعوة الاسلامية ٩
وهو الذي أرسل سوطا يهدي ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره
المشركون .

ومنها : قوله تعالى في سورة القمر ٢٤-٢٥ :

" أم يقولون نحن جميع منتصر سهرم " جمع وهو لؤلؤ الدر .

وورد برا في يوم بدر حين سرب نوحته فرسه وقدم بحواصف الأول قتلا
" نحن منتصر احوه من قبل وأعدته " فحضره ما ظهر " جمع الكف وتفرقهم ، مع
أنهم يشنونهم أحد نصره طامس فيهم " كافرين مع فعدد الاولين ، بحيث
لم يتجاوز عن ثمانية وثلاثة عشر رجلا ، وسبع عديتهم . لأن اعدادهم فيهم كان
واحدا أو اثنين ، وكثرة عدد الآخرين ، وشدة قوتهم بحيث وصفهم الله تعالى بأنهم
دوروشه ، وكيف يحتمل انهم ، قمع شوكتهم وانفسار سلطانهم ، وقد
احضر الله تعالى بذلك ، ولم يمس إلا دمان قبل ان يصدق النبي ﷺ في حكاية
واخبره .

ومنها : ما ورد في رجوع النبي ، ودخول المسلمين إلى معده " مسحة الحجر " .
من قوله تعالى في سورة القصص ٨٥ " أن الذي فر من عندك لثرا لراذلة إلى
معده " وقوله تعالى في سورة الفتح ٢٧ . " تدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمين

«مخلقي رؤسكم لا تحافون»

ومنها قوله تعالى في سورة الرعد ٢٣-٢٤ «لم نجعل الأرض وهم من بعد علمهم سعلهم» في صبح سبع له الأمر من قبل ومن بعد وعشدهم فرح المؤمنين بصر الله «ول فيه حرس عن لعب طهر صدقهما بعد صبح سبع من ردد الآية «فعلت الرعد» و«و«حت مملكتها قبل مصي عشر سنين» و«فرح المؤمنون بصر الله»

وقوله تعالى في سورة المائدة ٧٠ «والله يصعب من الناس»

ومنها قوله تعالى في شأن القرآن في سورة الحجر ٩ «أنا نحن نزلنا الذكر» وأن له لحافظون «فإن القدر الخفي من مداوله هو حفظ القرآن ومقائه ، وعدم عروس الرمال والسيان له ، وإن كان معاد الآية أوسع من ذلك ، وسيأتي في بحث عدم تحريف الكتاب الاستدلال بهذه الآية عليه سحولا يرد عليه أشكال ، وانتظر

ومنها : قوله تعالى في سورة نبت

في شأن أبي لهب وأمراته «سبيلي داراً ذات لب» وأمراته حلة العظم في حيدها حمل من مسد ، وهو احذر دلتها يموتان على الكفر ، وبد حال الذر ، ولا نصيب لهما من سعادة الاسلام الذي يكفر انام الشرك ، ويوجب حفظ آثاره ، ويوجب ما قبله ، وقد وقع ذلك في الحاح ، حيث نفا على الكفر إلى أن عرس لهما الموت ومنها قوله تعالى في سورة النور ٢٤ «وعند الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنهم لهم دينهم الذي ارتضى لهم» ليستخلفهم من بعد حقهم امناً بعدد مني «لا يشتركون بي شيئاً»

وقد تكرر بعض هذا الوعد ، ولا بد من تسمعه سعادته الاسلام في العالم كله ، وذلك عند ظهور المهدي وقام القائم عجل الله تعالى فرجه الذي يملأ الارض

قطاً وعدلاً بعد ما منحت ظمناً وجوراً ، وبه تحقق الخلافة الالهية العاقبة ، والسلطنة
الحقة العاقبة في جميع انحاء الارض وبوحي العالم
ومنها عبر ذلك من الابواب الواردة في هذا الثن الدالة على ما عيسى
كقوله تعالى في سورة الانعام ٦٤ « قل هو القادر على أن يبعث عليكم عدائاً من
فوقكم أو من تحب أن تحصيهم أو يسلطهم شعراً » يدق معصم بأن « من » فان المروي
عن عبدالله بن مسعود قال « أن الآية ما عيسى عمن يأتي بعد » وغير ذلك كالآيات
الدالة على أسرار الحقيقة ، مما لا يكاد يمكن الاستدلال عليه في ذلك الزمان ، وسيأتي
التعرض لشطر منها إن شاء الله تعالى .

بمعنى يسمى في انعام إشكال وهو أن الاحبار يلعب كثيراً ما بجمع من اللفظان
والعرائين والمصححين ، ككذب هؤلاء ، وإن كان أكثر من صدقهم ، إلا أنه يذهب في
مقام انعدامه ، وتحقيق الاشكال ثبوت الصدق ولو في مورد واحد ، فصلاً عما إذا كانت
الموارد متعددة ، فاته جيبند - بسد باب المصادفة أيضاً ، لأنه مع وجود الموارد ،
أو قلّة اغواردها ، احتمال المصادفة مفتوح بكلاً مصراعه ، وأما مع التعدد والكثرة
لا يبقى مجال لحريين هذا الاحتمال ، وعليه فكيف يصح الاحبار بالغيث من دلائل
الاعجاز ومسوغة للتحدّي

والجواب

عن هذا الاشكال يظهر من ذكرناه في تعريف العيب المقصود بالبحث هنا ،
فانه - كما عرفت - عاره مما لا يكاد يدركه الايمان بسب غواء الظاهر والمألمة
مع عدم الاستعداد من الغير والحدج ، وعليه فما له سبيل إليه ، وطريق إلى وصوله
بسب القواعد التي بأيديهم التي تلقوها ممن علمهم ، لا بعد من العيب هنا ، فان
الاحبار بالغيث الذي يكون من دلائل الاعجاز ، وموحياً لتسوية التحدّي هو الذي
لم يكن محجراً واسطه إلى استكشاف وطريق إلى الوصول إليه غير طريق الوحي

والا اتصال بمرکز القیاس .

واما احدهما فمستندة إلى القواعد التي تأديهم ، والأوصاف والخصوسيات
التي يتحياون كونهما علامات واهدات للحوادث الآتية ، مع أن التحلف كثير ، وإدعاء
العلم منهم قليل .

التمهيد بالبلاغة

من حملة ما وقع به التحدّي في الكتاب العزيز - البلاغة ، وهي وإن لم يصرّح بها فيه ، إلا أنه يمكن استعده التحدّي بها من بعض الآيات . مثل قوله تعالى في سورة يونس ٣٨ : **دَامَ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَاتُوا بِنُورِهِ** مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين ، وقوله في سورة هود ١٣ : **دَامَ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَاتُوا بِنُورِهِ** مثله مقترنات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين فإن لم يستجيبوا فاعلموا أن الله لا يرزقهم ، ودلالتهما على التحدّي بالبلاغة إنما تظهر بعد ملاحظة أمرين

الأول أن العرب في ذلك العصر - أي عصر طلوع القرآن - وبدا الدعوة للإسلامية - قد كانت بعيدة عن الفصاحة العلمية من أجل ، وعن الكمالات العلمية الإنسانية بمراسيح ، بل - لم يشهدوا التاريخ - كانت لهم أعمال وأفعال لا يكاد يصدر من الحيوانات ، فصلا عن مرتبة الدب في نوع الأسماك ، والطائفة المهيمنة عن الثمندان من هذا النوع . نعم قد انحصرت فصيتهم في البلاغة ، وامتازوا بالفصاحة ، بحيث لم يردوا غيرها قدراً ولا دنوا عنه أحرأ . ولعل تقديرهم للشعر إلى أن عمدوا السمع قصائد من حيرة الشعر القديم ، وكتبوها بقاء ذهب ، وعنفوها على الكلمة ، واشتهرت بالملفات السنية ، وكان هذا الأمر رائجاً بينهم ، مودداً لاهتمام رجالهم وسائهم ، وكان السابعة الدب في هو الحكم في الشعر ، يأتي سوق عكاظ في الموسم فتصرب له قسمة ، فتدنيه لشعراء من كل ناحية ويحرم من عليه الأشعار ليحكم فيها ، ويرجع بعضها على بعض .

الثاني - أن مثل هذا التعمير ، وهو الآيات بالمثل في مقام معارضة ، والاحتجاج إنما يحس توجهه إلى أصحاب ، أي كان له نصيب وافر من سحر موزون . لدعوى

و حلاق كامل مناسب ما وقع فيه لمراع ، فلا يقال مثلاً - عن مقترص على كتاب فقهى - ككتاب التذكرة للعلامه الحلى - انت مثله اذا كان له حظ وافر من الفقه ، وسهم كامل من ذلك العلم ، فتوجيه هذا النحو من الجصاص انما يمحصر حسنه في مورد خاص ، و عليه فدعوه الناس الى الاتيان بسوره من القرآن ، او بمشر سود مثله ، مع استحصار قصبتهم في الملاعه انما يكون المرص منها الدعوه الى الاتيان بمثله في الملاعه ، التي كانت العرب مستديره ، فوجه الشبه في الايتين و ان لم يصرح به فيهما ، ولم يقع التعرّص له الا انه بملاحظه ما ذكر ، محصر الملاعه ليحسن توجيه مثل هذا الخطاب كما عرفت .

من قد مر سابقاً به يمكن ان يقال ان توصيف لمشر سود بوصف كواها مقتربات لا يكاد ينطبق طهرأ ، لا على المراءب الراجعه الى الالفاظ ، من دون ملاحظه المعاني و علوها ، و على الخصوصيات التي تشمل عليها العبارات ، من دون انصر الى المطالب و سموها ، و بهذا الوجه قد تعصبا عن اشكال معالقه الترتيب العظمى الواقعه في آيات التحدى بمقتضى النصر السدوي ، كما عرفت موصلاً

و بالحمله لا يسمى الا ترتيبات في ان لمعابه في الايتين شما هي موضوع الملاعه فقط ، مع ان كون الملاعه من اعظم وجوه الاعجاز لا محتاج الى التصريح به في الكتاب ، من يحصر العلم به بالتدنى في كون الكتاب معجزة عظيمه للمسي الاكرم ﷺ و انه لم يدا بعشائه موسى بن عمران بلعب و بده النبوءه ، و عيسى بن مريم بآله الطيب و محمد ﷺ بالكلام و الخطب ، مع ان مقتضى حقيقه الاعجاز هو كون المعجز امرأ حارقاً للعاده البشره ، و التواضع الطبعيه كما عرفت بصير الكلام فيه - و عليه فتخصيص كل واحد منهم بقسم خاص و نوع مخصوص انما هو لاجل بكنهه ، و هي رعايه الاعجاز الكامل ، و المعجزة الفاصله ذات المربه الرائدة على ما يكون معتبراً في الحقيقه و المناهيه ، فان اشجرة اذا كانت مشابهة للكمال الراجح في عصرها ، و مسافحة لفصله الرأقيه في زمانها ، فبذلك خير لمعجزات ، و تنلس لاجله

بناس الكمال و العصبلة الزائدة على ما يعثر في الحقيقة .

والسر في ذلك : أن المعجزة المشابهة توجب سرعة تسليم المعارضين العالمين للصنعة ، التي تشابه ذلك المعجز لأن العالم مكل صبعة أعزى بخصوصيتها ، و اعلم مرابها و شوئها ، فانه هو الذي يمرى ان الوصول الى المرتبة الدآية منها لا يكاد يتحقق إلا بتهيئة مقدمات كثيرة ، و صرف زحان طويل ، فضلاً عن المراتب المتوسطة والعالية . وهو الذي يمرى الحد الذي لا يكاد يمكن ان يتعدى عنه حسب نوااميس الطبيعة ، والقواعد الجارية .

و اما الجاهل فلاجل جهله مراتب تلك الصنعة ، و بالحد الذي يتمتع التجرد عنه لا يكاد يتخضع في قبال المعجز إلا بعد حصوع العالم بتلك الصنعة المشابهة ، و بدونه يحتمل ان ادعى قدأتى بما هو مقدور للعالم ، و بتجليل انه اعتمد على مبادئ معلومة عنداهلها ، و عليه ودا كانت المعجزة مشابهة للصنعة الرائجة ، و الفصيلة الشائعة بوجوب ذلك اى التشابه و المسامحة سرعة تسليم العالمين بتلك الصنعة ، و تبعهم الجاهلين ، فيتحقق العرس من الاعمار بوجه اكمل ، و تحصل النتيجة المطلوبة بطريق أحسن .

اذا طهر لك ذلك بظهر الوجه في اختصاص كل سى بمعجزة خاصة ، و فهم مخصوص ، و انه حيث كان الشائع في زمان موسى - على نبينا و آله و عليه السلام - السحر ، و كان القدر و العصبلة أنما هو للعالم المعارف بذلك العلم ، و بلغ ارتقاؤهم في هذا العلم الى مرتبة وصف الله تعالى سحرهم بالعظمة ، لانه كانف عن بلوعهم الى امراتب العاليه ، و الدرجات الكاملة ، بعث الله تبارك و تعالى رسوله بمعجزة مساقحة للعلم الشائع الراجح و عثر الكتاب العزيز عن تأثير تلك المعجزة بمجر "الرؤية والمشاهدة" ، و الفى السحرة ساحدين ، فصموا قبالها ما رأوها و رأوا ان ذلك عائق على القدرة البشرية ، و حارق للقواعد و النوااميس الجارية .

و حث كان الشائع في زمان عيسى - على سنا و آله و عليه السلام - و محل دعوته

الطب ، و معالجة المرضى ، و توحته الناس الى هذا العلم توحهاً كاملاً و صار هذا ملاكاً للقدر و الفسيلة ، و منطناً للكمال و المرمية بعث الله نبيه بمعجزة مشابهة فائقة ، و هو ابراء الاكمه و الابرص ، و احياء الموتى .

و حيث كان الرائج في محيط الدعوة الالهية علم الملاعة - على ما عرفت - في الامر الاول ، بعث الله نبيه الحاتم عليه السلام بكتاب جامع كامل ، مفتح للعلم الرائج ، فائق على جميع المراتب التي في امكانهم ، و تمام المدارج المقدورة لهم ، ليخلصوا دونه بمد ملاحظة تفوقه عن المستوى المقدور ، و حروجه عن دائرة الاحاطة البشرية و العلم الانساني .

فانفدح من جميع ذلك ان العناية بخصوص الملاعة لا تحتاج في الاستدلال عليها الى وقوع التحدى بها في نفس الكتاب المرير ، كسائر اسرارها التي وقع التحدي بها فيه ، بل تظهر بالتأمل في تخصيص النبي عليه السلام بهذه المعجزة ، مع ملاحظة معجزات سائر الانبياء المتقدمين

نعم لا يصحصر وجه التخصيص فيما ذكر ، لان له وجهاً آخر يعرف مما تقدم ، و هو ان معجزة الحاتم لا بد ان تكون باقية الى يوم القيامة ، لانه كما ان الحدوث يحتاج الى الامتات من طريق الاعجاز كذلك البقاء يقتصر اليه ايضاً ، لا بمعنى ان الحدوث و البقاء امران يحتاجان الى المعجزة ، و لا من الايمان بها لكل منهما ، بل بمعنى ان السمة الدقية لا بد ان يكون في بقائها ، غير خال عن الاعجاز ليصدقها من لم يدرك النبي ، ولم يشاهده .

و من الواضح ان ما يمكن ان يكون باقياً انما هو من صنع الكتاب ، ضرورة ان مثل انشقاق القمر ، و تسبيح الحصى ، وما يشابههما من المعجزات - مما لا يتصف بالبقاء بل يوحده و يعدم - لا يمكن ان يكون معجزة بالاصافة الى البقاء ، الا اذا بلغ الى حد التواتر القطعي بالنسبة الى كل طبقة ، و كل فرد ، ومع ذلك لا يكاد يترتب عليه الغرض المهم ، فالكتاب المستظهر بقوله تعالى . في سورة الحجر - ٩

فإنما نحن نرسل الذكري دائما له لحافظون، معجزة وحيدة بالاصافة الى القاء والتخلود،

كذلك مرّ المبحث في ذلك في توصيف القرآن يتخلود الاعجاز

ثم ان "هاهما اشكالا". وهو ان السلاعة لا يمكن ان تكون من وجوه الاعجاز،

ولا يمتنع عليها المعجز - بما اعترى في معناه الاصطلاحي المتقدم في اواخر المبحث -

لانه كما عرفت يتقوم بكونه خارجا للعادة، فائقا على ناموس الطبيعة، والبلاغة ليس

فيها هذه الخصوصية التي بها قوام الاعجاز و توصيف ذلك يتوقف على امرين .

احدهما ان دلالة الالفاظ على اسماني و امارتها لها ، و كشفها عنها ليس

لامر يرجع الى الذات ، بحيث يكون الاحتصاص و الدلالة ناشئا عن ذات الالفاظ

، لا مدحنيّة حائل وواضع ، من هذه الخاصّة اعتبارية جعليّة ، مشتأها حمل الواضع

و اعتماد المعترض ، و العزم منه سهوله تفهيم الانسان ما في صميمه . و الاستعداد منه

في مقام الافادة ، فالاحتصاص انما يشأ من قبل وضع الواضع ، و مددته لامسابقة بين

الالفاظ و المعاني ولا دلالة لها عليها . و نحقق هذا الامر في محله

ففيهما ان الواضع . على ما هو التحقيق - هو الانسان لا حلقه و دونه ،

فانه هو الذي حمل اللفظ علامه و آله على لُغتي ، لضرورة الحاجة الاجتماعية ،

و سهولة الافادة ، و الاستعداد ، و التفهيم و التثني

دا طهر لك هذا الامر ان يقدح الاشكال في كون السلاعة من وجوه الاعجاز ،

فانه اذا كان الواضع . اجتماعا لى الانسان . محمولا له ، مترشعا من قريحته فكيف

يمكن ان يكون التأليف الكلامي دائما الى مرتبة معجزة للانسان ، مع ان الدلالة

وصفيه اعتباريه جعلية ولا يمكن ان يتحقق في اللفظ نوع من الكشف لا تحيط به

القرينة ؟ !

مضافا الى انه على تقدير ثبوته و تحقيقه ، كيف يمكن تفعل التعدد والتنوع

لنوع الدال على مرتبة الاعجاز و الرتبة العاقبة على قدرة البشر ؟ مع ان القرآن

كثيرا ما يورد في المعنى الواحد ، و المقصود العائد عبارات مختلفة ، و بيانات متعددة ،

و تراكيب متفرقة ، سُمّا في باب القصص و الحكايات المناصّة

و الجواب :

عن هذا الاشكال ان حديث الوضع ، و دلالة الالفاظ على معانيها - و ان كان كما ذكر - الا ان استلزام ذلك لعدم كون البلاغة من وجوه الاعجاز ممنوع فان الموضوع في باب الالفاظ و وضعها للمعاني انما هو المفردات ، و اما البلاغة فهي لا تتحقق بمجرد ذلك ، فانه من اوصاف الجملة و الكلام ، و الاتصاف بها انما هو فيما اذا كانت الجملة التي يركبها المتكلم ، و الكلمات التي يوردها ، حاكمة عن الصورة الذهنية المنشدلة في الدهن ، المطابقة للواقع ، و من الواضح ان تنظيم تلك الصورة ، و ايراد الالفاظ الحاكمة لها من الامور التي لا ترجع الى باب الوضع ، و دلالة مفردات الحمل و الفاظ الكلمات ، بل يحتاج الى مهارة في صناعة البيان ، و من " البلاغة ، و نوع لطف في الدهن يقدر به على تصوير الواقع ، و خصوصياته ، و ايجاد الصورة المطابقة له في الدهن .

فانقدح ان اوصاف الكلام بالبلاغة يتوقف على جهات ثلاث ، يمكن الامكان بينها ، ومآلة الوضع و الدلالة احدي تلك الجهات ، ولا ملازمة بينها و بين الجهتين الأخرين .

نعم : لو قلنا شئت وضع للمركبات رائداً على وضع المفردات التي منها الهيئة التركيبية ، بان كان في مثل : «ريد قائم» وضع آخر رائداً على وضع «ريد» و وضع «قائم» مادنه و هيئته ، و وضع هيئة الجملة الاسمية ، و كان الموضوع في الوضع الرائد مجموع هذه الجملة بما هو مجموعها ، و لا محالة يصير الوضع حينئذ - شخصاً لا نوعياً . كما هو ظاهر ، لكان لهذا الاشكال محال ، اذ كل جملة مؤلفة لابد ان تنتهي الى وضع الواضع

الا ان يقدر شئت الاعجاز على هذا القول ايضاً ، امّا بالاصافة الى تركيب الحملات و تأليفها ، لان انتهاء كل جملة الى وضع الواضع لا يستلزم الاستناد الى

الوصع في مجموع الحملات المؤلفة ، خصوصاً بعد ملاحظته ما ذكرنا سابقاً من عدم كون الاعجاز وصفاً لكل آية من الآيات ، بل عيبه ما تحدى به في الكتاب هو السورة المؤلفة من الحملات المتعددة ، فلا لزام بالوصع في كل حملة لا يما في الانصاف بالاعجاز في المجموع المركب من الحملات ، كما هو ظاهر ، وأما بالإضافة إلى الاستعمالات المجازية التي لا يلزم الانتهاء فيها إلى الوسع - بشخصها - كما لا يخفى

لكن الذي يسهل الخطب ، أنه لا مجال لأصل هذا القول ، لعدم كون المركب امرأ زائداً على مفرداتها ، التي منها الهيئة التركيبية ، حتى يتعقد فيه الوسع ، وليس هنا من سح المعاني معنى ايضاً ، حتى يقتصر إلى وصع لفظ بدارته ، وإن نسب هذا القول ابن مالك في بعض كتبه إلى بعض ، ولكنه احتج عنه بنفسه واحاد في مقام الجواب والتحقيق الرائد في محله

ثم أنه قد ظهر من جميع ما ذكرنا أنه قد وقع التحدى في الكتاب العزيز ببعض وجوه الاعجاز ، وقد مر تفصيله ، وهاهنا وجوه أخرى كثيرة صالحة لأن تكون من وجوه الاعداد ، وإن لم يقع التحدى بها فيه ، ولكنه لا مجال للمقاس في انصافها بذلك ، ولا بأس بالتعرض لبعضها :

القرآن و معارفه الاعتقادية

من جملة وجوه الاعتقاد اشتغال القرآن على الأصول الاعتقادية ، والمعارف
القلبية الراجعة الى وجود الباري و سماته الحمائية و الحلالية ، و الى ما يرجع
الى الالياء و اوصافهم الكمالية ، و صفاتهم الاحتصاصية ، تنحو ينطبق على ما هو
مقتضى حكم العقل السليم ، و الدوق المستقيم ، مع ان المحيط الذى نزل فيه الكتاب
لم يكن له سنجية مع هذه المعارف و الامول ، و وجد شاهدة مع هذه الحقائق و المطالب
فان هؤلاء الذين نشأ النشأ بينهم ، و فيهم على طائفتين ، طائفة كثيرة كانت و تتيمة
معتقدة بالخرافات و الادهم ، و طائفة من اهل الكتاب كانت معتقدة بما في كتب
المهدين المعروفة المسوية الى الوحى ، ولو فرضنا ان النبى لم يكن امياً - مع انه
من الوصوح بمكان و قد ادعاء لنفسه مكرراً و لم يقع في قوله انكار و الا لنقل كما
هو ظاهر .. و قد احدث تعاليمه و معارفه من تلك الكتب ، و كانت هي امصدر لكتابه ،
و المأخذ لقرآنه . لكان اللارم ان يشعكس على اقواله و معارفه طلال هذه العقائد
الموجودة في المصادر المذكورة ، مع اننا نرى مخالفة القرآن لتلك الكتب في جميع
النواحي ، و اشتغاله على المعارف و الامول الحقيقية المعاصرة لما في تلك الكتب ، من
الخرافات التى لا ينبغي ان يشتمل عليها كتاب البشر ، فضلاً عن الكتاب المنسوب
الى الوحى و النبى ، و هذا الذى ذكرناه له محال واسع ، و عليه شواهد كثيرة ،
و امارات متعددة ، و لكننا لقتصر على البعض خوفاً من التطويل فنقول .

غير حقيقى على من لاحظ القرآن ، انه وصف الله تبارك و تعالى بما ينطبق
على العقل السليم و يتمشى مع الرهان الصريح ، فانت له تعالى ما يليق شأنه من
الصفات الجمالية ، و تزده عما لا يليق به من لوازم النقص و الحدود ، فوصفه به

تعالى خالق كل شيء . وانه لا يحصى عليه شيء في الارض ولا في السماء . وانه الذي يصوركم في الارحام كيف يشاء . وانه لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير . وانه الذي رفع السموات بغير عمد ترونها ، وانه سحر الشمس والقمر وانه عالم الغيب والشهادة وهو العزيز الحكيم ، وانه هو الذي ينزل الغيث ، ويعلم ما في الارحام . وغير ذلك من صفات انكسالية اللاتفة شأنه تبارك وتعالى ، وكذا نراه عن ان يكون له ولد ، وعن احد السنة والنوم له ، وغير ذلك مما يلازم النفس والامكان .

وكذلك وصف الانبياء بما يسمى ان يوصفوا به ، وما يناسب ويلائم مع مقام النبوة ، وهدى السعادة في ايات كثيرة ، وان وقع من بعض المعاندين جمع ما يشعر بصور ما يلائم مع مقام النبوة ، وهدى السعادة من الآيات انظاراً بدواً في ذلك . وكتبه قد احب عنه دجونه شافه . ورتب الانبياء من طريق نفس الكتاب ، ويثبت ان التأويل في تلك الآيات ، وسم البعض برشد الى خلافه

و بالحكمة لا محذور للادنيات في ان الكتاب قد وصف الاسماء بكل جيد ، ونزهم عن كل مالا يليق ، مع قداسة النبوة

واما كتب المهدس . فتراه في مقام بوصف الله تبارك وتعالى ، وتوصيف الانساء المستعراة مشتملة على ما لا رضى به العقل والشرع ، وما لا ينطبق على المرحان قطعاً ، وقد نرى من كثير من هذه الموارد الشيخ العلامة البلاغي - قدس سره - في كتابي المهدي الى دين مصطفي والرحلة المدرسية

ومن جملة ذلك ما وقع في محكي الاصحاح الثامن والثالث من سفر التكوين من كتاب التوراة ، في قصة آدم وحواء ، وخرجهما من الجنة ، حيث ذكرت . وان الله احذر لآدم ان يأكل من جميع الثمار الا ثمرة شجرة معرفة الخير والشر ، وقال له لانك يوم تأكل منها موتاً تموت ، ثم خلق الله من آدم روحه روحاً ، وكانت عاريتين في الجنة لانهما لا يدركان الحس والقيح ، وجاءت الحية

وذلكهما على الشجرة وحرصتهما على لاكل من ثمرها وقالت : انكما لا تموتان ،
 من ان الله عالم انكما يومئذ كلان من شفتح اعينكما ، ويعرف بالحسن والقيح ،
 فلما اكلامهما انفتحت اعينهما وعرفا انهما عاران ، فصعسا لانفسهما ، ثم رآ فيهما
 الرب وهو يمشي في الجنة ، فاحتب آدم وجواه منه ، فنادى الله آدم ابن ، انت ؟ فقال
 آدم سمعت صوتك وختفت ، لاني عريان فقال الله من اعلمت بانك عريان ؟ هل
 اكلت من الشجرة ؟ ثم ان الله بعد ما ظهر له اكل آدم من الشجرة فقال هو ذا آدم
 صار كواحد منكم ، عارف بالحسن والقيح ، والان مدته فأكل من شجرة الحياة ،
 ويعيش الى الابد وحره الله من الجنة ، وحمل على شرفها ، ما يحرس طريق الشجرة ،
 وذكر في العدد التاسع من الاصحاح الثاني عشر ان الحية القديمة هو
 امدعو نابلس ، والشيطان الذي يعد العالم كنه في محاي في الاصحاح الثاني
 عشر من التكوين .

وان ابراهيم ادعى امام فرعون ان سادة حته ، وكنتم نهار وحتة ، وحدثه
 فرعون لجمالها ، وصنع ابني ابراهيم حراً سبها ، وصار له غنم وقر وحمير وعبيد
 واماء واثن وحمار ، وحين علم فرعون ان سادة ذات روحه ابراهيم وليس احته فل
 له . لما لم يحرمي انها امرئك ؟ ماذا فنت هي اختي حتى احذتها لي زوجة ؟
 ثم رد فرعون سادة الى ابراهيم .

انظر الى القصة الاولى المشتملة على سمة الكذب الى الله حل وعلا ، ومصادقته
 لآدم في امر الشجرة التي كانت ثمره الاكل منها حصول المعرفة بالحسن والقيح
 وادراكهما ، وفي مقابلة نصح الحية والشيطان لآدم ، وهدايته الى طريق المعرفة
 والادراك والحروح من الظلمة الى النور ، مصاف الى نية الحوى اليه تعالى من اكل
 آدم شجرة الحياة ، ومعارضته اياه في سلطانه ومملكته ، والى سمة الجهل بمكانهما
 اليه تعالى حين احتباً ، والى اثبات الجسميه له تعالى بحيث يمكن له ان يتمشى في
 الجنة ، ويرى على نحوها ما يرى الجسم ، وبعد ذلك فهو صريح في عدم ثبوت الوجدانية

له تعالى ، فان قوله : « صار كواحد متاً » سريخ في عدم انحصار الالهية في فرد ، وعدم احتصاص مفهوم الواحد بوجود واحد ، مع ان نفس هذه القصة - مع قطع النظر عن هذه الاشكالات - لا يقبل العقل والذوق مطابقتها للواقع ، فهي مألوفة اشبه . وانظر الى القصة الثانية الدالة على ان ابراهيم - وهو من اكرم الانبياء واعظمهم - صار سبباً لاحد فرعون روحته ، ولعل الوجه فيه هو الخوف مع انه لا يتصور فيه خوف ، لان اتصافها بزوج ابراهيم لا يكاد يترتب عليه اثر سوء حتى يخاف منه ويسوغ لاحله الكذب في دعوى الاختية ، مع انه على تقديره كيف برسى الفرد العدى في هذه الحال - وهي شدة الخوف بذلك - فضلاً عن مثل ابراهيم ، الذي هو الاساس ، والركن العظيم في باب التوحيد والشرعية ، وقصته في المعارضة مع عبدة الاصنام مشهورة .

فانقدح من ذلك . ان ملاحظة القرآن من جهة المدعى الاعتقدي والاصور الراجعة الى المبدأ وادسافه ، والانبياء وحاصلهم ، مما يرشد الى اتصافه بالاعذار . مع قطع النظر عن الجهات الكثيرة الأخر ، الهادية الى هذا المرمى اسمهم ، والمقصد العظيم .

القرآن وقوانينه التشريعية

من حملة وحوش الاعجاز الكثيرة رعاية القرآن في نظامه وشريعه ، سيما في المقابلة مع المقررات الرائجة في عصر نزول القرآن ، ودرود قوايه وشرائعه ، و تلك المقررات اعم من القوانين الشائعة بين الطائفة الوثنية ، التي تكون العمدة فيها عبادة الالهة المصنوعة ، واتخاذها شعما الى الله تعالى ، و بعد ذلك شيوع النهب والماردة بينهم ، و انتهاجهم مقاومة الحروب والمعارك ، وقتل الاعس واعتماد الاموال ، وشيوع الاستقسام بالانصاب والادلام ، واعتيادهم لشرب الخمر ، واللعب بالميسر ، وافتحارهم بذلك ، والترويح بساء الالباء ، ودرس السمات في التراب ، كما حكاه القرآن بقوله تعالى الفعل ٥٩ :

« و اذا نشر احدكم بالانثى ظل وجهه موداً و هو كظلم يتواري من القوم من سوء ما بشر به ايمكه على هون ام يدسه في التراب » .

ولكن البناء العملي عالياً اما كان على الدس والدس في حال الحياة . ومن القوانين الشائعة بين اهل الكتاب القامع لكتب المهددين احرفه . فان التوراة مع كبر حجمها لا يكون فيها مورد تعرضت فيه لوجود القيامة ، وعالم الحزاء على الاعمال اصلاً ، مع انه من الواضح ان العرس الافصى والمطلوب الاول في مات الاديان هو تأمين عالم الاحرة ، والدعوة الى الاعمال الحسنة التي يترتب عليها الثواب والراحة ، و دخول الجنة ، وعلمه فكيف يمكن ان يكون كتاب الوحي خالياً عن التعرض لمثل ذلك العالم ، الذي لا تدركه الحواس ، و محتج الى التعرض والهداية ، و اراءة الطريق اليه ، فصلاً عن الدعوة الى الاعمال السافعة في ذلك العالم ، الرابعة في سورة .

نعم حرّمت لتوراة الناس ابي الطاعة، والتعصب عن اعصية من جهة تأثير الطاعة في حصول العنى في الدنيا، ولتسلط على الناس باستعدادهم، وتأثير اعصية في تحقيق السقوط من عبي الرب، وسلب الاموال والشؤون ابدية، ولا حل عدم دلالة التوراة على وجود عالم الآخرة والدعوة الى ما يؤثر فيه يرى التبعين لها في مثل هذه الارمنة غير متوجهين الا الى الجهات الراححة الى عالم ابدية والعنى والسكينة، ولا نصر لهم اصلاً الى عالم الآخرة، ولهم في هذا تعديل قصص مصحكة مشهولة.

وفي مقابلها شريعة العبد، بضرورة الى الآخرة فقط، ولا يعرض فيها لصالح حال الدنيا وشوقها بوجه من الوجوه.

آية القرآن كدرهم فقد نزل في عصر كان، لحد كم عدد نقوانين الراححة بين الوثنية من ناحية، وهو من لتوراة والعدل المعروفة من ناحية اخرى، وملاحظة نظامه وتشريعه من حيث هو، سيما مع اسفاده لتلك القوانين لحد كمد في ذلك العصر - ترشد الحديث ارشاداً قطعياً الى كونه دليلاً من عند الله تعالى وتعالى امة من جهة اشتماله على نظام له سام، وعدم الآخرة، ونصته لما يصلح في ذلك العالمين وما يؤثر في امة ذلك فلاموقع للادب في السن، ويكفي في الدعوة الى عالم لا آخرة الذي قد سرف امة له - اية - مطلوب الاهم في الاديان والشرايع الالهية، مثل قوله تعالى في سورة القصص ٧٧

«وابغ فيما افك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا».

بل ان هذه الآية تدل على كلا النظامين، وعلى همة النظام الآخرى ورحمته على المقدم الديوى، وقوله تعالى في سورة الرز ل ٨

«فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره».

خصوصاً مع ملاحظة ما حكى في شأن هذه الآية عن الامام زين العابدين عليه السلام من أنها احكم آية في القرآن، ومع ظهورها في ان المرنى في عالم لا آخرة

نفس عمل الخير و الشر ، الصاهر في صورتهما ، فصور الحاسة المرئية في ذلك العلم ، كما يدل عليه بعض الادب الآخر ، و كثر من الروايات ، و ذلك لرجوع الصغير الى نفس العمل ، كما هو ظاهر ، فتدبر :

و اما من جهد انطلق قوايسه و رائعه مع سرائير الوصحة ، و الفطارة السليمة ، و الاخلاق العاصلة ، بحيث لا تنقى مع رغبته ، و جمعها و تطبيق العمل عليها ، و الالتزام بعدم التخطي عنها في الاعمال الصالحة و العارضية ، و الافعال الحارضية و العارضية محال لشأنة النفس و القصور ، و موقع لاحتمال عروس الصف و القصور ، و بها مكن التوصل الى السعادة المتناهية ، و التوصل الى الراحة المقصودة في النشأة الدائمة و المعنوية .

فترأى في مواضع متعددة بأمر الله بالعدل ، الذي هو الحادة الوسطى التي لا انحراف عنها نبياً و شاعراً ، كما في قوله تعالى في سورة النحل ٩٠ :

« ان الله يأمر بالعدل و الاحسان و ايناء الى القريب » .

و كذا بأمرهم بأن يخلصوا منه الهداية الى الصراط المستقيم ، كما في قوله تعالى في سورة الفاتحة : و اهدنا الصراط المستقيم :

و كذا ملاحظته في روايته المؤثرة في تحصيل السعادة الدنيوية ، و الاخرية ، و الحالية عن وصف الكلفة و الحرج ، بحيث احب الله تعالى بان ما يكون حرجاً لم يكن محمولا في الدين و الشريعة ، و انه تعلف ارادته بالسر و لم تعلف بالسر ، و بالحملة ملاحظته نظام القرآن و شريعته ترشد الباحث - عبر المختص -

الى عدم كونه مصوغاً لشر ، فانه كيف يمكن له الاخطاء بجميع الخصوصيات الدخيلة و سعادته لذاته حتى يصح فانه بأعظمها عليه ، فضلا عن القوايس الكثيرة الثابتة في جميع لوقائع و الحوادث استثنى به

ومن دسائل انظر الى قنوني الامر المعروف و النهي عن المنكر ، الدين هما من الواجبات المستمة في الشرع الدال عليها الدب العرير ، و اسمة الشريعة ، و قيس هذه التدوين مع الشكليات المعروفة الكاملة تدريعا ، الذي يكون امر من

من تُمبِئها ، و الغاية الدعة على جعلها حفظ القواين الشرية و لزوم تطبيق العمل عليها ، فدثها - مع سمتها المحيرة ، و عظمتها المعجزة ، و استلزامها لصرف مؤثنه كثيرة - لا تقدر على تحصيل هذا القرض كما نراه بالوحدان ، فلا تكاد تقدر على الردع عن مخالفتها ، و سد باب نقصها مع حمل عقوبات عجيبة ، و تعديبات شديدة ، لقرص صودة المخالفة ، و العرار عن الموافقة

و اما قانون القرآن فمصفاً الى عدم افتقاره الى تشكيلات مخصوصة ، و مؤثنه زائدة ما يشتمل لحفظ القواين من طريق لزوم مراقبة كل فرد بالاصافه الى آخر و كونه عيماً عليه ، ناظراً له فهو - اى كل واحد من المسلمين - يتصف بأنه مراقب - بالكسر - و مراقب - بالفتح - ولا يتصور فوق هذا المعنى شئ ، ضرورة ان اعصاه تلك التشكيلات محدود لا محالة ، و هي لا تتصف الا بعنوان المراقبة - بالكسر - بخلاف قانون القرآن .

و الانصاف ان التدرج في كل واحد من القواين الناشئ في القرآن - صلاً عن جميعها - لا يبقى للمرتب شك ولا للمرتب وهم ، و يقضى الى الحكم البعادم ، و التصديق القطعي ، الذي لا ريب فيه بأنه كتاب نازل من عند الله العالم الخبير ، و الحكيم البصير ، كما قال الله تعالى في سورة المفرة ٢ : « ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين » ولكن الاهتداء بهدايته ، و الاستضاءة بنوره يحتاج الى تقوى القلب ، و سلامته عن مرض العناد و التمسك و اللجاج ، و يقائه على القطرة الاصلية السليمة القابلة لنور الهداية ، غير المنحرفة عن العادة المستقيمة ، التي يكون الباطن فيها مطيعاً للفرد ، و مبعثناً عن الصلابة و الجهل

القرآن و اسرار الخلقة

من حملة وحوم الاعجاز الهادية الى ان القرآن قد نزل من عند الله تعالى و تعالى اشتغله على التعرض لبعض اسرار الخلقة ، و رموز عالم الكون ، مما لا يكاد يهتدى اليه عقل البشر في ذلك العصر ، سيما من كان في جزيرة العرب ، البعيدة عن التمدن العصري بمراحل كثيرة ، و هذه الانباء في القرآن كثيرة ، و لعل مجموعها يتجاوز عن كذب واحد ، و كما ان حملة مما احمره القرآن لم تنصح الا بعد توفر العلوم ، و الاكتشافات ، و تكثر الفنون و الاختراعات ، كذلك يمكن ان يكون وصوح المعنى الآخر متوقفاً على ارتقاء العلم ، و تكامل الشر في هذا المجال الحاصل بالتدريج ، و مرور الازمنة

و من المناسب ايراد بعض الآيات الواردة في هذا الشأن فنقول :

١ - ما ورد في شأن النبات ، و نوت سنة الزواجر بينها ، كما في الحيوانات ، و ان اللقاح الذي يفتر اليه في انتاج الزوجين انما يحصل بسبب الرياح ، و هو قوله تعالى في سورة يس ٣٦ :

«سبحان الذي خلق الارواح كلها مما تنبت الارض و من انفسهم و مما

لا يعلمون » .

و قوله تعالى في سورة الحجر ٢٢ . « و ارسلنا الرياح لواقح »

فالكريمة الاولى ، دلت على عدم احتصاص سنة الزواجر بالحيوانات ، بل نعم النباتات و ما لا يعلمه الانسان من غيرها ايضاً ، بل قد ذكر الثبات على الانسان في هذه السنة ، و لعله اشعار بكون هذه السنة في الساعات قهرية بخلاف الانسان ، الذي يكون الامر فيه على طبق الاختيار و الارادة

و الآية الثانية تدل على ان النفاخ الذي يتوقف عليه اندح الشجر و السات
الما يتحقق بسبب الرّيح ، وهذا هو الذي اكتشفه علماء معرفة السات ، ولم يكن
يدرك هذا الامر غير ابراهيم بن موسى و فكاك البقعي ، و لذا التحأوا الى حل النفاخ في الآية
على معنى الحمل الذي هو احد معانيه و صرّحوا ، الآية الشريفة بان الريح تحمل
السحاب الممطرة الى المواضع التي تعلقت المشقة بالامطار فيها

و انت حير . و انه لا وجه للحمل على ذلك ، مصافاً الى عدم صحته ، لعدم
كون الريح حاملة للسحاب ، بل دافعة لها من مكان الى آخر ، مع ان هذا المعنى
ليس فيه اهتمام كبير ، و عداية خاصة ، و هذا بخلاف الحمل على ما هو الظاهر فيه
و حكى انما اهتدى علماء اروا الى هذا ، و زعموا انه مما لم يسموا اليه من
العلم صرّح بعض افاضة على عرآن منهم بسوق العرب انه ما قيل بعض
المستشرقين ان اصحاب الامل قد عرفوا ان الريح تلعج الاشجار قبل ان يعلمه علماء
اروا بثلاثة عشر قرناً نعم ان اهل المحل من العرب كانوا يعرفون التقليل ان كانوا
يقولون ، انهم النفاخ من طلع دكور المحل الى اذانها ، و لكنهم لم يعلموا ان
الرياح تعمل ذلك ، و انه لا تختص الحاجة الى النفاخ بخصوص لتحليل فقط

٢ - و ما ورد في شأن السات من جهة ان له وداً خاصاً وهو قوله تعالى في
سورة الحجر ١٩ « و امتنا فيها من كل شيء مودون » و علماء معرفة السات
قد اثبتوا ان العصر التي تتكون منها السات مؤلفة من معادير معينة في كل نوع
من انواعه ، بدقة عربية لا يمكن سطرها الا بدق الموازين المقدرة ، و لو ريد في
بعض احرائها او نقص لا يمكن حصول ذلك السات ، بل تتحقق مرّكب آخر غير
هذا السات .

٣ - و ما ورد في شأن الارض ، و انها منصعة بوصف الحرّكه ، عاده الامر
انه حيث كان مسكون الارض من الامور المسلمة في ذلك العصر ، بل و بعده الى حدود
القرن العاشر من الهجرة ، و لذا صار الحكيم المعروف به «عليه» الكاشف لحرّكة

الأرض واخشت لها مورداً للإلهانة والتعذب والتحقير ، مع حالته العلمية ، ومقامه الشامخ ، لم يصح القرآن بذلك حذراً من قرب النتيجة المعكوسة عليه ، وحصول نقص العرس بسببه . بل اشر إلى ذلك باشارات لطيفة ، وايماءات بليغة ليهتدى إليها البشر في عصر نوفر العلم والاكتشاف ، فيعتقد بأن هذا الكتاب نازل من عند الله المحيط بحقائق الاشياء ، والعالم بأسرار الكون ، ورموز الطبيعة ، وقد تحققت هذه الإشارة في ضمن آيات كثيرة .

كقوله تعالى في سورتي طه والرحم ٥٣ . ١٠ « الذي جعل لكم الأرض مهداً » ، والله تعالى قد استعار لفظ « المهد » للأرض ، ومن البين أن الخصوصية المترتبة من المهد ، المعد للرفع ، والمصنوع لأجله ، والجهة المدخوطة التي بها يتقوم عنوان المهدية ليست هي لوضع الحصى ، والشكل المخصوص الحاصل من تركب مواد مختلفة ، وضم بعضها إلى بعض ، بل لخصوصية هي حر كة المهد وانتقاله من حال إلى حال .

ففي الآية الشريفة اشارة لطيفة إلى حر كة الأرض ، من جهة استعارة لفظ المهد لها وأنه كما أن حر كة المهد لعمدة تربية الطفل واستراحته ، كذلك حر كة الأرض تكون العمدة لها تربية المواجهة ذات من الأسان وغيره .
وقوله تعالى في سورة الملك ١٥ :

« وهو الذي جعل لكم الأرض دلولاً فامشوا في مساكنها » .

فإنه تعالى قد استعار لفظ « الدلول » للأرض ، مع أنه عدده عن نوع خاص من المعبر . ويكون اختياره سهولة انقاده ، فبعد اشارة إلى أن الخصوصية الموجودة والدلول ، التي ليست المعبر ذاته في الأرض ، فهي أيضاً متحر كة بحر كة ملائمة للتراكب عليها ، الماشي في مسكنها . ومن البين أنه مع قطع النظر عن هذه الخصوصية - وهي خصوصية البحر كة - يكون إطلاق لفظ الدلول على الأرض واستعارته لها ليس له وجه طاهر حر ، خصوصاً مع تفريع الأمر على علمه ، وإطلاق لفظ المسكن

كما هو غير خفى .

وقوله تعالى في سورة النحل ٨٨ :

« و ترى الجبال تحمّلها جمانة وهي تمر مر الحجاب صنع الله الذي أتقن كل شيء » .

فإنه بقرينة وقوعها في سياق الآيات الواردة في القيامة وأحوالها ، ربما يقال - كما قيل - بأن هذه الآية أبصاً بظاهرة إلى أحوال القيامة وأحوالها ، مع أنه لا وجه للحمل على ذلك المقام ، خصوصاً مع قوله تعالى في الدليل : « صنع الله » الظاهر في ارتباط الآية بشؤون الحلقة واشدائها ، وحسنها وحمالها ، مع أنها في نفسها أيضاً ظاهرة في أن المرور والحركة ثابتة للحمل فعلاً ، كما أن حسان كونها حامدة أيضاً كذلك ، فالآية تدل على ثبوت المرور والحركة للأرض من بدو خلقها ومصنوعيتها وإن الحركة دليل بارز على اتقادها ، وفيها إشارات لطيفة ودقائق ظريفة .

من جهة أنه تعالى حمل الدليل والأمانة على حركة الأرض حركة الحال التي هي أوتادها ، ولم يثبت الحركة في هذه الآية لنفس الأرض من دون واسطة ولعله للإشارة إلى أن حركته الجسم الكروي بالحركة الوضعية دون الانتقالية ، حيث لا تكون محسوسة إلا بسبب القوش والألوان ، أو الارتفاعات الدبقة عليه وفي سطحه ، ولذا يكون الدليل على حركته حركة ذلك النقش واللون أو الارتفاع .

ومن جهة . التعبير عن حركتها بالمرور الذي فيه إشارة إلى بقاء حركة الأرض وملائمتها حسب القانون الطبيعي الذي أودعه الله فيها

ومن جهة أن التشبيه بالحجاب ، مع كون حركتها مختلفة ، فاشها قد تمر إلى حال المشرق ، وقد تتحرك إلى سائر الجوانب من الجوانب الأربعة يدل على عدم اختصاص حركة الأرض بحركة خاصة ، بل لها حركات مختلفة ربما تتجاوز عن عشرة أنواع ومن غير تلك الجهات .

٣- ما ورد في شأن كروية الأرض ، مثل قوله تعالى في سورة الرمز ٥

« يتكور الليل على النهار ويتكور النهار على الليل » .

تقول العرب « كان العمامة على رأسها إذا أداها ولقها ، و كوترها بالتشديد صيغة مبالغة وتكثر » والتكوير في النعة إدارة الشيء على الحسم المستدير كالرأس بالاضافة إلى العمامة ، فتكوير الليل على السها . طهر في كروية الأرض ، وفي بيان حقيقة الليل والنهار على الواحد المزدوج في الحرارة الطبيعة وقوله تعالى في سورة الرحمن ١٧ : « رب المشرقين ورب المغربين » .

وتوضح المراد من هذه الآية الشريفة أن الكتاب العزيز قد استعمل فيه لفظ المشرق والمغرب تارة - صيغة الأفراد ، كقوله تعالى في سورة البقرة ١١٠ « والله المشرق والمغرب » - وأخرى - بصيغة التنبيه كقوله الآية التي نحن بصدد التوضيح للمراد منها ، وقوله تعالى في سورة الزحري ٢٨ : « يا ليت بيدي ويسك بعد المشرقين فبئس القرين » .

وثالثه - صيغة لجمع ، كقوله تعالى في سورة الاعراف ١٣٧ « واورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الارض ومغاربها » .
وقوله تعالى في سورة المشارق ٤٠ :

« ولا اقسم برب المشارق والمغارب انا لاعادون »

وأما ورد فيه هذان اللفظان بصيغة الأفراد فهو مع قطع النظر عن الآيات العائدة في التعدد بالاثم مع واحدتهما وأما بعد ملاحظتها فلامحيط عن أن يكون المراد منه هو النوع اسطبق على المتعدد من أفرادهما

وأما ما ورد فيه هذان اللفظان بصيغة المثنى : فقد اختلف المفسرون في معناه فقال بعضهم المراد مشرق الشمس ومشرق القمر ومغربهما ، وحمله بعضهم على أن المراد منه مشرق الصيف والشتاء ومغربهما ، وليس بعد اهداء الشر إلى كروية الأرض وانتهى ملك مستدير كروي واستكشفهم لوجود قاره أخرى على السطح الآخر للأرض يكون شروق الشمس عليها غروبها عن قارتنا : طهر أن المراد بالآية هو تعدد المشرق بالاضافة إلى الشمس في كل يوم وليلة ، لا أن التعدد ملحوظ الشمس

والقمر ، ولا بالنظر إلى اختلاف الفصول ، بل لها في كل أربع وعشرين ساعة مشرق من مشرق بالإضافة إلى قدرتها ، ومشرق بلحظ القدرة الأخرى المكتشفة ، وبأليتها لم تكتشف .

وربما يؤيد ذلك بالآية الشريفة استقبحه انقصر فيها على تسمية المشرق فقط نظراً إلى أن الظاهر منها أن البعد بين المشرقين هو أطول مسافة محسوسة فلا يمكن حملها على مشرق الشمس والقمر ، ولا على مشرق الصيف والشتاء ، لأن المسافة بين ذلك ليست أطول مسافة محسوسة ، فلا يمكن حملها على مشرق الشمس والقمر ، ولا على مشرق الصيف والشتاء ، لأن المسافة بين ذلك ليست أطول مسافة محسوسة ، فلا بد من أن يراد بها المسافة التي ما بين المشرق والمغرب ، ومعنى ذلك أن يكون المغرب مشرقاً لغيره آخر من الكرة الأرضية ليصح هذا التعبير

ولكن في التأنيد لنظر ، لاحتمال أن يكون لفظ « المشرقين » في هذه الآية تسمية للمشرق والمغرب ، لأن شبهة المشرق فقط ، ليبدل على تعدد المشرق ، مع قطع النظر عن المغرب ، ولعل هذا الاحتمال أقوى من جهة أن البعد العقل إنما يناسب مع المشرق والمغرب ، لأمع بعدد المشرق كما هو غير حقيقي

هذا ولكن ذلك لا يصر " بدلالة الآية المتعددة ، مستعملة على تسمية المشرق والمغرب معاً ، فإن ظهورها فيما ذكرنا من تعدد المشرق والمغرب لحصول الشمس في كل يوم وليلة ممّا لا يسعني أن ينكر ، فدلالته على كروية الأرض ووجود قارة أخرى واضحة لا ريب فيها .

وأما ما ورد فيه ذلك صيغة الجمع ، فدلالته على كروية الأرض واضحة ، فإن طلوع الشمس على أي جزء من أجزاء كرة الأرض يلازم عروبته عن جزء آخر ، ويكون تعدد المشرق والمغرب وصحاً لا تكلف فيه ولا عيب

والحكي عن بعض المفسرين من حمل ما ورد فيه ذلك على مصالح الشمس ومعادها ، باختلاف أيام السنة وتعدد الفصول ، ولكنه مع أنه تكلف لا ينبغي أن يصاد إليه - لا يلائم مع التأمل في الآيات الدالة على ذلك ، فإن الظاهر من الآية الأولى أن

مشارك الارض ومعاربها كنيته عن مجموع الارض واخراتها ، فانه الذي يسمى ان يكون القوم المستصغرون وارثين له ، وانما مجرد المشارق والمعارض المختلفة باختلاف العصور وايام السنة فلانلائم مع الوراثة أصلاً ، كما انها لا تلائم مع الحلف والقسم فتدبر ويؤيد ذلك ما ورد في أخبار الأئمة المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين

ومما يدل على كروية الارض مثل ما رواه في الوسائل ، عن الامام الصادق عليه السلام قال : « صحبني رجل كان يسمى بالمعرب ويعلم بالمعرب ، وكنت انا اصلي المغرب إذا غربت الشمس واصلي المغرب إذا استبان المغرب ، فقال لي الرجل : ما يمتنع ان تصبح عندما اصنع ، فان الشمس تطلع على قوم قبلنا وتغرب عنا وهي طالعة على قوم آخرين بعدة فقلت : انما عليهما ان تصلي إذا غربت الشمس عنا ، وإذا طلع المغرب عندما وعلى اولئك ان يصلوا إذا غربت الشمس عنهم »^(١)

ومثله قوله عليه السلام في رواية اخرى : « انما عليك مشرقك ومغربك »^(٢) وانهم ، طهرا في اختلاف المشرق والمغرب انما هو باختلاف احراء الارض الناشئة عن استدارتها وكرويتها ، عانة الامر انّه يجب على كل قوم رعاية مشرق أرضه ومغربها

ومنها - اي من الاسرار التي دل عليها الحجاب العزيز - تعدد السموات والارضين مع ان الحس الذي كان هو الطريق المنحصر للبشر في ذلك العصر لا يكاد يهدي الا إلى وحدتهما ، ولذا كان جمهور المتقدمين متفقين على وحدة الارض ، وانّه ليس عبر هذه الارض التي نحن نعيش فيها ونمشي في ما كنها أرض اخرى لكثرة قد استقر رأي الفلاسفة - بعد القرن العاشر من الهجرة - على تعدد الارضين وعدم اختصاص الارض بهذه الكرة المدعومة له ، مع المحكي عن الشيخ الرئيس أبي علي أنه حكى القول بكثرة الارضين ، وتعددها عن حكماء قديم الفرس ، وأشار إلى ذلك الشاعر

(١) الوسائل كتاب الصلوة أبواب المواقيت الباب السادس عشر ص- ٢٢

(٢) نفس المصدر

المعروف الفارسي المشهور بـ « نظامي » في قوله :

شنيديستم كه هر كوكب چه بست خدا گدنه رمي و آسمانيست
وكيف كان ، فالثالث عند المتأخرين ان كل كوكب سيّار ارض مستقل ،
مشتتم على ما في ارضنا من الحمال والحدر والحجاب والحيوانات وغيرها ، وقد دلّ
الكتاب على تعدّد السموات والارضين ، بقوله تعالى في سورة الطلاق ١٢
« الله الذي خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن » .

فان ظاهرة تعدّد الارضين ، كالسموات ، دلوها سماء مثلها ، وقد وقع التصريح
بالارضين السبع في الدعاء المعروف : « سبحان الله ربّ السموات السبع وربّ الارضين
السبع وما بينهن وما بينهما » المرش العظيم
ويؤيد ما رواه جماعة عن الرضا - صلوات الله عليه وعلى آله - الطاهرين
وامثاله استحصى - في جواب السؤال عن ترتيب السموات السبع والارضين السبع مما
مرجعه إلى أن الارض التي نحن فيها ، ارض الدنيا وسماءها سماء لدن ، والارض
الثانية فوق سماء الدنيا ، والسماء الثالثة فوقها ، وهكذا

والحكمة دلالة الكتاب على مثل هذا الامر غير المحسوس الذي كان محالاً
لأراء البشر في عصر النورول تهدي الباعث هداية و صحة ، وترشد الطلقات ارشاداً بيّناً
إلى نروله من عند الله الخالق للسموات السبع ، ومن الارض مثلهن
ومن تلك الاسرار ما بيّنته الآيات الدالة على حرّ كه الشمس واللا ، وكونها
أصلاً في الحركة ثابتاً ، وعلى تعددها ثالثاً ، وانها تمرور الدهور بعرض انها التكوين
ويبلغ إلى حدّ يصدق قوله تعالى في سورة الشمس : « إذا الشمس كورت » ١ الموافق
للرأي الجديد في باب الشمس ونقصان نورها وحرارتها ، وتدرجاً ، وغير ذلك من الاسرار
التي دلّ عليها الكتاب تصريحاً أو تلويحاً ، التي يسعى ان يؤلف في كتاب واحد ، مع
أن العلم بتوفره ، والاكتشاف بتكرره لم يبلغ إلى مرتبة يحيط لاجلها بجميع الاسرار
الكونية ، والرموز الحلقية الخد كورق في الكتاب العزيز . سأل الله تبارك وتعالى ان يهدينا

سبيل الرشاد ، وهو الهادي إلى ما يتعلق بالمبدأ والمعاد
 ثم إن هنا وجوهاً آخر في باب اعجاز القرآن ، ولكن ما ذكرنا من التواحي
 التي كانت أعم مما اشر إليها الكتاب ، وما لم يشر يكون فيه غنى وكفاية للطلّاب
 غير المتعصب ، والباحث غير العنود . ولا يبقى بعد ملاحظة ما ذكرنا شك وارتباب
 في أن القرآن وحى الهى ، وكلام الله الخارج عن حدود القدرة الشريفة
 ولكن هنا أوهام وشبهات حول اعجاز القرآن ، لا بأس بالاشارة إليها بحوثها
 وإن كان بعضها - بل كلها - من السخافة والبطالة لمكان لا يسمي اصاعه الوقت ، وإعمال
 القوة العاقلة في دركها وإبطالها ، إلا أنه لأجل إمكان إبرائها الارتباب في بعض العقول
 الناقصة ، والنموس غير الكاملة لا مانع من التعرّس لمهماتها

سُبُهَاتُ حَوْلِ الْعَجَازِ الْقُرْآنِ

شبهة عموض الاعجاز. شبهة التناقض
والاختلاف شبهة وجود المعجز عن الاتيان بعير
القرآن أيضاً شبهة المعجز عن المعارضة مسب
الخوف والتطمع على القرآن شبهة الحيلط
والتداخل بين الموضوعات القرآنية شبهة
احتقار المعارضة وعدم الاعلان بها . شبهة
وقوع المعارضة وتعداد من عارض بلاعة القرآن
والجواب عن كل ذلك بالتفصيل .

١- منها . ان المعجزة لا بد وان يعرف اعجازه جميع من يراد بالاعجاز اقناعه .
وكل من كان المهتم باعتقاده بصدق مدعى النبوة ليحصل في مقابل التكليف التي يأتي
به . والوطائف التي هو الواسطة في تليفه واعلامه . ضرورة ان كل فرد منهم مكلف
بتصديق مدعى النبوة . فلا بد ان تتحقق المعرفة - معرفة الاعجاز - بالاسافة إلى
كل واحد منهم . مع أنه من المعلوم ان معرفة ملائمة القرآن تحتص ببعض البشر
ولا نعم الجميع ، من دون فرق في ذلك بين زمان السرد وسائر الأزمنة أي يوم ، نقيصة ، فكيف
يكون القرآن معجزاً بالاسافة إلى جميع البشر ، ويكون العرس منه هداية الناس
من الظلمات إلى النور كما ، مثله معه ١٥

والجواب :

عن ذلك أنه لا يشترط في المعجزة أن يدرك اعجازه الجميع ، بل
المعجز فيه هو ثبوت المعجز عندهم ، بحيث لا ينفي لهم ارباب في ذلك ، وأنه قد أتى
النبي بما يعجز الناس عن الاتيان بمثله ، وان لم يكن حاصراً عند الاتيان به ، أولم
يكن ممسحاً يعتمد في حقه الاتيان بالمثله ، لعدم اطلاعه على اللغة العربية ، أو لقصور
معرفة بخصائصها ، وهذا نت لنا بالنقل القطعي تحقق الانشقاق للمعجز بيد النبي ﷺ
تتم الحجة عليهما عقلاً ، وان لم يكن حاصرين عند تحققه ، مشاهدين ذلك ما يصارنا
وكذا إذا نت احصر ار الشجر بامرهم ، أو تكلم الحجر بأشارته .

وفي المقام نقول . بعدما لاحظنا ان القرآن نزل في محيط بلغت البلاغة فيه
العناية القصوى ، والعناية بالصحة وشؤونها الدرجة العليا ، بحيث لم يروا لغيرها

قدراً ، ولا رثموا عليه فصيلة واحراً ، ولعلّ أسر في ذلك واقعاً هو أنه عند نزول القرآن لا يكاد يبقى مجال للارتياب في تفوقه ، واتصفه بأنه السلطان والحاكم في الدولة الأدبية ، والحكومة العلمية ، وبعد ملاحظته أن القرآن تحدّاهم إلى الاتيان بمثله ، أو عشر سور مثله ، أو سورة مثله ، ولم يقع في جواب ذلك المداء إلا اظهار العجز ، والاعتراف بالعجز ، ولذا احتاروا المارّة بالسان على المعارضة بالسان ، ورجحوا المنّة بالسوء على المقدمة بالحروف ، وآثروا بدل الايدان على القلم واللسان ، مع أنّه كان من الحدير المعروف إذا كان ذلك في مقدورهم أن يحيوه ، ويهلهوا واحتدّ رؤسهم ولو سورة واحدة مثل القرآن في السلاعة ، فستربحوا بذلك عن تحمل مشاق كثيرة ، وفاته حرب مهلكة ، وبدل مواد حطيرة وتغذية نفوس محرمة ، وإنّهم - مع أنه كان فيهم العصاة المذبذبون والبلغاء المتبحرون - خصموا عند السلاعة لقرآن ، وانعموا بعبودهم - فهو من كان له ارساط إلى مبدأ الوحي ، وسمع لجمال من جميع أفراد السر ، فب ملاحظته ذلك تم العجبة عليها عملاً ، وإن لم يكن من ثبت لفسقه النابعة في العصاحة ، والجماعة المنتشرة في العصاحة بل وإن لم يكن عارفين بالعبه لعرسه أصلاً ، كما هو واضح من أن يحكي

٢- منها - ان القرآن مع أنه قد وصف نفسه بعدم : حدود الاختلاف فيه ، وعدم شتماله على اساقصه بوجه - ولا بد من أن يكون كذلك - فإن الاختلاف لا ينسب مع كونه من عند الله ، الذي لا يعيب عنه شيء ، وانما قصه لا يلائم مع كونه من عند من هو عالم بكل شيء - قد دفعت فيه المسافضة مودس

أحدهما : قوله تعالى في سورة آل عمران ٤٩ :

« قَالَ أَيْدِيكَ إِلَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ لَالَّةَ أَيَّامٍ إِلَّا زَجْرًا » .

فيه ينقض مع قوله تعالى في سورة مريم ١٠ :

« قَالَ أَيْدِيكَ إِلَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا » .

والجواب :

عن هذه الشبهة واضح ، وإن أعطى «اليوم» قد يستعمل من هذه اليوم في مقاصد الليل ، وقد يطلق ويراد به المجموع منهم ، وكذلك بعد «الليل» فإنه أيضاً قد يطلق ويراد به ما يقابل اليوم ، وقد يستعمل ويراد منه المجموع من اليوم والليل ، ولا يحتصر هذا الإطلاق والاستعمال ، لكتاب العرب ، بل هو استعمال شائع في العرب ، بل لا ننحصر بثلث اللغة ، فإن ما يرادف ليوم في الفارسية - مثلاً - قد يطلق ويراد به نهار النهار ، وقد يطلق ويراد به المجموع منه ومن مدة مغيب الشمس وانشائها على القارة الأخرى ، وكذلك ما يرادف الليل

ومن الموارد التي استعمل فيها لفظ «اليوم» ، وكذا «الليل» وأريد كل واحد ما يقابل الآخر ما جمع فيه بين اللفظين كما في قوله تعالى في سورة البقرة ٧
«سخرها عليهم سبع نياز ولما به أيام حوما»

ومما استعمل فيه لفظ اليوم وأريد به المجموع قوله تعالى في سورة هود ٦٥
«تتموا في داركم ثلاثة أيام» وكذا الآية المسحوت عنها في المقام المشتملة على لفظ «اليوم» .

ومما استعمل فيه لفظ الليل وأريد به المجموع قوله تعالى في سورة البقرة ٥١
«وان راعى موسى أربعين ليلة» وكذا الآية المسحوت عنها في المقام المشتملة على كلمة «الليل» .

فقدح أنه لا منافاة بين الايتين ، ولأنما قصه بين الكريميتين ، فلا موقع للشبهة في الين .

ثانيهما أن الكتاب كثيراً ما يمسد الفعل إلى العبد واختياره ، ويدل ذلك على عدم كونه مجبوراً في أفعاله ، وقد يمسد إلى الله تبارك وتعالى وهذا طاهر في أن العبد محبور في أفعاله ، وأنه ليس له اختيار الاختياره تعالى .

ومن الأول قوله تعالى في سورة الكهف ٢٩ «ومن شاء فليؤمن ومن شاء

فليكنفر « وقوله تعالى في سورة الانسان ٣٠ : « أما هديناه السبيل إماماً شاكراً وإماماً كهوراً »

ومن الثاني قوله تعالى في سورة الانسان ٣٠ : « وما تشاؤون إلا أن يشاء الله » قالوا : وهذا تناقض صريح وتهافت محض .

والجواب :

« ما كون الانسان مختاراً في أفعاله الاختيارية ، غير محصور بالاصافة إليهِ ، قادراً على الفعل والترك فمنما يدركه الانسان بالعطرة السليمه ، ولا يشك فيه عند استقامتها ، وعدم الانحراف عنها ، وهذا الامر - أي كون العبد مختاراً غير محصور - مما أطلق عليه العقلاء كافة ، وصوا عليه ائوفاً كثيرة ، فان القوانين الوصية عندهم لفرص التنفيذ والموافقة لا يكاد يمكن فرض صحتها وواجديتها للشرائط المعتمدة في التقنين إلا مع معرفة اختيار الانسان في أفعاله وأعماله ، ضرورة أنه لا معنى لسن القوانين بالاصافة إلى غير المختار ، فان القانون إما يكون العرص منه الانعاش والموافقة ، وهو لا يعقل تحقيقه بدون الارادة والاختير

وكذا الادامر والنواهي الصادرة من الموالى العرفية بالنسبة إلى عبيدهم ، إنما تنزع على كون انصاف العبد بالقدرة والاختيار امراً ضرورياً عند العقلاء ، ولا اذريات فيه عندهم أصلاً .

وكذا التحسين والتفسيح العقلائيان اللذان هم من الموضوعات المسكنة عند العقلاء ، والاحكام الصورية لديهم ، إنما يتفرعان على هذا الامر الذي ذكرناه بداهة أنه لا وجه لانصاف العمل غير الاختياري بالحسن أو القبح ، ومن عدم الانصاف لا يبقى موقع للمدح أو الذم .

وبالحملة لا ينسعى الاذريات في ان انصاف الانسان بالاختيار في فعله الارادية وصحة استنادها إليه - لانه فاعل مختار - من الامور اليدوية عند العقلاء ، الذين هم الحكام في باب التقنين ، وحمل الاحكام ، وما يتفرع عليه من الاطاعة والعصيان

واستحقاق المدح أو الذم ، والحنان أو الشدة ، وما هو مصر لثهما من المثوبات والعقوبات الدنيوية

ومع قطع النظر عن جميع ما ذكرنا أن العاقل يرى الفرق الواضح بين حر كره يد المرتمش ، والحركة الاختيارية الصادرة من غيره ، ولا يرتاب في المقابلة البينة بين سقوط الانسان من شاهق إلى الارض قهراً ، وبين اسقاطه نفسه منه إليه اختياراً ، فيرى أنه مختار في الثانية دون الاولى ، ويستحق الذم فيها دونها .

فانقذح أن اصاف الانسان بالاختيار - الذي هو المصحح لاسناد الافعال الاختيارية الصادرة منه إليه - ممّا لا ريب فيه عند العقل والعقلاء - ولا شك فيه عند الوجدان أصلاً .

وأما صحة اسناد هذه الافعال - التي تسند إلى الانسان حقيقة - إلى الله تبارك وتعالى بالاسناد الخالي عن العناية والمسامحة ، فلا حاجة للوجود لم يغفل عن خلقه بعد الابداد ، لما نت في محله - من العلم الاعلى - من أن الممكن كما يعتقد في حدوث وجوده ، وتلبسه بلباس الوجود إلى العلة ، كذلك يحتاج في البقاء والاستمرار إليها ، لان الافتقار والحاجة من لوازم ذات الممكن وما هيئته ، قال الله تبارك وتعالى في سورة فاطر ١٥ :

« يا ايها الناس اذكروا ان الله واثقه هو الصبي الحميد » .

وقال الشاعر الفارسي

سبه روئي در ممكن در دو عالم خدا هر كز شد والله أعلم

فمثل الموجودات الممكنة إلى خالقها وبارئها ليس كمثل البناء والكتاب إلى البناء والكتاب - حيث لا حاجة في نقائهما إلى نقاء صانعهما - أو مثل الولد إلى والده - حيث يستغنى الولد في نقائه عن نقاء والده - بل مثلها إليه تبارك وتعالى مثل شعاع الشمس بدورها إليها ، فانه يحتاج إليها حدوداً ونقاءً ، كما أن نور الوجود لا يعمل نقاؤه بدون علته الواحده ، وكذا مثل الصوء بلا صفة إلى التوه الكهرمانية

المؤثرة في إيجاده ، فانه لا يرال يقتصر في بقائه إلى الاستمداد من تلك القوة .
 كما أنه كان في حدوده محتاجاً إلى اتصال سلكه بمصدر تلك القوة
 وبالجملة من الدبهيّات الواضحة الثابتة في العلم الأعلى ، أن الممكن -
 كما أنه يحتاج حدوداً إلى اقصية الوجود عليه من المبدع الأول - كذلك يقتصر في
 بقائه إلى الاستمداد منه واتصاله بالمبدأ الأعلى ، بل قد ثبت في ذلك العلم أن الممكن
 ليس شيئاً له الارتداد الذي مرحلة إلى وصف رائد على حقيقته ، بل ذاته عين الربط
 وحقيقته محض الاتصال ، فكيف يقتصر - حيثن - عناؤه وحكوه عن الربط الذي هو
 ذاته وحقيقته؟! .

إذا عرفت ذلك يظهر لك صحة إسناد الأفعال الاختيارية الصادرة من الممكنات
 إلى خالقها أيضاً ، ضرورة أنه من حملة مبادئ الفعل الاختياري ، الذي هو الركن
 العظيم في صدوره ونحققه ، هو نفس وجود الفاعل بذاته أنه مع عدمه لا يقتصر صدور
 فعل اختياري منه ، فوجوده أوّل المبادي ، وأساس المقدمات

ومن المعلوم أن هذه المقدمات خارج عن دائرة قدرة الفعل واختيار الإنسان
 ضرورة أنه يكون باختيار العلة المؤثرة التي يحتاج إليها الإنسان - حدوداً وبقاء -
 والفعل الاختياري الصادر من الإنسان بما أن بعض مبادئه خارج عن تحت قدرته
 واختياره ، بل يكون باختيار العلة الموحدة يصح إسنادها إليها

وبما أن بعض مبادئه كالإرادة الحاصلة بالخلقبة النفس وافاضتها - التي هي
 أيضاً عناية من العلة صاحبة المشيئة والإرادة ، وافاضه حاصلة من ناحيتها ، وعطية
 واصله من جانبها ومظهر للحلاقية الموجودة فيها - باختياره وإرادته يصح إسناده
 إلى نفسه ، ضرورة أن صحة الإسناد لا تلازم الاستقلال فان مرجع وصف الاستقلال -
 بمعناه الحقيقي - إلى أن يكون سداً جميع الاعدام الممكنة ، حتى العدم الحائي من
 قبل عدم الفاعل باختياره وإرادته ، مع اننا فرضنا عدم نسوت الاستقلال بهذا المعنى ،
 لأن وجود الفاعل - الذي قد عرفت أنه الركن العظيم في صدور الفعل الاختياري -

خارج عن حريم اختياره، لكن هذا الأمر بما في الاستقلال، لا صحة الأسناد إلى الفاعل المختار،
و الظاهر وقوع الخلط بين هذين العنوانين بحيث توهم أن صحة الأسناد
إلى الفاعل ملازمة لاحتماس الأسناد به، الذي مرجعه إلى استقلاله في صدور الفعل،
مع أن الفرس محوّر في صحة الأسناد مع عدم الحقيقة

و بمعادة أخرى المقصود انبات الأسناد إليه فقط، لأنني أسنده إلى غيره أيضاً،
و قدح ممّا ذكره أن الفعل الاختياري الصادر عن الإنسان، كما أنه مسموع
إلى فاعله و مراده، كذلك مسموع إلى الواجب الذي هي العلة الموحدة للفعل،
و هو يحتاج إليها حدوث و بقاء، و هذا هو الأمر بين الأمرين، و الطريقة الوسطى
المأخوذة من إرشادات أهل البيت - صلوات الله عليهم أجمعين - و الأمران هما
التعويض الذي مرجعه إلى استعمال الممكن في فعله و القائل به إخراج الممكن
عن حدّه إلى حدّ الواجب، و لدات فهو مشترك، و المحر الذي مرجعه إلى سلب
التأثير عن الممكن و مراد لثبته تعالى للأفعال و الآثار مباشرة من دون واسطة و القائل
به حفظ الواجب عن علو مقامه إلى حدود الممكن، فهو كافر، و لقد سمى مولانا
الرضا - عليه آلاف التحية و الثناء - على رواية الصدوق في العيون - القائل بالحسن
كافراً، و القائل بالتفويض مشركاً.

و إن فلا محيص عن القول بالأمر بين الأمرين الذي هو الطريقة الوسطى من
كان على دين الإسلام الحنيف، و إليه يرشد قول الله تبارك و تعالى في بعض المواضع
من كتابه العزيز كقوله في سورة الأنعام ١٧ «وما رعبت أن رعبت ولكن الله رمى»،
فانبت الرمي من حيث بقاء، و مرجعه إلى صدور الرمي اختياراً من النبي ﷺ
و عدم استقلاله في ذلك

و كقوله تعالى في الآية التي هي محل البحث

«وما تشاءون إلا أن يشاء الله» فان معاده ثبوت المشيئة لله من حيث كونهها
لهم، فمشيئة الممكن ظهور مشيئة الله، و عين الارتباط و التعلق بها، و بدلت طهر

المحوات عن اشكال المواقفة المتقدم، ولكن لتوضيح ما ذكرنا يسمى ابراداً مثله فنقول
 منها ان الاعمال الصادرة من الابن مسبب اليد والرجل والسمع والبصر
 وغيرها من الاعضاء تصح نسبتها الى نفس تلك الاعضاء، فيقال رأيت العين وسمعت
 الاذن، وضربت اليد، وتحركت الرجل مثلاً، وايضاً تصح نسبتها الى النفس
 الاساية التي هي المثلث لصدور كل فعل وهي التي يعبر عنها بـ «انا» فيقال
 رأيت وسمعت، وضربت، وتحركت وبحوها، ومثل الملاحظات الممكنة الى
 ما فيها وحالها - والمثال يقرب من واحد - مثل تلك الاعضاء الى النفس
 ومنها: النور الحاصل في الحداد، المتعكس من المرآة لواقفه ومعداة
 الشمس وشرافها، وان هذا النور كما انه يرتبط بالشمس - لان المرآة ليس لها
 بداتها نور، لعدم نور لها كذلك ليس من الشمس المطلق اى من دون وسط وفيد
 بل هو نور شمس امرأة فيصح اتساقه الى كبر واحد منهما، لحدائث في حقيقته،
 وارتباطه بكل واحد.

ومنها ما فرضه بعض الاعلام من انه لو كان اسن يده شلاً، لا يستطيع
 تحريكها نفعه، وقد استطاع الطيب ان يوجد فيها حركة ارادة وقتية بواسطة
 قوة الكهرباء، فاذا وصل الطيب هذه اليد المربطة بالمثلث المشتمل على تلك القوة،
 وابتدأ ذلك الرجل المريض بتحريك يده ومباشرة الانما بها فلا شهوة في ان هذا
 التحريك من الامر بين الامرين، لانه لا يكون مستنداً الى الرجل مستنداً، لعدم
 القدرة عليه بدون اصل لقوة الى يده، ولا بدون مستنداً الى اطبيب مستقلاً،
 لان صدره كان من الرجل ماردته واحتيازه، فالفاعل لم يحس على فعله لانه يريد
 له، ولم يعوس اليه الفعل بجمع ماديته، لان امدد من غيره والاعمال الصادرة
 من الفاعلين المختارين كلها من هذا القيل

وقد اشدح - بحمد الله - ما ذكره مع احماله واحتضاره بطلان مسلكي
 الحبر والتقويض، وان غاية ما يقتضيه التحقيق الفلسفي هو ما ارشده اليه الأئمة

المعصومون - صلوات الله عليهم اجمعين - من ثبوت الامر بين الامرين ، و صحة اسناد الاخبار الاحتبارية الى الاسان و الى موحده ، و املاك في صحة توحيد التكليف ، و ترتب اثبوتة و العقوبة على الاطاعة و المعصية هو هذا المقدار . و هو صحة الاسناد حقيقة من دون ان يكون لاستقلال اسماً معتمراً فيه . ضرورة ان المبدأ هو صدور العمل اختياراً ، و وجوده مسوقاً بالارادة مصاديقها ، و هو موجود

و يرشد الى ما ذكرنا الحملة المعروفة « لا حول ولا قوة الا بالله » فانها تعيدنا الى الحول و القوة على ايجاد الاعمال اما ينتهي الى الله . و يستمد منه . و لا يمكن ان نتحقق مع قطع المطر عن الله و الارتباط اليه ، و الحول و القوة المصحح لايجاد الفعل ، و الاقتداء عليه موجود . ولكن الاساس هو الاتصال به تعالى . وهذا كما اذا كان السان عاجزاً عن ايجاد فعل و أقدره الآخر عليه ، فاحده برادته و اختياره . كما اذا كان الفعل متوقفاً على صرف مال . و هو لا يكون متمكناً منه بوجه . فبذل الآخر اياه ذلك المال . فقدّر على ايجاده فاحده ، فانه مع كون الفعل صادراً « ارادة الفاعل و اختياره لامحالة لا تكار كون القدرة على ايجاده ناشئة من صاحب المال البازل له اياه . و مع ذلك لا يكون التحسين و التقيح متوجها اليه اصلاً ، لان الملاك فيها هو صدور العمل الحسن او القبيح بالمشارة ، و لا تعدى عن الفاعل بالارادة الى غيره ممن كان دحيلاً في صدور الفعل ، و تحقق القدرة عليه الا اذا اطلق عليه عنوان مباشرى ، كالاعانة على الانم ، او على البر و التقوى ، فيصير ذلك العنوان لاجل كونه مباشرية ، موحاً لتوجه التحسين او التقيح اليه ، فتأمل جيداً .

٣ - و منها اي من الشهات المتعلقة باعجاز القرآن : ان عجز البشر عن الاتيان بمثل القرآن لا دلالة فيه على كونه معجزاً مرتطفاً بمبدأ الوحي ، حارقاً للعادة البشرية و المواهب الطبيعية ، فان مثل كتاب « اقيديس » و كتب الشاعر و الاديب الفارسي المعروف « سعدى » يكون البشر عاجزاً عن الاتيان بمثله . فلا

محيط - حيث - عن انصافه بكونه معجراً ، لمدة الفرق منه وبين القرآن ، فلا وجه لانصافه بكونه كذلك ، كما هو ظاهر .

والجواب :

ان قد ذكرنا في بحث حقيقته المعجزة ان للمعجز الاصطلاحي شروطاً متعددة ، و كثير منها معقود في مثل الكتابين المذكورين ، و ما قد حققنا فيما تقدم انه يعتمد في المعجز ان يكون مقروناً بدعوى منصب الهى ، و ان يكون الاثبات به في مقام التحدى الراجح الى دعوى الناس الى الايمان بمثل ، نظرأبى الى توصيف البشر بالمعجز الذى هو من النفائس التى يشعر عن الاتفاف بها ، و يبرح عن الاقتراح به بوجوب صرف جميع ما يختارهم من اقوى و الامكانات فى الاثبات بالمثل ، لرفع هذه التنبه و ابطال هذه التهمة ، مصداقاً الى ان الشريانى طاع عن ان يلقى طوق طاعة الغير ، الذى هو من حنقه على عنقه و ان يعتقد بتفوقه عليه ، و لردم اطاعته له - فيسمى في اصطلاح دعوى المدعى لذلك اذا كان الاطال في مهندته و امكانه

و كذا ذكرنا فيما تقدم انه يعتمد في المعجز ان يكون حرجاً عن توهيس الطبيعة ، و حارفاً للمادة الشريفة ، و من المعلوم عدم ثبوت هذه الامور فى الكتابين و امثالهما ، اما عدم ثبوت الامرين الاولين فواضح ، و ردة عدم ثبوت دعوى منصب الهى ، و عدم وقوع التحدى بانصافه الى الكتابين ، و اما عدم ثبوت الامر الاخر فلان الاثبات بمثل الكتابين لا يكون بمستنع عنه اصلاً ، خصوصاً لو رددنا لا متدع ولو اجتمع ازيد من واحد ، كما هو ظاهر .

٤ - ومنها : ان ما نراه و نقتطع به هو ان العرب لم تدرس القرآن ، و ام ثبوت بما هو مثله و لو سورة منه ، الا انه لم يعلم ان عدم الاثبات كان مستتباً عن عدم القدرة ، و عدم الاستطاعة على الاثبات بمثله حتى يتصف القرآن معه بالاعجاز ، فبعد عدم الاثبات كان معلولاً لجهات اخرى لا تعود الى الاعجاز ، ولا ترتبط به ، بل الاعتبار و القاريح يساعدان ذلك بصرأ الى ان العرب الذين كانوا معاصرين للذروة او

متأخر من منها قليل ، فلقد كانت تمتعهم عن التصدي لذلك ، والورود في هذا المجال
الخوف الماشي من سيطرة المسلمين واقتدارهم ، المانع عن تحريك العرب على القيام
بمعدومة القرآن الذي هو الأساس في الاسلام ، وصدق السوءة . وبعد انقراض الخلافة
الاربعة وتصدت الامويين للرئاسة الاسلامية صار القرآن مأثوساً لجميع الادهان ،
راسخاً في القلوب ، ولم يسبق معه للقيام بالمعدومة مجال

والجواب :

ان عدم الاثبات مثل انقرآن في زمن النبي ﷺ وحياته لا يتصور له وجه ،
ولا يعقل له سب غير المعجز وفضائل القدرة من دون فرق بين الرمان الذي كان في
ملكه امكرته والرمان الذي اقام شهرته في المدينة المشرفة
امت البرهة ، لا ولي - مع وقوع النجدي فيها - فواضح من انه لم يظهر
للالاسلام في تلك البرهة شوكه ، ولا للمسلمين مع قلة عددهم اقتدار وسيطرة . من
كان لخوف ثمتاً لهم عما شهد به التاريخ وسد عنه الاعتدال ، فما الذي منع الكفار
من العرب في هذه البرهة من الزمن عن الاليل ، مثل انقرآن . مع انهم تشنوا
بكل طريق الى اطفاء نور السوءة ، وادعاء الذي مرسى مرفع البدع الدعوى .
والاعراض عن الكلمة ، ولو تفويضهم اليه الرعاية والحكومة ، وتمكينه من الاموال
والثروة ، ولا نكار من النساء الجميلة . من اعلوم انه لو كان فيهم من يقتدر على
الاثبات بسورة مثل انقرآن لما احتاجوا الى الحصوص في مقابلة بمثل ذلك الحصوص ،
الكاشف عن الاضطراب والمعجز الذي تنفر كل اسان بطبعه عن الاتصاف به

وبدل على ما ذكرنا ما قاله الوليد بن المغيرة حينما سأله ابو جهل ، واصر
عليه ان يقول في القرآن قولاً مما هذا لعظه المحككي - « وما اقول فيه فوالله ما
منكم رجل اعلم في الاشعار مني ، ولا اعلم برحمة مني ، ولا بقصيدته ، ولا ماشعر
الحن » ، والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا ، والله ان لقوله لجلادة ، وانه ليحطم
ما تحتها ، وانه ليعلو ولا يعلى عليه قال ابو جهل : والله لا رضى قومك حتى تقول فيه ،

قال الوليد: فدعني حتى افكر فيه، فلما فكر قال: «هذا سحر يؤثر من غيره»
انظر الى هذا الاعتراف الصادر عن يدعى الاعلمية في الجهات الادبية،
الراحة الى الفصاحة والملاحة، ويصدق فيه المخطئ، ولا حلة تشكك به، ورجع
اليه، واصر عليه ان يقول في القرآن قولاً، مع مثل هذا الاعتراف هل يتوهم عاقل
ان تكون العلة لعدم الايمان مثل القرآن غير المحر، وعدم القدرة، خصوصاً مع
تسريحه به يحطم ما تحته، وانه يملو ولا يملئ عليه

واماً المرحلة الثانية التي كان الرسول فيها مقبلاً بالمدينية المشرفة فالدليل على
عجزهم عن الايمان بما يماثل القرآن في تلك المرحلة ما اشرنا اليه من اختيارهم
المسارعة بالسيوف على المداينة بالبيان، والمقابلة بالحدوى، مع
انه ليس من شأن العاقل - مع القدرة والاستطاعة - على اسقاط دعوى المدعى والتجسس
على عقيدته ومرامه، وصون حقه ومقامه، من طريق البيان، وبه يبق الحروف،
وتأليف الكلمات ان يدخل من باب المحاربة، وهذا معه للمداينة المستمرة للمحط
والمهلكة، وصرف اموال كثيرة، ونحو مثل مشاق عمر عدينا، وادل الدليل لظهور
على عجزهم في تلك المدة وقوع انكسار الخيرة بينهم وبين المسلمين.

واماً بعد وفاة النبي ﷺ ورحلته الجلاء، وسيطرة المسلمين فقد كان أهل
الكتاب يعيشون بين المسلمين في جزيرة العرب وغيرها، وكانوا لا يخافون من اظهار
مراحمهم، وانكارهم لدين الاسلام، وعدم اعتقادهم به، فكيف يحتمل خوفهم من
الايمان بما يماثل القرآن وما يماثله، لو كانوا قادرين على ذلك.

واماً ما ذكره المتوهم آخر أمره بعد انقراض عهد الجلاء الاربعة، ووصول
النوبة إلى الامويين صدر القرآن مأثوساً لجميع ادنان المسلمين، بحيث لم يبق مجال
لمعارضته بعد رسوخه وتكرره

فالحجواب عنه ان مقتضى الطباع البشرية أن يكون التكرار للكلام وان بلغ
ما بلغ من البلاغة وارتفع مقامه من الفصاحة - موحياً لتروله وهبوطه عن ذلك

المقام المرتفع ، بحيث ربما بلغ إلى حد التبر والاشمئزاز ، هذا لا يحتص بالكلام ، بل يجري في جميع ما نوح التداد الانسان من المحسوسات ، فان اللذة الحاصلة منها في الادراك الاول لا ينبغي ان تفسر مع ما يحصل منها في الثاني والثالث . وهكذا بل تنقص في كل مرة إلى حد تلغ العدم ، بل تتبدل إلى الصد.

وأما القرآن فلو لم يكن معجراً صادراً من مبدأ الوحي ومعدن العلم لكان اللام حريان مالم يثر الكلمات فيه أيضاً ، مع اننا نرى بالوجدان ان القرآن على كثرة تكراره وترويضه لا يرداد إلا حساً وبهجة ، ويحصل للانسان من العرفان واليقين والايمان والتصدق واللذة الروحية مالم يكن يحصل له من قبل .

ول النبي ﷺ في وصف القرآن وشأنه : *فإذا التفتت عليكم الفتن كقطع الليل المظلم ولم يكن بالقرآن ، فإنه شافع مشفع ، ومحل صدق ، ومن جعله امامه قاده إلى الجنة ، ومن حميه حمله ساقه إلى النار ، وهو الدليل يدل على خير سميل وهو كتب فيه تفصيل بيان و تحصيل ، وهو الفصل ليس بالهزل ، وله طهر و طهر ، فطهره حكيم و باطنه علم ، صاهره ابيق ، و باطنه عميق ، له نجوم و على نجومه نجوم ، لا تحصى عجائبه ولا تلى عرائنه ، مصاح الهدى ومنار الحكمة ، ودليل على المغفرة لمن عرف الصفة ، فليحل حالي صرعه ، وليسمع الصفة نظره يسح من عطف ، و يتخلص من شب ، فان الشعر حية قلب الصير ، كما يمشی المستير في الظلمات بالنور ، فعليكم بحسن التخلص وقلة التردد .*

ولم يرد ان هذا لا يفتقر إلى توصيف من النبي و الائمة المعصومين . صلوات الله عليه وعليهم اجمعين - بل نفس الملاحظة الجالية عن التعصب والعماد تهدي الباحث المصنف إلى ذلك ، من دون حاجة إلى البيان ، وتوصيح و بيان

كما ان الانصاف ان هذا وجه مستقل من وجوه اعجاز القرآن ، فان الكلام الآدمي ولو وصل إلى مراتب الفصاحة والبلاغة يكون تكرره موجياً لثروته وسقوطه وهبوطه عن تلك المرتبة ، وأما القرآن فكما يشهد به الوجدان لا يؤثر فيه التكرار

الآ التذاتاً ، ولا يوحى ترديده الآ بهجه وحناً ، وليس ذلك الآ لأجل كونه كلام
الله البارل لهداية البشر إلى يوم القيامة ، و إخراج الناس من الظلمات إلى النور ،
فنعس هذه الجهة يسعى ان بعد من رجوه الاعتذار ، كما لا يحمى

د - و منها : ان أسلوب القرآن يعدر أسلوب الكتب البليغة المعروفة ، لانه
قد وقع فيه الخلط بين المواضيع المتعددة ، واعطال المتنوعه فيب هو يشكلم في اصول
المقائد و المعروف ، الحقّة اذ به ينتقل إلى الوعد و الوعيد ، أو إلى الحكم والأمان ،
و إلى بيان بعض الأحكام القرعية ، وهكذا ، كما أنه وائناء نقل التاريخ مثلاً يفتق
إلى المعارف ، ولو كان القرآن مشتملاً على أبواب وفصول وكان ككتاب منعرّصاً
لجهة خاصّة و دحيه معينه لكات المائدة اعظم و الاستعدادة سهل ، ضرورة ان اراجع
إليه امر من المعارف فقط يلاحظ الباب المحصوص به ، والفصل المفقود له ، والماطر فيه
لفرض الأحكام لم يكن متحيراً ، بل كان اراجع إلى خصوص ما ععد له من النص
أو الباب ، وهكذا .

وفي الحقيقة ان القرآن مع أسلوبه الموحد المعير لأسلوب الكتب المنطمة
المشتملة على فصول متعددة حسب تعدّد مطالبها ، وأبواب متنوعة حسب تنوع اعراضها
وان لم يكن البشر العادي قدراً على الاتيان بمثلها و القيام بمعارضته الآ الله مع
ذلك لا يكون حائراً للمعرفة العلي من البلاغة ، والدرجة القصوى من المائدة والتسيق
لعدم كونه ميوّجاً كما عرمت .

و الجواب :

انه لايد من ملاحظته ان الفرض الاسلي من القرآن وقروله ماد ، فنقول
مما لا يرتاب فيه كل بحث و نظر أن القرآن انزل لهداية البشر ، و سوقهم إلى
السعادة في الدارين ، و اخر اجمع من الظلمات إلى النور ، قل الله تبارك و تعالى في
سورة ابراهيم ١

« كتاب انزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور »

وليس هو كتاب فقه او تاريخ او احلاف او كلام او فلسفة او نحوها ومن المعلوم ان الاسلوب الموجود اقرب الى حصول ذلك العرس من التسوية وحمل كل من تلك الخطأ في باب مستقل ، فان الباطن في القرآن - مع الوصف العملي - يطلع على كثير من اعراضه ويحيط بعد من مطالبه الدخيلة في حصول العرس المقصود في زمان قصير ، فيعمد بتوجيه الى المبدأ واحكامه - مثلاً - يطلع على احوال الناس المدكورة للتأيد والاستدلال ويستعيد من احلافه ، ونفع عنه على حسب من احكامه ، كذلك في وقت قليل ، يعي الحقيقة يعبر قداماً بل اقداماً الى ذلك الهدف ، ويرقى درجة الى تلك العتبة فهو - اي القرآن - كما يحيط الذي يكون العرس من حملته دعوة مستهين وهديتهم ، وسوقهم الى الله ذو المطلق في الدنيا والاخرة ، وله دفتر في الوصول الى عرصة الى المحيط بين اسطال امتساقه ، وإيراد فنون متعددة ، مثلاً يمل المستمع أولاً ، وجمع في طريق السعادة من جهة تأمل المصلب بقصه تاريخية ، وحكم اخلاقية ، او مثلها ثانياً

فقدح ان الاسلوب موجود احدى الجهات المعجزة في الفصل المختصة بالقرآن الكريم ، ولا يوجد مثله في كتاب ، والسر فيه ما عرفت من امتياز من حيث العرس ، حصه صيته من جهة المقصود الذي يراون اسامه هذا اقرب الى الوصول اليه

٦ - ومنها انه قد مر في بيان حقيقة المعجزة ، والامور المعجزة في تحقيقها ان من حملته ، السلامة من المعجزة ، وهذا الامر لم يحرر في القرآن ، والله من الممكن انه كان متلى بالاعراض ، والله فداتي بما يماثل القرآن ، وقد احتفى عليهما ذات المماثل ، ولعن سيطرة المسلمين واقتدارهم اقتضت حواء وفساد واولا ذلك لكان الى الآن طهراً

والجواب عنه :

أما أولاً فقد اثبتنا في مقام الجواب عن بعض الشهات السابقة عجزهم ،

وعدم اقتدارهم على الاتيان بمثل القرآن ، ومعلوم انه مع ثبوت عجزهم لا يبقى موقع لهذا الوهم ، لانه يتفرع على عدم الثبوت ، كما هو واضح
 واما ثانياً ، والدليل على عدم الاتيان بالمعارض ، ان المعارضة لو كانت حاصلة
 لكنت واضحة ظاهرة ، غير قابلة للاحتفاء ، ولو طل الرمان كثيراً ، سرورة ان المعارضين
 لهذا الدين القويم ، والمعادين لهذه الشريعة استقصوا ، كانوا من ادرك اليوم كثيرين -
 كثرة عظيمة - و كانوا مترصدون لما يوجب ضعف الدين ، وسلب القوة عن المسلمين ،
 فلو كانت المعارضة ولو سورة واحدة مثل القرآن موحوده لكنت تلك لهم حجة
 قوية ، ليس فوقها حجة ، - حجة مؤثراً ليس فوقه سلاح ، وسيفاً قاطعاً لا تصور
 اقطع منه ، فكيف يمكن ان يرفعوا ايديهم عن مثل ذلك ، بل المداينة تقتضي
 شهرتها ، و ظهورها بحيث لا يخفى على احد .

مع انه لم يكن - حينئذ - وجه لبقاء المسلمين على اسلامهم ، فانهم لم يكونوا
 ليتدينوا بالدين الضعيف تمداً ، ولم يحصوا دون النسي المصادع للشرع نصفاً ، بل
 كان ذلك لاحتماع شروط المعجزة في القرآن الكريم . وعدم اقتدار احد على المعارضة
 مع الكتاب المجيد ، كما هو ظاهر .

و قدح ان المعارض لو كان لسان ، ولم يبق تحت سترة الجاهل والكمون ،
 واحتمال وجود المذبح عن تحقيق الاعجاز مما لا يتحقق من الباحث غير المتعصب ،
 و الطالب غير المتود اصلأ .

٧ - ومنها ، ان التاريخ قد ضبط جماعة تصدقوا الاتيان بما يماثل القرآن ،
 و انوا سورة او اريد ، بل مكاتب يزعمون انه لا فرق بينه وبين الفرقان ، و لعل
 ملاحظه ظاهره تقضى صحة ما يقولون ، و ان فلا يبقى موقع لانصاف القرآن
 بالاعجاز ، لوحد المعارض ، بل المعارضات المتعددة . وقد مر ان من شروط الاعجاز
 سلامة المعجزة عن المعارضة .

و الجواب :

انه لابد من ملاحظه حالات تلك الجماعة ، و خصوصيات حياتهم ، و النظر فيما اتوا به - بعنوان المماثلة - ليطهر الحال ، و ان ما اتى به هل كان لانقاذ ما ينصف بهذا العنوان ، و صالحاً لان سيطر عليه المعاصرة للقرآن ، او ان ذلك مجرد تحيل و حسان

فقول - و على الله التكاليف - ان هذه الجماعة القليلة ، و الصائفة البيرة بين من كانت له داعية السوء و السفارة ، و كان كنهه الذي جاء به بعنوان المعاصرة و بين من لم يكن له تلك الدأسة ، بل كان يرغم به بقدر على الايمان بالمعاضد من جهة اطلاعه على الجهات الراحمة الى الملاعة و المصبرات لادبته ، و بين من لم يكن له هذه العقيدة الصالحة ، بل كان له كتب قد استفاد منه المعاندون ، رغباً منهم ان يروا رتبة القرآن من حيث الالام و النصيحة ، و عراء و اصلاً من دون دعم و اعتقاد .

و لابد من النظر في حالهم ، و ان كان نفس محالفة مثل هؤلاء ، و قيامهم في مقام المعاصرة مما يؤيد اعجاز القرآن ، و ثبت تفوقه و وقوعه في المرتبة التي لا تكاد تصل اليها ابدي البشر ، بذهاب ان الكتب لدى عترة المعجز في مقابلة السلف المشهورون ، و الصالحين المعروفون ، و الادباء المختارون ، و حصص ذوي المحققون و المنحرون ، تكون محالفة امثال تلك الجماعة دليلاً على قصور باعهم ، او اسحر افعهم و صلالهم ، و هذا شأن كل حقيقة ، و آية كن واقعية فان عدم خضوع افراد قليلة غير ممتازة في مقابلتها ، و عدم تسليمهم لها يؤيد صدقها ، و يدل على النقص فيهم ، ولكن مع ذلك لا بأس بالنظر في حالات تلك الجماعة ، و فيما اتوا به بعنوان المعاصرة فقول

١- مسيلمة بن حبيب المعروف بالكذاب:

كان من أهل البصرة ، وقد ادّعى النبوة في عصر النبي ﷺ في البصرة في طائفة من حبيبه ، وكان ذلك بعد تشرّفه بمحضر النبي ﷺ وقوله (لا إله إلا الله) ، وكان يصاحبه كل واحد من أتباعه ، ولا يبالي أن يطلع الناس مدعي فيج ، لأنه لم يكن له عرس إلا الرّعة والرّاحة ، وكان يرى أن ادّعاء النبوة طريق إلى الوصول إليها ، وإلا فليس لها حقيقة وواقعية ، بل هي نوع من الكهانة الرائجة في تلك الأعصار ، ولذا استدعى من لمسي (الأنبياء) أن يتركه في النبوة ، أو يجعله حليبه له ، بعدة وقد كتب إليه النبي ﷺ في العام العاشر من الهجرة : «أما بعد فإني قد شاورت في الأرض معك ، وإن كنت تصعب الأرض ، ولقريش سمعها ، ولكن فريث قوم يعتدون » فقدم عليه النبي ﷺ رسولان بهذا الكتاب فقال لهما حين قرأ كتاب مسيلمة : «ما قولان أتم » قالا : نقول كما قال ، فقال : «أما والله لولا أن الرسول لا تقتل لصرت أعماقها ، ثم كتب إلى مسيلمة : «بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى مسيلمة الكذاب ، سلام على من أسع لهدى ما بعد فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين »

وكانت معه نهار لرحل من عموة ، وكان قد هجر إلى النبي ﷺ وقرأ القرآن وفقه في الدين ، فمعه مملوءاً لأهل البصرة ، وليشغب على مسيلمة ، وليشد من أمر المسلمين ، فكان أعظم فتنة على مني حبيبه من مسيلمة ، شهد له أنه سمع محمداً ﷺ يقول : أنه قد أشرك معه ، فصدقوه ، واستجابوا له ، وأمره بمكانته المني ﷺ وعنه أن هو لم يقل أن يعينوه عليه ، فكان نهار لرحل لا يقول شيئاً إلا ناسه عليه ، وكان ينتهي إلى أمره ، وكان يؤذن للنبي ﷺ ويشهد في الأدان أن محمداً رسول الله ، وكان الذي يؤذن له عبدالله بن المواحة ، وكان الذي يقيم له حجر ابن عمير و يشهد له ، وكان مسيلمة إذا دنا حجر من الشهادة قال صرح حجر فيريد

في صوته ، و سألح لتصديق نفسه وتصديق نهار ، و فصلل من كان قد أسلم فمطم وفارده
في أنفسهم .

و كان له باعتقاده معجرات و حوارق عادات شبيهة بمعجرات النبي ﷺ
و كراماته ، و من حملة ذلك أنه اتته امرأة من بني حنيفة تكسني بام الهيثم
فقلت ان تحلك لحق ، و ان آبارنا لحرر ، فادع الله لما فيك و لنحلك ، كب دعا فجد
لاهل هرامان فقال يا نهار ما تقول هذه ؟ فقال ان اهل هزما انوا عتدا فشكوا
بعد ما لهم ، و كانت ادرهم حرراً ، و نحلهم انبها سحق ، فدعا لهم فحاشت آبارهم ،
و احسب كل رحلة فد انتهت ، حتى وصعت حرانها لانها انبها ، فحككت به الارض
حتى انشئت عروقاً ، ثم عادت من دون ذلك فعاتت فسلا مكمماً يسمى مسعداً فار
دعا مسجل فدعا لهم فيه ، ثم نمصص نم فيه ، ثم محجة فيه و صلقوا به حتى فرغوه
في ثلث الآبار ، ثم سقوه بنحلهم ففعل المنتهى ما حدثت ، و بقي الآحر الى انتهائه
فدعا مسيلة بدلو من ماء ، فدعاهم فيه ، ثم نمصص نم فيه ، ثم ميج فيه فمقلوه
ففرغوه في آبارهم ، فمرت مياه تلك الآبار ، و حوى بنحلهم و انما استبان ذلك
بعد مهلكة .

و من حملة ذلك أنه قال له نهار برك علي مولودي مني حبيبه فقال له
وما التريث ؟ قال كان اهل الحجار اذا ولد لهم المولود نوانه تهاداً فحذكه ، و مسح
رأسه ، فلم يؤت مسيمة ، مني فحذكه و مسح رأسه الآ قرع ولع
و منها ، انه دخل يوماً حائطاً من حوائط اليمامة فتوصاً ، فقال نهار لصاحب
الحائط : ما سمعت من وصوه الرحمن فتسقى به حائطك حتى يروى ، و يسير كما
صنع بنو المهرية - اهل بيت من بني حبيفة - و كان رجل من المهرية قدم على
النبي ﷺ فاحد وصوه فمقله معه الى اليمامة ، فافرقه في ثمره ، ثم نزع وسقاء ،
و كانت ارضه بهوم ، فرويت و حزأت ، فلم تلف الا حصراء مهتره ، ففعل فعاتت
باباً لا ينبت من عام .

ومنها ما في كتاب «آثار البلاد و أخبار العباد» لركرياس بن جريس محمود
الفرديسي من انهم طلبوا منه المعجزة، وخرج قارورة صيفة الرأس، فيها بيضة ومن
به بعضهم وهم تنوحضة اقدّ الناس عقلاً، وشتحب قومه و طاعوه، و سوحيفة
اتحدوا في الجاهلية صماً من العسل و السمن يمدونه، فاصابتهم في بعض السنين
مجاعة، فاكلوه فصحكت على عقولهم الناس و قالوا فيهم

اكلت حنيفة ربّها زمن التجميم والمجاعة
لم يحدروا من ربهم سوء العواقب و الساعة

وحكى انه رأى حمامة معصومة الحناح فقال لم تعدون خلق الله، لو اراد الله
من الطير امر الطير ان ما خلق لها جناحاً، وانى حرمت عليكم قسّ حناح الطائر،
فقال بعضهم سيّد الله الذي اعطاك آية السمع ان يست له جناحاً، فقال ان سألت
فانت له جناحاً فطار يؤمّون بي؟ قالوا نعم. فقال انى اريد ان اناحى ربى،
فادخلوه ممي هذا البيت حتى اخرجته واني الحناح، حتى يطير فلما حلا بالطير
اخرج ريشاً كان معه و ادخل في قصه كل ريشة مقطوعة ريشة مما كان معه، و اخرج
و ارسله فطار و آمن به جمع كثير.

وحكى انه قال في ليلة ممكّرة الرياح مظلمة ان ملكاً يسل الى ابيلة،
ولا حنحه الملائكة صلصلة و حشحه، فلا يجر من احدكم من تامل الملائكة
اختطف مصره، ثم اتحد صورة من الكاعد لها حناحان و دب، و شدّ فيها الحلاحي
و الحيوط الطوال، و رسل تلك الصورة و حملتها اربع و النّس بالليل يرون
الصّورة، و يستمعون صوت الحلاحي، ولا يرون الحيط، فلب رأوا ذلك دخلوا
منزلهم خوفاً من ان تختطف اصابعهم، صاح بهم صائح من دخل منزله فهو آمن،
فاصبحوا مطمئنين على صديقه.

ومنها عبر ذلك ما هو مدكور في كتب التواريخ كاطبرى وغيره
وقد ورد في شأن الرجل بن عمرو عن النبي ﷺ ما رواه بعض الرواة

من انه حلست مع النسي ^{في} يوماً في رهط ، معنا الرجال من عنفوة فقال ان فيكم لرحلاً ضربه في النار ، اعظم من احد ، فهلك القوم ، ونقت اما والرحال فكنت متحوقاً حتى حرج الرحال مع مسيلمة ، فشهد له بالموت فكات فتنة الرجال اعظم من فتنة مسيلمة

و بالحكمة فكان مسيلمة برغم انه قرأ آناً يبرل عليه سمب منك اسمه والرحمن ، وكان كتابه مشتملاً على فصول و حملات ، بعضها مرتب ، وبعضها مشتمل على الحوادث الواقعة له ، و انما ما المتضمنة لحواله و اوصعه ، و معها جواب عن السؤالات ، ولكن الجميع مشترك في امر واحد وهو الدلالة على فصور عقل صاحبه ، وسعف مرتبة العلم ، وجهله بحقيقة النبوة ، وعدم اعتقاده بدالم الاحرة وماوراء الطبيعة ، و لذا قال في حقّه عمّ احب من قيس - بعد ملاقاته اياه و سؤار احب عنه - انه كبه رأيت ، مامرحه الى انه ليس سمي صادق ، ولا كاذب حادق

و حكى انه جاء ابو ملحمة اليمامة فقال ابن مسيلمة ؟ فقالوا - مه رسول الله فقال لا ، حتى اراه ، فلما جاءه قال انت مسيلمة ؟ قال نعم ، قال من يأتيت ؟ قال رحمن ، قال - في بود اذ في ظلمة ؟ فقال - في ظلمة ، فقال اشهد انك كذاب ، و ان تجداً صادق ، ولكن كذاب ربيعه احب التي من صادق مصر .

و من حملة قرآنه : و المندرات ردياً ، و الحامدات حصداً ، و الداربات قمماً ، و الطاحنات طحماً ، و العاجزات حراً ، و الشردات ترداً ، و اللاقمات لقماً ، اهالة و سمماً ، لقد فصلتم على اهل الوبر ، وما سيقكم اهل المدر ، ريعكم فامنعوه و المعثر فناووه ، و الباغي فناووه .

و كان يقول - يا صمدع انة صمدع ، نفى ما تنقي ، اعلاك في الماء ، واسفلك في الطين ، لا الشارب تمنعني ، ولا الماء تمكدريني .

و حكى عن كتاب «الحيوان» للجاحظ انه قال : ما ادرى ما اكدى دما مسيلمة الى ان يذكر اسم الصمدع ، و يجعله من حملة قرآنه الذي يزعم انه قد اوحى به .

و كان يقول « و الله و الوانها ، و اعصها السود و النانها ، و الشدة السوداء ،
و اللس الأبيض ، انه لمحب محض ، فقد حرم المدح و لكم لا تمجعون »
و كان يقول « الفيل و ما الفيل ، و ما اذريت ما الفيل له ذب و ثيل ، و حرطوم
طويل »

و اصلاً يقول « لقد انعم الله على الجملي ، اخرج منه اسمه تسمى ، من بين
صفاق و حشى »

و غير ذلك من الكلمات التي دلالتها على قصور صاحبها اقوى من دلالتها على
معنى مقصود ، و حكايته عن صدور عن امثالي امر من حب ، الحياء و الرضا ، و قد اوضح
من حكايته عن صدورها من ير يدكشف ، لحقيقه ، و بين الواقعية ، كما هو طاهر
لمن يطلب الهداية ، و يجتنب طريق الضلالة

و بالحمله و قد حكي عن ابن عباس انه قال « كان النبي ﷺ قد سرر
بعث اسمه فلم يستب لوجهه و لولاه الله ﷻ و لحدع مسيحه و الاسود ، و قد اكفر
المافقون في تميم اسمه حتى بلغه ، فخرج النبي ﷺ على الناس عاصداً رأسه من
الصداع لذلك من الشان ، انتشر له لروفاً رها و ست عائته ، فقال « اني رأيت المارحة
فيما يرى الناس ان في عصى » و ارب من ذهب و اربهم فمحتهم فعدوا و ازلتهما
هذين الكنايين صاحب اليمامة و صاحب اليمن ، و قد بلغني ان اقواماً يقولون في
امارة اسمه ، و لمعري لان قالوا في امارته لقد قالوا في امارته ابد من قبل ، و ان كان
ابوه لخلقاً للامارة و انه لخلق لها و قدوا بعث اسمه ، الى آخر الحكاية

و في تاريخ الطبري نقلاً عن ابى هريرة « انه بعد وفاة النبي ﷺ بعث الى
اهل اليمامة ابو بكر جالداً ، فار حتى اذا بلغ ثنية اليمامة ، استقبله جماعة من مرارة
و كان سيد بني حبيشة في حقل من قومه ، يريد العارة على بني عامر ، و يطلب
دماءهم ثلاثة و عشرون داراً و كماناً قد عرسوا ، فبيتهم خالد في مصر منهم ، فقال متى
سمعتهم سا؟ فقالوا ما سمعنا بكم ، انما خرجنا لقتل دمك في بني عامر ، و امر

بهم خالد قصر بت اعاقهم ، واستجيا مداعه ثم سار الى اليمامة ، فخرج مسيلمة ونحو
 حبيفة حين سمعوا بخالد ، فمروا بعقرباء ، فدخل بها عليهم وهي ترفو اليمامة دون
 الاموال ، وزيف السمعة وراء طهودهم ، وقال شر حبيس مسيلمة اليوم يوم لعيرة ،
 اليوم ان هرقتم تستردى النساء سيئات ، وسكنن غير حطيت ، فقتلوا عن احسانكم ،
 وامنعوا سيئاتكم ، فاقتدو بعقرباء وكانت رايه مهاجرين مع سالم مولى ابي حديفة ،
 فقتلوا وحشى عليهما من عسكر شيث ، فقتل شس حامس القرآن انا اراً ، وكانت راية
 الانصار مع ثوب بن شماس ، وكانت العرب على رايها ومدة اسير مع ام تميم
 - امرأة خالد - في غطاطها ، فدخل مسلمون حوله ، ودخل ادس من بني حبيفة على
 ام تميم فارادوا قتلها فمسخها مداعه ، وقال ان لها حاء ، فتممت الحرة هي قدومهم
 عنها ، ونزاد المسلمون فكروا عليهم ونهرمت ذو حبيفة ، فقال المحكم بن الطليل
 يا بني حبيفة ادخلوا الحديفة ، فامسح دباركم ، فدخل ذوهم ساعة ثم قتل الله
 قتله عبد الرحمن بن ابي بكر ، ودخل الكهار الحديفة ، وقتل وحشى مسيلمة وصر به
 رجل من الانصار فثار كد فيه

دا عرفت ما حبيبه من قصة مسيلمة ، وما جاء به مصداقاً للقرآن برعمه
 يظهر لك ان المكات المذمومة في تلك النفس ، امامته بما نحن بصدده من ابطال ما
 بدعية ، وعدم لياقة ما اتى به بذلك العمول بان نصف ما عرصة والمائدة للقرآن ،
 وان كان وصوح ذلك يمكن لا يعتقر معه الى التوسيع والبيان امور تالفة

احدها : انه كان يزعم ان النسوة متقومة بالادعاء ، وانه ليس لها حقيقة
 وواقعية ، راجعه الى الارتباط الذي يمتد الوحي وانعت من قلبه ، وذلك لاستدعائه
 من النبي ﷺ التشريك ، وجعله دجياً في سوتيه سهيما فيه ، وبدل عليه ايضاً
 حلوه كتمه عن التحدث الذي هو الركن في باب تحقق المعجزة .

ثانيها : اعترافه في مكتوبه الذي ارسله الى نبي ﷺ في العام العاشر من
 الهجرة به ايضاً مثله نبي ورسول ، حيث يقول : من مسيلمة رسول الله الى نبي

رسول الله صلى الله عليه وآله قد اشركت اليه مع ان من الواضح ان رساله النبي صلى الله عليه وآله لم تكن محدودة من حيث الزمان والمكان ، بل كانت رساله مطلقه عامه ناسه الى يوم القيامة ، وهذا احسن منه مع اجتماع الانس والجن على الاتيان بمنزل القرآن لا يكاد يتحقق ذلك ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً - حسنة - قامت ان يكون مسيلة مصداقاً لهذه الدأعية ، ومعقداً لها ، فالاربعه التصديق بعدم وجود رسول آخر ، ومعجزة عن الاتيان بما يعاقل القرآن ، وان ما اتى به لا ينطبق عليه هذا العنوان ، وكيف يدعى النبوة لنفسه ايضاً ، مع اعترافه بالقصور والمحر ، واما ان يكون مكدماً لتلك الدأعية ، ومعتقداً بحوار الاتيان بمثلها ، وانه قد اتى به فمصدق النبي صلى الله عليه وآله ما سأله . ودفعه عنه ايضاً نبي مثله ومكتوبه الذي ارسل اليه ، ولم يرد ان هذا ايضاً دليل واضح على انه كان يزعم ان النبوة نوع من السلطنة الظاهرية ، والرمزية ، والنبوية ، وليس لها حقيقة ووقته

ثالثها ان النبي به عنوان لوحيد - الذي قد اوحى به اليه برعته من الله سبحانه بواسطة ملك اسمه الرمان - وقد تقدم بقدر حمله منه . ان كان الحادث الماطر قادراً على مقايسته مع القرآن ، ونشيطاً عدم كونه في مرتبة روحه . كما هو الظاهر عن له ادبي ، صلاخ من فنون الادب واللغة العربية - ولاً والدليل على عدم اتصافه بوصف اشباهه والممارسة ما يستند مما ذكرنا به نقلاً ، وهو انه لو كانت تلك الاحتمالات المصححة والكلمات السخيفة فيه لمعاصرة للقرآن لاستند بها المعاندون - على كثير منهم وفيهم العلماء ، واستعملوا - مع عدم فلتهم - ، وفيهم بعضاء ، ولما كان وجه لفاء المسلمين على عبيدتهم اوصوح عدم كونها ناشئة عن التعصب القومي ، بل كانت مستندة الى الدليل والبرهان . ومن المعلوم ان قوام الدليل بعدم وجود المعارس ، ومع وجوده لا يستلزم له مجال .

فدور الدليل الواضح على نقصان مرتبة تلك الكلمات عدم اعتناء المحالف والمؤلف بها . مع ان المعاندين كانوا يشتنبون بكل حشيش لاطفاء نور النبوة ، وسب

وصف الاعجاز عن المعجزة الدقية الوحيدة ، وصعب الامة الاسلاميه مثل حبله ،
وترويح الملة الباطلة بكل طريقه ، كما هو غير حفي على من له ادنى بصيرة .

٢ - سجاح بنت الحارث بن سويد :

تسأت بعد موت رسول الله ﷺ بالحريرة في سبي معالي واستحبت لها هذين ،
وترك التمتع ، وهؤلاء الرساء الذين اقبلوا معها لتعريضهم انما كبر ، فلما انتهت الى
البحرن راسلت مالك بن نويرة ، ودعته الى المواعدة ، فاجابها دفئاها عن عروها ،
وعلمها على احباء من بني نعيم قال : نعم فثانك بمن رأيت قتي امه ، انما امرأة من
بنى يربوع ، وان كان ملك فالملك ملككم .

وكانت راسحه في المصراثة قد علمت من علم ساري تعلم ، وامرت متابعيه
بالتوجه الى البعامة والمارة مع مسلمه ، فقالوا ان شوكة اهل البعامة شديدة ،
وقد غلط امر مسلمه ، فقال عليكم بالبعامة ودقوا دقيف البعامة ، فانه عروة
صرامة ، لا يلحقكم بعدها ملامة فهدت لسي حصة ، وبلغ ذلك مسلمه فهدى بها ،
وخاف ان هو شغل بها ان يمدنه ، محاولوه فهدى لها ، ثم ارسل اليها يستأمنها على
نفسه ، حتى يأتيا فمررت الحمود على الامواء ، وادلت له وأمتته هي ما وادأ في اربعين
من سبي حبيبه

وفي رواية اخرى ان مسلمه لما رأت به سجاح اعقب الحصن دونها ، فقالت
له سجاح انزل ، قل فحقي عنك اصحابك ، ففعلت فقال مسلمة اصبروا لهن فنه ،
وحمرنوها لعلها تذكر الله ، ففعلوا فلم دخلت الفتة برلم مسلمه فقال ليقف ههنا
عشرة ، وههنا عشرة ، ثم دارسها فقال ما اوحى اليك فقلت هل تكون الله ، يستدثن
ولكن انت ما اوحى اليك ، قال الم قرالى رمث كيف فعل بالحملي ، اخرج منها
اسمه تسمى من بين صفاق وحشى ، قالت وما ذا ايضا ؟ قال اوحى الي ان الله خلق
النساء افرأحا ، وجعل الرحال لهن اروأحا ، فتولج فيها فعبا ابلأحا ، ثم بحرأحا
انما نشاء افرأحا ، فيفتحن لنا سحلا انت حآ ، قالت انتهد ادرك سبي ول هل لك

ان اتروا حيث قال كل قومى وقومك العرب ؟ قلت نعم الى ان قال بذلك اوحى الى ،
 واقامت عنده ثلاثاً ثم انصرف الى قومها . فقالوا ما عندك ؟ قلت كان على الحق
 واتبعته فترودت فقالوا فهل اصدق شئ ؟ قالت : لا ، قالوا ارجى اليه فقيح بمثلك
 ان ترجع بغير صداق ، فرجعت فلم رآها مبيلة على الحصن وقد هلك قلت
 اصدقى صداقاً قل من مؤذيك ؟ قالت : شئت من رضى الرباحى فان على به فجع
 وقال : اصدقك ان مسلمة من حبيب رسول الله قد وضع عنكم ثلاثين مائة
 انكم به تفرح صلاة لعن الأحرار ، وصلاة الفجر ، فصرخت ومعها اسحبها
 وعلى الخليلي بن مشجعه بنى تميم خذ ثوبه ان عنده نبي تميم نار من لا يصابونها
 وفي روايه صالحه على بن محمد اليه النصف من ثلاث اليمامة وامت ال
 السنة المقلدة ، يساعه صاحبه ذلك ، وقال حكيم على السلف من يجمعه ثب ،
 وانصر في امت نصف العالم فرجع فحمد الله بها نصف وحملته وانصرفت به الى
 الحريرة وحملت حملاً لم يجر النصف الثاني
 وكان من حملة ما تدعى انه الوحي قولها : يا ايها المؤمنون امنقون لما نصيب
 الارض وتعرش بهي ذلك فريشاً قوم ينعون ، ولكنها اسلمت اخر الامر وارتدت
 عن دعواها لسوء وثقت ان دعواها كانت لعرض الارواح مع ميلمة الكذاب
 والاصاف بن احمد الكدبي ، و ردوا امحرفين فيه من الكفاة في المين
 ما لا يخفى ، وحال الثمرة العاصلة اوضح .

٣- عهله بن كعب المعروف بالأسود « كذاب الغسي ذي الحمار »

لانه كان يدعى الوحي اليه بسب ملك به حمار ، كان كاهناً شعاداً ، وكان
 يربهم الاعاجيب ، ويسبي قلوب من سمع مصفد ، وهو الذي عثر عنه النبي ﷺ
 في قصة الرؤيا المتقدمة بصاحب اليعرب .

كان رسول الله ﷺ جمع لئام - حتى اسلم واسلمت اليعرب - عمل اليعرب
 كلها واهـ على جميع محاليفها فلم يرل عند رسول الله ﷺ اية م حانده ،

فلم يعرف له عنها ولا عن شيء منها ، ولا اشرك معه فيها شركاً حتى مات نادام ، فمات
مات فرق عملها بين جماعة من اصحابه ، وكان من تلك الجماعة ابن نادام المسمى
« شهر » الى ان توجه الاسود نحو صنعاء اليمن ، وكان معه سبعائة فارس سوى
الركبان ، وقد خرج اليه شهر بن مادم الذي كان عملاً على صنعاء ، وقاتل معه وقتل
ابن نادام ، وعلب الاسود على صنعاء ، وتزوج مرة ثمة شهر ، هي امه عم ويرور الذي
اسم الاسود امر النساء الى داره ، و هذا الرمان كتب اليهم النبي ﷺ
يكتب يا مريم فيه تلقيا على دينهم ، و للهوس في الحرب والعمل في الاسود ، اما
عيلة واما مصادمة فمروا على قتله ، و احبوا بمرمتهم امرته ، و وقعهم على
ذلك ، وهدتهم على كيف اوصوا اليه بنواها هو منجر منجر من القصر
شيء الا والحر من محطون به عن هذا السب ، واداميتهم فاصبوا عليه ، فاشك من
دون حرس ، و ابن دون قتله شيء ، و قال انكم ستجدون في سراحاً وسلاحاً
قالوا ففعلنا ، ما اول ففعلنا السب من خارج ، ثم دخلت فيه سراح تحت
حصنه ، و اذا المرأة حادثة فاحلده واحد ، حطه وهو مثل الحمل ، فاحد برأسه
فقتله فوق عنقه ، ووضع ركبته في ظهره ، فدقته ثم قام لخرج وحدث المرأة ثوبه ،
وهي ترى انه لم يقتله .

وقد اتى ابن عباس في قول احمر اصحابي مقتله ، فانانا ففعلنا معه ، وردنا حر
رأسه فحرق كد الشيطان فاصطرب ، فلم يصطبه فمات احلوا على صدره ، فحلى
انسان على صدره ، وحدثت المرأة شعره وسبع بريرة فاحمته بمائة ، و امر الشعر
على حلقه ، فحار كاشد حوار ثور سمعته قط ، فاستد الحرس الساب ، وهم حول
انقصورة - فقالوا ما هذا فقال امراة النبي يوحى اليه فحمد ونح
نأتمر كيف نجر اشياءنا ، فاجتمعنا على الداء شعارنا الذي بينا وبين اشياءنا ،
ثم ينادى بالادان ، فلما طلع الفجر ندى دارية بالشعر ، فخرج المسلمون والكافرون ،
وتجمع الحرس فاحاطوا بنا ، ثم ناديت بالادان وتواجت جبولهم الى الحرس فناديتهم

اشهد ان محمداً رسول الله وان عهله كدأت والفتب اليهم رأسه

٤ - طليحة بن جويلد الاسدي :

وقد مرر على النبي ﷺ في السنة التاسعة مع وفد اسد بن حزيمة ، واسلم
ثم رجع واربد ، فدعى السوء ، فوجه النبي ﷺ سرار بن الادور الى عماله
على بني اسد في ذلك ، وامرهم بالقضاء في ذلك على كل من ارتد ، فاشجوا طليحة
واحدوه . وبرز المسلمون بواردات ، وبرز اشتر كون بمسيراد ، فم زال المسلمون
في ماء ، والمشر كون في نقصان حتى هم سرار بالمسير الى طليحة فلم يبق الا احده
سليماً الا مرة كان سر بها بالجراد فما معه ، فشاعت في الناس فاني اسلمون - وهم
على ذلك يحرمون نساءهم ^{بنيتهم} ، وقال ناس من الناس لتلك الصرقة ان السلاح
لا يباحك في طليحة ، وما امسى اسلمون من ذلك اليوم حتى عرفوا المقصود ، وادفئ
الناس الى طليحة واستطاد امره .

فدما مات رسول الله ﷺ قام عبيد بن حصن في عطفان فقال : ما اعرف حدود
عطفان مد اتبع ما يمسك من بني اسد ، واني لحدود الحلف الذي كان بيننا في
القديم ، ومتابع طليحة ، والله لان شفع بيتاً من الحلبيين احب اليك من ان اتبع
بيتاً من قريش وقد مات محمد بن طليحة فقد بقوه على دبه فعملوا .

ثم ان ابا اسد بن جح اليه اسامه ، و من كان معه من الجيش امر حالداً ان
يصعد لطليحة وعبيد وهما على راحة ماء من ماء بني اسد و حرج اليه عينية مع
طليحة في سمعانة من بني فرارة ، ووقع بينهم قتال شديد ، وطليحة مثلع في كساء
له فناء بيت له من شعر ، يشب لهم والناس يقتتلون ، فلما هزت عينية الحرب
وصرس القتال كره على طليحة ، فقال هل جاءك خبرئيل بعد ؟ قال لا فرجع فقاتل
حتى اذا صرس القتال ، وهرقه الحرب كره عليه فقال لا انا لك احاءك خبرئيل بعد ؟
قل لا والله ، ثم رجع فقاتل حتى اذا بلغ كره عليه فقال هل جاءك خبرئيل بعد ؟
قال نعم قل - فدا قال لك ؟ قل - قال لي - ان لك رجلاً كره جاء ، وحديثاً لا تنبه

فقال عنية أص أن قد علم الله أنه سيكون حديث لأسماء . يا بني فزارة هكذا فالصرفوا فهذا والله كذا أب . فتصرفوا وانهرم الناس ، فعشوا طليحة يقولون هذا تأمرني ، وقد كان أعدت ورسة عنده ، فلما ان عشوا يقولون هذا تأمرنا قام فوثب علي ورسة وحمل امرأته ثم يجدها ، وقال من استطاع منكم ان يعمل مثل ما فعلت ، وسجدوا باهله فليعمل ، فلما اذقع لله طليحة وعراره ، اذقع اقبل اولئك يقولون يدخل فيما خرج منه ، ويؤمن بالله ورسوله ، وسلم لحكمه في اموالنا وانفسنا

وقد اسلم طليحة بعد ذلك حين بلغه ان اسداً وعظماؤا وعمر قد اسلموا ، ثم خرج نحو مكة فمتمراً في امة ابي بكر ، ومرت بحضرات المدينة فعمل لابي بكر هذا طليحة فقال ما اصبح به حكمو عنه ، فقد هداه الله للإسلام ، ومضى طليحة نحو مكة فقص عمرته ثم ابي عمر الى البيعة حين استخلف ، فقال له عمر انت قاتل عكاشة وثابت ، والله لا احبك ابداً ، فقال ماتهم من رحمتي اكرههما الله يدي ، ولم يهتني بديهما ، فباعه عمر ثم قال له يا جدع ما بقي من كهانتك ، قال بعة او بعتان بالكبير ، ثم رجع الى دار فومه فاقام به حتى خرج الى المراق

و بالحكمة ويرغم في ربه ان ادعاه لاسم ان ملكاً سراً الوحي عليه و سمع « دو الون » او « حيرئيل » ولكنه لم يدع كذا لسمه و كان من جملة ما يدعي الوحي عليه ما حكاه عنه في معجم السندان من قوله « ان الله لا يصنع شعير و حوهم و قبح ادركم شيئاً فانكروا الله قياماً و الرعوى فوق المريح » والرعوى مثلثة الراء . من اللبن ما عليه من الزبد .

و ما حكاه الطبري عن رجل من بني اسد حين اتى به جالداً و سأل عنه عما يقول طليحه لهم من قوله « و الحمام و السم ، و الصرد الصوام ، قد سمع قبلكم باعوام ليلعن ملكا المراق و الشام ، و اليمام الحمام الرعي »

٥ - المصري بن الحارث بن كلفة

وهو وعفة بن ابي معيط ، و العاص بن وائل السهمي هم الذين معتهم قريش

الى نحران ليتعلموا مسائل سألوا بها رسول الله ﷺ

و عن المساقب عن الخلفي كان النصر من الحادث يتجر فيخرج الى درس ،
ويشتري اخبار الاعاجم ، ويحدث بها قريش ، ويقول : « ان عجا يحدثكم بحديث
عاد وتعود وانا احديثكم بحديث رستم واسعد بن قيس يمدحون حديثه ويتركون استماع
القرآن فمرل » ومن الناس من يشتري لهو الحديث ، لقمان . ٦ .

ونقل ان في ايتم الشعر كان من دخل مكة من العرب لا يجر ، ان يسبع من بني
هاشم شيئاً ، ومن باع منهم شيئاً اتهموا به ، وكان النصر ورعيه ، وابو جهل يمدحون
من مكة الى الطرافات التي تدخل مكة . فمن رآه معهم هيرة فهو ان يسبع من
بني هاشم شيئاً ، ويحدثون ان باع منهم شيئاً ان يسهوا به

هذا ولكن الراد لم يكن له داعية السوء . ولكنه يرغم امكان المعاصرة مع
القرآن ، ولاجل حرقه لم يمتس به المودحون والادب ، ولم يقع شيء مما اتى به
بهذا العمود . و قد اتوجه من له ادنى حيرة بالبالغة ، الفصاحة ، فصلاً عن غيرها ،
من الشؤون المختلفة الموجودة في القرآن المنسبة للاحاد ، كما عرفت شعراً منها
فيما تقدم .

٦ - ابو الحسن عماد الله بن المتعمق المارسي .

الفصل المشهور امهر في صنعة الالاف والادب ، كان محوسباً اسلم على يد
عيسى بن علي عم المنصور بحب الطاهر ، وكان كاس امي العوجاء ، وابن طالوت ،
وابن الاعمى على طريق الرندقة ، وهو الذي عرّب كتاب « كيلة و دعة » و صنف
الدرة اليتيمة ، وكان كاتباً لعيسى المذكور .

وقد رعم بعض انه عرض القرآن مدّة ، ثم بدم عن ذلك ومرتق ما كتبه في
هذه الجهة ، ونقل ان السبب في بداعته ورجوعه عن عريته انه حينما كان يمارس
القرآن وصل الى هذه الآية الشريفة - « يا ارض انبئي ما عندك من اسماء اقلعي » فقال
ان المعاصرة مع هذه الآية خارجة عن الاستطاعة البشرية ، فرفع اليد عنها ومرتق

ما كتبه في ذلك .

قال الرافعي صاحب كتاب « اعجاز القرآن » في تعريف الرجل « وعمواله
اشتغل بمعارضة القرآن هذه . ثم مرّ قدام جميع واستحب لنفسه من اطهاره » ثم قال
« وهذا عندما اتما هو تصحيح من بعض العلماء ، ولما برع في الملحمة من ان كتب « الدرة
اليقينة » ، « لاسيما المقتنع » ، هو معارضة القرآن فكأن الكذب لا يدفع إلا بالكذب ،
واذا قل هؤلاء ان الرجل قد « من » ظهر كلامه « فنه منه بقوة » وفصاحته ، والله في
ذلك من ورث القرآن ولما عته « من » مقتنع هو من هو « هذا الامر قال ادلك » من
عارض ومزق واستحيا لنفسه .

اما نحن ومفهوم ان ارؤنا من محدودتين جميعاً ، وان ابن المقتنع من اصر
الناس باستحالة معارضة الاشياء من الاشياء لا لانه من ابلغ اداس ، واذا قيل
لك ان فلاناً برع في إمكان معارضة « وفتح لذلك ، وسارع فيه فاعلم ان فلاناً هذا
في المقابلة احد رجلين انما « جاهل بمدق وبعده ، واما علم يكذب على
الناس وان يكون (والان) ثالث ثلاثة ، واما « دست معارضة لاسيما مقتنع دون غيره
من بلقاء الناس لان فقه الفرق اماحدة انما كان بعده ، وكان البلقاء كافة لا يمترون
في اعجاز القرآن « ان حثوا في رجاءه » ، ثم كان ابن المقتنع متهماً عند الناس
في دينه ، فدفع بعض ذلك الى بعض ، ونهيات المسمة من الجملة . ولو كانت الرندقة
قشيرة ايام عبد الحميد الكاتب ، وكان متهماً بها ، « وكان له عرق في المحوسبة لما احلته

(١) كتب في الدين في شأن لحد « وضع هذا كتاب مراراً وهو من لرسائل

« مستعنة » بعد طه من طهات الملاحة لغوية . ولكنه في المعارضة ليس هناك لا بعداً ولا
مقاربة ، ونحن لانرى فيه شيئاً لا يمكن ان يؤمننا حاس من « وما كل مسع مشع .

وقال الفلاس « به مسوح من كتاب برحمير في الحكمه وهذا هو الرأي ، « « «
المقتنع لم يكن لامر حياً ، وكان يحط دا كتب . ويظهر ترجم . لان به في الاولى عقله ،
وفي الثانية كل المعول ، وفي « ايتمه » عذب و « سلب » مبروكة من كلام لأمم على (ع) »

أحدى الروايات من زعم المعارضه ، لا لانه رديق . ولكن لانه يبيع بصلح دليلاً للزنافة

وزعم هؤلاء الملحدة أيضاً ان حكم قنوس من وشمكير وقصيصه هي من بعض المعارضه للقرآن ، فكأنهم يحسمون ان كل ما فيه ادب وحكمة ودرج واخلار فتلث سبيله ، وما ندرى لمن كانوا يزعمون مثل هذا ومثل قولهم ان القصائد السبع المسماة بالملفات هي عدم معارضة للقرآن بمصاحفها ، (انتهى كلامه) وحديث قتله معروف مذكور في التواريخ والسير .

٢- ابو الحسين احمد بن يحيى المعروف بابي الراوندي ، (١)

وقد وقع الخلاف في ترجمه الرجل بين العامة والمخاصة بحيث اذا قصرنا النظر على خصوص الطائفة الاولى ، وما ترجموه به الرجل كان اللازم الحكم عليه بانه من الملحدة ، والطاعين على الاسلام ، بل على جميع الاديان ، و اذا لاحظنا ، ما قاله المخاصة في شأنه . سيما بعض الاعلام الاقدمين . كان اللازم الرجوع عن ذلك ، والحكم بخلافه ، بل بانه من حواسن الشعة واعلامهم ، ولأن ابن ابراهيم الكلابي ، ويقتصر ما قتله العامة على ما اوردته الراعي في كتبه واعجاز القرآن ، متناً ومثلاً ، بعين الفاظه قال بعد العنوان المذكور :

« كان رجلاً علمت عليه شقوة الكلام ، فسط لسانه في مناقصه الشريعة ، وذهب برعم ويفترى ، وليس ادل على جهله ، وقد قيسه ، وانما يعمى في قصبه لا يبرهن له

(١) في هامش اعجاز القرآن ، يومى سنة ٢٩٣ على رواية بي اهداء ، ومضى كشف

الطوبى سنة ٣٠١ ومضى ويات من حلكان سنة ٣٤٥ وقيل ٣٥٠ ومثل لاولى اقرب . وكان

هذا الرجل من المعتزلة ، ثم حاشهم مدوه ، واشتدوا عليه . فحمله العبط على ان مال الى

الرافضة . قالوا لانه لم يجد فرقة من فرق الامة لنفسه . ثم لحد في دبه . وجعل يصعب

لكتب سهرود والصادى وغيرهم في لظن على الاسلام . وهلك في منزل رجل يهودى اسمه

ابو عسى لامرأى ، وكان يؤلف له لكتب ،

بها من قوله في كتاب « العريد »^(١) ان المسلمين احتجوا بسورة يسهم بالقرآن الذي تحدت به النبي ، فلم تقدر على معارضته فيقال لهم احجرونا أو ادعي مدعى لمن تقدم من العالسة مثل دعواكم في القرآن ، فقال ابدل على صدق ظلميوس واقليدس ان افليدس ادعى ان لخلق محروون عن ان يأتوا بمثل كتابه اكانت لسوته نشئت

ثم احاط لرافعي عنه بما ليس بجواب من الجواب عنه عند كراه في رد بعض الاوهام السابقة ثم قال « وقد قرأ ان الرحمن عارض القرآن مكتب سماه «التاج» ولم يقف على شيء منه في كتاب من الكتب ، مع ان اما الغداء ، قبل في تاريخه ان العلماء قد احابوا عن ك ما قاله من معارضة القرآن وغيرها من كبرياته ، وبشوا وجه فساد ذلك بالحجج الدالة ، والذي صدق ان كتاب « اس الراويدي » انما هو في الاعتراض على القرآن ومعارضته على هذا الوجه من المناقضة ، كما سمع في سائر كتبه كالعريد ، والزمرد ، وقصيب الذهب والمزحان^(٢) ، فتنها فيما وصفت به طلعت بعضها فوق بعض ، وكلها اعتراض على الشريعة والسورة بمثل تلك السجدة التي لا يثبت عليها عقل صحيح ولا يقيم درها علم راجح^(٣) وقد ذكر المعري هذه الكتب في

(١) في ادماء « وبي «ريح ابي الغداء» «عريد» وهو بصحيف وهذا لكتاب وقعه

من الراويدي في لطف على النبي ، وقد ردوا عليه ونقصوه »

(٢) في هاشم لاعمار «بحسب» «اس لروني كان داحيال ، وكان فاسد لتجيب

والا ف هذه الاسماء ، وبي هي ما وصفت له ، والاحمال الفاسد شد خطراً على صاحبه من لجبون ، لانه فساد في لدماع ، ولانه حديث مؤتب ، مما يملك معه الذين ولا العن شيئاً ، وظهر الصعات في صاحبه الفروء »

(٣) في يضا « كتب هذا للعبة الاولى . ثم وصفا به ذلك على ان كتاب التاج يحتمل

فيه صاحبه (قدم ابدل ، وانه لس للعالم صانع ولا مدبر ولا محدث ولا خالق ، اما كتابه لدى

يطلع فيه على لقرآن باسمه «الدائم» قالوا انه وضعه لابي لاروي اليهودي ، وطلع فيه على -

رسالة العفران ، وروى لرحل حسابه عليها ، وصق على كتفه مقدار دلو من السجج
و ناهيث من سجج المعري الذي يلص باللفظ قبل ان يلص بسججى ، ومما قاله في
التحج : « واثم تحجه فلا يصلح ان يكون معلا » ، وهل تحجه الا كما قال الكاهنة
« او » و « و » ، و « ح » ، قبل وما حور و « ح » : قالت : « واديان بجهنم » وهذا
يشير الى ان الكتاب كذب واختلاف ، وصرف لحقائق الكلام كما فعلت الكاهنة ، والا
فلو كانت معارضته لنقص التحج : « وفدرعم انه ح » ، مثله : « ما حلت كتب التاريخ
والادب ، والكلام من الاشارة الى بعض كلامه في المعاصرة ، كما اصفا من ذلك لمير »^(١)
(انتهى ما في كتاب الاعجاز) .

ونقل ان الكتب التي صنعها : هي :

١ - التحج في قدم العالم .

« نظم نهر ن » ، وقد نقشه عليه بحدود و بوحى الحبانى نانو . ونقصه على ٥٠٠ والنسبى
ذلك به كان يؤلف يهود و نصارى وشو . و « ل » ليعيل يا ما بعش : « يصنع لهم
لكتاب شمن بهندهم نقشه و واده : « لم يدعوا لهم شمن سكره »

قال ابو العباس لصرى : « نصف للجد كتاب » : « ردا على الاسلام
لاربعمائة درهم جدها من يهود سامر » ، فلما انزل نيل ر مينة حتى غطوه مائة درهم خرى ،
فادبكت عن عتقى : « فل » من معارضة نهر ن فلم يعلم حيد : لا ما بعد صا حوت « معاه
التخصص » : « جميع من ل » الذى هو و به على الحبانى بو ، « على » ر بعدد ، « فل
به » ناعى لا سمع شت من معارضى لقرن : « نفسى به » فل الحبانى : « ناعلم ببحارى
عويمت ، و علوم هل دهرت : « ولحن احاكمت بي علك فهن بعد في معارضة له عدوة
وهش شنه ، و تشا كلا وتلاؤما ونسب كقصه ، و خلاؤه كخلاؤه فل لا و به ، فل فلكيشى
و نصرف حيث شت و بعد : « ان ابن براؤدى كان ابو يهود قاسم ، والحلاف في مره
كثير و بلغت مصفاته مائة كتاب واربعة عشر كتابا » .

(١) فيه ايضا : فى ص ١١١ ح ٢ من هامش الكاس اسماء الذين نانو يتعمون على

القرن : « يتعمون لاحاد ومثوبه في الامصار ، ويصنعون الكتب على امته

٢ - الزمرد في ابطال الرسالة .

٣ - بحث الحكمة في الاعتبار من لدن ابي سريته * تعالى من جهة تكليفه للعباد

٤ - الدامغ في الطعن على نظم القرآن

٥ - القصيب في حدوث علم الباري .

٦ - الفريد في الطعن على النبي .

٧ - المرحان في اختلاف اهل الاسلام .

وحكى الله قدس من على اكثر كلمة ، وردده او لحسن المحيط وادعاه العبداني ،
هذا حال الرجل في محيط العامة .

واما اصحابه فقد ذكر يحدث القمى - قدس سره - في كتاب الكنى
والاقتب ، الرجل ووصفه ، العالم المقدم المشهور له مقالة و علم الكلام ، وله
محاضرات ومناظرات مع جماعة من علماء الكلام ، وله من الكتب المصنوعة نحو من
مائة واربعة عشر كتاباً ، قال : وكان عند الجمهور يرمى بالردقة والالحاد ، وحكى
عن الروايات انه قال : وعن ابن شهر آشوب في كتابه المعالم ان ابن ابي ابي هذا
مطعون عليه جداً ، ولكنه ذكر السيد الاجل الميرزا في كتابه الشافي في الامامة انه
انما عمل الكتب التي قد شنع بها عليه مضافة للمعتزلة ليس لهم عن استقصاء نقصانها ،
وكان يشرأ منها ثمره طاهراً ، ويستحي من عليها وتصيبها الى غيره ، وله كتب سداد ،
مثل كتب الامامة والعروس ثم قال : ساق صاحب الروايات الكلام في ترحمته وفي
آخيه ان صاحب رياس العلماء قال : طفئ ان السيد المرتضى نص على تشييعه وحسن
عقيدته في مطاوي الشافي او غيره ، انتهى

ومن ذلك يظهر ان روى الجمهور له بالردقة والالحاد اما كان لاجل استنصاره ،
واتماعه لمذهب الحق ، واحتيازه التشيع والعقيدة الصحيحة ، وبدأ طعنوا عليه بان
احتيازه لذلك انما هو لاجل انه لم يجد فرقة من فرق الامة تقبله ، تلويحاً بان
ليست الشيعة من فرق الامة الاسلاميه والحكم هو العقل والوحدان ، والحاكم هو

الدليل والرهان

٨- كاتب رسالة «حسن الأيجار»

وهو كتيب صدر من المطبعة الانكليزية الأمريكية بولاق مصر سنة ١٩١٢ الميلادية ، وأنه ذكر في رسالته انه يمكن معارضة القرآن بمثلته ، رافى بهذا العنوان حملاً اقتضاها من انقرآن ، مع تعبير بعض العاطفة ، وحدث بعض آخر ، مثل ماد ذكر ومعارضة سورة الكوثر من قوله «انا اعطيك الحواهر قصدر لك وحاهر ، ولا تعتمد قول ساحر» وماد ذكر في معارضة سورة الفاتحة من قوله «الحمد للرحمن ، رب الكواكب ، المثلث الديان لك الصادة ولك المستعان اهدنا صراط الايمان» ورغم ان هذا القول رافى لجمع مقاصد سورة الفاتحة ، ويمتاز عنها بكونه احسن منها .

اقول لا بد قبل امتحانها من حمالة - التي اتف بهنسه ، مع كونها مفتحة من الكتاب - وبين التوريتين من سال معنى امراضه ، وتعلم هذا الكاتب العاهر وهدايته الى حقيقة هذه اللفظة ويوضح مفهومها ، وان المؤلف في معارضة كلام من شر او نظم ماداً ؟ فيصدق معنى معارضة الشعر - مثلاً - بان تأتي الممارس بذلك الشعر ، مع تعبير في بعض العاطفة يوضح لفظ اخر تتحد معناه معه مكانه - فاما كانت حقيقة المعارضة متحققة بذلك ، فلا يكون من انه ادنى اطلاع من لغة ذلك اشعر ، جزأ من الشعر والايان بالمعارض ، وان لم يكن له الفريضة الخاصة الشعرية الباعثة له على ذلك بوجه اصلاً بحيث لا يكاد يفدر على الايات سبب من عند نفسه ، وهل تكون المعارضة مع الكتاب بتعديل بعض الالفاظ ، وحدث البعض الاخر ، فان تكون معارضة كل كلام بهذه امانة ممكنه جداً ، اكات امراضه بهذا النحو غير مقدورة لمعارضى

نردل الكتاب من الفصحاء البارعين ، والدعاء امتحان

و كان معنى ثلاث عشر قرناً من حب التردد لارماً لان يعلمو مستوى العلم ويدرج الشر مراتب الكمال ، لظهر كاتب هذه الرسالة ، ويقدر على الاتيان بالمعارض

ممثل ما ذكر ، بعد ما لم يكن في تلك القرون من كان قادراً على الاتيان بمثل ، واذا كان الامر كذلك فكان ينبغي له ادعاء السوء والتحدث بما اتى به من الكلمات ، لان المفروض عدم قدرة غيره على الاتيان بمثلته والا لاقى به .

فمتى يسر الشر عن مركب الهوى والعصية المهلكة ، ومتى يلقى رعداً امور عقائده واعماله على العقل السليم ، ومتى ينكشف له ان اسباب الناس بما لا يعتقد به من اشد المعاصي واعظم الجرائم ، ومما لا يستأهل لان يعنى عنه ، وبعض منه ، ولكن الاسف - كماله - من جهل الناس ، وبعدمهم عن الحقائق ، بحيثهم ان مثل كاتب الرسالة ممثل له خط وافر من العلم ، ولا يقصد من نشر رسالته الا نشر العلم ، وكشف الحقيقة ، مع انه من الواضح كونه مثله احيراً لعدم الاستعداد ، باشراً الافكارهم السحيقة ، ونوابهاهم السبئية التي لا تنتهى الا الى حذلان المسلمين ، وتضعيف عقائدهم ، ونهب اموالهم ، والسطه عليهم كما هو ظاهر .

ولعمري ان مثل ذلك مما يوجب الطمانينة للنفس من الشر مع ادعائه السير الكمالى ، والرقى العلمى لا يكون الا في القوس الردلى ، والسير الانحطاطى ، وان العرب والجاهلية - مع شدة تعصبهم ، وبعدمهم عن الحقائق واحديثهم قدره واقعياً - معارضة ، واعتبروا بمحرمهم عن الايمان بما نائل القرآن ، مع كون اعتيادهم في ذلك العصر ، من حيث البلاغة والفصاحة فقط ، فلما آمن به بعض ، وقال غيره : ان هذا الا سحر يؤثر ، وما في هذا العصر فلا معرفة لمثل الكاتب بهذه الحقيقة ، فترام يأتى ممثل ما ذكر بعنوان المعادسة ، ويعتبر بهذا المبلغ العلمى ، وهذه الدرجة من الادراك

والجمله فمعنى المعارضه الراجعة الى الايمان بما في عرص الكلام الاول ، وفي رتبته ودرجته عبارة عن الايمان بكلام مستقل في جهاته الراجعة الى العاطه وتركيبه واسلوبه ، ومع ذلك كان متحدداً مع الكلام الاول في جهة من الجهات ، او عرس من الاعراس ، وهذا بمعنى لا يكون موجوداً في الحمل المذكورة

مع انه سرق قوله في معارضة سورة الكوثر من هيلمة الكذاب الذي يقول .
 وان اعطيتك الجواهر ، فصل لربك وهاجر ، ان منفيك رحل كافر ، وكم من المماثلة
 والسجية بين السارق والمسروق منه ، من جهة اعتد كيهما بطلان مدعاهما ،
 ووقوعهما مقلوبين لهوى النفس وحب الجاه والطمع في مطامع الدنيا الرائلة غير
 النافية ، والعقبة عن عالم الآخرة . والعنوبات مفعلة لمصلحة الناس واما المقضية
 بين ما ذكره وبين الكتب التي لا تدس عليه شيء ، وليس كمثله كتاب فنقول
 ان تعديل كلمة الكوثر ، بلغة الجواهر ، مما لا يسوغ له ، فان اعطاه الجواهر
 التي هي من شؤون هذه الدنيا والآخرة ، ومن الامور السديده المستحصنة لرباسات
 مع التأكيد والاثبات لكلمته وان ، ثم الاسناد الى جميع الجمع ، من العطفية الالهية
 والعبادة الربانية لاننا لم نهد هذا السجوه ، المذكور ، ولعمرك ان الكائنات عن العظمة والاهمية ،
 اذا كانت من الامور الحديثة لعامة غير مدنية ، وهذا بخلاف لفظ الكوثر ، الذي
 معناه هو الخير الكثير العم الشامل لجميع انبياءه والآخرة معه ، وما في الدنيا
 فشرف الرئاسة والهداية والزعامة وكثرة الدربة من الصفة الطاهرة (التي هي) الى يوم
 القيامة ، الموحدة لغناء الاسم ، وعدم لسبب ما دامت ابدية ، وما في الآخرة
 فلا تمد ولا تنحصر من لشدة و الحجاب و حوص الكوثر ، وعينه من نعم الله تعالى
 ثم ما المماسه بين اعطاء الجواهر و بين ايجاد الصلاه لمنعرج عليه ، فان الصلاة
 - التي هي معراج المؤمن ، وعمود الدين ان قامت من مساوها وان ردت ردها
 سواها ، وهي التي اثرها التهي عن الفحشاء ومك ، وهي التي تنسب مقدم التقوى ،
 وتكون قربان كل تهي ، وهي التي خير موضوع من شاء استغفر ، ومن شاء استكثر -
 لا ملائمة بينها وبين اعطاء الجواهر ، التي هي من نعم الدنيا لعامة ، وهذا بخلاف
 ترتب الصلوة على الكوثر بسعي الذي عرفت ، وان شدة الملائمة بين الامرين ، وكمال
 المماسه بين المعنيين غير حفي . كما ان ترتب السجود بناء على ان يكون المراد به
 هو النحر بمعنى ، ان نحر الاصلية في الاصلية واضحة ، ضرورة ان ذلك انما هو لاجل

كون الكمال المصاني كما يتوقف على الحضور في مقابل الرب ، والجشوع دونه ، كذلك يتوقف على صرف المال الذي هو الغاية المهمة ، والعرض المقصود ورفع اليد عنه ، والبدل للناس ، كما أنه على تقدير كون المراد به هو دفع اليدين إلى النحر في تكبير الصلوة ، أو استعمال القبلة بالنحر تكون مصادفة وصحة التفريق واضحة أصلاً ، وأما قوله « لا يعتمد قول ساحر » فيرد عليه - مضاف إلى عدم ارتباط معناه بالجملة الأولى - بخلاف قوله تعالى في الكتاب العزيز « ان شأئت هو الا بتر » وان ارتباطه مع البحر الكثير ، الذي من اعظم مصادفة الصدفة الكبرى - سلام الله عليها - التي منها تنخر درسه المسمى بالهدى ونقى ما بقيت الدهر طاهر ، وأما هذا القول السحيق فعدم ارتباطه واضح - ان المراد من قول ساحر ، ومن لفظ ساحر هل هو قول مخصوص من اقواله ، « ساحر معين من السحرة » ، أو خسم اقوال كذا ساحر مع تفسيده بما يرجع إلى جهة سحره - لأن كل اقواله حتى في الأمور العادية غير المرتبطة بوصفه العوامي لدى هو لسحر - فلا يسا إلى الأول لعدم قرينه على التعيين لا في جهة القول ، ولا من جهة القائل .

وأما الثاني الذي ساعده وقوع المكره في سياق المهمل - وهو يدنا على العموم كوقوعها في سياق السمي - فلا محال له أيضاً ، لأن السحر من حيث هو ساحر لا قول له ولا كلام ، وإنما سحر بأعماله واقواله ، فلا معنى للمهمل عن الاعتماد على قوله كما هو غير خفي .

وأما معارضة سورته لفتح بعض ما ذكره فرد عليها - مضاف إلى ما عرفت من معارضة بعضه بمعارضة ، ومعارضة ، ثم احتج غير عدد به - أنه لا بد من ملاحظة كل جملة منها مع آيات الفاتحة ، وجملة الشريعة فيقول

أما تعديل قوله تعالى « الحمد لله » بقوله « الحمد لله من » فمن الواضح انه يوجب تفويت المعنى المقصود ، وان لفظ الحلاله علم للذات المقدسة الجامعة لجميع الصفات الكمالية - من دون فرق بين القول بكونه موضوعاً بمعنى عام يمتنع

مصادقه في فرد خاص ، وبين القول بكونه علماً لشخص الناري حل "حلاله ، ضرورة انه على القول الاول يكون ذلك المعنى العام عبارة عن الذات المستعملة لجميع تلك الصفات ، كما انه على القول الثاني تكون تسميته بهذه اللفظة الحميلة اثماً هي باعتبار وصف الاستجماع ، واين هذا من "الرحمن" الذي هي صفة واحدة من الصفات الكمالية غير العديدة ؟ فالمرس من هذه الجملة ، الكريمة من القرآن احتصاص الحمد بمن كانت جامعة لجميع الصفات الكمالية ، فكيف يصح التبديل بكلمة "الرحمن" مدعيّاً كونه وائياً بذلك المرس ، ومفيداً فائدته كما هو غير خفى

وامّا تبديل قوله تعالى "رب العالمين ، الرحمن الرحيم" بقوله "رب" الاكوان ، فيرد عليه - معاً الى عدم صحة اضافة كلمة "الرب" الى الاكوان ، التي هي جمع الكون بالمعنى المصدري من دون فرق بين ان يكون معناه المحدث ، او الوقوع ، او الصيرورة ، او الكفالة - كما حكى عن بعض كتب اللغة المفصلة - من معنى الرب هو المالك المرتضى ، ولا معنى لاصافته الى المعنى المصدري - ان هذا التبديل صار موحياً لتعويت المرس ، فان توصيف الله تعالى بكونه رب العالمين الرحمن الرحيم يدل على انه المالك المرتضى لجميع العوالم ، وان رحمته الواسعة شاملة لها باجمعها ، رحمة مستمرة غير منقطعة ، واين هذا من توصيحه بانه رب الاكوان .

وكذلك تبديل قوله تعالى : "مالك يوم الدين" بقول هذا القائل الذي هو الشيطان "اهدك الديار" والجواب عنه ان قوله تعالى بكون المعنى المقصود منه ان هنا يوماً يسمى يوم الاجراء ، وعالم استعد لمكافاة الاعمال ، ان حيراً فحيراً ، وان شراً فشر ، وان مالك ذلك اليوم ، والمنصرف الساقط فيه هو الله تبارك وتعالى ، واين هذا من قول هذا القائل لعدم دلالة على وجود ذلك اليوم المعد للجزاء والمكافاة .

وكذلك تغيير قوله تعالى "اباك بعدد اياك تمتعين" بقوله "لك العادة ولك المستعان" يوجب فوات المعنى المقصود منه الراجع الى اطهار المؤمنين التوحيد في العادة ، والافتقار الى الاستعانة بالله فقط ، وانه لا يختص لعبير الله ، ولا لعبيد الا

إياه ، ولا يستعين إلا به ، ففى الحقيقة مر جمعه الى بيان وصف المؤمن ، و انه فى مقام العادة والاستعانة لا يرى ماسوى الله مستأهلاً لذلك ، صالحاً لأن بعدد أو يستعان به ، و اين هذا المعنى اللطيف الراجح الى التوحيد فى مقام العادة والاستعانة - سيما مع ملاحظة انلاء عرب الحاهلية فى ذلك العصر بالشرك فى مقام العادة والاستعانة ، و حصوعهم فى مقابل الاوثان ، و طلب الاعانة منهم ، و اعتقادهم أنهم يقرّبونهم الى الله زلمى ، و أنهم الشفعاء عند الله - من قول هذا القائل الراجح الى احصاء العادة والاستعانة به تعالى ، من دون نظر الى حال المؤمن ، و اظهار التوحيد ، و امتيازه عن العرب فى ذلك العصر ، كما لا يخفى .

و كذلك ابدال قوله تعالى «اهدئ الصراط المستقيم» بقول هذا القائل الجاهل «اهدئ صراط الايمان» - مصاف الى عدم كونه موحداً للاحتصار الا من ناحية الاله واللام فقط ، و من المعلوم عدم دحائهما فى معنى الكلمة - يستلزم تصديق معنى وسيع ، فان الصراط المستقيم الذى هو اقرب الطرق المتصورة الى المعنى المقصود لا ينحصر بوجه خاص ، ولا يختص بجانب محصور ، بل يعم جميع الوجوه والدواب من العقائد الصحيحة ، و الملكات العاضلة ، و الاعمال الحسنة المطلوبة ، و اين هذا من التخصيص بصراط الايمان الذى هو امر قلى اعتقادي ، ولا يشمل غيره اصلاً ، كما لا يخفى .

وقد رعم الكاتب الجاهل ، و الاحير العامل ، حيث اقتصر فى مقام المعارضة مع سورة القاتعة على هذه الحمل ، ولم يعقبها بشئ ، ان يقية السورة المباركة مستغن عنها لا حاجة الى اضافتها اصلاً ، لعدم افادتها شيئاً رائداً على ما هو مفاد الحملات التى ذكرها ، مع انها تدل على مطلب اساسى ، وهو انقسام الناس من جهة الوصول الى السعادة المطلوبة ، و سلوك الطريق الى الكمال المعنوى الى اقسام ثلاثة .

قسم . هم الدين انعم الله عليهم من النبيين و الصديقين و الشهداء و الصالحين و حسن اولئك رفيقاً ، و هم الذين هداهم الله الى الصراط المستقيم ، و وصلوا الى الغرض

الاعلى والعاية القصوى ، ويسفى ان يطلب من الله الهداية اليه ، والدخول في رحمتهم ، وسلوك طريقهم ، والكون معهم .

وقسم وقع غض الله عليهم ، وهم الذين انكروا الحق بعد وصوحه ، وعاندوه بعد ظهوره ، ونهضوا لاطفاء نوره ، وقاموا في حفايلته وحاهدوا في طريق الباطل .
والقسم الثالث: هم الصالون الذين صلوا عن طريق الهدى ، وانصرفوا عن الصراط المستقيم بهلهم وتنسهم ، مما لا يتشت به العاقل من تقليد الآباء والاحداد ، وغيره .
من الطرق المنحرفة غير المستقيمة .

ولعل اقتدار الكاتب على الحملات التي ذكرها ، وعدم تمرسه لمعارضة بقية السورة كان لاحد وصوح كونه من غير القسم الاول . بل من القسم الثاني نعمود الله من متاعمة الشيطان ، والقيام في مقابل الرحمن ، مع وضوح الحق ، وهداية البرهان .
وهنا تحتم البحث في اعجاز القرآن ونستمد منه الخروج من الظلمات الى النور .

حول
القرءاء والقرءات

دعوى تواتر القراءات . من هم القراء
السبع . ادلة منكرى التواتر . ادلة القائلين
بالتواتر والحوار عنها . صحة القراءات بجوار
القراءة . بها في الصلاة .

والكلام فيها يقع فى مقامات :

المقام الاول - دعوى نواتر القراءات :

نسب الى المشهورين علماء اهل السنة ان اقراءات السبع المعروفة بين الناس متواترة ، و مقصودهم - طهرآ - هو التواتر عن النبى الاكرم ﷺ بمعنى انه قد ثبت «التواتر عنه ﷺ» انه قرأ على وفق هذه القراءات ، و حكى عن «صهم القول بتواتر القراءات العشر ، بل عن بعضهم ان من قال ان القراءات السبع لا يدرم فيها التواتر : فقله كفر .

والمعرف بين الشيعة الامامية انها غير متواترة ، بل هي بين ما هو اجتهد من القارىء ، و بين ما هو منقول بحس الواحد ، واختار هذا القول جماعة من المحققين من العامة ، ولا يبعد دعوى كونه هو المشهور بينهم ، وسيأتى نقل بعض كلماتهم و هذا المقام ، و قيل الحوسب في المقصود لابد من تقديم مقدمة تنفع لغير المقام ايضاً و هي ان ثبوت القرآن و اتصاف كلامه بكونه كذلك اى قرآناً يتحصر طريقه بالتواتر كما اطلق عليه المسلمون بجمع تحليلهم المختلفة ومداهمهم المتفرقة .

بيان ذلك : انه ربما يمكن ان يتوهم في نادى النظر انه ما لفرق بين كلام الله الذى ادعى عدم ثبوته الا بالتواتر ، وبين كلام المصوم - نيّاً كان او اماماً - حيث لا يتحصر طريق ثبوته به ، بل يشترى الواحد الدامع لشرائط الاعتبار والحجية ، فكما ان خسر زراة و حكايته يثبت صدور القول الدال على وجوب صلوة الجمعة - مثلاً - من الامام عليه السلام فما المانع من ان يكون حصر الواحد مشتقاً ايضاً لكلام الله

تبارك وتعالى بل ربما يمكن ان يراد بان ثبوت القرآنية لأطريق له الا قول النبي ﷺ واحصاه بانه قرآن وكلام الهي وعليه يتوجه سؤال الفرق بين كلام النبي المتضمن لثبوت حكم من الاحكام الشرعية وبين إحصاءه بان الآية القرآنية من القرآن فكما انه ينبت الاول بحصر الواحد كذلك لا مجال للمناقشة في ثبوت الثاني به ايضاً، وعدم احصائه بالتواتر، هذا عايناهما يمكن ان شوهم في المقدم

ويده :

ما عرفت من اطلاق المسلمين رحمهم على ذلك ، حتى ذكر السوطي ان القاصي
 انكر قر في الانتصار ، وهو قوم من الفقه والمتكلمين الى اثبات القرآن حكماً
 لا علماً بحصر الواحد ، دون الاستدلال ، وذكره اهل الحق واقنعوا منه ،
 وهذا الاصل لدى م رحمه الى عدم ثبوت وصف القرآنية الا بالتواتر كان
 مسلماً عندهم ، بحيث من ابا الحق وعمرهم من قال بانكار السمة قولهم على هذا
 الاصل ، وقد رده ما علم به اتر في اوائل السور ، وما لم يتوفر فلس مر أن ولكنهم
 احادوا عنه بمع كونه لم تواتر ، ويصحي في تواترها اثباتها في مصاحف الصدوق ،
 فمن بعدهم بعد المصحف مع متهم من كتب في مصحف ليس منه ، كاسماء
 السور ، وآمين ، والاعتر ، ولو لم تكن قرآناً استجدوا اثباتها ، بحظه من غير
 تمييز ، لأن ذلك يحمل على اعتقادها قرآناً ، فيكونون معربين بالمسلمين ، حامدين
 لهم على اعتقادها ليس بقرآن قرآناً ، وهذا مما لا يحوز عقاده في الصحابة
 ونقلوا في اثبات كون السمة قرآناً روايات كثيرة ، اخرجها احمد وابو داود
 والحاكم وغيرهم ، كلها تدل على كونها من الآيات القرآنية ، بل في بعضها واعظم
 آية من القرآن اسم الله الرحمن الرحيم ، وفي بعضها عن ابن عباس قال : اعلم الناس
 آية من كتاب الله لم ينزل على احد سوى النبي ﷺ الا ان يكون سليمان بن داود :
 اسم الله الرحمن الرحيم ، وفي بعضها : ان النبي ﷺ والمسلمين لا يعلمون قص
 السورة وانقصائها حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم فاذا برلت علموا ان السورة قد

انقصت

ولاحل تسلم هذا الأصل قال السيوطي في الاتفاق: «من اشكل على هذا الأصل مد كره الأمام فخر الدين الرازي، قال: يقال في بعض الكتب القديمة ان ابن مسعود كان يتكر كون سورة الفاحصة والمعوذين من القرآن وهو في غاية الضعوبة، لأن ان قلنا ان النقل امتوثر كان حاصلًا و عصر الصحابة يكون ذلك من القرآن، فانكاره يوجب النكر، وان قلنا لم يكن حاصلًا في ذلك الزمان، فيلزم ان القرآن ليس متواتر في الأصل والأعقاب على الظن ان هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل، ومنه يحصل الخلاص عن هذه العقدة»

ثم نقل السيوطي اقوالاً محتشدة و هذه الحكاية راجعة الى تكديسها . وانه موضوع على ابن مسعود او الى مطلق ما ذكره . وعدم صحته بوجه ، او الى تأويله بحيث لا ينافي كونه من القرآن نحو التواتر

وبالحيلة ثبوت هذا الأصل بسهم مما لا يسمى الارتاب فيه ، وهو يكفي في مصمم الدواب عن ذلك لتوهم ، افرق بين امر آ ن وغيره مضافاً الى انه لا مبيح عن انحصار ثبوت القرآن بالتواتر ، وذلك لتوفر الدواعي على نقله ، ضرورة انه من اول قوله لم يزل يسمون بيان الأحكام فقط ، بل يسمون المعجزة الحادثة ، الذي يعجز الاس والجن الى يوم القيامة عن الاتيان بمثله سورة منه وقد مر في بحث الاعجاز دلالة القرآن بسعده على كونه معجزة حادثة ، وفي مثل ذلك شوق الدواعي على نقله وضبطه ، ليحفظ ويقتفى سعته الدين الحنيف ، الذي هو اكمل الاديان ، وانتم الشرائع ، وعليه فما نقل بطريق الاحاد لا يكون قرآناً قطعاً ، والآن لكاتب الدواعي على نقله متوفر ، وبذلك يحرج عن الاحاد ، فالمشكوك في كونه قرآناً بقطع بعدم كونه منه وحروجه عن هذا الوصف الشريف ، نظير ما ذكره في الأصول من ان الشك في حجية أمره موقوف لمقطع بعدم الحجة ، وعدم قرينة من آثار الحجة عليه .

وال مقام نظير ما اذا احبر واحد مدحول ملك عظيم في البلد ، مع كون دحو له فيه مما لا يحمى على اكثر اهله ، لاستلزامه - عادة - اطلاعهم و تهيؤهم للاستقبال و نحوه من سائر الامور الملازمة لدحو له كذلك ، ففى مثل ذلك يكون اجبار واحد فقط موحداً للقطع بكده او اشتباهه ، لاستحالة اطلاعه فقط - عادة - فكيف يكون الكتاب الذى هو الاساس للدين الاسلامي ، ولا بد من ان يبرح الى يوم القيامة كل من يريد الاحد بالعقائد الصحيحة ، والملكات الفاضلة ، والاعمال الصالحة ، والسنن العالية ، والاطلاع على القصص المأصية ، وحالات الامم السالفة ، وغير ذلك من الشؤون والجهات التى يشتمل عليها الكتاب العزيز ، مما يكفى في ثبوته الثقل بحسب الواحد ، وليس ذلك لاحل محرم كونه كلام الله سارك وتعالى ، بل لاحل كونه كلام الله المختصم للتحدى والاعمار ، والهداية والارشاد ، و احراج جميع الناس من الضلالت الى النور الى يوم القيامة ، والا فمحرم كلام الله تعالى اذا لم يكن متصفاً بما ذكر ، كالحديث القدسي لا يلزم ان يكون متواتراً .

فقد ظهر الفرق بين مثل الكتاب الذى ليس كمثل كتاب ، وبين كلام المعصوم - سبب كان او مائماً - الذى لا يحصر طريق ثبوته بالثواتر ، فان دليل حجة حشر الواحد الحى كى لكلام المعصوم انما هو ناظر الى لزوم ترتيب الانوار عليه ، والاحد به في مقام العلم ، ولا يلزم فيه الاعتقاد بصدوره عنه ، وانه كلامه ، لان العرس محرم تطبيق العمل في الجرح عليه ، لاصدوره واستداده اليه ، وهذا يحلوى كلام الله المنزل المتقرون بالتحدى والاعمار ، ويكون هو الاساس للدين والاصل للهداية والميزان ، للخروج من ظلمات الجهل والاحراف الى عالم نور العلم والمعرفة ، فانه لا بد في مثل ذلك من دسوح كونه كلام الله ، وظهور صدوره عنه تبارك وتعالى

اصف الى ذلك ان القرآن - كما مر في بحث الاعجاز مفصلاً - برز في محيط الدلالة والفصاحة ، وكان واقعاً في المرتبة التى عجز اللغاة عن التنبيل اليها ، والفصحاء عن الوصول الى مثلها ، ولا جله خضع دونها البعض ، وسب البعض الاخر اليه السحر ،

ومن هذه الجهة كان موضعاً لمباينة المتخصصين في هذا الفن الذي ، كان هو السبب الوحيد عندهم للفصيلة والشرى ، منه يقع التماخر بينهم .

ومن الواضح انه مع هذه الموقعية تكون كدحرء من احرائد ملحوظاً لهم ، مسطوراً عندهم ، من دون فرق في ذلك بين من آمن به ، ومن لم يؤمن ، فكيف يمكن ان ينحصر نقل مثل ذلك بخبر الواحد ، كما هو غير حفي على من كان بعيداً عن التعمص والعباد ، متعمداً لحكم العقل والنظر السداد

ثم انه ظهر مما ذكرنا ، ان اتصاف نقل القرآن بالتواتر ، واستحصاره به انما هو على سبيل الوجوب والردوم ، بمعنى ان تواتره لا يكون محرزاً امر واقع في الخارج ، من دون ان يكون وقوعه لازماً ، والاتصاف بذلك واحداً ، بل المظاهر لردوم اتصافه به ، وكون وقوعه في الخارج انما هو لاجل لردوم وقوعه فيه كذلك ، لعين ما تقدم من اصل الدليل على تواتره ، ومناقشة المحقق الفقي - قدس سره - في هذه الجهة حيث قال : انه - بمعنى وجوب التواتر - انما يتم لو انحصر طريق المعجزة واثبات النبوة لمن سلف وعمر فيه ، الا ترى ان بعض المعجزات مما لم ثبت تواتره ، وايضاً يتم لو لم يسمع المكلفون على انفسهم اللطف ، كما صمموه في شهود الامام عليه السلام ، ليس في محلها ، فانك عرفت ان الكتاب هي المعجزة العالدة الوحيدة ، وان نفسه يدل على اتصافه بهذا الوصف ، وانه الذي لو اجتمع الاس والجن - الى يوم القيامة - على الاتيان بمثله لا يأتون به ولو كان بعضهم لبعض طهيراً ، وهو الذي يعرج به جميع الناس الى ذلك اليوم من الطلعات الى السور ، وانه الذي يكون تديراً للعالمين ، ومثل ذلك لو لم يلزم عدم حصول العرس المقصود ، وهو السر في عدم ثبوت بعض المعجزات بالتواتر ، لان تواتر القرآن - ولزومه كذلك - يعني عن اتصاف غيره من المعجزات بالتواتر ، ومقايسة الكتاب الذي يتصف بما وصف بمثل شهود الامام عليه السلام الذي سمع المكلفون على انفسهم اللطف فيه ، غير صحيحة حداً ، فهل يمكن ان يصير منع اللطف سبباً لان تخلو الامة من الامام رأساً ، فكيف

يمكن ان يصير سبباً لعدم اتصاف المراد بالتواتر ، مع ايجاده بقصر العرص ، واستدراجه عدم تحقق المعنى المقصود من ابراه

ومما ذكرنا ان قدح انّه كما لا تفتت المرآة وانصاف كلام مكوّنه كلام الله المبرر على الرسول الحاتم عليه السلام بعنوان الاعجاز الا بالتواتر ، كذلك اتصافه مكوّنه آية لسورة «الاية» دون السور الاخرى ، فمثل اتصاف قوله تعالى : «هــى آلاء ومكـما تكـدبان» مكوّنه جزء لسورة «الرحمن» دون غيرها من السور القرآنية ، لا طريق له الا التواتر لعين ما ذكر في اصل الانصاف «لقرآنية» وكذا اتصاف الاية «اللاية» مكوّنه في محلّها ، وفي موضعها من السورة الثنى هي جزء لها لا يفتت الا بالتواتر ايضاً ، وانصاف قوله تعالى : «اهدى الصراط المستقيم» وقوعه بعد قوله تعالى : «مالك يوم الدين» وقبل قوله تعالى : «صراط الدين» انعت عليهم ، لا يفتت الا بالتواتر لما ذكر ، وكذا من جهة الاعراب فقوله «والارحام» في آية «واتقوا الله الذي تـسائلون به والارحام» لا بد وان تفتت مفتوحيته او محروريته بالتواتر ، لاختلاف المعنى

ممثل ذلك

نعم ربما يقال ان مثل الامانة والمد والذين لا يلزم فيه التواتر لان القرآن هو الكلام ، وصعد الالفاظ ليست كلاماً ، ولانه لا يوجب ذلك احتمالاً في المعنى ، فلا تتعلق فائدة مهمته بتواتره ، ولكنه محل نظر ، بل مع وثائق

من هم القراء ؟

أما تمهيدات لك هذه المقدمة الشريعة الجامعة فانه يقع الكلام في دعوى توارر القراءات السبع ، كما عليه جماعة من علماء اهل السنة ، يربط الى مشهورينهم ، بل قيل : انه الاحرف السبعة التي برل بها القرآن

وذكر ادلاً ترجمة هؤلاء القراء سحر الاحمال فنقول

١ - عبدالله بن عامر ، الدمشقي ، ولد سنة ثمان من الهجرة وتوفي سنة ١١٨ ، وله راويان روايا قراءته بوسائط ، وهما : هشام ، وابن دكوان .

٢ - عبدالله بن كثير امكسي ، ولد بمكة سنة ٤٥ ، وتوفي سنة ١٢٠ ، وله راويان بوسائط ايضاً هما : البرقي ، وقنبل .

٣ - عاصم بن بهدلة الكوفي ، مات سنة ١٢٧ او ١٢٨ ، وله راويان بغير واسطة هما : حفص ، وابوبكر

٤ - ابو عمرو البصري ، ولد سنة ٦٨ ، وفل غير واحد مات سنة ١٥٤ ، وله راويان بوسطة يحيى بن الماراء البريدي هما : الدوري ، والوسى .

٥ - حمزة الكوفي ولد سنة ٨٠ ، وتوفي سنة ١٥٦ ، وله راويان بوسطة هما : حلف بن هشام ، وحلاد بن خالد

٦ - نافع المدني ، مات سنة ١٦٩ وله راويان بلا واسطة هما : قالون ، وورش .

٧ - الكسائي الكوفي ، واختلف في تاريخ موته ، وادّعه غير واحد من العلماء و الحفّاط سنة ١٨٩ ، وله راويان بغير واسطة هما : الليث بن خالد ، وحفص بن عمر
وامّا الثلاثة الماتمة للعشرة :

١ - حلف بن هشام الرازي ، الذي هو احد الراويين عن حمزة الكوفي ، ولد

سنة ١٥٠ ، ومات سنة ٢٢٩ ، وله راويان هما : اسحق وادريس

٢- يعقوب بن اسحق ، مات في دى الحجة سنة ٢٠٥ ، وله ثمان وثمانون سنة ،
وله راويان هما : رويس ، وروح .

٣- ابو حمزة يربد بن القعقع ، مات بالمدينة سنة ١٣٠ ، وله راويان هما .
عيسى ، وابن حمزة

اذا عرفت ما ذكرنا نقول ان المراد بتواتر القراءات السبع او العشر ، ان
كان هو التواتر عن مشايحها وقرائها ، بحيث كان اساد كل قراءة الى شيخها وقاريها
ثابتاً ، بنحو اليقين الحاصل من اجماع جماعة يعمنع به عادة - نواظرهم على الكذب ،
وتوافقهم على خلاف الواقع ، وكان هذا الوصف موجوداً في جميع الطبقات ، لوجود
الوسائل المتعددة - على ما عرفت - من تاديب حيتهم وممانهم ، ومن الواضح ان التواتر
في مثل هذا الغرض لا يدّ وان تكون روايته في جميع الطبقات كذلك ، اى كانوا جماعة
يستحيل عادة اتفقهم على الكذب ، ولحواظ عنه امران

الاول : انك عرفت في تراجمهم ان لكل من القراء السبع ، او العشر
راويين روايا قراءته - من دون واسطة او معها - ومن المعلوم انه لا يتحقق التواتر
بمثل ذلك ، ولو ثبت وتوافقهما ، فضلاً عما اذا لم تثبت الوثاقة كما في بعض الرواة عنهم .
الثاني : انه على تقدير ثبوت قراءه كل منهم بنحو التواتر عنهم ، فهذا لا يترتب
عليه اثر ، ولا فائدة فيه ، لاضافة اليه ، ضرورة انهم ليسوا ممن يكون قوله حجة
عليما ، ولادليل على اعتبار قولهم اصلاً ، كما هو واضح من ان يحكى

وان كان المراد - بتواتر القراءات - هو التواتر عن النبي ﷺ كما هو العاقل
من قولهم بحيث كان المراد ان النبي ﷺ سمعه الشريفة قرأ على وفق تلك القراءات
المختلفة ، بمعنى انه قرأ على طبق قراءه عبدالله بن عمر - مثلاً - مرة ، وعلى وفق
قراءة عبدالله بن كثير نادرة اخرى ، وهكذا ، وكان ذلك ثابتاً بنحو التواتر عنه ﷺ
فيردّه امور

الاول : ما عرفت من عدم ثبوت تلك القراءات عن مشايحها وقرائها بنحو

التواتر ، فضلاً عن ثبوتها عن النبي ﷺ كذلك .

الثاني : انه على تقدير ثبوتها بنحو التواتر عنهم - أي عن المشايخ والقراء - فائصال استبعاد القراءات بهم انفسهم ، او انقطاعها مع الوصول اليهم ، بدهشة انتهاء السند الى الشيخ والقارىء في كل قراءة اجتهد به ، وعدم التجاور عنه الى غيره . يمنع عن تحقق التواتر ، إما لأحد انقطاع السند ، وعدم التجاور عن الشيخ الى من قبله ، وإما لأحد انه يلزم - في تحقق التواتر - انصاف الرواة في جميع الطبقات يكونهم ممن يمنع - عادة - تواضعهم على الكتب ، احراز خلاف الواقع ، وورثة القراء انفسهم لا يكون هذا الشرط متحققاً أصلاً ، لانه في هذه الرتبة لا يكون الرتبة الى واحد ، او هو الشيخ والقارىء وحده ، فلا يبقى - حيثئذ - مجال لانصاف القراءات بالتواتر عن النبي ، كما هو المعروف .

الثالث استدلال كل واحد منهم واحتجاجه - في مقام ترجيح قراءته عن قراءة غيره واعراضه عن قراءة غيره - مع انه لو كانت باجماعها متواترة عن النبي ﷺ لم يحتاج الى الاحتجاج ، ولم يكن وجه للاعراض عن قراءة غيره ، بل لم يكن وجه ترجيح قراءته على قراءة الغير ورحماتها عليها ، فانه بعد ثبوت ان النبي ﷺ قرأ على وفق جميعها لا يكون محال للمقابلة ، ولا يبقى موقع لاحتمال رجحان بعضها على الآخر أصلاً ، كما هو واضح لا يخفى .

الرابع اضافة هذه القراءات الى خصوص مشايخها وقرائها ، فانه على تقدير كونها ثابتة بنحو التواتر عن النبي ، الذي نزل عليه الوحي لما كان وجه لاصافة هذه القراءات الى هؤلاء الأشخاص ، بل كان اللزم اضافة الجميع الى الوساطة بين الخلق والخالق ، ومن نزل عليه كلام الله المجيد ، بل اللزم الاضافة الى الله تبارك وتعالى ، لان قراءة النبي لم تكن من عند نفسه ، بل حكاية لما هو في الواقع ، ووحى يوحى اليه وبالتالي لا يكون لهؤلاء القراء على هذا التقدير المفروض امتياز ، وجهة اختصاص موحدة للاضافة اليهم دون غيرهم ، ومجرد وقوعهم في طريق النقل المتواتر لا يوجب

لهم مزينة وخصوصة ، واختيار كل واحد منهم لقراءة خاصة - مع انه لم يكن وجه
 - كما عرفت في الامر الثالث - لايصحح الاسناد والاصافة اصلاً ، فلابد من ان يكون
 لهذه الاصافة وجه وسبب ، وليس ذلك الا مدحنية اجتهدهم واستنابهم في قراءتهم
 ودلحمله نفس اصافة القراءات الى مشايخي ، دون من نزل عليه الوحي دليل
 قطعي على عدم ثبوتها بنحو التواتر عنه عليه السلام والافلام محل لهذا الاسناد ، وهذا الاصافة
 الخامس - شهادة غير واحد من المحققين من اعلام اهل السنة على عدم تواتر
 القراءات ، وانكار بعضهم على حملة من القراءات والايراد عليه ، وعلى فرس صدق
 التواتر وتحققه مع شرائطه لا يرى وجه للاعتراف والايراد على شيء من القراءات ،
 وهل هو - حيث - الا ايراد على السي عليه السلام واعتراض عليه - بمؤذباته منه - .

أقوال منكرى التواتر :

ولأنّ من شأن كلمات بعض من الأعلام من صريح بعدم تواتر القراءات

١- ابن العزري - الذي وضعه السيوطي في «الأمم» - به شيخ مشايخ لقراء في زمانه ، وأنه أحسن من تكلم في هذا المقام ، قال - على ما حكى عنه - «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت الحد المطبوع العثمانية ولو باحتفالاً ، وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة ، التي لا يجوز ردّها ، ولا جعل ابتكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي مرر بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواء كانت من الأئمة السبعة ، أم من العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومنى احتدر كن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها صعيقة ، وشاهد أو بطله سواء كانت عن السبعة أم عن غيرهم هو أكبر منهم هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والحلف ، صريح بذلك الداني ، ومكثي ، وسهدوي ، وبوشامة ، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه » وقد نقل بقية الأئمة الطويل أيضاً السيوطي في الانتصار ، ثم وضعه بآته انقل هذا الفصل حدّا

٢- بوشامة في كتابه «المرشد الوخير» قال - على ما حكاه عنه ابن العزري في دليل كلامه المتقدم - «فلا يسمى أب تغتفر بخل قراءة تمرى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ، ويطلق عليها لقب الصحة ، وإنها هكذا انزالت الأداة دخلت في ذلك الصابط - وحيد - لا ينفرد سفلها مصنف عن غيره ، ولا يحتص ذلك بقية عنهم ، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يجرحها عن الصحة ، وإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف ، لأعني من نسب إليه ، فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ ، من السبعة وغيرهم منقسمه إلى المجمع عليه ، والشاذ ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءاتهم تركب المعنى إلى ما نقل عنهم فوق ما نقل

في كتب القوايين ، وادعى به حيث قال : ان كان مرادهم توبرها عن الأئمة عليهم السلام بمعنى تحويرهم قراءاتها ، والعمل على مقتضاها فهذا هو الذي يمكن ان يدعى معلوميتها من الشارع ، لا مرهم بقراءه القرآن كما يقرأ الناس . نقر رهم لاصحابهم على ذلك ، وهذا لا يسوغ عدم علمه صدورها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قوع الر ناده والمقتضى فيه والادعاء بذلك والسكوت نمّا سواء ادعى بطريقه الاحتياط .

ومرجع هذا لاحتمال وان كان معدا في المعاند لاني مسئله تواتر لقراءات من المسائل اهمه المحرّث عنها عند المعتمد . بعد ان يكون مرادهم لتواتر عن الأئمة التي يحتج اعتماد حججه او الهم بالفرقه محققه . الى تواتر مجرد حوار لقراءه تلك القراءات . والعمل على معتصده من لأئمة معصومين صلوات الله عليهم جميع .

وسيتأتي البحث عن ذلك بعد ذكر ادله العالمين بانوار في مقام الثالث المهمه للبحث عن حوار الفرقه تلك القراءات لسمع امحتمله بعد عدم ثبوت تواترها بوجد . وعدم جوار الاستدلال بها والاستناد اليها في عدم الاستسناد ، وستشافي حكاه الله تبارك وتعالى ، ان شاء الله ، فانتظر .

ادلة القائلين بالتواتر

واما القائلون بالتواتر فمستندهم في ذلك وجود
الاول دعوى قيام الاحماع عليه من السلف الى الحلف

والجواب :

ان ملاك حجية الاحماع - عند مستند - يتقوم بانفاق كل من يتصف به
من الامة المحمدية ، وبذلك لا يتحقق الاحماع انواحد لوصف الحجية والاعتبار
عنده ، وقد مر " عدم تحقق هذا ، لانفاق بوجه ، فانه كما يتحقق انكار تواتر القراءات
من الطائفة المذمومة الاممية - وهم جماعة غير قبيلة من الامة السوية - كذلك انكار
كثير من المحققين من علماء هذه السنة - وقد تقدم نقل بعض كلماتهم ، ودعوى قيام
الاحماع - واحتمال هذه - مما لا يصدر ادعائها من العقل غير المتعصب

الثاني ان اهتمام الصحابة والتابعين بالقرآن يقتضي تواتر قراءاته ، وهذا
واضح لمن سلك سبيل الانصاف ، انتهى طريق القدر له

والجواب :

اولاً ان هذا الدليل لا ينطبق على المدعى بوجه ، وان المدعى هو تواتر
القراءات السبع او عشر ، والدليل يقتضي تواتر قراءة القرآن ، ومن الواضح ان
تواتر القراءة على تقديره ، لا ثبت تواتر القراءات السبع او العشر
وثانياً ان مقتضى هذا الدليل تواتر بعض القرآن ، لا تواتر كيعيه قراءته ،
خصوصاً مع ما يعلم من كون مستند بعض المشايخ والقرآن هو الاجتهاد والمطهر او
السمع ولو من الواحد .

مع ان حصر القراءات في السبع اتم حدث في القرن الثالث من الهجرة ،
ولم يكن له قبل هذا الزمان عين ولا اثر .

وحكى ان مسنها هو ابو بكر احمد بن موسى بن العباس بن مجاهد ، كان على رأس الثلاثمائة بعداد ، فجمع قراءات سمعه من مشهوري أئمة الحرمين والعراقين والشام ، وحكى انه قد لأمه أكثر من العلماء لما فيه من الإيهام ، واشكال الامر على العامة بإيهامه كل من قد نظره ان هذه القراءات هي امك كوده في البحر - بمعنى رواية نزول القرآن على سبعة احرف .

وحكى عن ابي عبد مكنى قوله : وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم ، أكثر من سبعين ممن هو أعلى دنة ، واحل قدراً من هؤلاء السعد ، فكيف يجوز ان يظن طائفة ان هؤلاء السبعة المتحريم قراء كل واحد منهم احد الحروف السبعة المعصومة عليها هذا تحلف عظيم ، كان ذلك نفع من السبعة السبعة ام كيف ذلك ؟ او كيف يكون ذلك ؟ والكسائي اما الحق بالسبعة بالامس في أيام المأمون وغيره ، وكان السامع يعقوب الحصري ، فانت امن معاهد في سنة ثلاثمائة وبعوها الكسائي موضع يعقوب ، ومع هذا الشأن فهو يكون اهتمام الصحابة والتابعين وحالاته وان هذه القراءات السبع حاشية ، فاللآزم اما القول بتواتر جميع القراءات من دون تمييز ، واما القول بعدم تواتر شيء منها في مورد الاختلاف ، وحيث انه لا سسل الى الاول فلام يحسن عن الثاني ، كما لا يخفى .

الثالث دعوى الملازمة بين تواتر اصل القرآن وبين تواتر القراءات المختلفة ، نظراً الى ان القرآن انما وصل اليه بتوسط حفاظه والقراء المعروفين ، ولم تكن القراءة منعكة عن القرآن ، بحيث كان اصل القرآن واصلاً مستقلاً ، والقراءة واصلة مرة اخرى كذلك ، بل كانتا اصلتين معاً ، بتوسط الحفاظ والقراء ، وحينئذ فتواتر القرآن الذي لا ريب فيه ، ولا شبهة تعتبره ملازم لتواتر القراءات ، لما عرفت

والجواب :

اولاً : منع الملازمة بين تواتر اصل شيء وبين تواتر خصوصياته وكيفيةاته ، ضرورة ان الاختلاف فيها لا ينافي الاتفاق على اصله ، وهذا واضح جداً فان عالمية

الحوادث والوقائع والمسائل والأمور، أصلها مسلم متفق عليه، وخصوصياتها مشكوكه مختلف فيها، وذلك كواقعة الطاف الكسرى، وفي حدودها ودفعها من الواضحات الديهيّة، ككسنتها مختلف فيها، وكهجرة النبي الأكرم ﷺ في تواتر أصلها لا يستلزم تواتر خصوصياتها، وبالحمله فدعوى الملازمة بين انصاف صل الشيء بالتواتر وبين انصاف خصوصياتها به أيضاً، موعه حدّاً

و ثالثاً منع كون أصل القرآن: أصلاً اليه توسط خصوص أولئك الحفاظ والقراء، بحيث لو لم يكونوا، ما كان القرآن وأصلاً إلى الخلف، فإن ذلك مستلزم لعدم انصاف الأصل بالتواتر أيضاً، بل من الواضح أن وصول القرآن الشكالي بالتواتر بين المسلمين ونقل الخلف عن خلف، المحفوظ عن ذلك في صدورهم وكتابتهم وذكره في أمورهم وشؤونهم، ولم يكن لقرآنهم جمعهم وصلاً من السبعة والعشرة، حتى في ذلك أصلاً، وحيث فتواتر القرآن الثالث بعد المسلمين بهذا السهو كيف يكون ملازمه لتواتر القراءات السبع والعشر، وكيف ينص من القرآن خصوصية القراءات ١٢.

ثم على تقدير كون مراد لمستدلّ هو خصوص القراءات السبع، والعشر كما هو لظاهر، يكون إعلان الدليل أوضح، لأن دعوى الملازمة بين تواتر أصل القرآن وبين تواتر خصوص هذه القراءات، مع وضوح عدم كون القرآن: أصلاً إلى الخلف، توسط خصوص هؤلاء القراء المحدودين، وأبعد المحصورين - مما لا يكاد يصدق ادّعاءها ممثلاً له أدنى خط من العلم، وأقل نصيب من الانصاف والعدالة، كما لا يخفى على أولى النّهى والدراية.

الرابع أن اختلاف القراءات قد يرجع إلى الاختلاف في أصل الكلمة كاختلاف الواقع بينهم في قراءة «ملك» و«مالك» وحيث لو لم تكن القراءات متواترة فيلزم أن يكون بعض القرآن غير متواتر، فإن الاختلاف في أعراب مثل كلمة «والأرحام» وإن لم يكن مستلزماً لعدم تواتر القرآن على فرض عدم تواتر القراءات،

الآن ان الاختلاف في مثل كلمة «...» يستلزم ان لا يقدّم رد كونه
 وفرض عدمه بواثر القراءات، ضرورة ان لا يقدّم رد كونه
 تحكّم، ولا يمحى عن الدليل - ثم لا يقدّم رد كونه على كونه
 كونه غير متواتر

وهذا الدليل محلي عن...
 والجواب .

انه ان كان المدعى هو...
 فيرد عليه عدم اقتضاء الدليل...
 القراءات، خصوصاً مع ما عرفت...
 فيمنع على القراء...
 في كلامه...
 ممّا هو اعلى رتبة...
 والارجحية في ذلك...
 القراءات، من دون رجوع...
 وان كان امر...
 هذه لدعوى...
 من احد متهم...
 لكان لها سبيل...
 فقط فتواتر القراء...
 يكون موجهاً...
 من حيث الاعراب في مثل كلمة «والادحام».

وقد اقدمت من جميع هذه...
 بالتواتر، فضلاً عن غيرها...
 بالادحام

المقام الثاني حجية القراءات

المقام الثاني في حجية القراءات وحوار الاستدلال بها على الحكم الشرعي وعدمها فنقول :-

حكى عن جماعة من حجة هذه لقراءات وحوار، استند العقبة اليها في مقام الاستسقاط ، فيمكن الاستدلال على حرمة وطى الحائض بعد نقائها من الحيض ، وقيل ان مقتضى قوله تعالى : « ولا تقر بهن حتى يظهورن » على قراءة الكوفيين - غير حصص - بالتشديد ، وظاهر ذلك ، لعدم حجيتهما على فرض عدم التواتر ايضاً ، بمعنى ان الحجية على فرض التواتر من لا ريب فيه عندهم اصلاً ، فيجوز الاستدلال بكل واحدة منها حسب احتياط العقبة واراذه ، وعلى فرض عدم التواتر ايضاً يجوز الاستدلال بها ، فلا فرق بين القولين من هذه الجهة ، غاية الامر ان الحوار على العرض الاول اوضح .

و الدليل على الحجية - على فرض التواتر - هو القطع بان كلاً من القراءات قرآن منزل من عند الله ، فهي مسرلة لذات مختلفة الدالة من عنده تعالى ، وعلى فرض عدم التواتر يمكن ان يكون هو شمول الادلة القطعية الدالة على حجية حصر الواحد ، الجامع للشرائط لهذه القراءات ايضاً ، فاما من « صادق حصر الواحد على هذا التقدير ، فتشملها ادلة حجته .

والجواب :

امث على التقدير الاول ان التواتر وان كان موجباً للقطع بذلك - على فرض كونه مراد به هو التواتر عن النبي ﷺ - الا انه :
ان كان المراد بالحجة هي الحجية في نفسها ، بمعنى كون كل واحدة من القراءات صالحة للاستدلال بها ، مع قطع النظر عن مقدم المعارضة ، فلا مانع من

الالتزام بها على هذا العرض ، إلا أن الظاهر عدم كونها بهذا المعنى مراداً للقتل بالحجة ، وحواز الاستدلال .

و إن كان المراد بها هي الحجة المطلقة الراجعة الى حوار الاستدلال بها ولو مع فرض المدرسة والاختلاف . فيرد عليه عدم اقتضاء التواتر لذلك ، وإن مقتضاء القطع بها من حيث السند والصدر ، وأما من حيث الدلالة فيقع بينهما التعارض ولا مجال للرجوع الى أدلة العلاج الدالة على الترجيح والتحجير ، فإن مورد هذا الاحبار التي يكون سندها طيباً ، ولا تمّ مثل لايات والقراءات التي يكون صدرها قطعياً على ما هو المفروض ، فاللزام مع فرض التعارض للعلم الاحتمالي بعدم كون الجميع مراداً في الواقع الرجوع الى الاظهر لو كان في السبب ، وكان قريبة عريضة على التصرف في غيره الظاهر ، ومع عدمه يكون مقتضى القاعدة التسايط والرجوع الى دليل آخر .

وأما على التعذر الثاني - أي تقدير عدم التواتر

أولاً إن شمول أدلة حجة حر الواحد للقراءات عبر طاهر لعدم ثبوت كونها روايه ، بل يحتمل ان تكون اجتهادات من القراء ، واستساطات منهم ، وقد صرح بعض الاعلام بذلك فيما تقدم . ولا محيص عن الالتزام بذلك ، ولو بالاصفة الى بعضها ، والدليل عليه اقامه الدليل على تعيينها ، و رجوعها على الاخرى ، كما لا يحصى

وثانياً انه على تقدير ثبوت كونها روايه لم تثبت وثافتهم ، ولم يجر كونها واجدة لشرائط الحجة ، كما يظهر من التنصع في احوالهم ، وملاحظه تراجمهم . وثالثاً انه على تقدير كونها روايه جامعة لشرائط الحجة ، إلا انه مع العلم الاحتمالي بعدم صدور بعضها عن النبي ﷺ يقع بينها التعارض ، ولا بد من اعمال قواعد التعارض من الترجيح او التحجير ، فلا يبقى مجال لدعوى الحجة ، و حوار الاستدلال بكل واحدة منها ، كما هو ظاهر .

المقام الثالث - مجاز القراءة

[illegible]

وَأَحْلَتْ مِنْهَا .

« اقرأوا كما تعلمتم » ومنه لهما من التعابير .

[illegible]

بهم مقتضى ذلك الاقتصاد على حصص القراءات المدة في رعايتهم ^{لأنهم} من دون اختصاص بالسبع أو العشر من دون عمومية اختصاصهم ، ما خصوصاً ما هو امرؤى منهما ، أو من غيرهما ، كما لا يخفى .

ولو لا الدليل على الحدوث فكان مقتضى انه عدد عدمه لا وقت في عدم فرائده وحدة في السئلة لأن الواجب فيها هي في عدم المراء

وقد عرفت عدم ثبوتها لأن المراء ، فاسمعي فرائده لم يجر كونه في آراء ، من مقتضى قاعدة الاختصاص بالثبوت بحكم الاعمال من الاشتغال اسمي يقتضي الرابع والمراء في القيمة تكرار أصلاً من اختلاف القراءات ، لا تدرى من الاختلاف في العدالة الواحد ، فجميع من فرائده في عدم ما هو أو دني أصلاً ، وهكذا الحد بالامانة الى الله في الواحدة بغيره ، حكمتها الآن بحدوثه لم يكن فيها الاختلاف في القراءة أصلاً .

هذا تمام الكلام فيما يتعلق بالقراءات .

أُصُولُ التَّفْسِيرِ

الامر الاول : طواهر الكتاب . الامر الثاني :
قول المعصوم ، الامر الثالث : حكم العقل .

تدرك وتعالى من انتاع طواهر الكتب ، التي ففهمها العارف بالعريضة الفصيحة ،
 وبلائمها اللغة الصحيحة ، فان طواهر الكتابات حجة على ماسيين ، او يتبع ما حكم
 به العقل الفطري الصحيح ، الذي هو المرجع لاثبات اساس التوحيد ، وتصانيف الكتاب
 بالاعداد اثبتت للرسله ، فانه لا ريب في حقيته ، او يستمد الى ما ثبت عن المعصوم
 من النبي ، او الامام في بيان مراد الله تبارك وتعالى
 ولا بد لنا من التكلم في هذه الامور الثلاثة التي هي اصول التفسير ومداركه ،
 فنقول :

الامر الاول طواهر الكتاب

و امراد من طاهر القرآن الذى هو حجة على قولنا - و قال جماعة من المحدثين المنكرين لاعتباره - هو الطاهر الذى يفهمه المارء باللغة العربية الصحيحة الصحيحة من اللفظ ، و لم يبق على خلافه قرينة عقلية او نقلية معتبرة ، فعلى قوله تعالى ، « و جاء ريثك و الملك صفت صفت » و « الرحمن على العرش استوى » و « و اسئل القرية التي كنت فيها » مما قامت القرينة العقلية القطعية على خلاف طواهره خارج عن محل البحث .

وكذا الطواهر التي دلت العرائس العقلية المستندة على خلافها ، كالمعمومات المخصصة بالرؤايات بمقدار ورود التحصيل عليها - و الا فهي حجة في غير مورد التحصيل - والمطلقات المقيدة بها كذلك - اى بذلك المقدار - و سائر الطواهر التي وقعت القرينة على خلافها في النسخ المعترض خارج عنه ابصاراً ، وحيث نقول ان الدليل على حجية هذه الطواهر التي هي مورد البحث امور

ادلة حجية طواهر الكتاب

الاول انه لا يسمى الارتياح وان القرآن انما انزل ، و انى به النبي صلى الله عليه وسلم ليفهم الناس معانيه ، و يتدبروا آياته ، و يجعلوا اعمالهم مطابقة لاوامره و نواهيه ، و عقائدهم موافقة للعقائد الصحيحة التي يدل عليها

و من المعلوم ان الشارع لم يحترع لنفسه طريقة خاصة لا فهم مقاصده ، بل تكلم مع الناس بالطريقة المألوفة المتداولة في فهم المقاصد والاعراض من طريق الالفاظ والمعارف ، وحيث فلامحيط عن القول باعتبار طواهر الكتاب كطواهر سائر الكتب الموضوعة للتمهيم و اراء المقاصد و الاعراض ، كيف و قد حث الكتاب نفسه الناس

على التدبر في آياته ، و اعترض على عدم التدبر لسان التحصيل ، فقال « افلا يتدبرون القرآن و لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » سورة النساء - ٨٣ و قال في سورة نوح : ٢٤ « افلا يتدبرون القرآن ام على قلوب اقفالها »

و قد وصف نفسه بالأممعي بملاحظته عن الالتزام بطواهره من الاوصاف و الخصوصيات ، كتوصفه بانه المخرج للناس من الظلمات الى النور ، و انه بيان للناس ، و انه هدى و موعظة للمتقين ، و انه قد صرّب فيه للناس من كل مثل لعلمهم يتذكرون ، و غير ذلك من الاوصاف و المزايا و الخصوصيات الملازمة لاعتبار طواهر الكتاب

الثاني انه قد مر في بعض المحاثر ان القرآن هو المعجزة الوحيدة العائدة على النبوة و الرسالة الى يوم القيامة ، و قد تحدثى الشر من الاولين و الآخرين ، بل و الحسن على ان يأتوا بمثل القرآن ، او بشر سور مثله ، او سورة واحدة مثله او من مثله ، و لو لم تكن العرب عارفة بمعاني القرآن ، و لم تكن تفهم مقاصده من الفاظه و آياته ، بل لو كان القرآن من قبل الانعام - وهو غير قاص للفهم و المعرفة - لم يكن وجه انتصافه بالاعجاز ، ولا مجال لطلب الممارسة و التحدى اصلاً .

الثالث حديث التعليل المعروف بين الفريقين ، الدال على لزوم التمسك بهم ، و انه الطريق الوحيد للخروج عن الضلالة ، و السبيل المنحصر لعدم الاستلاء بها ابداً و وجه الدلالة في المقام - انه من الواضح ان معنى التمسك بالكتاب - الذي هو احد الثقلين - ليس مجرد الاعتقاد بانه قد نزل من عند الله حجة على الرسالة ، و دليلاً على النبوة ، و برهاناً على صدق النبي ﷺ بل معنى التمسك به الموضح لعدم الانتصاف بالضلالة اصلاً هو الاحذ به ، و العمل بما فيه من الاوامر و النواهي و سائر ما يشتمل عليه ، و الاستناد اليه في القصص المأثورة ، و القضايا السالمة و بعبارة اخرى ، التمسك به معناه يرجع الى ما بينه النبي الاكرم ﷺ

- في كلامه الشريف المتقدم - من حمل القرآن اماماً وقائداً ، ليسوقه الى الحقنة ، و هذا لا يجتمع مع عدم حجية ظاهره ، وافتقاره الى البيان في جميع موارد ، و كونه بنعه غير قابل للرد و المعرفة ، كما هو غير حفي على اهله

المرآة - الروايات الكثيرة المتوارة ، الدالة على عزم الاحد الواسله ، على الكتاب ، و طرح - حالف منها ، بتعيرات محتججه ، و الفاظ متنوعة ، مثل انه يصرف - اي اسخاف - على الحداد ، او انه رحرر ، او انه سطر ، او انه لس منهم **والله اعلم** و نظائره .

فانه من الواضح ان تعيين «المخالف» عن غيره ، و تمييزه عما سواه فداوكر الى الناس ، فهم المرحح في التشخيص ، و لازم ذلك حجية طواهر الكتاب عليهم ، و الا فكيف يمكن لهم تشخيص «المخالف» عن غيره

و من هذا القبل الروايات الواردة في الشرح ، وان كان شرط حائز و ماض الا شرطاً حالف كتاب الله ، و ان المرحح في تعيين الشرط المخالف ، و تمييزه عن غيره هو المعروف ، و هو لا يدرك ذلك الا بعد المراجعة الى الكتاب ، و فهم مقاصده من الفاظه ، و ذلك اغراضه من آياته .

و دعوى ان المراد - «اسخاف» في الموردين يمكن ان يكون هو المخالف لمصرحات الكتاب ، دون طواهره التي يجري فيها احتمال الخلاف ، و تكون محل البحث في المقام ، فسادها : غنى عن البيان .

الحاضر الروايات الكثيرة الدالة على استدلال الأئمة **عليهم السلام** بالكتاب في موارد كثيرة :

١ - قوله **عليه السلام** بعد ما سألته رداً له بقوله « من اين علمت ان المسح ببعض الرأس مكان الماء » ^١ فان مرجعه الى انه لو كان السائل توحته الى هذه التكملة في آية الوضوء لما احتاج الى السؤال اصلاً ، لان ظهور «الماء» في التعميم ، و حجية

اواني عليها سرية فانها طالق ، فقال عليه السلام - « شرط الله قبل شرطكم ان شاء » وفي شرطه ، وان شاء املك امرأته وتزوج عليها ، وتسرى وحصرها ان ائت بسبب ذلك ، قال الله تعالى : « فكبحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » وقال : « او ما ملكت ايمانكم » وقال : « واللاتي تعاوين بشورهن » الآية

٧ - وما عن الفقيه سنده الى زرارة عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « المملوك لا يصور نكاحه ولا طلاقه الا باذن سيده قلت : فان كان السيد روحة بيده من الطلاق ؟ قال : بيد السيد سر الله مثلاً عدلاً مملوكاً لا يقدر على شيء - وفي الطلاق » .

٨ - وغير ذلك من الموارد الكثيرة المتفرقة في ابواب الفقه التي قد استدل فيها الامام عليه السلام بالكتاب سيما في قبال المعاملات المكروية لامامتهم ، فانه لو كان مذاقهم عدم صحة طاهر الكتاب لغيرهم لما كان للاستدلال به في مقابلتهم وجه اصلاً .

ادله منكروى حجة طواهر الكتاب

واما المنكرون لحجة طواهر الكتاب الذين هم جماعة من المحدثين فاستندوا في ذلك الى امور

احدها : انه قد ورد في الروايات المتواترة بين العريقين ، الهوى عن تفسير القرآن بالرأى ، وفي بعضها « من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » اى فليتخذ مكاناً من النار لاجل القعود ولا محيص له عنها ، والاحد مظاهر القرآن من مصاديق التفسير بالرأى ، فانه وان لم يكن مصداقه منحصراً بذلك لشموله - قطعاً - لحمل المشتابه والمبهم على احد معنيين او معانيه مستنداً الى الظن او الاستحسان ، الا ان الظاهر شموله لحمل الطواهر على طاهرها ، والعمل بما تقتضيه .

والجواب :

اولاً : ان التفسير بحسب اللفظ والعرف بمعنى : كشف القناع وإظهار امر مستور ، ومن المعلوم ان الاخذ بمظاهر اللفظ لا يكون من التفسير بهذا المعنى ، فلا يقال لمن اخذ بظاهر كلام من يقول - مثلاً - رأيت اسداً ، واخبر بان فلاناً قد رأى الحيوان المقرن

أنه مفسر كلامة ، وقد شاع في العرف ان الواقعة امر و تفسير الواقعة امر آخر .
وبالحمله لا ينسب الا ريب الى ان «التفسير» لا يشمل حمل اللفظ على ظاهره ، «المقام»
خارج عن مورد تلك الروايت موضوعاً

و ثبت - انه على فرض كون الاحد مظهر تفسيراً ، فلا يكون تفسيراً بالرأى
حتى تشمله الروايت المتواترة الناهية عن التفسير بالرأى

وبعبارة اخرى يستفاد من تلك الروايت ان التفسير يتموع الى نوعين وينقسم
الى قسمين : تفسير بالرأى وتفسير بغيره ، ولا بد للمستدل بها للمقام من اثبات ان
الآخذ بظاهر اللفظ من مصاديق القسم الأول ، ومع عدمه ، كما في مجرد الشك لعدم
صلاحية الروايت الناهية لشمول للمقام ، لعدم احراز موضوعها ، وعدم ثبوت عنوان
«التفسير بالرأى» .

مع انه من الواضح عدم كونه من مصاديقه - على فرض كونه تفسيراً - من
من يترجم حظه من جعل «نهج البلاغة» مثلاً بحسب ما يظهر من عباراتها ، وعلى
طبق ما يفهمه العرف المعارف باللغة العربية ، مع مراعاة الفرائض الداخلية والخارجية
لا بعد عمله هذا . تفسيراً بالرأى موجه من الواجوه اصلاً

فالتفسير بالرأى معناه الاستقلال في المراجعة الى الكتاب ، من دون السؤال
عن الاوصياء ، الذين هم قرء الكتاب في وجوب التمسك ، ولزوم المراجعة اليهم :

إما بحمل المتن على التناول الذي تقتضيه أدوهم كما يشير الى ذلك قول
الصادق عليه السلام : «اتماهلك الناس في المشابه لانهم لم يقفوا على معناه ولم يعرفوا حقيقته
وصمواله تأديلاً من عند انفسهم بارائهم ، واستمعوا بذلك عن مسألة الاوصياء
فيعرف قولهم» .

وإما بحمل اللفظ على ظاهره من العموم او الاطلاق او غيرهما ، من دون الاحد
بالتخصيص ، او التقييد ، او القرينة الواردة عن الأئمة عليهم السلام وقد عرفنا ان محل السراع في
حجية ظواهر الكتاب غير ذلك .

وثالثاً : انه على فرض كون الاخذ بظاهر القرآن من مصاديق التفسير بالرأى لتشمله الروايات الناهية عنه نقول لا بد من الجمع بين هذه الطائفة والروايات المتقدمة الظاهرة بل الصريحة في حجية طواهر الكتاب بحمل التفسير بالرأى الوارد في الروايات الناهية على غير هذا المصاديق من المصاديق الظاهرة الواضحة كحمل المتن على التأويل الذي يقتضيه الرأي ، او حمل الظاهر عليه من دون المراجعة الى القرينة على الخلاف ، ولا مجال لغير هذا النحو من الجمع بعد ظهور الروايات المتقدمة ، بل صراحتها في حجية طواهر الكتاب كما هو غير خفي

ثانيها . دعوى اختصاص فهم القرآن باهل الكتاب الذين ارسل عليهم ، وهم الأئمة المعصومون - صلوات الله عليهم اجمعين - ومنشأ هذه الدعوى الروايات الظاهرة في ذلك مثل :

مرسلة شعيب بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا يبي حنيفة : « انت فقيه اهل العراق » قال نعم ، قال عليه السلام فبأي شيء تعنيهم ؟ قال : بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله قال . يا ابا حنيفة تعرف كتاب الله حق معرفته ، وتعرف الناس من المسوح ؟ قال . نعم ، قال . يا ابا حنيفة لقد ادعيت علماً وملكاً ما جعل الله ذلك الا عند اهل الكتاب الذين ارسل عليهم ، وملك ما هو الا عند الخاص من ذرية نبينا صلى الله عليه وآله وما ورثك الله تعالى من كتابه حرقاً .

وروايه زيد الشحام قال . ودخل قتادة على ابي حمزة عليه السلام فقال له انت فقيه اهل البصرة ؟ فقال : هكذا يرمعون فقال . بلغني انك تفسر القرآن قال نعم ، الى ان قال : يا قتادة ان كنت فسر القرآن من تلقاء نفسك فقد هلكك واهلكك ، وان كنت قد فسرت من الرجال فقد هلكك واهلكك يا قتادة ، ويحك انما يعرف القرآن من حوط به ، وغيرهما من الروايات الدالة على هذا النحو من المضامين .

والجواب :

انه ان كان المدعى اختص معرفة القرآن حق معرفته ، الراجع الى معرفة القرآن بجميع شؤونها وخصوصياتها من النامع والمسوخ ، والمحكم والمتشابه ، والظاهر والباطن ، وغير ذلك من الجهات ، مالا تمة الدرس انزل عليهم الكتاب فهو حق ولكن ذلك لا يساق حجية الظواهر بالمعوالدى عرفت انه محل البحث ومورد النزاع على سائر الناس .

وان كان المدعى عدم استعادة سائر الناس من القرآن ولو كلمة ، حتى يكون القرآن مالا يضاف الى من عدى الائمة المعصومين عليهم السلام من الالفاظ ، وغير قابل للنهم والمعرفة بوجه ، فالدعوى ممنوعة والردايمان قاصران عن اثبات ذلك .

اما الرواية الاولى فظاهرة في ان اعتراض الامام عليه السلام على ابي حنيفة انما هو لاجل ادعائه معرفة القرآن حق معرفته ، وتشخيص النامع من المنسوخ وغيره مما يتعلق بالقرآن ، وليس معنى قوله عليه السلام : « وما وردت لك الله تعالى من كتابه حرفاً » انه لانهم شيئاً من القرآن ولا تعرف . مثلاً - معنى قوله تعالى : « ان الله على كل شيء قدير » ضرورة ، انه لو كان المراد ذلك لكان لابي حنيفة - مصافاً الى وصول بطلانه - الاعتراض على الامام وان لا يصح لدى هذا الكلام معان الظاهر من الرواية خضوعه لديه وتسليمه دونه .

فالمراد منه - ان الله تعالى قد حصن اوصياءه عليهم السلام بآيات الكتاب ، وعلم القرآن بجميع خصوصياته ، وليس لمثل ابي حنيفة حظ من ذلك ، ولو بالاضافة الى حرف واحد ، فهذا القول موجه الى قوله تعالى في سورة فاطر ٣٢ « ثم اوردنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا » قالوا : « آية اجنسة » عدم بحث فيه من البحث و النزاع .

واما الرواية الثانية فالتوحيح فيها انما هو على تصدي فتادة لتفسير القرآن وقد عرفت ان الاخذ بظاهر القرآن لا يمد تفسيراً اصلاً ، ولا تشمل هذه الكلمة

وجه ، و على تقديره فمن الواضح ان قتادة اما كان يفسر القرآن بالرأى او الآراء غير المتصورة ، و التوخيخ انما هو على مثل ذلك . و قد مر ان حمل اللفظ على ظاهره لا يكون من مصاديق التفسير بالرأى قطعاً ، و على فرض احتماله لا بد للمستدل من الاثبات و اقامة الدليل على الشمول ، و يكفى في ابطاله مجرد احتمال المدم ، و قد شاع و ثبت انه اذا حاء الاحتمال بطل الاستدلال

ثالثها ان القرآن مشتمل على المعاني الثمينة ، والمطالب القدسية ، و العلوم المتنوعة ، و الاعراس الكثيرة التى تقصر افهام الشرع عن الوصول اليها و دركها ، كيف و لا يكاد يصل افهامهم الى درك جميع معاني « نهج البلاغة » الذى هو كلام البشر . ولكنه كيف بشر . بل و هي كتب العلماء الاقدمين الا الشاذ من المطلقين ، فكيف بالكتاب المبين الذى فيه علم الاولين و الاخرين ، و هو تنزيل من رب العالمين نزل به الروح الامين على من هو سيد المرسلين صلى الله عليه و على آله الطيبين المصومين ، على مرور الالام و كرور الدهور ، و مقاء السموات و الارصين .

و الجواب :

ان اشتغال القرآن على مثل ذلك ، و ان كان مما لا يسر ، و اختصاص المعرفة بذلك باوصياء نبيه صلى الله عليه و ان كان ابصاراً كدلائل ، الا انه لا يمنع عن اعتبار خصوص الظواهر التى هي محل البحث - على ما عرفت - بالاسافة الى سائر الناس ، فهذا الدليل ايضاً لا ينطبق على المدعى .

رابعها . اننا علم احكاماً بورود مشخصات كثيرة ومفيدات غير قليلة لمعومات الكتاب واطلاقاته ، و كذلك تعلم احكاماً بان الظواهر التى يفهمها العارف باللفظة العربية الفصيحة مصحها غير مراد قطعاً ، وحيث انه لا تكون المعومات و الاطلاقات وهذه الظواهر معلومة صبيها لعرض العلم الاحمالى ، فاللازم عدم جوار العمل بشيء منها فنية للعلم الاحمالى ، و حذرأ عن الوقوع في مغالفة الواقع ، كالعلم الاجمالى في سائر الموارد ، بناء على كونه منجرأ كما هو مقتضى التحقيق

والجواب :

أما أولاً فالنقص بالروايات ، ضرورة وجود هذا العلم الاحتمالي بالإضافة إليها أيضاً ، لأنه يعلم بورد محصيات كثره لعمومها ، ومقيدات متعددة لمطلقاتها واللام - بناء عليه - خروج ظواهرها أيضاً عن الحجة . مع أن المستدل لا يقول به ، وما ثانياً ، ولعلنا ، بأن هذا العلم الاحتمالي أن كان متعلقاً ، بورد محصيات كثيرة ، ومقيدات متعددة ، وقدر ثمن متكرره على أنه حالات بعض الظواهر ووقوعه ، في الروايات ، بحيث لو فحصنا عنها لظفرنا به ، فوجود هذا العلم الاحتمالي و أن كان مما لا يسعى الاريات فيه ، إلا أنه لا نسمع عن حجته الظاهر الذي لم يظفر على دليل بخلافه بعد فحص النسخ ، والتسع الكامل ، أجروحه عن دائرة العلم الاحتمالي حيث قد على ما هو معروف - وقد عرفنا أن محل البحث في باب حجته الظواهر إنما هو هذا القسم منها ، و أن كان متعلقاً بوردتها مطلقاً ، بحيث كانت دائرة المعلوم واسع من هذه الأمور الواقعة في الروايات ، فسمع وجود هذا النحو من العلم الاحتمالي ، و أن أسألكم منه هو لسؤال الأول - لدى إيماني بحجته الظواهر بوجه أصلاً .

حاشاها إلى الكتاب سبعة قد سمع عن العمل بالمتشابه ، فقد قال الله تعالى في سورة آل عمران - ٧ : « منه آيات محكمات هن أم الكتاب و آخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة و ابتغاء تاييده » و محل المقصود على صاهره من مصاديق اسع المتشابه ، ولا أقل من احتمال شموله للظاهر ، فيسقط عن الحجية رأساً .

والجواب :

أنه ان كان المراد من صراحة لفظ « متشابه » في الشمول لحمل الظاهر على معناه الظاهر فيه ، بمعنى كون لظواهر من مصاديق المتشابه قطعاً ، فمطلان هذه الدعوى ممكن من الوضوح ، بانه ان كان كيف يمكن ادعاء كون أكثر الاستعمالات المتداوله المتعارفة في مقام افهام الامر من ، و افادة المقصد من مصاديق المتشابهات ، نظراً إلى

كون دلالتها على المرادات معهود الظهور دون الصراحة

و ان كان المدعى: ظهور لفظ «المتشابه» في الشمول للظواهر، فيرد عليه - معصفاً - الى منع ذلك لما ذكرنا من عدم كون الظواهر لدى العرف و اللغة من مصديقي التشابه - انه كيف يحوز الاستناد الى ظاهر القرآني، لاثبات عدم حجية ظاهره، فانه يلزم من فرض وجوده المدم، ولا يلزم على القائل بحجته الصورة رفع اليد عن مدعاه، نظراً الى ظهور الآية في المنع عن اتناع التشابه لشمول الظواهر اصلاً، فانك عرفت عدم ظهوره عند في الشمول لفظ ولا عرفاً، بوجه اصلاً

وان كان المدعى احتمال شمول «المتشابه» للظواهر، انه يحل لشك في الحجية، المستدق لعدم الحجية رأساً، لما قرئ في علم الاصول من ان لشك في حجة المظنة يستلزم القطع بعدمها، و عدم ترتب شيء من آثار الحجية عليها

فيرد عليه - معصفاً - الى منع الاحتمال اصلاً - انه لو فرض تحقق هذا الاحتمال لما كان موحداً لخروج الظواهر عن الحجية، فاداه انه مع قيام السير القطعية المعقولة على العمل بالظواهر و التمسك بها، واحتجاج كل من اموالي و العبد على الآخر بها لا يكون مجرد احتمال شمول لفظ «المتشابه» لظواهر موحداً لرفع اليد عن السيرة.

بل لو كان العمل بظواهر الكتاب عن حائز لدى الشارع، و كانت مربيته في المحذورة في الكتاب محللة لما عليه العقلاء في مقام المجاوزات، و امراة المقاصد و الاعراض، لكان عليه الردع الصريح عن اعمال السيرة في مورد الكتاب، و اليدين الواضح الموحب للفرق بين الكتاب، و بين مثل الرديات، و انه لا يجوز في الاول الاتكال على الظواهر دون الثاني، و مجرد احتمال شمول لفظ المتشابه لا يحد في ذلك

و عبارة اخرى - لو كان للكتاب من هذه الجهة الراحة الى مقام الاوهام و الافدة خصوصيه و مرة لدى الشارع، مخالفة لما استمرت عليه السيرة العقلية في

محدوراتهم ، هل يكفي في بيانه مجرد احتمال شمول لفظ « المتشابه » الذي نهى عن اتناعه ، او انه لابد من البيان السريع ، و حيث ان الثاني منتف ، و الاول غير كاف قطعاً ، فلا مجيب عن الذهاب الى بطلان الخصوصية و عدم ثبوت المربة ، كما هو واضح .

سادسها : وقوع التعريف « لقيمة » في الكتاب المرير المانع عن حجبية الطواهر و اتناعها ، لاحتمال كونها مفرونة بما يدل من القرائن على ارادة خلافها ، وقد سقطت من الكتاب ، و التعريف الموضح لتحقيق هذا الاحتمال يستلزم المنع عن الاخذ بطواهر الكتاب كما هو ظاهر .

و الجواب :

منع وقوع التعريف المدعى في الكتاب و عدم تحققه بوجه و سيما في البحث عنه معصلاً في حقل مستقل يحتتم بما يحدث الكتاب « دل الله » بموانع عدم تعريف الكتاب و شبهات القائلين بالتعريف

الامر الثاني : قول المصوم

لا اشكال في ان قول المصوم - نبأً كان او اماماً - حجة في مقام كشف مراد الله بمدرك و تعالى من الفاظ كتابه العزيز ، و آيات قرآنه المجيد ، ما ثبت في محله من حجية قوله . أمّا النسخ فواضح ، و أمّا الامام فلا نه احد الثقلين الذين امرنا بالتمسك بهما ، و الاعتصام بحملهما ، فرأى عن الجهالة ، واجتناباً عن الصلابة ، فجمع ثبوت قوله في مقام التفسير ، و صرح صدوره عنه ^{بالتصريح} لا شبهة في لزوم الاحد به ، و ان كان مغالماً لظاهر الكتاب ، لان قوله - في الحقيقة - بمنزلة قرينة صاروه ، و لكن ذلك مع ثبوت قوله أمّا بالتواتر ، او بالحرر المحضين بالقريضة القطعية .

و قد وقع الاشكال و الخلاف في انه هل يثبت قوله من طريق خبر الواحد ، العامع للشرائط ، المعترف في ما اذا اخرج عن المصوم بحكم شرعي عملي ، لقيام دليل القاطع على حجيته ، واعتباره ام لا ؟ .

رسمياً يقال بعدم الثبوت في مقام التفسير ، وان كان يثبت به في مقام بيان الاحكام الفقهية ، والعروع العملية ، ففي الحقيقة اذا كان قوله المقول بحسب الواحد في تفسير آية متعلقة بالحكم يكون حجة مقننة . و أمّا اذا كان مورد التفسير آية لا تتعلق بحكم من الاحكام العملية ، فلا يكون خبر الواحد الحاكي له بحجة اصلاً وذلك لان معنى حجية خبر الواحد ، و كذا كل اعادة طنية يرجع الي و حوت ترتيب الانوار عليه في مقام العمل .

و بعبارة اخرى المحضة عبارة عن المنحرفة في صورة الموافقة ، و المعدرية في فرض المخالفة و هما - اي المنحرفة و المعدرية - لا تشتد الا في باب التكليف المتعلقة بالاعمال - فعلاً او تركاً - فاذا كان معاد الحرر حكماً شرعياً او موضوعاً

الحكم شرعى يكون احس حجة، لأنفسه في هذه الصورة بوصف المصيرية والمعدنية،
و ما اذا لم يكن كذلك . كما في المقدم . فهذا المعنى غير متحقق ، اعدم تحقق
هذا الوصف في غير باب الاحكام ، اذ فلا مخرج من الالتزام بعدم حجية خبر الواحد
في تفسير آية لاتعلق بحكم عملى اصلاً .

و التحقيق انه لا فرق في الحجية والاعتبار بين القسمين ، لوجود الملاك في
كلتا الصورتين

توضيح ذلك انه - نارة - يستند في باب حجية خبر الواحد الى بناء العقلاء
و استمرار سيرتهم على ذلك . كما هو العمدة من أدلة الحجة - على ما حقق و
ثبت في محله - و اخرى الى الأدلة الشرعية التأسيسية من الكتب والسنة و
الاجماع ، لو فرض دلالتها على بين حكم تعدى تأسيسى

فعلى الاول - بناء العقلاء - لا بد من ملاحظة ان اعتماد العقلاء على خبر
الواحد ، و الاستناد اليه هل يكون في خصوص مورد ثبوت عليه اثر عملى ، اذ انهم
يسمون معه معاملة القطع في جميع ما يثبت عليه ؟ الظاهر هو الثاني فكما
أنهم اذا قطعوا بمحي - يدمر السمر يصبح الاخبار به عندهم ، و ان لم يكن موضوعاً
لاثر عملى ولم يثبت على حجية ما يتعلق بهم في مقام العمل ، لعدم الفرق من هذه
الجهة بين ثبوت المحي و عدمه ، فكذلك إذا أحسهم ثقة واحد بمحي - يريد مسح
الاخبار به عندهم ، استناداً إلى خبر لواحد ، و يحرى هذا الامر في جميع الامارات
التي استمرت سيرة العقلاء عليها ، فان اليد - مثلاً - أمانة لديهم على ملكية
صاحبها ، فيحكمون معها بوجودها ، كما إذا كانوا قاطعين بها . فكما أنهم يرتبون
آثار الملكية في مقام العمل فيشتركون منه - مثلاً - فكذلك يحضرون بالملكية استناداً
إلى اليد .

وبالمعنى إذا كان استند في باب حجية خبر الواحد هو بناء العقلاء ، لا يبقى

فرق معه بين ما إذا أُحِرَّ دليلان المعصوم ^{عليه السلام} فسر الآية العلامة بما هو خلاف
ظاهرها وبين نفس طواهر الكتب، التي لأدليل على اعتبارها الأسماء الغفلة على
العمل بظواهر الكلمات، وتشخيص المراد من طريق الألفاظ والمكتوبات، وكما
انه لا مجال لدعوى اختصاص حجية الصواهر من باب سوء العقلاء، ما اذا كان الظاهر
مستثلاً على إفادة حكم من الأحكام العمليّة، من الصواهر مطلقاً حجة، وكذلك
لا يسعى نوثهم اختصاص اعتبار المراد به الحكيمة لقول المعصوم ^{عليه السلام} في باب التفسير،
بما اذا كان في مقام بيان المراد من آية متممته بحكم من الأحكام العمليّة بل الظاهر
انه لا فرق من هذه الجهة بين هذه الصورة وبين ما اذا كان في مقام بيان المراد من آية
غير مرتبطة بالأحكام أصلاً، وعيد فلاحها في حجة الردية معصرة في باب التفسير
مطلقاً.

وعلى الثاني - الذي يكون المستند في الأدلة الشرعية التي دلت على ظاهرها أيضاً
عدم الاختصاص به، ليس في شيء منها عنوان «احكام» وما يشابهه حتى يفسر
بالمعجزة وأعمدّية الناموس في باب التكليف المتعلقة بالعمل، من عند فهم آية
النسأ على تقدير تواتره ودلالته على حجة خبر الواحد، اذا كان المحرر عادلاً يكون
مرجعه الى حوار الاستدلال، وعدم لزوم التمسك بقوله، «المتخصص» عن صدقه وليس
فيه ما يختص بباب الأعمال.

بمع لا محيص عن الالتزم بالاختصاص، بما اذا كان له ازمنة بالشارع، واصفة
اليه بما انه شارع ولكن ذلك لا يستلزم خروج المقام، من الاسناد الى الله تعالى وتعالى
وتشخيص مراده من الكتاب العزيز، ولو لم يكن منعقاً بآية الحكم، بل بالمواعظ
والمصالح او القصص والحكمات اذ هي من الشؤون التي بدأ عليها الكتاب امر
يرتبط بالشارع لا محالة، وجود الاسناد الى الله تعالى بانه احمر بعدم كون عيسى ^{عليه السلام}
مقتولاً، ولا مصلحاً، وان لم يكن لهذا الخبر التزام باب التكليف أصلاً، ولا محالة

لا معدل للشك في حجية جبر الواحد في باب التفسير مطلقاً .

نعم قد وقع النزاع في جوار تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد - بعد الاتفاق على عدم حوار صحة به - على أقوال وحيث ان المسألة محصورة في الأصول لا حاجة الى التمرض لها هنا ، مصافاً الى ان القائل بالعدم مريق من علماء السنة على اختلاف بينهم ايضاً ، وادلتهم على ذلك واسعة الطلال ، فراجع

الامر الثالث : حكم العقل

لا شك في ان حكم العقل اقطاعي ، و قد اكد الحرمي من كلامه اني هو
 اصول التفسير ، و انتهى هو عنده ، و اذا حكم العقل - كذلك - بخلاف ظاهر الكتاب
 في مورد لا محقق عن الآثار به ، و عدم الاحد بدلت الصاهر ، ضرورة ان ساس
 حجية الكتاب ، و كونه معجزة ناشئة عن صدق الانبياء ، الله هو العقل لحدكم
 ، كونه معجزة خارجه للعدم الضرري ، ولم يؤت ، و لن يؤتى بمثله ، و قد الرسل
 الباطني الذي لا مجال لمخالفة حكمه و وحده .

ففي الحقيقة يكون حكمه بخلاف الصاهر و ادراكه لحرمة ادراكه
 قرينة لقطيعة متضمنة ، و حجة لتصرف عن المعنى الحقيقي ، و انعقد الظهور في المعنى
 المجازي و ان الظهور الذي هو حجة لس المراد منه ، بحث عن المعنى الحقيقي ،
 ضرورة ان صالة الحقيقة قسم من اصناف لظهور ، العارضة في جميع موارد اعتقاد
 الظهور ، سواء كان ظهوراً في المعنى الحقيقي - كما فهمنا - او كان النقط الموضوع
 حالياً عن القرينة على الخلاف مطلقاً - او ظهوراً في المعنى المجازي - كما فهمنا ، و
 ان مقروناً بقرينه على خلاف معنى الحقيقي

فكما ان قوله : و ثبت سداً ، صاهر في المعنى الحقيقي ، فكذلك قوله ،
 و رأيت اسداً يرمي ، طاهر في المعنى المجازي ضرورة ان المتفهم العربي منه هو الرحد
 الشجاع ، من دون فرق بين ان يقول منه لس له الا ظهور واحد معتقد للمحملة
 بعد تمامها ، نظراً الى ان ظهور اسد في معناه الحقيقي متوقف على تمامية الجملة ،
 و خلوها عن القرينة على المخلاف .

و في صوره وجود تلك الغريسة لا ظهور له اصلاً ، من الظهور يتفق اشتداء
في خصوص المعنى المجازي ، و ظهور به وجود ظهور بين ظهور لفظ الاسماء في معناه
الحقيقي و ظهور «برهني» في المعنى المجازي ، غاية الامر كون الثاني اقوى ، و لاجل
يتقدم على الظهور الاول ، و الحقيقة كل من المعنيين يظهر في معناه الحقيقي ، لكن
يكون ظهور القرينة معه ، انه يكون معنى محدوداً ، «بالإضافة الى المعنى الاول
اقوى واتم» ، فانه على كلا التقواين يكون الجملة ظاهرة في المعنى المجازي الذي هو
عبارة عن الرجل الشجاع

و الجملة اصله لظهور الراجحة الى صالحة تصاق الارادة الحقيقية ، مع
الارادة الاستعمالية ، و كون المقصود اوقفي من الامور هو ما يدل عليه ظاهر النسخ
حاربه في كلا الصورتين ، من دون ان يكون هناك تصادف في النص ، و حينئذ
هذا حكم العقل في مورد خلاف ما هو ظاهر لفظ الذات يكون حكمة بمرله
قرينة قطعية متصلة ، موحدة لعدم انعقاد ظهور له واقعاً ، لا في حكمه بل لعقل
وقوله تعالى : سورة البحر ٣٣ «و جاءك كتابك صفحاً صفحاً» و ان كان
ظهوره لا يدعى في كون الحاشي هو الرتبة ، فهو يستلزم الجسمانية المتعينة
في حقه تعالى ، لا ان حكم العقل المعنى المستعاليه ذلك لا يستلزم لتجسم بالافتقار ،
و الاحتياج المادي لوجود الواحد لأن المتصف به عيني الذات - و حجب عدم انعقاد
ظهور له في هذا المعنى ، وهو انصاف الرتبة بمعنى

و هكذا قوله تعالى في سورة طه : «رحمن عبي لعرش استوى» و مثله
الآيات الظاهرة على خلاف حكم العقل .

و نقدح حكم العقل ، مع كونه من الامور بني هي اصول التفسير ، و لا ممدار
للأعراض عنه و استكشف مراد الله تعالى من كتابه العزيز يكون مقدماً على الامرين ،
الآخرين ، و لا موقع لهم معه ، انما تقتضيه على الظهور فلما عرفت من عدم انعقاده
مع حكم العقل على الخلاف ، لانه بمرله قرينة متصلة ، و انما تقتضيه على الامر

الأخر، فإن حجية قوله إنما تنتهي إلى حكم العقل، وتستند إليه، وكيف
يمكن أن يكون مخالفاً له، والمخالفة تكشف عن عدم صدوره عن المصوم ^{عليه السلام} أو
عدم كونه طاهر كلامه مراداً له، فكما أنه يفسر صارفاً لطاهر الكتاب يوجب
لتصرف في طاهر الرتبة بطريق أولى، كما لا يخفى

وقد تحصل من جميع ما ذكرنا أن الذي انتهى عليه التفسير إنما هو خصوص
الأمور الثلاثة المتقدمة الظاهر وقول المصوم وحكم العقل ولا يوسع الاستناد
في باب التفسير إلى شيء آخر

نعم، في باب الطواهر لابد من إخراج المعري، وهي لظهور الذي مر منه
إلى الإرادة الاستعمالية، ضرورة أن لتطابق بين الإرادة لا يتحقق بدون تشخيص
الإرادة الاستعمالية، وإخراج مدلول اللفظ، ويقع الكلام - حيث - في طريق هذا
التشخيص أن لا يكون عارفاً بلغة العرب، ولا يكون من أهل اللسان، ولا يجوز
الانكال في ذلك على قول معتبر، والأعوى، مع عدم إعادة قولهما اليقين، أو الأطمينان
الذي هو عدم عرق، وذلك لعدم الدليل على حجية قولهما أصلاً، فالرجوع إلى
التفسير لا يكاد يترتب عليه فائدة إلا إذا حصل منه اليقين، أو ما يقوم مقامه بظهور
اللفظ في معنى الغلابة، وكونه مراداً بالإرادة الاستعمالية، كما هو عبر حفي

عَدَّ مَحْرَفًا لِكِتَابُ

عز من طعاني التحريف والرد عليه مذهب لامامية
في عدم التعريف المتسالم عليه . ادله عدم التحريف ، ومناقشته
القائلتين به النتيجة .

حيث نأمله لتجرب من المسائل المهمة المتعمقة بالكتاب لأمير العرس
لها ، ولورد فيها ، معصلاً لرد الشك والارتباك فيها ، إنشاء الله تعالى . و تمقدح
صيانة الكتب في انه اسعده لحادثة لوحيدته السوء ، والرأسالة ، والمرامح القد
لهدايه اساس الى صلاح امورهم الدينيون والديسه ، و خروجهم من الضلالت الى
النور الى يوم القيامة ، و ارشدهم الى الطريق المستقيم ، والشرعة السمحة السهلة ،
و اذاهم ، و تضمن سعاده الدارين التي هي السعادة المطلوبة ، والعايه المنشودة
لكل عاقل .

و يظهر بطلان ما دعه القائل بالحر ف . جهلاً منه بما تترتب على هذا
القول السخيف من انه الى العاصدة ، والآثار السيئة ، و نقص العرس ، و تطاوع
المحالين المعاصرين الاسلام و المسلمين من ايهود التصاوي وغيرهما من الذين
لا يطيقون عظمة هذا الدين القويم ، و شبه كفة المصحح ، و يتشبهون بك ما يمكن
ان ينتهي الى خدلاهم و صنف عقيدتهم .

ومن العجب ان ر بعض من يتحل العالم ، و يظهر لتعصب في الدين ، و يرى
لنفسه العصبية و طرته على غيره على القول بالتحريف ، الذي شرأ منه من له ادنى
حظاً و نصيب من الشعور والعقل ، الذي هو الرسول لناضي والصحة الدأخليه

و الظاهر ان الايدى الحقة المشوهة و الساسات المعادية للإسلام هي التي
تؤتد هذه العقيدة الباطلة لأمور غير حقيقه على اهلها ، فاللزم على الواعي - و لابد

ان تكون له هذه المسؤولية . الوقف على هذه الخصوصيات ان لا يقع من - حيث
لاشعر - فيما يعود بفعله على امرين ، ويرجع الى ضعف الدين ، ويستلزم خذلان
المسلمين ويستوجب ان تكون العرفه المحققه الاثنا عشرية مورد التهمة
والافتراء عليهم بل من خصائص عقائدهم ومستدعاتهم القول بتحريف الكتاب ،
ووقوع المفسر فيه ، حتى ان من كان منهم اشد اصراراً على هذا القول يكون تعظيمه
اكثر من غيره ، وكرامه اوجب ، وقد بشرت في هذه الأرمه - قبل سنين - رساله
- عذب الله كاتبها - في موسم الحج في الرد على الشيعة ونقص عليهم و كان عمدة ما
اعتمد عليه كاتبها في ثبات عرصه الفاسد هو القول بالتحريف الذي ذهب اليه بعض
العلماء منهم . فثلاً انه قول جميعهم . وانه من متبادر بهم ، وان عرصهم من ذلك
الفراد من التمسك بالكتب الذي هو النقل الأكرم ، وبعث التمسك به الى يوم
القيامة هي - مع من ذلك - يسوع للماقل لتقوية بهذا الأمر لسلطان ، فضلاً عن
ان يؤلف فيه الكتاب وسمند فيه الى الآيات عبر الدالة و الروايات ، موضوعه
عصمنا الله من الزلل والعمرة .

و كيف كان فنقول - والله لأستعين به - انه لا بد من ان يرد في أدله محل

المبحث وموضع النزاع من تقديم امرين

الامر الأول فيما يستعمل فيه لفظ « التحريف » و هل ان محل البحث

ومورد المراء ماذا ، فنقول قال بعض الاعلام في كتابه « البيان في تفسير القرآن »

ما لفظه :

« يطلق لفظ التحريف ويراد منه عدم معان على سبيل الاشتراك ، وبعضها

واقع في القرآن يتفق من المسلمين ، وبعض منها لم يقع فيه اتفاق منهم ايضاً ، و

بعض منها وقع فيه اختلاف منهم و ذلك تفصيل ذلك

الأول ، نقل الشيء عن موضعه ، وتحويله الى غيره ، ومنه قوله تعالى ، « من

الدين هادياً يجر فون العلم عن موارثه ، ولا خلاف بين المسلمين في وقوع مثل هذا التحريف في كتاب الله ، فإن كل من قرأ القرآن بعد حقيقته ، و حمله على غير معناه فقد حرقه ، وترى كثيراً من أهل البدع والمذاهب الفاسدة قد حرقوا القرآن مثلاً بلهم آياته على طريقتهم ، وهو أنهم ، وقد ورد الجمع عن التحريف وهذا المعنى وزم فاعله في عدة من الروايات :

منه رواه الكافي بإسناده عن النضر عليه السلام أنه كتب في سائته إلى سعد الخير وكان من بعدهم ثلاثة من أقدمو حرقوه وحرقوا حدودهم وهم يروونه ولا يروونه ، ولا يجهل بعضهم حفظهم لرواه والجميع يعرفهم بالمرعانة ، الثاني المفسر والرواة في الحروء أو في الحركات ، مع حفظ القرآن ، وعدم صيغته ، وإن لم يكن في لحن من ممرأ عن غيره ، والتحريف بهذا المعنى واقع في القرآن قطعاً فقد استدلوا فيه بقدم عدم بوار القرآن ، ومعنى هذا أن القرآن أمرل ، هو مطابق لأحدى القرآن ، ما غيرها وهو أمم زائدة في القرآن و أمم ، قبيصة قد

الثالث المعنى أنه لم يزد كلمة أو كلمتين مع التحفظ على نفس القرآن لمزل ، والتحريف بهذا المعنى وقع في عهد الإسلام في زمان الصحابة قطعاً ، وبدلاً على ذلك إجماع المسلمين على أن عثمان أحرق حمله من مصاحف وأمر ولأنه يحرق كل مصحف غير ما جمعه ، وهذا يدل على أن هذه المصاحف كانت مخالفة لما جمعه ، والألم يكن هكذا سبب لاحتراقها ، وقد سقط جماعة من العلماء موارد الاختلاف بين مصاحف منهم عبد الله بن أبي ذر السخستاني ، وقد سمي كتابه هذا بكتب المصاحف ، وعلى ذلك والتحريف واقع لا محالة أمم من عثمان ، أو من كتاب تلك المصاحف ، ولكننا نسبي بعد هذا إنشاء الله تعالى أن ما جمعه عثمان كان هو القرآن المعروف بين المسلمين ، الذي تداولوه عن النبي ﷺ بدأ بيد ، فلنحريف بالزيادة والتقصير أمم وقع في تلك المصاحف التي انقضت بعد عهد عثمان ،

وما قرآن موجود فليس فيه زيادة ولا نقص

الرابع التحريف بالزيادة أو النقص في الآية والسورة مع التمهط على القرآن من أجل ، والتسليم على قراءة النبي ﷺ بها والتحريف بهذا المعنى أيضاً واضح في القرآن قطعاً ، واسمعه . مثلاً . ما سلم المسلمون على أن النبي ﷺ هو هادي كل سورة . غير سورة التوبة . وقد وقع الخلاف في كونها من القرآن بين علماء السنة ، وختار جمع منهم أنها ليست من القرآن . بل ذهبت الإمامية إلى كراهة الإنسان بها . بل قراءة الله تعالى في الصلاة لمعروضة ، إلا إذا كان به المستطاع الخروج من الخلاف ، وذهب جماعة أخرى إلى أن السماع من القرآن واجب الشبهة فهم المتسلمون على حرث السماع من كل سورة غير سورة التوبة . واحترار هذا انقود جماعه من علماء السنة أيضاً . وادى القرآن من السماع قد وقع فيه التحريف يقيماً ، بلزادة أو النقص

الخامس التحريف بالزيادة ، بمعنى أن بعض المصحف الذي يابى الناس من الكلام العربي ، والتحريف بهذا المعنى . أمثل : جماع المسلمين أن هو مما علم بطلانه باصروا

سادس التحريف بنقصه بمعنى أن بعض المصحف الذي يابى لا يشمل على جميع القرآن الذي يراد من السماء ، فقد صدق الله على الناس ، والتحريف بهذا المعنى هو الذي وقع فيه الخلاف فثبت قوم و ناه آخرون انتهى كلامه دامت أوداد

ولكنه سبحانه - إنشاء الله تعالى - موجود جمع القرآن وأنه في أي زمان جمع أن الجمع كان في عهد رسول الله ﷺ وأن اختلاف مصحف عثمان مع سائر المصاحف كان في كتبه القراءة من دون اختلاف في الكلمات

والعجب أنه يفسر بعرض فيما بعد بذلك حيث يقول : ولأنك إن عثمان قد جمع القرآن في زمانه ، لا بمعنى أنه جمع الآيات والسور في مصحفه بل بمعنى أنه

جميع المسلمين على قراءة م واحدة ، أحرق المصاحف الأخرى التي تحالف ذلك المصحف ، وكتب إلى البلدان أن يحرقوا ما عندهم منها ، وبهى المسلمين عن الاختلاف في القراءة ، وحشدوا لاختلاف ثمة كان في القراءة لا والكلمات كما سيظهر إ شاء الله تعالى .

الأمر الثاني في عبادة المسلمين : هذا الباب مذكور المعروف بينهم عدم وقوع التحريف في الكتب وأنه كما هم يقع التحريف «أريادة أجماعاً» كما عرفت - لم يقع التحريف «للقبض» وإن ما ينادى هو جميع القرآن أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد سرح معدوم وقوع التحريف في الكتب اعظم علماء الشيعة الإمامية وأعلامهم من المتقدمين والمتأخرين ، وإليك نقل بعض كلماتهم

قال شيخ الأئمة صدوق العتقة في محلى كذب الاعتقاد «اعتقاد أن القرآن أندي إله الله على بيته هو ، بين الدفتين وليس بأكثر من ذلك ، ومن سب أبنا ، نقول أنه أكثر من ذلك فهو كاذب»

وقد أورد - رحمه الله تعالى - في لطائف : «وقد قال جماعة من أهل الإمامية ، لم ينقص من الكلمة ، ولا من آية ، ولا من سورة ، ولكن حذف ما كان متبوعاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من قوله وبعث محمد به علي حقه تسميته ، وذلك كان ثابتاً صريحاً وإن لم يكن من حكمة كلام الله تعالى الذي هو القرآن لمصحف ، وقد يسمى تأويل القرآن قرآناً قال الله تعالى «ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يلقى إليك وحيه» وقد روي عن علماء فسمي تأويل القرآن قرآناً وهذا ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف ، وعندي أن هذا القول أشبه من معال من ادعى المقدس من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل ، وإليه أميل ، والله أسأل توفيقه للصواب» .

وقال السيد المرتضى - قدس سره - في المحكي عنه في جواب المسائل الطرابلسيات : «العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار ، والوقائع والكتب المشهورة ، وشماع العرب مسطورة ، فإن العناية اشتدت والدواعي

توفرت على نفسه وحرسته وبعثت حدًّا لم يسمع ما ذكره . لأن القرآن معجز
للسوء ، ومأخذ للعلوم الشرعية والأحكام الدينية ، وعلم للاسلام وما عاين في حفظه
وحايته لعنه ، حتى عرفوا كذا شيء اختلف فيه من اعرابه وقرأته وحروفه
واياته ، فكيف يجوز ان يكون متشرًّا أو متفوضاً مع المتدين ، البتة ، والصطل
الشديد ، وان العلم به يسهل واعدسه - في صحته بقية - كالعلم بحمدك وحري ذلك
محترق ما علم ضرورة من كتاب لم يسمع كتاب سيويه ومرتبي ، وان اهل
العلم به يهدون يعلمون من نعماتهم ما يسمونه من حمتهم حتى لو لم يدخلوا
دخل في كتاب سيويه بآناً في المحول ليس من الكتاب ، لعرف ومير ، وعلم انه
محقق وليس من اصل الكتاب ، وكذا القول في كتاب الشري ، معدوم ان العناية
ينقل القرآن وسطه اصدق من العناية بصطل كتاب سيويه وورد من الشعراء
وذكر اصلاً في القرآن قال علي عهد رسول الله ﷺ محموداً مؤمناً
على ما هو عليه الآن . استدلل على ذلك ان القرآن كتاب مدني و يحفظ جميعه
في ذلك الزمان ، حتى عن علي جماعه من الصحابة في حفظهم له ، وان كان يمرض
على النبي ﷺ و يتي عليه و ان جماعه من الصحابة مثل عبدالله بن مسعود و
سفيان بن كهيل و غيره حتموا القرآن على النبي ﷺ عدة حتمات ، و كان ذلك
بندل مدني ثمال على به كتاب محموداً مرشداً غير مبتور ولا عيبوث ، وذكر ان
من خالف في ذلك من الامامية و لحشوته لا بعدد بخلافهم ، وان الخلاف في ذلك
مضاف الى قوم من اصحاب الحديث قدوا احداً ضعيف طموا صحتها لاجل جمع امثالها
عن المعلوم المقطوع على صحتها .

وقال الشيخ الطوسي - قدس سره القدسي - في تأويل تفسيره المسمى باللسان
واما الكلام في رتبته وحمته فمما لا يلق به - يعني التفسير - ايضاً ، لان الرتبة
فيه مجمع على بطلانها ، والمقصود منه ، في الظاهر من مذهب المسلمين خلافة ، وهو
لا يلق بالصحيح من مذهب ، وهو الذي صرح الشري في وهو الظاهر في الروايات ، غير

انه زويت زوائد كثير فمن جهة الحصة له متنفضان كثير من آي القرآن، وبقل شيء منه من موصح الى موصح، طريقها الاحاد التي لانه حسب علمه ولا عمل ولا اولى الاعراض عنده، و بعد على ذلك المحقق الطبرسي في مقدمته بقوله «مجمع السالك» الذي هو كالتلخيص لتفسير «الكتاب»

وقال كاشف الغطاء في محكي كشيء «لا من انه يعني القرآن - مجموع من النقصان بعد الطائفة لبيان، كما دل عليه صريح القرآن و إجماع العلماء في كل زمان، ولا عبرة بالمدور و و من أحد النص يمنع انه يهمل من المعنى بظاهره الى ان قال «فلا بد من تأويلها باحد وجوه».

وعن السيد انصاري و الله في هذا الموضوع «ما من اي الشيعة الاشارة من وقوع التعبير في القرآن ليس مما و و جمهور الامامية، اما قل به شريعة قليلة منهم لا اعتداد بهم فيما بينهم».

وعن الشيخ الهادي - قدس سره - «وايضاً حمله في وقوع ادادة والنقصان فيه، والصحيح ان القرآن المحكم - مجموع عن ذلك ادادة كان و نقصان و بدل عليه قوله تعالى «وانا له لحاقصون» و ما شتهر بين الناس من استعاض اسم مير مؤمنين ^{عليه السلام} محمد في بعض المطبوع مثل قوله تعالى «يا ايها الرسول بلغ ما انزلنا في علي» و غير ذلك فهو غير معتمد عند العلماء»

و عن مقدس السعدادي في شرح الو فيه «و اما الكلام في التقيصة، و المعروف بين اصحابه حتى حكي عنه لاجماع عدم التقيصة ايضاً، و عنه ايضاً عن الشيخ علي بن عبد العالي انه صنف في نفس التقيصة رسالة مفصلة، و ذكر كلام الصدوق المتقدم، ثم عترض بمبدأ معنى التقيصة من الاخبار، و احب من الحديث انما جاء على خلاف ان قيل من الكتاب و استندت بوجه، و لاجماع و لم يمكن تأويله، ولا حمله على بعض الوجوه و حسب طر حله».

وحكي هذا القول - ايضاً - عن لامة التحليل لشهيد في بحث القرآن

من كتبه «العروة الوثقى» نسباً له إلى جمهور المستنيرين و عن المحدث الشهير
 أسولي القيس الكاشاني في كتابي «الوافي بعدم القيس» و صرح به أيضاً فقيده العلم
 الكامل الجامع الشيخ محمد حواد لملاعي في مقدمته تفسيره المسمى بـ «آلاء الرحمن»
 و بالجملة لا مجال للادعاء في أن المشهور بين علماء الشيعة الأمامية، بل
 احتسالم عليه بينهم هو لقول بعدم التحريف، وإنما ذهب إليه منهم طائفة قليلة من
 الإخباريين اعترافاً بظاهر الروايات الدالة على ذلك، التي سيبحث في الجواب عن
 الاستدلال بها، و مع ذلك فلا مانع لسند هذا القول إلى أنه ثقة محقق، و جعل
 ذلك من معاد عن الفرقة الناجية، كما يظهر من بعض معسرّي أهل السنة وغيرهم،
 و لا بأس بنقل عبارة بعضهم لظهور كونهم من كبر التعمص و هو غرور و
 ينقذح ابتلاء الضائقة المحقة منذ هذه الأقران الكاذبة، و ليس الباطل غير
 الصادقة، فنقول :

قال الأوسى في مقدمته بفسره روح المعاني «و رعت الشيعة أن عثمان، بل
 أبامكر و عمر أيضاً حرّقوه، و اسقطوا كتبه من آياته و سوره، فقد روى الكليني
 عنهم عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام أن قرآن كذا حرق، و تحريق إلى
 محمد وآله سبع عشرة ألف آية.

و روى محمد بن نصر عنه أنه قال كان في «الم يكن» اسم سبعين حلاً من قرش
 بأسمائهم و أسماء آياتهم

و روى عن سالم بن سليمان قال : قرأ رجل على أبي عبد الله واد اسمعه حرق
 من القرآن لس ما قرأه الت من فقال أبو عبد الله : مد عن هذه القراءات و أقر، كما
 يقرأ الناس حتى يقوم القائم ودا قام لقائم وقرأ كتاب الله علي حذو

و روى عن محمد بن جهم الهاللي و غيره عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمة هي
 أربي من مئة ليس كلام الله من محرق عن موضعه و المطرول دائرة هي أركي من
 أمتكم

وذكر أن شهر شوب المذكور في كتاب المثالب له أن سورة الولامة سقطت تمامها، وكذا أكثر سورة الاحزاب، فانها كانت مثل سورة الانعام، فاسقطوا منها قصص هل السب، وكذا اسقطوا «عط» «بذت» من قبل «لا يحزنن ان الله مع»، و«عن ولادة علي» من بعد «وقفوهم بهم مسئولون»، و«علني بن بيطال» من بعد «و كفى الله المؤمنين القتال»، «ال نجاد» من بعد «و سيعلم الدين ظلموا» التي غير ذلك.

والقرآن الذي بأيدي مسلمين اليوم برفق ودراسة هو لآخرة لاسلام ودائرة الاحكام مر كراً و قطعاً اسد تحريف عند هؤلاء من التوراة والانجيل، واصعب تأليفاً منها واحصاء للاخبار، انت تمام ان هذا القول اوهن من بيت العمود وانه لاوهن العمود ولا ذلك في مرته من حماة مدعته، وساعة معتريه، ولم تغطي بعض علمائهم لما به حمله قولاً لبعض اصحابه.

ثم ان كلام اعترسي في مقدمه مجمع البيان المشتبه على نقل كلام اسيد المرتضى لمقدم، و سدرالك في قوم من حشوية العامة، ثم قل وهو كلام دعاه اليه طهور فسد مذهب اصحابه حتى للاهتد، ثم انكر سنة ذلك إلى قوم من الحشوية بطراً إلى جماع لهامة على عدم وقوع النقص في تواتر قرأنا كما هو موجود بين الدفين اليوم.

ثم قل «نعم اسقطوا من الصديق ما لم تنو ر وما سجت الاوه و كان يقرأه من سم سلعة السج وما لم يكن في العرصه الاخيره، و لم يأل جهداً في تحقيق ذلك الا انه لم يستشر يوه في الآفاق الا انهم من المورس ولهذا سب اليه

كما روي عن حميد بن يوسف ان في مصحف عائشه رضي الله عنها ان الله وما لا نكته يصدون على النبي يا ايها الذين آمنوا صبروا عبيد و سلموا تسليمًا و على الذين يصلون الصلوة الاول باب ذلك فمن يعثر عثمان المصاحف

وما أخرج أحمد عن أنس بن مالك قال قال لي رسول الله ﷺ ان الله امرني ان

أقرأ عليك قرأ علي ، لم يكن لديكم كعروا من أهل الكتاب و لمشر كين مسكين حتى تأتيهم البيئته رسول من الله يتلو صحفا مطهرة ، و ما يعرف الناس أوتوا الكتاب إلا من بعد ما حدثهم النبي إن الذين عند الله الحيفية غير امشركة ، ولا ليهوديه ، ولا النصرانية ، ومن يفعل ذلك قلن يكفروا .

و في رواية : ومن يعمل صالحا قلن يكفروا . و ما احتلف الذين أوتوا الكتاب ، لا من بعد ما حدثهم النبي إن الذين كعروا . و صدوا عن سبيل الله ، و فارقوا الكتاب ما حدثهم أولئك عند الله شر لم يبد ما كان الناس إلا أمة واحدة ثم أرسل الله النبيين مشريين و مبدلين يأمرون الناس بالمعروف و ينهون الناس عن المنكر . و يؤمنون بالله و يهدون الله وحده أولئك عند الله خير البرية جازهم عند ربهم حيات عدت تحري من تحتها الأنهار حالدين فيها أبدأ رضي الله عنهم و رضوا عنه ذلك لمن خشي ربه .

و في رواية الحاكم فقرأ فيها : ولو أن من آدم سأل وادى من حال و أعطاه يسأل ثانيا ، ولو سأل ثانيا فأعطاه يسأل ثالثا ، و لا يملا خوف من آدم إلا لترب ، و يتوب الله على قاطبة .

و ما روي عنه يضا أنه كتب في مصحفه سورة المذبح و الحمد : اللهم ، استعبدني و استعبدك ، و شئ عليك ، و لا تسفروا ، و ساجد و تقرب من يعجزك ، اللهم أياك نعبد ، و لك نصلي و نسجد ، و إليك نسعى و نجود و نحدث ، و نحشي عدايت إن عدايتك ، سجد و ملحق ، فهو من ذلك الفصل ، و مثله كثير .

و عليه يحمل ما رواه أبو عبيد عن ابن عمر ، قال : لا تقول أحدكم قد أحدث القرآن كله ، و ما تدري به ما كنه قد ذهب مد قرآن كثير ، ولكن نقن قد أحدث منه ما ظهر .

و الرقابات في هذا الباب أكثر من أن نحصى إلا أنها محمولة على ما كررنا و ابن ذلك مما نقوله الشيعي الحسود من لم يحمل الله له بورا فعليه من بورا انتهى ما رددت عليه من كلامه حشره الله لأمع أحد ده بل مع من يحسنه و يتولاه .

وإن حبر بما فيه :

بما أولاً : فإما عرفت أن المشهور عند أصحاب الإمامية ، بل المتألم عليه
بينهم هو القول بعدم التحريف ، بل قد عرفت أن الصدوق قد جعله من عقائد الإمامية ،
وإدعى كاشف الغطاء فيه الضرورة والبداهة ، ومنه لا وجه للافتراء عليهم وسببه هذا
القول الضعيف إلى الطائفة المحقة - الصاهرة في الشهرة بينهم ، وذهب الكليني
وهو أحقر من المحدثين كشيخته علي بن إبراهيم النعماني صاحب التمهيد إلى القول
بالتحريف - لإسوع المسيح إلى الجميع أو المشهور ، مع أن مقتضى السنة إليه وإلى
شيخته هو ذكر الأحماد الظاهرة فيه ومن الواضح أن نقل الحبر لا يدل على احتيثار
المقل ما بينهم منه طهرًا ، لأنه فرع اعتباره أولاً ، وظهوره عنه في ذلك ثانياً ،
وحالوه عن المعارض ثالثاً ، وحجته في مثل هذه المسألة رابعة ، ويعنى ذلك عند المؤلف
غير واضح

وأمّا ثالثاً : فلأن أنكار ذهب الحشونة من الملة منه ، وهم الفرقة القائلة بحجية
طوهر القرآن واعتبارها ، ولو كان على خلاف المقال الصريح ، ولذا الترمذ والتحريم
بطراً إلى ذلك . ولعله لأجله سميت بالحشونة في غير محله لإسوع هذا القول منهم
من الأرمنة المتقدمه

وأمّا ثالثاً : فإليه انكر التحريف عنه الأنكار . والتزم بما يرجع إليه من
سجح التلاوة لدى هوي الحقيقة تحريف ، حيث قل في عبارته المتقدمه : « نعم سقط
من أصديق ما لم تنوّر ، وما سحت تلاوته وكان يقرأه من لم يلقه النسخ » .
ولم يجب أنه لا يحتص هذا الإبراد بالرحل بل هو شائع بين الجمهور حيث
أنهم قد صرحوا بمعنى التحريف ، وأثبت سجح التلاوة ، وعليه حلوا الروايات
الكثيرة المروية بطرقهم ، الدالة على اشتغال القرآن الأوّل على إريد من ذلك ،
وقد سحت تلاوة الرئد ، وقد نقل بعضه ، الألوامي في عبارته المتقدمه ، ولا بأس بذكر
البعض الآخر أيضاً مثل :

و كثير اصحابه ، واكثر أهل الظاهر القطع بعدم جواز نسخ النسخ بالسنة المتواترة ، وحكي عن احمد أيضاً ، في إحدى الروايات - من أكر جماعه من القائلين «باجوار وقوعه وتحققه

و ان كان الثاني فهو عين القول ، لتحريف وثاني لألوسي ومن يحدد حدوده توهموا ان الشراخ في باب التحريف تراخ له طي ، والاقاى ورق بيته وبين نسخ التلاوة بهذا المعنى ، وعلى ذلك يصبح ان يقال ان جمهور علماء السنة قائلون بالتحريف لتضريرهم نسخ التلاوة الذي يرجع إليه بل هو عيب ، كما انه يستشف ان من لم يجعل الله له نوراً فما له من نور .

واعلم ايضاً ، فانه كيف يصح لا تراخ بين سورتي البقرة والجمعة - التي سمها الرابع في المحاضرات سورتي القدر ، وسورها ، الى مصحف ابن عباس ، ومصحف زيد وقراءة أبي ، وأبي موسى ان يكون من القرآن ، فانه كيف يصح قوله «يفتحرك» في سورة الاولى وكيف تنعدي كلمة «بفتح» ايضاً ان الجمع يناسب لأولى ، فمما يدل على المعنى «بماذا» يعنى «أوله» هي المسكنة في التعمير بقوله «ملحق» وما هو وجه اساسه وصحة تنقيح الجوف لمؤمن من عذاب الله بان عذاب الله للكافر ان ملحق فان هذه المادة انما ينسب للتعامل ، لان لا يحذف المؤمن من عذاب الله ، لان عذابه للكافر من ملحق

وكذا آية ارحم - التي ادعى عمر أنها من القرآن - سأل من القائل بنسخ الاوله على تقدير صحة روايته - به ما وجه دخول المعنى في قوله «الشيخ والشيخه» ورحمهما الله بمعنيهما من العدة «وسمى هالك» بنسخ دخولهما من شرط أو نحوه ، لا ظاهراً ، ولا على وجه صحيح تقدمه ، وإنما دخلت المعنى على الخبر في قوله تعالى في سورة النور «الرأيه والراي» وحيدوا ، لان كلمة احتلوا بمنزلة الحراء لضعف الر في المبتدأ والراي بمنزلة الشرط ، وليس الر حرم حراء للشجوحه ، ولا هي سب ، فإظهار ان الواحد في دخول المعنى في دلالة على كذب الرايه كما هو عبر حفي على

أدلى الدّراية

ثم إن قصده، اللذة اعم من الجماع، والجماع اعم من الزّنا، والزّنا اعم من مسّ الرحم الذي هو الزنا مع الاحصان، فكيف يصح إطلاق القول بوجوب رجوعهم مع قصده اللذة والشهوة، كما هو واضح.

وان قيل يكون كناهه عن الزّنا نقول على تقدير تسليمه بان المس كما عرفت ليس هو الزنا المطلق، وليست الشبهوحة ملازمة للاحصان، كما لا يخفى. اذا عرفت هذين الامرين دفع الكلام بعدهما في أدلة الطرفين وتحقيق ما هو الحق في البين فنقول :

ادلة عدم التحريف

الدليل الاول :

قول الله تبارك وتعالى في سورة الحجر : «انا نحن نزلنا الذكر واناله لحافظون»
وان دلالة - على ان القرآن «مؤمن من التحريف والتغيير» انه لا يمكن احد من ان يتلاعب فيه - ظاهرة ، ولكن الاستدلال به يتوقف على انك كون المراد من «الذكر» فيه هو القرآن لاحتمال ان يكون المراد به هو الرسول ، لاستعمال الذكر فيه ايضاً في مثل قوله تعالى في سورة الطلاق : «قد انزل الله اليكم ذكراً رسولاً تلتوا عليه» آيات الله ،

ولكن يدفع هذا الاحتمال :

اولاً - منع كون المراد بالذكر في الآية الثانية ايضاً هو الرسول ، وذلك بقريته التعبير بالانزال ، سرودة انه لا يناسب الرسول لكونه كائناً في الارض مخلوقاً كسائر الخلق محشوراً معهم ، والتفريغ والانزال وما يشابههما انما يناسب الامور السماوية كالكتاب والملائكة وامثالهما ، وذكر كلمة «الرسول» بعد ذلك لا يؤيد كونه المراد بالذكر ، لانه ابتداء آية مستقلة ، وليس جزء لما قبله ، واحتمل في مجمع البيان ان يكون انتصابه لاجل كونه مفعول فعل محذوف ، تقديره «ارسل رسولاً» لايدلّ من «ذكرآ» كما انه احتمال ان يكون مفعول قوله «ذكرآ» ويكون تقديره انزل الله اليكم ان ذكر رسولاً ، وبالحكمة فلم يشتك كون المراد من «الذكر» في هذه الآية هو الرسول لو لم نقل مظهرها - مقريته ذكر الانزال - في كونه هو الكتاب .

وثانياً انه على تقدير كون المراد بالذكر في تلك الآية هو الرسول ، انك لا

تم احتمالاً في المقام وهي آية الحفظ - لكونها مسدودة بما يدل على ان المراد به هو الكتاب ، وهو قوله تعالى « يا أيها الذي نزل عليه الذكر انك لمجمون لو ما تأتينا بالملائكة ان كتب من الصادقين ما نزل الملائكة الا بالحق و ما كانوا اذا مضرين ».

وبأن هذه الآية وقفت حو ما عن قولهم الصحف واقر انهم العبيد وهو ان المصحفون لا يمكن ان يحفظوا لذكره لا يليق بان يرسل عبيده واحدهم الله تعالى بان التبريد انما هو فعل الله وهو الحافظ له عن التحريف والتغيير ، انما نحن نرسله الذكر وانما له الحافظون ، فانه قد مر ما هو كقول المراد بالذكر في آية الحفظ هو الكتاب ، ولا مجال للاحتمال المذكور بوجه أصلاً .

ومن المرد - بعد ذلك - ما ذكره محدث معاصر في مقام المناقشة على الاستدلال بالآية من « انه قد أجمع الأمة على عدم حوارج التمسك بمقتضيات القرآن الا بعد ورود الدليل لصريح في بيان مراد منه ، والاستدلال المشترك القاطع ان لم يكن معه قرينة تعين نص امراده ، ولما هو في إذا عدم عدم رادة فقد استقرأ منه ان لا يرتب منه أحد ، فإرادته ولم يقرن به نص ، من أقوال المتشابهات ، « الذكر » قد أطلق في القرآن كثيراً على رسول الله ﷺ ومن الحائر أن يكون هو المراد منه هذا أيضاً ويمكن سبيل تلك الآية سبيل قوله تعالى « والله يصمئكم من الناس » وليس ذكر الانزال قرينة على كون المراد منه القرآن لقوله تعالى « ان أنزلنا السكركم ذكرآ رسولاً »

وقد عرفت قيام القرينة الواضحة على كون المراد به في المقام هو الكتاب ، وأنه ليست آية الحفظ من المتشابهات بوجه ، والعجب منه - مع كونه محدثاً مشهوراً واعية بالروايات المتواترة عن العترة الطاهرة - عليهم آلاف الشبه والنهيض ولو كانت روايتها كذا بين وجهين - كما سيأتي في البحث عن الروايات الدالة على التحريف - كيف نقل آية الحفظ هكذا « ان أنزلنا الذكر » وكيف حكى

الآية التي استشهد بها علي كرم الله وجهه والمراد بالذكر هو الرسول الذي نقلنا عنه ، مع ان الآية هكذا « قد أرسل الله اليكم ذكراً رسولاً » حيث فسّر عن الواح في عدم الاعتناء بالكتاب ، والتسامح في نقل القاصه المقدسه وآياته الكريمه ، ولعمري أن هذا وادعاءه هو السب في طعن المحالين على اعرافه لما حيد المحققه واقتراهم عليهم انهم لا يعمتون الكتاب العزيز ، ولا يراعون شأن العلم وقولهم انهم مشتركون مع في ترك العمل بحديث الثقلين متواتر من الفريقين فان لعن علي والاياد سائر ترك القتره العده - صلوات الله عليهم أجمعين - عدم التمسك بهم مقصود من عدم تمسكهم بالكتاب الذي هو اصلاً أحد الثقلين بل هو الثقل الاكبر والمعجزة المخالفة الوحيدة المسوة والرسالة ، وكيف كان فلا اشكال والمقام ان المراد بالذكر في آية الحفظ هو الكتاب الذي ركه الله

ولكنه أورد على الاستدلال بما تقدم التعميم وجوه اخر من الاشكال

الاياد الاول:

انه لا دليل على كون المراد من الحفظ هي هو الحفظ عن التلاعب والتغيير والتبديل بل يحتمل :

اولاً ، ان يكون المراد من الحفظ هو العلم ومعنى قوله تعالى « وادله لحافظون » ادله لحفظون فلا دلالة فيها حيث قد - على عدم التحريف بوجه ولا تعرض لها من هذه الحيثية ، وقد ذكر هذا الاحتمال ، المعقق القمي - قدس سره - في كتاب « القوايين » وثانياً ، انه على تقدير كون المراد من الحفظ هو الصيانة ، لكن يحتمل أن يكون المراد هو صيانتها عن الفساح فيه وعن ابطال ما يشتمل عليه من المعاني العالية ، والمطالب المشمعة ، والتعاليم الحليّة ، والاحكام المتينه

والجواب

اما عن الاحتمال الذي ذكره المحقق القمي - ره - فهو وصوح عدم كون الحفظ لغة وعرفاً - بمعنى العلم فان المراد منه هو الصيانة ، و اين هو من العلم

بمعنى الإدراك والاطلاع، ومجرد الاحتمال إنما قدح في استدلال إذا كان احتمالاً عقلايئاً منهياً لانعقاد الظهور للقطع، ومن الواضح عدم ثبوت هذا المدعى من الاحتمال في المقام

و أما عن الاحتمال الثاني، فهو أنه إن كان المراد من صيغته عن القدح و لا إطلاق هو القطع عن قدح الكفار والمعادين، بمعنى أنه لم يتحقق في الكتاب قدح من حيثهم بوجه - و السب فيه هو الله يدرك و تعالى وأنه معهم عن ذلك - ولا ريب في إطلاق ذلك، لأن قدحهم في الكتاب فوق حد الأحصاء والكتب السخيفة المؤلفة لهذه الأعراس الشيطانية كثيرة.

و إن كان المراد أن القرآن لأحد أصناف ما يستمد عليه من المعاني بالهوية و لاستحكام و لقائه لا يمكن أن يصل إليه قدح القدحين، ولا يقع فيه تراويل و اضطراب من قبل شبه المعادين، فهذا بمعنى وإن كان أمراً صحيحاً مطابقاً للمواقع إلا أنه لا يرتبط بما هو معاد الآية لشرعه، ضرورة أن ما ذكر الله هو شأن القرآن و وصف الكتاب، و الآية إنما هي في مقدم توصف الله تعالى و تعالى وأنه المبرر للكتاب العزيز، و الحافض له عن التعبير والتعديل

و عبارة أخرى مرجع ما ذكر إلى أن القرآن حافظ لنفسه بنفسه لاستحكام مطالبه، و متانة معانيه، و عبوة مقاصده، و الآية بدل عن افتقاره إلى حافظ غيره، و هو الله الذي بره فاس هذا من ذلك، فتدبر جيداً

الأيراء الثاني :

إن مرجع الصمير في قوله . و إن له لحافظين ، أن كان المراد به هو كل فرد من أفراد القرآن من المكتوب و المطبوع و غيرهما فالريب في إطلاقه لوقوع التعبير في نفس أفراد قطعاً، بل ربما مرّق أو فرق، كما صنع الوليد وغيره و إن كان المراد به هو حفظه في الحمله كفى في ذلك حفظه عند الأمهات - عجل الله تعالى فرجه الشريف - فلا يدل على عدم التحريم في الأفراد التي يدبت

من الكتب العرير ، و انقائل بالتحريف اسما بدعته في حصوس هذه الافراد ، لاما هو الموحود عند عهد آله مسوات الله عليه و عليهم اجمعين

و الجواب :

ان القرآن ليس امرا كلياً قبالاً لصدق على كثير من بحيث تكون مسه الى المسح المتكثرة كمنه مسمية الانسان الى افرادها المختلفة ، و كانت لها افراداً موحودة ، و افراداً اعدمت بعد وجودها ، او يمان ان يوجد ، من القرآن هو الحقيقة الثبوتية على الرسول الامين التي قل الله في شأنها ، انا ارسلنا في ليلة القدر ، و القرآن المستنوب او المنعوط اسما هو حاك عن تلك الحقيقة ، و كاشف عما ارسل في تلك الليلة المباركة ، و من معلوم انه ليست متكثرة متنوعة ، و مرجع حفظها الى ثبوتها بتمامها من دون نقص ، و تفسير ، و كقول الحاككي حاكياً عنها كذلك ، و هذا مثل ما يقول في القصيدة اعلانه : حفظه فان منها ان الكتب الحاككية ، ها و الصدور الحافظة لها ، كنه عمها ، و حتمها ، و حفظها لها بتمامها كما لا يخفى

الايراد الثالث :

ما ذكره لمحدث المعاصر من ان آية الحفظ مكتبة و اللفظ بصورة اداسي ، وقد نزل بعدها سور و آيات كثيرة فلا تدل على حفظها ، لو سلم الدلالة

و الجواب :

واضح ، فان الناطق في الآية العارف بساليب الكلام يقطع بان الحفظ انما يتعلق بما هو المذكور لدى هو شأن القرآن بجمعه ، فكما ان صفة التبريل صفة عامة تامة لجميع الايات و السور بملاحظته نفس هذه الآية الشريفة ، ولا يكاد يتوهم عاقل دلالتها على اصف لامات الماصية بذلك فذلك وصف الحفظ والمصوية .

الايراد الرابع :

وهو العمدة ، ان انقائل بالتحريف بمحتمل وجود التحريف في نفس هذه الآية الشريفة ، لانها بمص آيات القرآن ، فلاحتمال التحريف فيه محال ، ومع هذا الاحتمال لا يصح الاستدلال ، فكيف يصح الاستدلال به بمحتمل فيه التحريف على

نفسه ، و هل هذا إلا الدور الناظر ؟

و الجواب .

ان الاستدلال ان كان في مقابلة من يدعى التحريف في موارد مخصوصة وهي المورود التي دلت عليها روايات التحريف ، فلا مجال للمناقشة فيه ، لعدم كون آية الحفظ من تلك المورود على اشرافه ، سروره انما يرد بوجه يدل على وقوع التحريف في آية الحفظ اسلاً .

و ان كان في مقام من يدعى التحريف في القرآن اجمالاً ، بمعنى أن كل آية عنه محتملة لوقوع التحريف فيها ، وسواء لم يرد الدالة على خلاف طاهرها عنها فتارة يقول القائل بهذا لشجوه من التحريف بحجته طواهر الكتاب ، مع وصف التحريف ، و اخرى لا يقول بذلك ، بل يرى أن التحريف مانع عن بقائه طواهر الكتاب على الحقيقة و حوار الاحد ، لتعدد هـ ، و معه ان ادليل على عدم الحجية هو نفس وقوع التحريف .

وعلى الاول لا مجال للمناقشة في الاستدلال بآية الحفظ على عدم التحريف ، لانه بعد ما كانت الطواهر باقية على الحجية ، و وقوع التحريف غير مانع عن انصاف الطواهر بهذا الوصف ، كما هو المعروف بأحد مظاهر آية الحفظ ، و نستدل به على عدم كما هو واضح .

و على الثاني الذي هو عبارة عن مانعية التحريف عن العمل بالطواهر ، و الاحد بها ، فان كان العائل بالتحريف مدعياً لعلم به ، والقطع بوقوع التحريف في القرآن اجمالاً ، وكون كل آية محتملة لوقوع التحريف فيها ، والاستدلال بآية الحفظ لا يبرره ، ولو كان طاهرها باقياً على وصف الحجية ، لأن طواهر الكتاب انما هي حجة بالاسافة الى من لا يكون عدلاً بخلافه ، سروره انه من جملة الامارات الظنية المعتمدة ، و شأن الامارة اختصاص حقيقتها بخصوص الجاهل بمقتضاها ، و ان العالم الجاهل المتيقن له فلا معنى للحجية الامارة بالاسافة اليه ، فحيز الواحد -

مثلاً الدال على وجوب صلاة الجمعة إنما يعتبر بالنسبة الى من لا يكون عالماً بعدم الوجوب وأما بالاضافة الى العالم فالاحتمال لأعساره بوجهه، فظاهر آية الحفظ - على تقدير حجيته أيضاً - إنما يحدى لمن لا يكون عالماً بالتحريف، والبحث في المقام إنما هو مع غير العالم.

و إن كان القائل به لا يتجاوز عن محذور الاحتمال، ولا يكون عالماً بوقوع التحريف في الكتاب، بل شكاً، فمقول محذور احتمال وقوع التحريف ولو في آية الحفظ أيضاً لا يمنع عن الاستدلال بها، لعدم التحريف، كيف كان الدليل على عدم حجية الظواهر واما مع غيرها، هو التحريف، فمع عدم ثبوته و احتمال وجوده، وعدمه كيف رفع اليد عن الظاهر، و بحكم سقوطه عن الحجية، بل اللازم الاخذ به، و انجاء على صيق مقتضاه الذي عرفت ان مر حمله الى عدم تحقق التحريف بوجه، ولا يستلزم ذلك تحقق الدور المذهب، ضرورة ان سقوط الظاهر عن الحجية فرع تحقق التحريف و ثبوته، وقد فرض ان الاستدلال إنما هو في مورد الشك وعدم الظاهر و من الوضح ان الشك فيه لا يوجب سقوط الظاهر عن الحجية، مادام لم ثبت وقوعه، فقدر حسناً

وقد اقتبح مما ذكرناه من هذه الاستدلال بآية الحفظ، و لحدوث عن جميع الاشتكالات، ستم، الأخير الذي كان هو المعنى في الباب

الدليل الثاني :

قوله تعالى في سورة فصلت ٤١، ٤٢، فإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل

من بين يديه ولا من خلفه تسريل من حكم حميد، ولاحق في ظهوره في انه لا تأتي الكتاب العزيز الباطل بجميع اقصاده ومن شئ من الطرق والحواش، ضرورة ان المعنى داود على الطبيعة المعروفة بالام الحسني وقد العموم، بالاضافة الى جميع انواعها و اضافها و افرادها، فالباطل في ضمن اي نوع يحقق، و اي صنف حصص، و اي فرد واحد بعيد عن الكتاب بمراحل لا يمكن له اتانته و الاتصال

اليه ، ومن الواضح ان « التحريف » من اوضح مصدق الماثل ، و اظهر اصدقه ،
و لاية تفيده و تحصر عن عدم وقوعه و بعده عن الكتاب .

مضافاً الى ان توصف الكتاب بالعزة بلائم مع حفظه عن التعبير و التخصيص ،
كما ان قوله تعالى في ديل الآية « سئل من حكيم حديد » الذي هو بمنزلة
التعليل لحكم بعدم اتیان الماثل الكتاب منسب مع ثقائه ، و عدم تطرق التحريف
اليه ، وان ما نزل من المحكم لا يماسه عروس التعبير ، و يكون مصوناً من ان
يتلاعب به لا يبدى الحائرة ، و محفوظاً من ان يمسسه ، لافراد غير المطهرة

وقد اورد على الاستدلال بوجوه من الاشكال :

الاشكال الاول :

انه قد ورد في تفسير الآية روايات دالة على ان المراد منها غير ما ذكرنا ، مثل
رواية علي بن ابراهيم العمى في تفسيره عن الامام الصادق عليه السلام قال « لا يأتيه الماثل
من قبل التوراة ، ولا من قبل الانجيل و الزبور ، ولا من خلفه اى لا يأتيه من بعده
كتب يبطنه » و رويه مجمع البيان عن الصادق عليه السلام « انه ليس في احصائه
عما مضى » ، و لا في احصائه عما يكون في المستقبل « ماثل »

و الجواب :

ان اختلاف الروايتين في تفسير الآية ، و من المراد منها - ضرورة انه لا
يتكاد يمكن الجمع بينهما ، وان الاحاد عما مضى لا يرتبط بالتوراة و الانجيل
و الزبور ، و الاحاد عما يكون في المستقبل لا بلائم الكتاب الذي يأتي من بعده -
دليل على عدم حصر الماثل في شيء من مذهبهم ، و انهما يصدان المصدق ،
ولا دلالة لهما على الحصر اصلاً ، و عيب ظهور الابه في العموم و عدم تطرق شيء
من اقسام الماثل و افراده اليه واضح ، لا معارض له بوجه .

الاشكال الثاني :

التأمل في صدق الماثل على ورود لتحريف عليه ، خصوصاً بعد ملاحظة وحدة

المراد منه فيما سبق القرآن أو لحقه ، أو لا يتوهم في الباطل الذي بين يديه ذلك فيكون ما في خلفه كذلك .

و الجواب :

من الواضح ان كون التحريف من اظهر مصاديق الباطل مما لا يسعى الاريين فيه ، و تعلق السعي بالطبيعة المعروفة بعد العموم - على ما ذكرنا - ولا محل للملاحظة وحده امراد ، فان الحكم لم يتعلق بالآخر حتى تلاحظ وحده المراد ، من نفس الطبيعة في السابق و اللاحق ، كما هو عبر حقي

الاشكال الثالث :

انه لا يظهر في شيء من المتن الموضوع في تفسير القرآن ، تفسير الآية بما ذكر ، ولا احتمله احد من المفسرين ، واليتم نقل بعض كلمات اعلامهم قال الشيخ الطوسي - قدس سره - في محكي التبيان : قوله تعالى لا ياتيه الباطل.. قيل في معناه اقوال خمسة :

احدها ، انه لا يعلق به لشبهه من طريق ادب كالة ، ولا احقفة من جهة المنقصة ، فهو الحق المخلص الذي لا يلبق به الاسباب ، قال قتادة و السدي معناه لا يفكر الشيطان ان ينقش منه حقيقة ولا يزيد فيه باطلا .

ثالثها معناه لا يأتى شيء يوجب تضاده . معناه وجد فيه ولا معه ، ولا معناه يوجد معه ، و قول المصنف : لا ياتيه كتاب من بين يديه مضطه ، ولا من جمعه ، اي ولا حديث من بعده يكذبه ، و قال ابن عباس معناه لا ياتيه من التوراة و الانجيل ، ولا من خلفه ، اي لا يجيء كتاب من بعده .

رابعه ، قل الحسن معناه لا ياتيه الباطل من اول تنزيل ، ولا من اخره جامعها : ان معناه : ولا ياتيه الباطل في احصائه عما تقدم ، ولا من جمعه ولا عما تأخر ،

وقال السيد الرضوي في محكي البحر « الخامس من تفسير المسمى به « حقائق التأويل » في تفسير قوله تعالى بكلمة من اسمه المسيح . بعد ذكر سرّ تكبير الصليب فيه وتأييده في قوله تعالى « يا المسيح عيسى بن مريم وكلمته افقاها الى مريم » ما لفظه :

« و اذا نظرت بعين عقولك الى ذلك ما بين الموصفين من التمييز اليقين ، و الفرق النيسر ، و عجت من عمق هذا الكتاب الشريف ، التي لا يدرك عررها ، ولا يصف بحر ها ، فاته كما وضعه سبحانه بقوله « لا يا له ليعمل من بين يديه ولا من بعده » ومن احسن ما قيل في تفسير ذات الله لا يشبه كلاماً فقدّمه ، ولا يشبه كلام تأخر عنه ، ولا ينصل بما قبله ، ولا يعمل به ما بعده ، فهو الكلام القم ثم نفسه ، الدائن من حننه ، العائ على كل كلام قرن اليه و قيس به »

و بالحكمة فتفسر آية ما ذكر في الاستدلال بحديثه يظهر من العجول و الرحال من مفسري لواقعه والحكمة ، عليه فلا يبقى اتممات بها مدخل

و الجواب :

انما قد حققنا في ذكر محدث اصول التفسير ان لاصل لاوتي في باب التفسير ، و كشف مراد الله تعالى من كتابه العزيز هو طواهر الكتب ، و ان الاعتماد في باب التفسير عليها ما لا يتسعى لاديب فيه ، و هو « مفسر من لم يقم دليل على اعتباره ما لم يكن مستمداً على تلك الاصول و قد عرفنا طاهر لاية اعتماد لمفسر بطبيعة الباطل ، و ان التحريف من اوضح مصدقه ، ولا بد من ذلك قول المفسرين ، الا اذا كان مستنداً الى من المعصوم عليه السلام الذي هو « من تلك الاصول ، والظاهر عدم الاستناد في المقام ، وعلى تقديره و لو ادّعى المستند إليها هي الروايات المتقدمة ، وقد عرفت عدم دلالتها على حصر الماص في معادها ، و الدليل عليه : جود الاختلاف بينها ، كما لا يخفى .

الاشكال الرابع :

نظيره من انه ان اريد «القرآن الذي لا تأتيه الناطل جميع» وراده موجوده بين الناس ، فهو خلاف الواقع ، للاجماع على ان اس عدد اخرى مصحف كثيرة حتى قيل انه احرق اربعين الف مصحف ، و يمكن ذلك ضرورة لا حاد اهل لاسلام و المواقفين ، فيمكن ما صدر من اولئك من التحريف في الصدر الاول من هذا السيل ، و ان اريد في المحمله فيسمى في اشعة الناطل عنه انتقذه عن ذات الفرد المخصوص عند اهل البيت عليه السلام .

والجواب عنه قد تقدم في الامر الاول و التكرار موجب لتطويل

الدليل الثالث :

ما أقاده بعض الاعاظم في تفسيره المسمى بـ «الميزان في تفسير القرآن» و حاصله ان من ضروريات لتاريخ ان النبي صلى الله عليه وآله جاء قبل اربعة عشر قرناً تقريباً - و ادعى النبوة ، و انه جاء بكتاب يسمى القرآن - نفسه ابي ربه ، و كان يتحدثى به و بعد آية لموته ، و ان القرآن موجود اليوم بايديها هو القرآن الذي جاء به و قرأه على الناس المعاصرين له في لجمته ، بمعنى به لم يصع من اصله بان يفقد كله ، ثم يوضع كتاب آخر يشبهه في نصمه او لا يشبهه و يشتهر بين الناس بانه القرآن الذي على النبي صلى الله عليه وآله وهذه مور لا ثبات في شيء منها الا مصاب في فهمه ، و لا احتمله احد من الباحثين في مسألة التحريف ، و اسما المحتمل زيادة شيء يسير فالحمله او الآفة ، او النقص او لتعسر في جملة او آية في كلماتها او اعرابها .

ثم اما بعد القرآن يتحدثى بوصف يرجع الى عامة آياته ، و بعد ما بايديها من القرآن - اعني ما بين الدفتين - واحداً ما وصف به من اوصاف يتحدثى بها فبعضه يتحدثى بالبالغة والعصاة ما يبدت مشتملاً على ذلك البطم المعيب

النديع ، لا يشابهه شيء من كلام السلف ، و العصحاء المحفوظ عنهم ، و المردي عنهم من شعر ، أو نثر و أمثالهم

و بعده يتحدث بقوله « أقلاً يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيراً » بعده « جود اختلاف فيه ، و وجد ما يدينا من القرآن يفى بذلك احسن الود »

و بعده يتحدث بغير ذلك مما لا يحتس فهمه ، و هذا المعامل بآية كما في قوله « إلى »
« قل لمن اجتمعت الانس و الجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان لعصم لبعض طهيرا »

ثم بعد ما وردنا من القرآن يستوفى الزمان في صريح الحق لئلا يلام فيه ، و يهدي إلى آخر ما يهتدى إليه العقل من اصول المعارف الحقيقية ، و كليات الشرائع الفطرية ، و تفاصيل الفعائل الخلقية من سير ان نعتز فيها على شيء من النقصية و الجدل ، او حصل على شيء من النقص . و لكن ، بل نجد جميع المعارف على سمعتها و كثرتها حجة ، حياة واحدة مدسرة ، روح واحدة هو مبدأ جميع المعارف القرآنية ، و الاصل الذي اليه ينتهي الجميع و يرجع ، و هو التوحيد ، و اليه ينتهي الجميع بالتحليل ، و هو يعود الى كل منها بالتركيب

و بعده يعرض في احدى الماشرين من الامياء : امهم ، و نجد ما عندنا من كلام الله يورد فقصهم ، و يصف القول فيها ، على ما يليق بمهدة الدين ، و يناسب نزاهة ساحة النبوة .

و بعده يورد آيات في الملاحم ، و يحذر عن الحوادث الآنية في آيات كنسرة ، ثم بعدها فيما هو بايدينا من القرآن .

و بعده يصف نفسه بأوصاف راكبة حملة ، كما يصف نفسه بأنه يود واه هاد و يهدي الى صراط مستقيم ، و الى امله التي هي اقوم ، و بعده ما يدينا من القرآن لا يفقد شيئاً من ذلك .

و من اجمع الاوصاف التي يذكرها القرآن لمصادفة ذكر الله ، وانه يذكر به تعالى ، وانه آية دله عليه حجة حادثة ، و مما انه يصعد باسمائه الحسنى و صفاته العلى ، و نصف مسته في الصبح و الايجاد ، و نصف ملائكته و كتبه و رسله و شرائعه و احكامه و ما يمتهى اليه امر المخلقة ، و تفاصيل ما يؤول اليه امر الناس من السعادة و الشقاوة و الجنة و النار .

امى جميع ذلك ذكر الله و هو الذى برز به القرآن ، اطلاق القول بانه ذكر ، و بعدما بايدى ما من لقرآن لا بعد شيئاً من معنى الذكر

و لدون هذا الوصف من اجمع الصفات في الدلالة على شؤون القرآن عثر عنه في آيات التي احمر فيها ، عن حفظ القرآن عن الضلالان و التعمير و التحريف كقوله تعالى : « ان احسن بررا الذكر و ادله لحافظون » انتهى ما اوردته ملخصاً

و هو و ان كان غير حل عن مذاقته ، ضرورة ان ما افاده انما يحدى لنعمي الرادة الكثير ، او المقيصة المتعددة في مواضع متكررة ، كما بدعه العائل ، بالتحريف ، استند الى الروايات الكثيرة الدالة عليه ، و اما احتمال زياده بسرة او نقصه يسيره كما فرضه في ادرك المحدث ، والدليل لا يثبت به ، ولا يحدى لدفعه اصلاً ، افيكمي هذا الدليل لانه لم تسقط كلمة في « على » بعد قوله « بلغ ما اقول اليك من ربك » وانه على كلا التقديرين - سواء كانت هذه الكلمة موجودة ام لم تكن - لا يحتل شيء من اوصاف القرآن ، ولا يوجب نقصاً في التحدثى ، ولا خللاً في الجهات المتعددة التي يدل عليها القرآن من اصول لمعارف و كليات الشرائع و تفاصيل الفصائل ، و نقل القصص و الاحبار باللاحق و بالتالي كونه ذكر آ الذي هو - كما اعترف به - اجمع الصفات في الدلالة على شؤون القرآن ، الا ان له مع ذلك صلاحية للتأيد مما لا شغى الارتياب فيه

ثم ان هذه الامور الثلاثة الدالة على عدم التحريف معا يمكن التمسك بها من نفس الكتاب العزيز .

الدليل الرابع :

الحديث المعروف المتواتر بين العريقين ، الدالّ على انّ النسي منه حلف
التقليد كتاب الله والعنزة ، واحسرتهما لن يفترقا حتى يردا عليه الموضع ،
وان التمسك بهما موجب لعدم تحقق الصلاة ابدأ الى يوم القيامة ، وتقريب
الاستدلال بهذا الحديث الشريف على عدم تعريف القرآن المجيد من وجهين .

الوجه الاول :

ان القول بالتحريف يستلزم عدم امكان التمسك بالكتاب ، مع ان الحديث
يدل على ثبوت هذا الامكان الى يوم القيامة ، فيكون القول بالتحريف الملازم لعدم
الامكان ، اطلاقاً مخالفاً لما يدل عليه الحديث ، وعدم امكان الجمع بينه وبينه
فهنا دعويان لا بد من اثباتهما .

الدعوى الاولى :

استلزام القول بالتحريف ، لعدم امكان التمسك بالكتاب العزيز ، و لتوسيع
الاستلزام و ثبوت ادلازمة نقول : ان الكتاب العزيز - كما تقدم سابقاً في بعض
مباحث الاعجاز - ليس العرض من ابراه ، و الغاية المقرّنة على نزوله ، ناحية
خاصة و شأنها محصور ، وليس التعرّض فيه لمحسوس من الفنون التي يختص
كل منها بكتابت ، و كل كتاب بواحد منها ، بل هو جامع لعنون شتى ، و جهات
كثيرة فتراها متمركزة لما يرجع الى المبدأ من وجوده و توحيده ، و صفاته العليا ،
و اسمائه الحسنى ، و افعاله و آثاره ، و لما يرتبط بالمعاد من ثبوته و خصوصيته ،
و السعادة و النقاوة ، و الجنة و النار ، و اوصافهما ، و اوصاف الداهليين فيهما
و خصوصياتهم ، و لما يتعلق بالاسماء ، و علو مقامهم ، و فراهة ساحتهم ، و شموخ
مقامهم ، و ما وقع بينهم و بين ائمتهم ، و لما يرجع الى العصائل الحلقية ، و الملكات
النفسانية ، و لما يعود الى بيان الاحكام العملية ، و الشرائع الفطرية ، و لغير ذلك
من الجهات و الشؤون .

والعرس الأقصى الذي بينه الكتب هو اخراج الناس من الظلمات الى النور، و ايصالهم الى المرتبة الكاملة من الاسامية، و الدرجة العاليه المادية و المعنوية. و عليه فمعنى التمسك مثل هذا الكتاب الذي ليس كمثله كتاب - هو الاستفادة من جميع الشؤون التي وقع التعرض فيه لها، والاستعانة بنوره الذي لا يفتي معه ظلمة، و الاهتداء بهدائه التي لا موقع معها للضلالة، ولا يحاف عندها الجهالة، فلو لم يكن ما يبدي من الكتب عين ما نزل على النبي ﷺ و نفس ما خلقه في امته، و حرصهم على التمسك به، و الخروج منه عن الضلالة فكيف يمكن التمسك به الى يوم القيامة، و كيف يمكن ان الضلالة منقبة مؤيدة، فان الكتاب الصديق على الأمة بسبب التحريف، و دس المماندين - ولا محالة كان العرس من التحريف احماء بعض حقائقه و اطباء بعض ابوابه - لا يصلح ان يكون نوراً في جميع الامور، و سراحاً مصيئاً في الظلمات كلها، ضرورة انه يلزم ان يكون التحريف - حثيثاً لغواً مع انه كان لعرس راجع الى احماء مقام الولاية او غيره من الامور المهمة، التي كان تعرض الكتب لها، منقياً لعرس المحرفين، و محالفاً لمطر المماندين فلا يبقى - حيثئذ - مجال لبقاء امكان التمسك بالكتاب مع وجود التحريف

الدعوى الثانية :

دلالة الحديث الشريف على امكان التمسك بالكتاب العزيز، ولا يحصى و صوح هذه الدلالة لو كان الحديث دالاً على الامر بالتمسك، و احباب الرجوع اليه، ضرورة اعتبار القدرة في متعلق التكليف مطلقاً - امراً كان او نهياً، فمع عدم امكان التمسك لا يبقى مجال لايجبه و الحكم بلزومه

و اما لو لم يكن الحديث صدد الالزام و جعل الحكم الانشائي التكنيضي، ولم تكن العمله الحصريّة موقوفة لافادة التكليف و الايجاب، ملكات في مقام مجرد الاخبار، و الحكاية عن الواقع، و ان الاثر المترتب على التمسك بالثقلين هو رفع حوى الضلالة و ارتفاع خطر الجهالة و عدم الانسلاء بها الى يوم القيامة، فدلالته -

حيث - على إمكان التمسك بدلائل الانهزام العرفي ، و الاتساق العقلاني فان المتقدم من مثل هذا التفسير في المحذورات العرفية ثبوت الامكان في الشرط في القضية الشرطية الحبرية ، مثلاً ذلك انك اذا قلت محاطاً لصديقك اذا اشترت الدار العقلاني تترتب عليه كذا و كذا ، لا يفهم منه الا إمكان الاشتراء ، ولا يفسر بمثل هذه العبارة لا في مورد ثبوت الامكان ، ومع عدمه يكون التفسير هكذا وان ممكن لك الاشتراء .

مضافاً الى ثبوت خصوصية في المقام و هو كون لكتاب مير ثانياً لذي الذي يكون حاتم لسيب ، و يكون حاله و حرامه ما قيل الى يوم القيامة ، فهل يمكن ان يكون مع ذلك غير ممكن التمسك ، و هل ينصب - حيث - بأنه حكمه الذي و كان عرصه من ذلك ارشاد لأمه ، و هداه الناس الى طريق الهداية ، و الخروج من الضلالة ، فعلى بعدم عدم دلاله على هذا التفسير على ثبوت وصف الامكان في غير المقام ، لا محقق عن الامراء بدلالته عليه في خصوص مقام المقرآن والخصوصيات الموجودة فيه

و قدح من جمع ذلك - به - استدلالاً بالحديث الشريف من لوجه الأول ، الذي عرفت منه على الدعويين الثابتين .

ثم يمكن استدلال على استدلال به من هذا الوجه شهادات ، لا بأس بايرادها و الجواب عنها ، فنقول .

التمية الاولى

انه لا يمتنع في التمسك بشيء ان يكون التمسك به موجوداً حاصراً ، و كان تحت احتمال الخلف . هذا كما في التمسك بالفترة - التي هي احدى الحقائق و واحد من الثقلين . وانه لا يمتنع في تحققه حيثهم ، فضلاً عن حصولهم ، و عدم عيائهم ، ضرورة ثبوت هذا الوصف له بالأصالة الى ائمة المعصومين - صلوات الله عليهم اجمعين - مع عدم إمكان تشرقه الى محصرهم ، في اعصار هذه ، و عدم الحصول -

أيضاً .. لحادثهم - عمل الله تعالى فرجه - فلا يعسر في تحقق التمسك وجودهم ، فضلاً عن حصولهم ، و مثل ذلك يجري في التمسك بالكتاب من دون فرق ، فالتحريم الموجب لصحة على الأمة لا يستلزم عدم إمكان التمسك به

و الجواب :

وصوح الفرق بين التمسك بالقرآن ، التمسك بالكتاب ، فإن التمسك بالشخص - ولو مع حياته و حصوله - معناه امتناعه و امواته له و الامتناع لا أمره و نواهيه ، و الأحاد بقوله و التيسر على سريته - على وجهه ، و لا حاجة في ذلك إلى الاتصال به ، و التشرع بمحصره ، و امحاطة همه من زمانه و ذلك مع موانه ، فضلاً عن عسره و من هذه الجهة نحن منه - يكون بهم جمعاً في من العينة ، و أي تمسك أعظم من تعظيم العقيدة الراشدة للحدث ، و الأحاد بقواهم ، انشاعاً ، و رد في التوقيع الوارد في جواب مسائل أسحق بن عدي و يدل على وجوب الرجوع في الحوادث الواقعة إلى رواية الحدث ، معتمداً ما بهم حديثه و هو حجة الله على الناس .

و أم التمسك بالكتاب فهو لا يمكن تحقيقه مع عدم وجوده بين الأمة ، و كونه صائفاً عليهم ، فكيف يعمل التمسك به مع عدم العلم به نصيبه لأجل تحقق التمسك فيه على هذا الموضع ، فمن التمسك فرق واضح

الشبهة الثامنة

أنه و أن كان امتنع في التمسك بالكتاب وجوده و توبه ، إلا أن هذا الوصف ثابت للقرآن الواقعي ، لوجوده عند الإمام العائب - عمل الله تعالى فرجه - و أن لم يمكن الوصول إليه عادة .

و الجواب :

ظهر مما تقدم أن الوجود الواقعي للكتاب لا يكفي في إمكان التمسك به ، بل اللازم أن يكون باختيار الأمة و قبالاً للرجوع إليه ، و لا ستر على هدام

والاستصانة بنوره ، و الاهتداء بهدايته ، كما هو اوضح من ان يخفى

الشبهة الثالثة

ان المقدار الذى تكون الامة مأمورة بالتمسك به ، هو خصوص آيات الاحكام ، لانها امتصمته للتشريع ، و بيان القوايس العملية ، و الاحكام العريضة ، و لانه بان يكون الحديث دالاً على امكان التمسك بالكتاب بهذا المقدار ، فيدل على عدم التحريف بالاصافة اليه ، ولا يبنى وقوعه في الايات الاخرى غير المتضمنة للاحكام

و الجواب :

ان القرآن الذى ارسل الله على نبيه ﷺ ليس العرض منه مجرد بيان الاحكام والقوايس العملية ، بل العرض منه الهداية ، و احرارح الناس من الظلمات الى النور من جميع الجهات و من المعلوم ان العمدة في تحصيل هذا العرض المهم هي ما يرجع الى الاصول الاعتقدية ، و مسائل التوحيد و السوة و الامامة و اشباهها ، و حينئذ فكيف يسوع القول بان العرض من الامر بالتمسك به هو التمسك بخصوص آيات الاحكام العملية منها ، او ليس كتاباً فقهياً فقط

و عليه فالتمسك المأمور به هو التمسك به من جميع الجهات التى لها مدخلية في السير الى الكمال ، و حصول الخروج من الظلمات الى النور ، و تحقيق الهداية ، و محور الصلالة و الجهالة ، و الاستدلال بالحديث على عدم وقوع التحريف في شيء من آياته ثم لا شبهة فيه ولا ارنيا ، كما لا يخفى على اولي الالباب .

الوجه الثانى :

ان الظاهر من الحديث ان كلاً من الثقلين حجه مستقلة ، و دليل تم في عرض الآخر و في رتبته ، بمعنى عدم توقف حجيته كل منهما على الآخر ، و عدم الافتقار الى تصويره و امصائه ، لا بمعنى كون كل واحد منهما كافياً في الوصول الى الكمال اممكن ، و الخروج من الصلالة و ارتداد حوى الجهالة ، فان هذا الاثر قد رتب في الحديث على الاحد مع مجموع الثقلين ، و التمسك بكلا الميراثين ، بل

بمعنى كون الاثر وان كان كذلك الا انه لا يثنى الاستقلال ، وتامة كل منهما في الحجية والدليّة ، و الفرص ان الحجة ليست هي المجموع ، بل كل واحد منهما من دون توقف على الآخر ، ومن دون منافاة ومصادة لثرت الاثر والعرض على الاحد بالمجموع ، و التمسك به ، وهذا كما ان كل واحد من الادلة الاربعة المعروفة - الكتاب والسنة والعقل والاسماع - دليل وحجة مستقده في العقه ، مع ان الاستسقاط ، واستكشاف الحكم يتوقف على لحاظ المجموع ، و رعاية الكل .

وبالحمله الحديث طاهري كون كل واحد من التعليل دليلًا وحجته مستقلة ، و حيث نقول : « ما » على عدم التحريف ، وعدم كون القرآن الموجود مفقداً لهم ما لرل على السي ^{الشيخ} وحالاً عن بعض الآيات و الحملات يدون هذا الموقف - و هي الحجية المستقلة - ثانياً للقرآن ، ولا يتوقف على امضاء الأئمة ^{عليهم السلام} وتصويبهم للاستدلال به ،

و اما ما على التحريف ، و ثبوت الدفعية وان كان الرجوع اليه متوقفاً على امضاءهم ^{عليهم السلام} فهذا ينافي الحجية المستقلة التي يبدعها الحديث - كما هو المعروف - و ان لم يكن كذلك ، ان يدعى القائل حوار التمسك به من دون مراعاة اليهم ، والتوقف على امضاءهم فواضح ان الرجوع غير جائز

توضيحه انه ربما يقال ان الوجه في عدم حوار الرجوع الى طواهر الكتب - مع العلم الاحتمالي بوقوع التحريف فيه - هو العلم الاحتمالي بوقوع الخلل في الظواهر ، و مع هذا العلم يسقط كل طاهر عن الصحة كما هو شأن العلم الاحتمالي في سائر الموارد .

و لكنه احاط بهذا القول ، المحقق الحراسامي - قدس سره في « الكفاية »

بما هذه عبارة :

« انه يعنى العلم الاحتمالي بوقوع التحريف - لا يمتنع عن حجية طواهره ، لعدم العلم بوقوع الخلل فيها بذلك اصلاً ، ولو سلم فلا علم بوقوعه في

آيات الأحكام . و العلم بوقوعها في غيرها من الآيات غير مدثر بحجية آياتها .
أعدم حجية سائر الآيات . و العلم الاحتمالي بوقوع الحمل في الطواهر انما يمنع عن
حجيتها اذا كانت كلها حجة . الا لا يكاد ينعم طاهر عن ذلك كما لا يخفى فافهم
عدم لو كان الحمل محتمل فيه او في غيره مما اتصل به لاجل بحجيته لعدم
عدم ظهور له . حيث . و ان اعقد له الطهور او اتصاله .

و هذا الجواب :

و ان لم يكن حاله عن المسألة لعدم انحصار الحجية بخصوص آيات
الأحكام ، لأن معنى حجية الكتاب المشتمل على جهات عديدة و مرابا متكررة لا يرجع
الى خصوص المحررة و بعددته في باب التكليف . حتى يختص الحجية بالآيات
المشتملة على بيان الأحكام الفرعية . و القوم من العملية ، الا أنه يحدى في دفع القول
المذكور . و انما ان الوجه في عدم حواجز الرجوع الى طواهر الكتاب . مع العلم
الاحتمالي بوقوع التحريف . ليس هو العلم الاحتمالي المذكور

والتحقق : ان الوجه في ذلك بناء على التحريف انه مع وصف التحريف
يحتمل في كل طاهر وجود قرينة دالة على الخلاف ، و لا محال لا حرج اصاله عدم
القريية ، لانها من الأصول العقلية التي استقرت على العقلاء على العمل بها ، و انما
قد اتسمها في محذوراتها و لم يتحفظ عنها . و القدر المتيقن من الرجوع اليها عند
العقلاء هو ما اذا كان احتمال القرينة في الكلام ناشئاً عن احتمال عقلية استكمالهم عن
الآيات بها ، السامع عن التوجه و الالتفات اليها . و اما اذا كان الاحتمال ناشئاً عن
سبب آخر - كالتحريف و نحوه - فلم يعلم استقرار نفاذهم على العمل باصاله عدم
القريية ، و لم تقدر بالعلم بعدم الاستقرار . نظراً الى ملاحظة مواده

مثل ذلك على ما ذكره بعض الاعلام انه اذا ورد على الانسان مكتوب من
بيده او صدقة او شهيداً ، ممسكاً او تنسعي اطاعته ، وقد تلف بعض ذلك المكتوب ،
و كان البعض الموجود مشتملاً على الامر بشراء دار للكاتب ، و هو يحتمل ان يكون

في المعص التالف بيان لخصوصيات الد ر التي امر بشرائها ، من الذهب ابراجه والى
الذمة و الصق ، و المحل والقيمة والحد وسائر الخصوصيات ، فهل يثبتك باطلاق
المعص اموجود ، ويرى نفسه محمداً في شره اية دار اعتماداً على اصاله عدم القرينه
على التقييد ، اذ ان المعلاء لا يوسون له هذا الاعتماد ، ولا بعدوته مثلاً اذا اشترى
داراً على خلاف تلك الخصوصيات ، على فرض ثبوتها ، وذكره في مكتوب ، واشتمل
المعص التالف عليه ، من الواضح عدم حوار التمسك بالاطلاق ، و ليس ذلك لآ
لعدم الاطلاق في مورد الاحد اصاله عدم القرينه

و بالجملة : الوجه في عدم حوار الرجوع الى الظواهر مع احتمال اقترانها
بما يكون قرينه على ارادة خلافها عدم حوار الاعتماد على اصاله عدم القرينه لحدايه
في غير ما يشبهه اقدم ، فلا محيص عن القول بتوقف حوار الرجوع على اتمام لائمة
والتصديق و تصديقهم

وهذا ما ذكره من مصادفه ما يدل عليه لحدث انشراح من ثبوت لحيثه
استثقله للقرآن ، و عدم تفرقه ، على النقل الآخر ، بل هو النقل الاكبر ، فكيف
يكون متفرقاً على النقل الاصغر ، قد بئر .

الدليل الخامس :

من الامور الدالة على عدم التحريف ، الروايات المستعصية ، بل المتواترة الواردة
عن النبي و العترة الطاهرة صلوات الله عليه و عليهم اجمعين - الدلة على عرض
الروايات و الاحبار المرفوعة عنهم على الكتب ، و الاحد ما وافق منها له و طرح
ما حالفه و صرحه على الحداد ، و انه زحرف ، و انه مما لم يصدر منهم ، و نحو
ذلك من التعابير ، و كذا الروايات الدالة على استدلالهم بالتصديق بالكتب في موارد

(١) هذا التعبير و كان معروفاً سيما في بحث التعادل و الترجيح من علم الاصول

لا سيما اطرافه بعد تسع في الروايات الواردة في هذا الباب لني جمعها صاحب الوسائل

(قده) في باب التاسع من كتاب القضاء قلنا لمشع في غيره يظهره

متعددة ، وقد تقدم شطر منها في مقام الاستدلال على حجية طواهر الكتاب

و تقريب الاستدلال بها على عدم التحريف يظهر بعد بيان امرين

الاول : لا شبهة - كما عرفت - في ان القول بالتحريف يلازم عدم حجية الكتاب بالحجية المستقلة غير المتوقعة على تصويب الائمة عليهم السلام و امصاتهم لما عرفت من عدم جريان اصالة عدم القرينة المحتملة في كل ظاهر ، الا في موارد احتمال فعلة المتكلم او السامع ، لانه القدر المتيقن من موارد حرياتها ، او لم نقل بالعلم بعدم حرياتها في مثل المقام ، كما في المثال المتقدم .

الثاني : انه لاحلاف بين القائل بالتحريف والقائل بعدمه في ان القرآن الموجود في هذه الاعصار المتأخرة هو الموجود في عصر الائمة عليهم السلام وان التحريف - على فرض ثبوته - كان قبل عصرهم في زمن الخلفاء الثلاثة ، و لم يتحقق منذ شروع الخلافة الطاهرية لامير المؤمنين - عليه افضل صلوات المصلين - و الائمة الطاهرين من ولده عليهم السلام و ان حكى عن بعضهم تحقق التحريف بعده ، كما سيأتي مع حواشه .

و حينئذ نقول ، اما ماورد عن النسي عليه السلام مما يدل على عرس احماره على الكتاب ، و الاحذ بالموافق ، و طرح المخالف ، و الكتاب و ان لم يقع فيه تحريف في زمنه ، و لم يدل في عصره و حياته ، و ان كان ورد في شأن نزول قوله تعالى :

« و من اظلم ممن افترى على الله كذباً و قال اوحى الي و لم يوح

اليه شيء و من قال سأنزل مثل ما انزل الله .

رواية مروية في الكافي ماساده عن ابي بصير ، عن احدهما عليهما السلام قال . سألته

عن قول الله عز و جل : « و من اظلم ممن افترى

قال . نزلت في ابن ابي صرح الذي كان عثمان استعمله على مصر ، و هو ممن

كان رسول الله صلى الله عليه و آله هدر دمه يوم فتح مكة ، و كان يكتب لرسول الله صلى الله عليه و آله و اذا

انزل الله « ان الله عزيز حكيم » كتب - « ان الله عليم حكيم » فيقول رسول الله صلى الله عليه و آله

دعها « ان الله عليم حكيم » و كان ابن ابي صرح يقول للمنافقين اني لا قول من نفسي

مثل ما يحيى به فما يعبر على "فاقر الله : د ومن اطعم من افترى على الله كدناء
الانها لاتدل على وقوع التحريف ، و شيوع الكتاب المعروف بين المسلمين ، من
هذا الرجل كان واحداً من الكتاب المتعديين المتكثرين ، مع ان مناسبة الآية مع
هذه القصة غير واضحة ، كما ان "صدق القصة سمها كذلك

و كيف كان قد لاله ماورد منها عن النبي ﷺ ، هي لاجل وصوح عدم
كون العرض على الكتاب المأمور به في هذه الاحبار مقصوداً على خصوص زمان حياته
ﷺ وليس المراد انه يكون هذا الحكم موقتاً و محدوداً بوقت محصور ، و حد
معيّن ، بل طهره دوام هذا الحكم مدوام الدين ، واستمراره باستمرار شريعة سيد
المرسلين - صلوات الله عليه و على اولاده الطاهرين - و حينئذ - ولا معنى - مجالها
ذكره المحدث المعاصر من عدم مرفة ما ورد عنه ﷺ ثبوت التعبير بعدم ، و ورود
الرواية به ، نظراً الى عدم حصول التعبير في عصره

و قد عرفت ان الحكم دائم غير محدود ، فيجوز في هذه الاحبار ما يجزى
في الاحبار الواردة عن الفترة المدهرة ﷺ الدالة على عرض احبارهم على الكتاب ،
و تشخيص الحق عن الباطل بسببه .

و اما ماورد عنهم ﷺ في ذلك فدلالته على عدم وقوع التحريف والتعديل في
الكتاب ، و كونه حجة مستقلة متبينة على ملاحظه ان العرض من هذه الاحبار هو
بان الميزان الذي به يتحقق تمييز الحق عن الباطل من الروايات الصادرة المنقولة
عنهم و ان الملاك و المنطوق في ذلك هو موافقة الكتاب ، وعدم مخالفته ، فهي الحقيقة
تكون الموافقة قرينة على الصدق ، و أمارة على الصدور منهم ﷺ ولا يتحقق ذلك
الا بكون الكتاب حجة مستقلة غير متوقفة على شيء ، ضرورة ان الكتاب الذي
يحتاج الى التصويب والامسء كيف يكون مزاناً لتمييز الحق عن الباطل ، مماورد
عنهم ، و بسبب الهم

و بالجملة : عرض الائمة ﷺ من هذه الاحبار هي كون اقوالهم ، و ماورد

عنهم من احكام مخالفة الكتاب الذي هو الثقل الأكبر ، و لميران الذي لا يرتد فيه مسلم ، و لا يلائم ذلك اصلاً مع توقف حجيته على صوابهم و امصاتهم ، و حصار العرس على الكتاب من اعظم التواهد على عدم وقوع التحريف في الكتاب ، و نقائه على الحجة المستقلة الى يوم القيامة .

و مما ذكرنا يقدح المظاريب ، ذكره المحدث لمعاصر من ان "ماحد" عنهم **عليه السلام** قرينة على ان الساقط لم يصر "موجود" ، وتمامه من الممرل للاعجاز والامامع من العرس عليه ، فاثبت عرفت ان العرس على الدواب لتبشير الحق عن السطل ، و تشخيص القيم عن الصحيح ، و لا يلائم ذلك مع توقف حجية الكتاب على امصاتهم اصلاً ، كما ان دعوى احتصاص ذلك بخصوص آيات الاحكام ، و لا معاصر ما ورد في النقص فيما يتعلق بالعصائل و المثالب بل صريح المحدث المعري - رحمه الله - في الدرة الحجية انه لم يقع في آيات الاحكام شيء من ذلك ، لعدم دخول نقص على الحلفاء من جهتهم مدفوعه - مصفاً ابي عدم ثبوت ذلك في خصوص تلك الآيات بان الاحتصاص بها لا وجه له ، بعد ملاحظه ان الكتاب - كما مر - مراراً - ليس كتاباً فقهياً يتعمد لخصوص القوابس التشريعية ، و الاحكام العمدة ، و بعد ملاحظة عدم احتصاص تلك الاحبار الدالة على العرس بخصوص الروايات المعاصرة للاحكام كما هو واضح .

فقد ظهر من جميع ما ذكرنا تمامية الاستدلال باحصار العرس على الكتاب ، لعدم تحريفه ، و عدم وقوع النقص فيه ، كما ان الاستدلال بالروايات الحاكية لاستشهاده **عليه السلام** في موارد متعددة الكتاب لذلك مما لا نسعى المناقشة فيها اصلاً ، ضرورة انه لو لم يكن الكتاب حجة مستقلة ، و دليلاً قائماً غير متوقف على الامضاء و التصويب لما كان وجه الاستشهاد ، و ليس الاستشهاد محصوراً بالموارد التي يكون محل الخلاف بينهم و بين علماء العامة ، فقد عرف سابقاً بعض الموارد التي استدلل **عليه السلام** بالكتاب في مقابل رداة ، و افهام بعض السائلين من الشيعة ، بل يستفاد من

رواية درارة المتقدمة الواردة في مسح بعض الرأس : ان الكتاب من طرق علم الامام عليه السلام فكيف يكون مع ذلك متوقفاً على امثاله عليه السلام .

فانقح ان المتأمل المصنف ، الحالى عن العناد و التمسك لا يكاد يرتاب في دلالة هذه الاحاد ايضاً على حلو القرآن عن النقص و التحريف ، و التغيير و التبديل .

الدليل السادس :

من الامور الدالة على عدم التحريف ، الاحاد الكثيرة الواردة في بيان احكام او فصائل لحتم القرآن او سورة ، قال الصدوق - ره - فيما حكى عنه

دوما روى من ثواب قراءة كل سورة من القرآن ، و ثواب من حتم القرآن كله و حوار قراءة سورتين في . كلمة نافعة ، و انتهى عن القرآن بين سورتين في ركعة فريضة تصديق لما قلناه في امر اقرآن ، و ان مائة ما في ايدي الناس ، و كذلك ما روى من الشئ عن قراءة القرآن كله في ليلة واحدة ، و انه لا يعود ان يحتم في اقل من ثلاثة ايام : تصديق لما قلناه ايضاً ،

و ادل من ذلك و حوث قراءة سورة كاملة في كل ركعة من الصلوات المفروضة ، و حوار تقسيمها في صلاة الايت ، فانه من الواضح ان هذا الحكم كان ثابتاً في اصل الشريعة بتشريع الصلاة ، و ان الصلاة التي كان المسلمون في الصدر الاول يصلونها مشتملة على حكاية سورة من القرآن دائمة على فاتحة الكتاب التي لا صلاة الا بها ، كما في الرواية ، و حينئذ لا يسمي حفاء في ان المراد بها هي السورة الكاملة من الكتاب الواقعي الذي كان ايدي المسلمين في زمن النبي صلى الله عليه و آله و سلم ولم يقع فيه تحريف ولا تغيير على فرض وقوعه بعده . و حينئذ فلقائل بالتحريف يلزم عليه . في قبال هذا الحكم الذي موضوعه هو الكتاب الواقعي - الالتزام باحد امور لا ينشئ الالتزام بشئ منها ، ولا يصح ادعاءه اصلاً :

الاول عدم و حوث قراءة السورة بعد عصر النبي صلى الله عليه و آله و سلم لعدم التمكن من احرازها ، فلا وجه لوجوبها ، لان الاحكام انما تنوحت في خصوص سورة التمكن ،

و المفروض عدمه بعد ذلك العصر الشريف .

و مردّه مصداقاً الى عدم الترامه ، نه لا قولاً و لا عملاً ، لعدم حلولاته عن قراءة السّورة ، و الى وضوح ظهور تشريعها ، و ايديها في الدوام و الاستمرار ، و عدم الاحتصاص برمس السي ^{سبحانه} ولو من جهة عدم التمكن بعده - وروود الروايات الكثيرة من الائمه الطاهرين - صلوات الله عليهم اجمعين - الدالة على وجوب السورة في كل صلاة فريضة الا في بعض الموارد المستثناة

ومن الواضح انه على هذا التقدير تارم اللبوة لانه بعد ما كان المفروض عدم التمكن من احراز السورة الكاملة بوجه لا وجه لبيان هذا الحكم ، و صدوره منهم ^{عليهم السلام} في زمن كان القرآن الواقعى غير موجود عند الناس ، لاتصل اليه ايديهم ، كما هو غير خفى .

سلم عدم وجوب السّورة بعد ذلك العصر ، بل سلمنا عدم وجوب السورة اصلاً في الصلوات المعروضة ، وقلنا بان السورة ليست من الاجزاء الواجبة للصلاة ، لكن بقول دلالة الاحكام المروية عن العترة الطاهرة على مجرد الاستحباب تكفى في اثبات عدم التحريف ، لانه لو فرض عدم التمكن من احراز السورة الكاملة في عصرهم ^{عليهم السلام} لا يبقى معه محل لورود تلك الروايات الكثيرة على الاستحباب .

وهو يسوع التعرض - سيما مع كثرة - لحكم استحبابى لا يكون له موضوع اصلاً ، و لا يتمكن الناس من ايحاده بوجه ، و هل لا يكون لغواً .

ان قلت ، التعرض لذلك لعله اما كان لاجل استحباب قراءة القرآن في الصلاة من دون تقيّد بكونها سورة كاملة .

قلت مع هذا الاحتمال لا وجه لذكر عنوان «السورة الكاملة» بل و «السورة» اصلاً ، فلظاهر انه حكم استحبابى حاس لا يرتبط بالحكم العام ، و هو استحباب قراءة القرآن في الصلاة ، لو كانت قراءته فيها مستحباً خاصاً ، غير مرتبط باصل استحباب قراءة القرآن مطلقاً - في الصلاة وغيرها - فانقدح ان دلالة تلك الروايات

الواردة في السورة ، و لو على استحبابها ، و كونها من الاجزاء غير الواحدة للصلاة
تصدق القول بعدم التحريف ، و تؤيد بهاء الكتاب على واقعه الذي نزل عليه ، مشروطاً
ببقاء النصيرة الكاملة ، و الحلو عن التعصب غير الصحيح

الثاني : الاقتصار على حصوس سورة لا يحتمل فيها التحريف ، نظراً الى عدم
جريان هذا الاحتمال ، في جميع السور ، بل هناك بعض السور لا يعرى فيه هذا
الاحتمال ، كسورة التوحيد ، و عليه فلا بد في الصلاة من الاقتصار عليه ، نظراً الى
اقتضاء الاشتغال اليقيني للرأى اليقينية .

و يدعمه مصاف الى ما عرفت من عدم التراحم به - لاقولاً ولا عمداً - اطلاق
ما ورد من الائمة عليهم السلام في هذا الباب ، و عدم تقييد شيء منها بمثل ذلك كان عليهم
البيان في مثل هذا الحكم ، الذي نعم به الملوى ، و مورد لاحتياج العموم في كل
يوم و ليلة عشر مرات ، و ليس في شيء منها الاشعار بالاختصاص ، فضلاً عن الدلالة
و الظهور .

و تؤيده الروايات الواردة في باب المدول من سورة الى اخرى ، الدالة على
حوار الانتقال ، ما لم يتجاوز المصنف ، و عدم حوار الانتقال من بعض السور الى اخرى ،
الا الى خصوص بعضها ، و انها متعمدة لحكم المدول مطلقاً ، و على تقدير التحريف
لا يبقى مجال لبان هذا الحكم على النحو الواسع المذكور في الروايات كما هو
ظاهر .

الثالث . دعوى كون الثابت في رسم النبي صلى الله عليه و آله و سلم هو وجوب قراءة سورة كاملة
من القرآن الواقعي ، و الثابت في رسم الائمة عليهم السلام بمقتضى الروايات الصادرة عنهم ،
هو وجوب قراءة سورة من القرآن الموحود ، الذي كان ما يبدى الناس ، و ان لم تكن
سورة كاملة من القرآن الواقعي ، و هذا الوجه يصح للمكلف اختيار ما شاء من السور ،
فعي الحقيقة يكون ذلك ترجيحاً من الائمة عليهم السلام و تسهلاً من ناحيتهم المقدسة .
و يردّ ان هذه الدعوى ترجع الى النسخ ، ضرورة انه ليس الا رفع الحكم

الثالث الظاهر في الدوام والاستمرار . هذا كان الحكم الثابت في زمن النبي ﷺ عادة عن وجوب قراءة سورة كاملة من القرآن الواقعي ، وحرص ارتدعه وندائه الى الحكم بوجوب قرءه ، سورة من لكتاب الموجود ، فليس هذا الا السح ، و هو وان حرص مكانه بعد النبي ﷺ الا انه قد وقع الاجماع والاعتقاد على عدم وقوعه . فهذه الدعوى مخالفة للاجماع .

ثم انه احب المحدث المعاصر عن اصل الدليل الذي ذكره لصدوقه - به - ما حصله . ان ما جاء من ذلك عن النبي ﷺ وهو اقل قليل في كتب الاحاديث المعتبرة ، فلا معارضة به من ورود التحريف عليه بعده ، وعدم التمكن من امتثال ما ذكره وامره ، كما لا معارضة بين حثه ﷺ على التمسك بانواع الامم ﻋَلَيْكُمُ وامره باحدا الاحكام منه ، و متبعه اقواله وافعاله ، وسيره ، والكون معه حيثما كان ، وعدم القدرة على ذلك ، لعدم تمكنه من اصدار ما اودع عنده لحوف وتقية او عدم تمكن الناس من الوصول اليه ، والاعتقاد به لذلك او لغيره من الاعداد وما ورد من الأئمة عليهم السلام من بعده والمراد منه الدائر بين الناس ، للاصراف و لكون سائلهم على قضاء الموجود ، و تمسكه غيرهم به

ثم ان الثواب المذكور اما للموجود خاصة ، كما هو الظاهر من الروايات ، ويكون للمشتق على المحدود . يرد منه ، لم يدكره لعدم القدرة على تحصيله ، او هو للثاني ، و اسما بحريء فاريء السابق به تفصلاً من الله تعالى ، لعدم كونهم سباً في النقص ، و للتصامح في النقيصة ، و صدق قراءة ، ما عاكى عليه في الحر عليه . ويدفعه ما عرفت من عدم كون ما ورد عن النبي ﷺ مقصوداً على زمانه ، ومحدوداً بحياته ، بل هو كسائر الاحكام انشأه في زمانه ، المظاهرة في الدوام والاستمرار ، ويشمله مثل قوله - و خلال ﷺ خلال الى يوم القيامة و حرامه حرام الى يوم القيامة - فلا ينفع عدم وقوع التحريف في زمانه ، و وقوعه بعده . على تقديره - في قصر الحكم على مدة حياته

ومن ان كون المراد ممّا ورد عن الائمة عليهم السلام هو القرآن الموحود ، لشأنهم على التمسّية برجع الى النسخ لامحالة ، وقد عرفت الاتفاق على عدم تحققه بعد النسخ عليهم السلام واذن فلا محيص عن القول بان ما ورد في ذلك من النسخ او الامام ، طاهر في بقاء الكتاب على ما هو عليه ، وعدم وقوع تحريف فيه و ان ما بأيدي الناس بعض ما نزل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم من دون اختلاف ، وقد عرفت ايضاً في بعض الامور السابقة الفرق بين الرجوع الى الكتاب ، وبين التمسّك بالامام ، وانه لا مجال لمقايسه احدهما على الآخر اصلاً ، فراجع .

الدليل السابع

من الامور الدالة على عدم التحريف : الدليل العقلي لدى ذكره من الاعلام ، وملخصه مع تقريبه : ان القائل بالتحريف اما ان يدّعي وقوعه و صدوره عن الشيخين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واما ان يدّعي وقوعه وتحقيقه من عثمان ، بعد انتهاء الامر اليه ، و وصول النبوة له ، و اما ان يقول صدوره من شخص آخر بعده ، فهذه احتمالات ثلاث ، لارابع لها ، وجميعها فاسدة :

ام الاحتمال الاول فيدّعيه انهما في هذا التحريف اما ان يكونا غير عامدين ، و انما صدر عنهما من جهة عدم وصول القرآن اليهما تمامه ، نظراً الى عدم كونه مجموعاً قبل ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، واما ان يكونا متعمدين ، وعلى هذا التقدير فاما ان يكون التحريف الواقع منهما في الآيات التي لها من برعائتها لوقوع التصريح فيها ، او ظهورها في ثبوت الخلافة والولاية لاهلها - وهو على امير المؤمنين عليه افضل الصلوات - مبني - واما ان يكون في غير هاتين الآيات فالتقدير المتصورة ثلاثة امّا التقدير الاول الذي مرجعه الى عدم وصول القرآن اليهما تمامه ، و كونهما غير متعمدين في التحريف ، فيردّه ان اهتمام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بامر القرآن ، و الامر بحفظه و قرأته ، و ترتيب آياته ، و اهتمام الصحابة بذلك في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و بعده و قد رث القطع بكون القرآن محفوظاً عندهم - جملاً او متفرقاً ،

حفظاً في الصدور ، او تدويناً في القراطيس - وقد اهتموا بحفظ اشعر البعاليه
و حفظها ، فكيف لم يكن يهتمون بأمر الكتاب العزيز الذي عرّسوا انفسهم للقتل
في سبيل دعوته ، و اعلان احكامه ، و هجروا في سبيله اوطانهم ، و بذلوا اموالهم ،
و اعرسوا عن سبيلهم و اطفالهم . و هل يحتمل عقل مع ذلك كله عدم اعتدائهم
بالقرآن ، حتى يصيح بين الناس ، او يحتاج في اثنائه الى شهادة شاهدين

على ان روايات التقليد دالة على بطلان هذا الاحتمال ، فان قوله عَلَيْكُمْ :
« اني تارك فيكم التقليد كتاب الله و عترتي » لا يصح اذا كان بعض القرآن صائماً
وعسره ، فان المشرّك - حينئذ - يكون بعض الكتاب لا جميعه ، بل وفي هذه الروايات
دلالة صريحة على تدوين القرآن و حمله في زمان النبي ، لان الكتاب لا يصدق على
مجموع المتفرقات ، ولا على المحفوظ في الصدور

و اما التقدير الثاني . الذي يرجع الى انهما حرّقا القرآن عمداً في الآيات
التي لا تمس " بالزعامة و الخلافة فهو مبني على عدمه . بل مقطوع بعدمه . ضرورة ان
الخلافة كانت متمنية على السياسة ، و اظهار الاهتمام بأمر الدين ، و حفظ القرآن
الذي كان مورداً لاهتمام المسلمين ، و هلاً احتج بذلك احد الممتنعين عن بيعتهما ،
المعتزلي على امي بكر في امر الخلافة ، ولم يذكر ذلك على عَلَيْكُمْ في خطبته
اشفاقية - المعروفة - و غيرها .

و اما التقدير الثالث . الذي يرجع الى وقوع التحريف منها عمداً في الآيات
الواردة في موضوع الخلافة فهو ايضاً مقطوع بعدمه ، فان أمير المؤمنين عَلَيْهِ والصديقة
الطاهرة - سلام الله عليهما - و جماعه من الصحابة قد عارضوهما في امر الخلافة ،
و احتجوا عليهما بما سمعوا من النبي صَلَّى و استشهدوا على ذلك من شهد من
المهاجرين و الانصار ، و احتجوا عليه بحديث العديب و غيره ، ولو كان في القرآن
شيء يمس برعايتهم لكان احق بالذكر في مقام الاحتجاج ، و احرى بالاستشهاد
عليه من جميع المسلمين ، مع انه لم يقع ذلك بوجه كما يظهر من كتب الاحتجاج

المشتمل على احتجاج اثني عشر رجلاً على أمي بكر في أمر الخلافة ، و من العلامة المجلسي - رحمه الله تعالى عليه - في البحار ج ٨ - ص ٢٧٩ حيث عقد دأماً لاحتجاج علي عليه السلام في أمر الخلافة ، فانضح ان الاحتمال الأول فاسد بجميع تقاديره .
وانما الاحتمال الثاني . وهو وقوع التحريف من عثمان فهو أسد من الدعوى الأولى ، لان الاسلام قد انتشر في زمانه على نحو لم يكن في امكانه و امكان من هو اكبر منه ان ينقص من القرآن شيئاً .

و لانه لو كان محرّفاً للقرآن لكان في ذلك اوضح حجة ، و اكر عدد لقنلة عثمان علماً ، و لما احتاجوا في الاحتجاج على ذلك الى مخالفة لسيرة الشيعيين في بيت مال المسلمين ، و الى ما سوى ذلك من الصحيح

و لانه كان من الواجب على علي عليه السلام بعد عثمان ان يرد القرآن الى اصله الذي كان يقرأ به في زمان النبي صلى الله عليه وآله و زمان الشيعيين ، ولم يكن عليه في ذلك شيء ، يستغديه ، بل ولكان ذلك ابلغ اثرأ في مفسوده ، و اظهر لهجته في التأثيرين ، دم عثمان ، ولا سيما انه قد امر ارجاع القطائع التي اقطعها عثمان ، و قل في خطبه له . و الله لو وحدته قد تروّج به المساء و ملك به الاماء لرددته ، فان في العدل سعة ، و من ساق عليه العدل فاجور عليه اصيق ، هذا امر علي عليه السلام في الاموال ، فكيف يكون امره في القرآن لو كان محرّفاً^(١) .

(١) و الاصاب : ان هذه الجهة سميت تكفي لدفع احتمال تحريف الذي يدعى القائل به و موعه في زمن الحنفية الثلاثة ، من مضاء على عليه السلام للقرآن الموجود في عصره ، و عدم التحرص لتكميله على تقدير تحريف ، بل و عدم تنوّه بذلك دليل على كماله و عدم نقصه ، لانه عليه السلام لم يقل امر الخلافة الظاهرة لاجل حبها و حب الرئاسة ، بل لاجل ترويج الدين ، و تأييد شريعة سيد المرسلين صلى الله عليه وآله و مع هذا لم يفرص فلم يكن هناك موضوع هم من رد القرآن الى اصله لو كان محرّفاً ، مع كونه هو الثقل الأكبر ، و المحررة لوحده الحادثة الى يوم الغمامة ، و اعتداه على ذلك بعد استقرار امره كان -

و اما الاحتمال الثالث لدى مراحمة الى دعوى وقوع التحريف بعد زمان الحلفاء ، فلم يدعها احد فيما نعلم ، غير انها تست الى بعض القائلين بالتحريف ، فدعى ان المحتاج لما قام بصرة بنى امية اسقط من القرآن آيات كثيرة كانت قد نزلت فيهم و زاد فيه ما لم يكن فيه ، و كتب مصاحف و بعثها الى مصر و الشام و الحرمين و مصر و البصرة ، و ان القرآن موجود اليوم مطابق لتلك المصاحف ، و اما المصاحف الاخرى فقد حتمها ولم يبق منها شئ ، لا نسخة واحدة .

قوا و لعل من هذه الجهة قول بعض القائلين بالتحريف في آية ليلة القدر خير من الب شهر ، في سورة القدر ان اصلها كان هجدا ، ليلة القدر خير من الب شهر بملأها سو امية و ليس فيها ليلة القدر ، مع ان ملاحظة مقدار آيات تلك السورة و قصو . معنى هذه الالة الاصلية ، بل عدم ارتباط موضوع ليلة القدر بامر خلافهم يكفى في القطع بخلاف ذلك ، وان لم يكن هذا دليل على عدم التحريف ، فصلا عن الادلة الكثيرة المتقدمة الدالة على ذلك باقوى دلاله

و كيف كان ، والدليل على بطلان الاحتمال الثالث ان المحتاج كان واحداً من الالة شئ امية ، وهو اقصر ما عا ، و اصغر قدراً ، و اقل وزناً من ان يسال القرآن بشئ ، بل و هو احقر من ان يعبر شئاً من الردع الاسلاميه فكيف في امكانه ان يعبر ما هو اساس الدين ، و قوام الشريعة ، و من اين له القدرة و المود في جميع عمالك الاسلام و غير ه ، مع انتشار القرآن فيها ، و على تقديره ، و فرض وقوعه فكيف لم يذكر هذا الخط العظيم مؤرخ في تاريخه ، ولا ناقد في نقده ، مع ما فيه من الاهمية ، و كثرة الدواعي الى نقله ، و كيف اعصى المسلمون عن هذه الجنايف التي لم يكن مثلها حياً ، بعد اسهاء امر الحجج و انقضاء عهده ،

— واصحاً ضرورياً . وصى بتدوير القدم و مصدره لاطل حتى مع اتيوع الى مرتبة بدل الخلافة و الاعراض عنها — كالت لائفة و لا يضاف ان هذا ليس كاف بدفع صل التحريف و بدل القول به بشرط لطلو عن التمسك و عدم جمود على خلاف ادراك بعض

و زوال اقتداره و سلطنته .

على انه كيف يمكن من جمع مع المصاحف كلها ولم تشد عن قدرته سبحانه واحدة في افطار المسلمين المتاعدة و على تقدير تمكثهم من ذلك فهل تمكن من ارالته من صدور المسلمين وقاوت حيلة القران و عندهم في ذلك الوقت لا يحصيه الا الله .

مع ان القرآن لو كان في بعض آياته شيء يمس منى اميته لاهتم معاوية به طه قبل رمان المحتاج ، و هو اشد منه قدرة و اعظم نفوذاً ، ولاستدل به صحاب على عليه السلام على معاوية ، كما حثوا عليه بما حفظه التاريخ و كتب الحديث و الكلام .

اضف الى ذلك : التحريف بالزبد قد قام الاجماع على عدمه ، و ان موضوع الخلاف هو التحريف بالبقية ، وكيف ادعى القائل وقوع الزيادة منه فهذا الاحتمال ايضاً قاسد ، و معاده يتم الامر الى ما الذي كان هو الدليل العقلي على عدم التحريف ، فامح ان الاعتناء بما ساعد على عدم التحريف لا يثبت كما ادعاه صاحب الكفاية قدس سره .

و بما قدمنا من الامور و الادله السمه على عدم التحريف . يتضح ان من يدعى التحريف مع كونه محالاً للنقل بعد زيادة العقل ايضاً ، و ان دعوى التحريف لا تكاد تصدر الا ممن اعترى بعض ما ينزل عليه ، مما يوجب الخواب الوافي عند انشاء الله تعالى . و من جدد من طريق الجهات السياسية المشعوذة التي لا ترى الارقاء و تسلط لبعضها الا تصعب الدين ، و ايحاد الفرقة بين المسلمين ، و سقيص الكتاب طمس الذي كان العرص من تشريه هداية الناس الى يوم الدين ، و احراهم من ظلمات الريب و الشك الى عالم النور و اليقين .

و بما كان المدعي للتحريف - ممن له التفات الى هذه الجهات - و كان الغرض من دعواه ، ذكر من امعاد التلمه في الاسلام و المسلمين - نمون بالله من

كلا الأمرين .. و تسأل منه التوفيق للتمسك بالنقلين ، وان لا تنحصر من حكم العقل في كل ما يقع في البين .

و حيث انه يمكن ان نخيل الدحث الطالب للحقيقة صحة ما يقور به القائل بالتحريف من الشهة او يقع في الارتياب بعض الطلبة ، فلا يدلما من التعرض للجميع و الدواب الصحيح ، فنقول الشهاب التي نشث بها الفائلون بالتحريف متعددة .

شُبُهَاتُ الْقَائِلِينَ بِالْحَقِّ

شبهه كدِّمَ وقع في التوراة والانجيل من
التحريف يقع في القرآن . شبهه وقوع التحريف
فيما يتصدى غير المعصوم الى جميعه . شبهه
اختلاف مصحف علي عليه السلام مع غيره من المصاحف
شبهه دعوى التواتر في القول بتحريف القرآن
شبهه عدم ارتباط الآيات بعضها ببعض .

الشبهة الاولى

ما حملته المحدث المعاصر في كتابه المصنوع في هذا الباب أوّل الأدلة، واعتمد عليه غاية الاعتماد، و فصل القول فيه .

و ملخصه وقوع التحريف في التوراة و الانجيل، و قيام الدليل على ان ذلك ما وقع في الامم السالفة يقع في هذه الامة مثله

اما وقوع التحريف في الكتاب من الامور المستمدة التي لا تسعى الارتياب فيه اصلاً و تعدّد الانجيل مع وجود الاختلاف فيها و التناقض، حتى في صفات المسيح، و انما دعوته و اسمه و وقت صده .. برغمهم كافي في ذلك وقوع التعبير و التحريف فيه، و ان حمل كلّه في مصحف واحد يعرف بالانجيل الاربعة

و اما الدليل على ان كل ما وقع في الامم السالفة يقع في هذه الامة مثله .. مضافاً الى دلالة بعض الآيات عليه . كقوله تعالى « لتركبن طبقاً عن طبق » حيث صرح جمع من المفسرين بان المراد لتسعين سن من كان قبلكم من الاولين و اخوالهم، و نقله في مجمع البيان عن الصادق عليه السلام قال والمعنى انه يكون فيكم ما كان فيهم و يجري عليكم ما جرى عليهم حدو القدة بالقدّة .

وقد وردت الروايات الكثيرة من طرق العريقين الدالة على ذلك .

١ - ما رواه علي بن ابراهيم، في تفسيره في قوله تعالى « لتركبن طبقاً عن طبق » بقول لتركبن سبيل من كان قبلكم حدو النعل بالنعل و القدة بالقدّة ،

لا يحفظون طريقهم، ولا يحفظون شربهم، ودرّاع بدارع، وراع مراع، حتى ان لو كان من قبلكم دخل حجر من لدنتموه قالوا اليهود والمصارى تعنى يا رسول الله؟ قال قد اعنى انتقص عرى الاسلام عروة عروة، ويكون اول ما تنقصون من دينكم الامانة، و آخره الصلاة.

٢. ولعلها اطهرها - ما رواه الصدوق في «كمال الدين» عن علي بن احمد الباق عن محمد بن ابي عبد الله النوفلي، عن موسى بن عمران الحمصي، عن محمد بن الحسين بن يزيد النوفلي، عن عائش بن ابراهيم، عن الصادق جعفر بن محمد، عن سماعة بن عمار قال قال رسول الله ﷺ «كل ما كان في الاعم السائلة فيه يكون في هذه الامة مثله، حدد المعلن بالمثل والنقد» «الفقة»

٣. عبر ذلك من الروايات الواردة بمثل هذا المضمون

ورالامة المحلى - فقه - في «المحار» قد نمت «الاحبار» المتطرفة ان دفع في الامة السائلة يقع نظره في هذه الامة وكلمة ذكر سبحانه في القرآن الكريم من القصص فانه هو حجر هذه الامة عن اشاء اعمالهم، و تحذيرهم عن اعدائهم ما رويهم من العيوب، حيث علم وقوع نظرها منهم وعليهم وقد اورد له «التصنيف الصدوق (ره) وسماه «كتابات حذو النعم» «التعل» و «المحدث المحرر» «المعالي (ره) في «ايقاظ الهممة في اثبات الرحمة» انه يمكن ان يستدل عليه باجماع المسلمين في العملة، فان الاحاديث بذلك كثيرة من طريق العامة والخاصة.

ومن طريق العامة روى البخاري في صحيحه، عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله ﷺ قال «لستم من من كان قبلكم شرباً شرب و دراعاً دراع، حتى لو دخلوا حجر من لدنتموه، قلنا يا رسول الله ﷺ اليهود والمصارى؟ قال نعم!»

و رواه غير ابي سعيد كابي هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وحذيفة، وابن

مسمود ، و سهل بن سعد ، و عمر بن عوف ، و شداد بن اوس ، و مستورد بن شداد ، و عمرو بن العاص بالقاط متقاربه ، و عبارات متشابهه

و الجواب :

اولاً : فلأن بلوغ هذه الروايات الى مرحلة التواتر غير معلوم . بل الظاهر انها احاد لا تفيد علماً ولا عملاً ، ولذا لم يذكر شيء من هذه الروايات في الكتب الاربعه ، ولا ادعى احد من المحدثين تواترها ، بل عاينته دعوى الصحة ، قال الصدوق في « كمال الدين » : « صح عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال كلما كان في الامم السالة يكون في هذه الامة مثله ، حدوا العمل بالعمل ، و القدة بالقدة »

ثانياً : فلأن مفاد هذه الروايات ان كان الوقوع في هذه الامة ولو بعد هذه الاعصار الى يوم القيامة ، اى ان كان معادها الاحراز عن الوقوع ولو فيما بعد ، فلا دلالة فيها على وقوع التحريف فعلاً كما هو المدعى ، ولا مطابقة - حينئذ - بين الدليل و المدعى وان المدعى وقوعه في صدر الاسلام في زمن الحلفاء الثلاثة ، والدليل يدل على وقوعه في رمان آخره يوم القيامة . و ان كان معادها الوقوع في الصدر الاول فالارمه الدلالة على وقوع التحريف بالريضة في القرآن ، كما وقع في التوراة و الانجيل ، مع ان القائل بالتحريف يفتيه في حاش الزيادة كما عرفت .

ثالثاً : و هو العمدة في الجواب : - : فلان هذه الكلية المذكورة في رواية الصدوق التي هي العمدة في الاستدلال ، ان كانت تنحو تفيد التحصيل ، ولا تكون آية عنه كسائر العمومات الواردة في سائر الموارد ، القابلة للتخصيص و عروس الاستثناء بالاسافه الى بعض افرادها ، فلا مانع - حينئذ - من ان يكون ما قدمناه من الادلة السعة القاطعة على عدم التحريف في القرآن المجيد بمنزلة الدليل المتخصص للعام ، و يكون مقتضى الرواية بعد التحصيل وقوع جميع ما رفع في الامم السالة في هذه الامة ، الا التحريف الذي قام الدليل على عدمه فيها

و ان كانت تنحو يكون سياقها آساً عن التحصيل - و يؤيده قوله صلى الله عليه وآله

بعض تلك الروايات «حتى ان لو كان من قبلكم دخل حجر صد لدخلتموه» وحتى ان لو جاء احد امرأته في الطريق لفضلتهموه» .

ويرد - مصافاً الى مخالفتهم لروح القرآن الكريم - قال الله تعالى - «وما كان لله ليعذبهم وانت فيهم» دلالة على عدم وقوع التعذيب ، مع كون النبي في المسلمين ووجوده بينهم ، و الصلوة قاصيه بوقوع التعذيب في بعض الامم الثلاثة مع كون سيئهم فيهم - ان كثيراً من الوقائع التي حدثت في الامم السابقة لم تصدر مثلاً ، في هذه الامة ، كعبادة العجل ، ونبي اسرائيل اربعين سنة ، وعرق فرعون واصحابه ، ومثل سليمان للناس والجن ، ورفع عيسى الى السماء ، وموت هارون - وهو وصي موسى - قبل موت موسى نفسه ، واثبات موسى شمع آيات بيّنت ، وولادة عيسى من عذراء - ومع كثير من السابق فرده وحماديه ، وغير ذلك من الوقائع التي لم تصدر مثلاً في هذه الامة و بعضها غير قابل للتدوير فيما بعد من الامة ايضاً ، كما هو واضح لا يخفى .

وعما ذكرناه لو كان المراد ممن كان من قبلكم خصوص اليهود والنصارى ايضاً كما يؤيده بعض الروايات المتقدمة على تأمل - فيجواب ايضاً «ان على قوته» ، لان كثيراً من الموارد التي ذكرناها قد وقع في خصوص الامتين اليهود والنصارى ، ولم يقع او لن يقع فيما اصلاً .

وعلى ما ذكر - فلا بد من ارتكاب خلاف الظاهر فيها ، والحمل على ارادة استبهاة في بعض الوجود ، وعلى ذلك فيمكن في وقوع التحريف في هذه الامة عدم اتساعهم لحدود القرآن ، وعدم رعايتهم لاحكامه وحدوده ، وقوانينه وشرائعه ، وهذا ايضاً نوع من التحريف كما ان الاختلاف والتعريف بين الامة و اشعائها الى مذاهب مختلفة ، واقترافها الى ثلاث وسبعين فرقة - كما افترقت النصارى الى ثنتين ، وسبعين ، واليهود الى واحد وسبعين على ما هو مقتضى الروايات الكثيرة ، بل المتواترة الدالة على هذا المعنى - تحريف ايضاً لاجل استناد كل منهم الى القرآن

الذى فسروه على طلق الرأى والاعتقاد، والاستمساك والاحتياط، ويؤيده ان العلامة
المجلى - قدس سره - اورد رواية الصدوق المتقدمة في باب افتراق الآله بعدسمى
والله على ثلاث وسبعين فرقة

ويؤيد كون المراد هو التشابه - ما رواه ابن الاثير في محكي - جامع الاصول،
عن كتاب الترمذى، عن عمرو بن العاص ان النسي عليه السلام لما حرج الى عروة حنين
مر "شجرة للعشركين كانوا يعلقون عليها اسلحتهم . يقال لها دات ابواط، فقالوا
يا رسول الله اجعل لنا دات ابوامد كما لهم دات ابواط، فقال رسول الله عليه السلام .
سبحان الله هذا كم، قال قوم موسى اجعل لنا الهاً كما لهم آلهة، والذى يعسى
بيده ثركين سنن من كان قبلكم .

وما رواه الكافي عن زرارة عن ابي حمزة عليه السلام في قول الله : ولتركن طمعا
عن طيق، قال يا زرارة ادا م ترك هذه الآله بعد سبها طمعا عن طيق في امر
فلان و فلان و فلان ؟ قال نعم المحقق اى كانت صلاتهم بعد سبهم مطبقه ل
صدر من الامم السابقة من ترك الخبيثه و اذاع العمل و السامرى و اشاء رلك

الشبهة الثانية

ان كيحيه جمع القرآن و تأليفه مستلزمه - عدة - لوقوع التغيير و التحريف فيه ، وقد اشار الى ذلك العلامة المحلى - قدس سره - في محكي «مرآة العقول» حيث قال : و العقل يحكم بانّه اذا كان القرآن متفرقاً منشراً عند الناس ، و تصدى غير المعصوم لجمعه بمتنع عادة ان يكون جمعه كاملاً موافقاً للواقع .

و هذه الشبهة تتوقف :

اولاً . على عدم كون القرآن مجموعاً مرتباً في عهد النبي ﷺ و اما كان منشراً متشتتاً عند الاصحاب في الالواح و الصدور ، مع احتمال انه لم يكن بحضرة عند احد منهم ، كما اشير اليه في بعض الاحبار ، نعم جمعت عبد الله بن مسعود نسخة متفرقة في الصحف و الحرير و القراطيس ، ورثها علي بن ابي طالب و لما جمعها بعده بدمره و وصيته ، و القه كما اراد الله تعالى ، ثم عرّضها عليهم فاعرضوا عنه و عتّ حياء به لدواع كانت ملازمة لدعوى الخلافة ، و طلب الرئاسة .

ثانياً . على امتناع كون الجمع الصادر من غير المعصوم كاملاً موافقاً للواقع من دون تغيير .

فهنا دعويان :

الاولى عدم كون القرآن مجموعاً في عهد النبي ﷺ و زمانه ، والدليل على اثباتها الروايات الكثيرة الواردة في هذا الباب التي سيحيي نقلها و الحواب عنها .

الثانية : امتناع كون الجمع و التأليف الواقع موافقاً للواقع ، وقد ذكر في اثباتها ان الذين بشرّوا هذا الامر الجسم ، و صادوا التسا العظيم هم اصحاب الصحيح ابو بكر و عمر و عثمان و ابو عبيدة و سعد بن ابى وقاص ، و عبد الرحمن

ابن عوف ، و معاوية ، واستعانوا بزید بن ثابت ، و من الواضح ان مصابين القرآن ، ومطالبيه ، و معانيه ، و كيفية ترتيب آياته و كلماته ، و سورة لانشئه كتاب مصنف ، و تأليف مؤلف ، و ديوان شاعر ، مما يسهل جمعه و تأليفه و ترتيبه من بلع ادبي مرتبة من مراتب العلم ، و احدث خطأ قليلاً منه ، و يعلم نقصانه و عجزه بدني ملاحظة ، ولا يمكن معرفة ترتيب القرآن و تماميه جمعه من بعد ، اذ هو موقوف على معرفة مراد الله تعالى ، و حكمه وضع ترتيب السور و الآيات ، والترتيب المحزون ، و كيفية ارتباط الآيات بعضها ببعض ، وهذا من العلوم التي قصرت ايدي المدكورين عن تناول ادبي مرانته ، بل هم معزل عن تصور موضوعه ، و عن تصديق المتوقف على تصديق اصله المعقود فيهم ، بل كانوا قاصرين عن معرفة نفس الآيات ، و الله مما جاء به النبي ﷺ او مما دستها اعدائون ، و احتلفوا ، الكذابون فاحتاحوا الى اقامة الشهود ، فصلاً عن معرفة ارتباط بعضها ببعض الوقوف

و كان اعرف هؤلاء بالقرآن زيد بن ثابت الذي قال عمر في حقه ردد أمركم ، مع انه روى الشيخ - ده - في التهذيب عن امي بصير عن امي جعفر عليه السلام اشهد على زيد بن ثابت انك قد حكم في الفرائض بحكم العاهلية و اما كتابته الوحي فهو على ما ذكره ارباب السير اذا لم يكن امير المؤمنين عليه السلام او عثمان خذراً ، وقد طعن عليه ابن كعب ، و عبدالله بن مسعود .

روى الشيخ الطوسي في « تلخيص الشافعي » عن شريك ، عن الاعمش ، قال قال ابن مسعود : لقد احدث من رسول الله ﷺ سبعين سورة و ان زيد بن ثابت لسلام يهودي في الكتاب له دواية .

و اما الخلفاء فمقامهم في العلم عبر حفي حتى ان الاول كان جاهلاً بمعنى الكلالة ، و قال السيوطي في « الاتقان » . ولا احفظ عن امي مكر في التفسير الا اثاراً قليلة جداً ، لا تكاد تتجاوز العشرة .

و اما من فذكر الشيخ زين الدين المياضي في « اصرار المستقيم » انه اجتهد

في حط سورة البقرة تسعة عشر سنة ، وقيل اثنى عشر و نحر جروداً و ليعة عند هراة ، وفيه و روى انه لم يحط القرآن احد من الخلفاء ، وقد صح انه انكر موت النبي ﷺ لجهله بالكتاب حتى قرى عليه « انت ميت و انهم ميتون » وقد جمع الاصحاب اشياء كثيرة مما يتعلق بهذا الباب .

و اما عثمان فهو و ان كان من كتّاب الوحي الا انه لم يكتب منه الا قليلاً ، فمن مناقب ابن شهر آشوب في ذكر كتابه ﷺ كان على ﷺ يكتب اكثر الوحي ، و يكتب ايضاً غير الوحي ، و كان ابي بن كعب و زيد بن ثابت يكتبان الوحي ، و كان زيد و عبدالله بن الارقم يكتبان الى الملوك ، و علاء بن عتبة و عبدالله بن الارقم يكتبان المقالات ، و زبير بن العوام و جهم بن انصت يكتبان الصدقات ، و حذيفة يكتب صدقات الثمر ، وقد كتب له عثمان و خالد و امان .. اما سعيد بن العاص .. و المعيرض شعبة ، و الحصين بن نمير ، و العلاء بن الحضرمي و شرحبيل ابن حمسة الطائفي ، و حنظلة بن ربيع الاسدي ، و عبدالله بن سعد بن ابى سرح و هو الحادث في الكتابة فلعنه رسول الله ﷺ وقد ارتد .

و روى عكرمة و مجاهد ، و السدي ، و العراء ، و الزجاج ، و الجاهلي ، و ابو جعفر النضر ﷺ ان عثمان كان يكتب الوحي فيعيرهم فيكتب موضع و عفور رحيم ، و سميع عليم ، و موضح و سميع عليم ، و غرير حليم ، و نحو ذلك فانزل الله تعالى فيه « و من قال سارل مثل ما امر الله »

قال السيّد في الطرائف : « و من طريق ما ذكره عن عثمان بن عفان من سوء اقتضائه على القوم في ربههم و رسولهم ما ذكر الثعلبي في تفسير قوله تعالى : و ان هذان لبحران » و روى عن عثمان انه قال ان في الصحف لحناً و ستقيقة العرب بالستهم و قيل له : الا تقيسره ؟ فقال : دعوه فانه لا يحلل حراماً ولا يحرم حلالاً و ذكر نحو هذا الحديث ابن قسمة في كتاب امشك « قال رحمه الله . فليت شعري هذا اللحن في القرآن ممس هو ، ان كان عثمان يذكر انه من الله فهو كعمر

حديد ، و ان كان من غير الله فكيف ترك كتاب الله ممدلاً ممدلاً لقد ارتكب بذلك بهتاناً عظيماً و منكراً .

واما معاوية ممدً جمعاً من مخاليف من كتاب الوحي مع ان جمهور الجمهور يقولوا انه اسلم بعد فتح مكة ، وقبل وفاة النبي ﷺ منته لشتهر تعييناً .
قل في الطرائف فكيف تقبل المقول ان يوثق في كتبه الوحي بمعاوية مع قرب عهد الكفر ، و قصوره في الاسلام حيث دحر فيه .

و قال ابن أبي الحديد واحتمل في كتابه كيف كانت فأدى عليه المخفقون من اهل السيرة ان الوحي كان يكتبه على ^{كاتبين} وريد بن ثابت وريد بن ارقم ، وان حطالة بن الربيع ومعاوية ابني سفيان كانا يكتبان له الى الملوك ، والى رؤساء القبائل و يكتبان حوائجه من ديبه ، و يكتبان ما يوحى من اموال الصدقات ما يقسم له في اربابها

والجواب عن هذه الشبهة :

مضافاً الى امكان مع الدعوى الثانية - مع الدعوى الاولى حذراً ، و عليه فلا تصل النوبة الى الثانية اصلاً .

ولتوضيح ذلك لابد ان يراد الروايات التي يظهر منها ان جمع القرآن لم تتمقق الا بعد وفاة النبي ﷺ والجواب عنها

فتقول قد وردت هذه الروايات في الحرث الثاني من كتاب « كنز العمال في سنن الافعال والاقوال » في باب جمع القرآن من ٣٦١ و هي كثيرة .

١ - « مسند الصديق » عن زيد بن ثابت قل . ارسل اليّ ابو بكر مقتل اهل اليمامة فاذا عنده عمر بن الخطاب فقل ان هذا انا في قاحس من ان القتل قد استمر .
قراء القرآن في هذا الموطر - يعني يوم اليمامة - و انني احاف ان يستمر القتل بقراء القرآن في سائر المواطن ، فيذهب القرآن ، و قد رأيت ان تحممه فقلت له - يعني لعمر - كيف تعمل شيئاً لم يعمل رسول الله ﷺ قال لي عمر - هو والله خير ،

فلم ير - بي عمر حتى شرح الله صدرى للذي شرح له صدره ، و رأيت فيه مثل الذي رأي عمر ، قال زيد - و عمر عنده حالس لا يشككم فقل ابو بكر : رأيت شاب عاقل لا اتهمك ، و قد كنت تكذب الوحي ارسول الله ﷺ واجمه ، قال زيد : فوالله لئن كلفوني نقل حمل من الحمال ما كان ياتقني على ممنا امر بي به من جمع القرآن ، فقلت : وكيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ ، قال : هو والله خير فلم يرل ابو بكر يراحمي حتى شرح الله صدرى للذي شرح له صدر امي بكر وعمر ، و رأيت فيه الذي رأيا فتمتعت القرآن اسمه من الرقاق واللحى^(١) ، ولا كثرة والعصب^(٢) و صدور الرخال حتى وحدث آخر سورة اراءة مع خريمه من ثبات الاصدى لم احدها مع احد غيره . فلقد حدثكم رسول من انفسكم عربي عليه ، حتى حانمة اراءة فكانت الصحف التي جمع فيها القرآن عند امي بكر حينته حتى توفاه الله ، ثم عند عمر حياته حتى توفاه ، ثم عند حفصة بنت عمر .

٢ - عن سماعة قال : اول من جمع القرآن وورث الكلاله ، ووبكر

٣ - عن علي بن ابي طالب قال : اعظم الناس في المصاحف احراً ابو بكر ، ان ، بكر اول من جمع بين اللوحين ، و في لفظ اول من جمع كتاب الله .

٤ - عن هشام بن عروة قال : لما استعمل القتل ماقره فرق . اى فرغ . ابو بكر على القرآن ان يصيح ، فقال لعمر بن الخطاب و لزيد بن ثابت : اقمدا على من المسعود فمن جاء كما يشاهد بين على شيء من كتاب الله فاكتمه .

٥ - عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، و صريحة ان ابابكر الصديق كان جمع القرآن في قرطيس ، و كان قد سأل زيد بن ثابت النظر في ذلك ، فابى حتى استعان عليه بعد ، ففعل فكانت الكتب عند امي بكر حتى توفي ، ثم عند عمر حتى توفي ، ثم كانت عند حفصة زوج النبي ﷺ فارسل اليها عثمان ، فأتى ان تدفعها

(١) جمع لحيه و هي حجارة بيض رقائق .

(٢) بالضم والسكون جمع عيب و هو جريد من النخل .

حتى عاهده ليردنها اليها ، فبعث بها اليه ، ففسخها عثمان هذه المصحف ، ثم ردها اليها فلم تزل عندها .

قال الزهري احمرى سالم بن عبد الله بن مروان كان يرسل النبي حمصة يسألها المصحف التي كتب فيها القرآن ، فتأبى حمصة ان تعطيه اربابها ، فلما توفيت حمصة ورحلها من دنها ارسل مروان بالزينة الى عبد الله بن عمر ، ليرسل اليه تلك المصحف ، فارسل بها اليه عبد الله بن عمر ، وامر بها مروان فشقت ، وقال مروان اما فعلت هذا لان ما فيها قد كتب وحفظ بالمصحف (المصحف ج ل) فحشيت ان طال بالباس زمان ان يرتاب في شأن هذا المصحف مرتب ، او يقول انه قد كان فيها شيء لم تذكراه

٦ - عن هشام بن عروة ، عن ابيه قال : لم يقتل اهل البعثة امر ابو بكر الصديق عمر بن الخطاب ، وريد بن ثابت ، فقال - اجل علي باب المسجد فلا يأتيتكم احد شيء من القرآن تذكراه ، يشهد عليه رحلان الا انتم ، وذلك لانه قتل بالبيعة ناس من اصحاب رسول الله ﷺ قد جمعوا القرآن

٧ - ومحمد بن عمر ، عن محمد بن سيرين ، قال قتل عمر و لم يجمع القرآن ٨ - عن الحسن . ان عمر بن الخطاب سئل عن آية من كتاب الله فقيل كانت مع فلان . و قتل يوم البعثة ، فقال ان الله و امر بالقرآن يجمع ، فكان اول من جمعه في المصحف .

٩ - عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاصب قال اراد عمر بن الخطاب ان يجمع القرآن فقام في الناس فقال : من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئا من القرآن فليأتنا به ، و كانوا اكتبوا ذلك في الصحف والالواح و لصب ، و كان لا يقل من احد شيئا حتى يشهد شاهدان ، فقتل و هو يجمع ذلك اليه ، فقام عثمان فقال . من كان عنده من كتاب الله شيء فليأتنا به ، و كان لا يقل من ذلك شيء حتى يشهد عليه شاهدان ، فجاء خزينة بن ثابت فقال نفسي قد رأيتكم تركتم آيتين لم تكتبوهما

قالوا ما هما قال : تلقيت من رسول الله ﷺ : « لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم ... » الى آخر السورة فقال : عثمان وانا اشهد انهما من عند الله فاين ترى ان يحملهما قال : احبتم بهما ، آحرم ، رزل من القرآن ، فحتم بهما ، برأته
 ١٥ - عن عبد الله بن فضالة قال : لما اراد عمر ان يكتب الامام ، فعد له قرأاً من اصحابه فقال : اذا اختلفتم في اللغة فكتبوها بلغة مصر ، فان القرآن رزل على رجل من مصر

١٦ - عن حابر بن سمرة قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : لا يملين في مصاحفنا هذه الا علمان قرش ، اذ علمان ثقيف .

١٧ - عن سليمان بن ارقم ، عن الحسن ، وابن سيرين ، وابن شهاب الزهري - وكان الزهري اشبههم حديثاً - قالوا : لما اصرع لقند في قراءة القرآن يوم الجمعة قتل منهم يومئذ اربع مائة رجل ، لقروا بعد من ثاب من عمر بن الخطاب فقال ان هذا القرآن هو الجامع ادبنا ، فان ذهب القرآن ذهب ديننا ، وفدعهم ان اجع القرآن في كتاب فقال له : تنظر حتى اسأل ابا بكر ومعاذ بن ابي بكر وعمر بن الخطاب فقالوا : لا تمجلا حتى انشأوا المصنفين ثم قوم خطيباً في لباس وحرهم يذبح فقالوا : اسمت وحمدوا الف آية ، وامر ابو بكر مثادياً فتنادى في الناس من كان عنده شيء من القرآن فليجي به فذات خمسة اب انتهيت الى هذه الآية فحبروني ، وحافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ، فلب بلعوها قالت اكتبوا : « والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر » فقال لهم عمر : لك بهذا بئس ما قالت لا قل : فوالله لا مدخل في القرآن ما تشهد به امرأة بلا دعة يشهه ، وقال عبد الله بن مسعود اكتبوا : « والعصر ان الانسان لحجر (ليحجر حل) واقه فيه الى آخر الدهر » فقال عمر : اكتبوا غشاً هذه الاعرابية .

١٨ - عن حريص بن ثابت قال حثت هذه الآية : « لقد جاءكم رسول من انفسكم » الى عمر بن الخطاب ، و الى زيد بن ثابت فقال زيد : من يشهد معك قلت

لا والله ما أدري فقال كان عمر لا يقبل آية من كتب الله حتى يشهد عليها شاهدان،
فجاء رجل من الأنصار يأتين فقال عمر لا أشكك عليك شهادتيك ولقد حدثكم
رسول من أنفسكم إلى آخر السورة.

١٥ - عن أبي إسحاق، عن بعض أصحابه قال لما جمع عمر بن الخطاب
المصحف سأل عمر من أرب الناس؟ قيل سعيد بن العاص فقال: من أكتب
الناس؟ فبين زيد بن ثابت قال فليمل سعيد وليكتب زيد، فكتبوا مصاحف
أربعة، فبعد مصحف منه إلى الكوفة ومصحف إلى البصرة، ومصحف إلى الشام،
ومصحف إلى الحجاز.

١٦ - سعيد بن عباس، عن عمر بن الخطاب زيد عن أبيه أن الأنصار جاءوا
إلى عمر بن الخطاب فقالوا يا أمير المؤمنين جمع القرآن في مصحف واحد،
وقل انكم أقوام في الدينكم أحسن، وأما كرم ن تحدثوا في القرآن لعننا، وأبى
عليهم.

١٧ - عن الزهري عن أبي مالك عن حذيفة بن اليمان عن عثمان،
وكان يمازى أهل الشام في دوح (فتح في) (أ) أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق،
فرأى حديثه اختلافهم في القرآن فقال لعثمان يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة
قبل أن يختلفوا في الكتاب كما اختلف اليهود والنصارى، فإرسل إلى حفصة أن
أرسلني إلى بالمصحف نسجه، والمصاحف ثم رده عليك فإرسلت حفصة إلى عثمان
بالمصحف، فإرسل عثمان إلى زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن
البحارث بن هشام، وعبد الله بن زبير أن انسخوا المصحف في المصاحف، وقال للرجل
الفرشيين الثلاثة ما اختلفتم بتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلسان قريش، فإني أزل
بلسانها، حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف بعث عثمان إلى كل وفق بمصحف من
تلك المصاحف التي نسخوا، وأمر بسوى ذلك في صحيفة أو مصحف أن يحرق
قال الزهري: وحدثني خارجة بن زيد أن زيد بن ثابت قال: فقدت آية

من سورة الاحزاب كست اسمع رسول الله ﷺ يقرأها «من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر» «والمستها فوجدتها مع حريمة بن ثابت، اذ ابن خزيمة فلعقتها في سورتها.

وقال الزهري فاختلفوا يومئذ في «التبوت» و«التابوت» فقال النضر القرشيون: «التابوت» و قال زيد بن ثابت: «التابوت» فرفع اختلافهم الى عثمان فقال اكتموه و«التابوت» قاله بلسان قريش مرل

١٨ - عن ابي قلابة قال - لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل و المعلم يعلم قراءة الرجل . فجعل المعلمان يلتقون (يتلقون في ا) فيختلفون حتى ارتفع ذلك الى المعلمين ، حتى كفر بعضهم بقراءة بعض ، فبلغ ذلك عثمان ، فقام خطيباً فقال - «تم عندي تختلفون و تلحقون ، فمن ثلثي عنى من الامصار اشد» لعناً ، فاجتمعوا يا اصحابي ، فكتبوا للامام ما » .

قال ابو قلابة فحدثني مالك بن انس « قال ابو بكر بن ابي داود هذا مالك بن انس حدثني مالك بن انس ، قال كنت فيمن املأ عليهم ، فرما اختلفوا في الآية ، فبدكروا الرجل قد تلقاها من رسول الله ﷺ و لعله ان يكون غائماً ، اوي بعض البوادي فيكتبون ما قبلها وما بعدها ، و يدعون موضعها حتى يحى او يرسل اليه ، فلما فرغ من المصحف كتب الى ابي ابراهيم الامصار ان قد صنعت كذا ، وصنعت كذا و محوت ما عندي ، فامحوا ما عندكم .

١٩ - عن ابن شهاب قال بلغ انه كان ارسل قرآن كثير ، فقتل عاماً يوم اليمامة الدين كانوا قد دعوه ، ولم يعلم بعدهم ولم يكتب ، فلما جمع ابو بكر و عثمان القرآن ، ولم يوجد مع احد بعدهم ، وذلك فيما بلغنا حملهم على ان تضعوا القرآن ، فجمعوه في الصحف في خلافة ابي بكر ، خشية ان يقتل رجل من المسلمين في المواطن معهم كثير من القرآن ، فيذهبوا بما معهم من القرآن ، فلا يوجد عند احد بعدهم ، فوفق الله عثمان ، فنسخ ذلك المصحف في المصاحف ، فبعث بها الى

الامصار ، و بشها في المسلمين .

٢٠ - عن مصعب بن سعد قال . سمع عثمان قراءة ابي و عبدالله و معاذ فخط الناس ، ثم قال : « انما قبض نبيكم ﷺ منذ خمس عشرة سنة و قد اختلفتم في القرآن عزمت على من عنده شيء من القرآن سمعه من رسول الله ﷺ لما اتاني به ، فعمل الرجل يأتني باللوح والكتف والسبب فيه الكتاب ، فمن اتاه بشيء قال انت سمعته من رسول الله ﷺ ثم قال اي الناس افصح ؟ قالوا : سعيد بن العاص . ثم قال اي الناس اكتب ؟ قالوا : زيد بن ثابت . قال و يكتب زيد وليمل سعيد » فكتب مصاحبه و قسمتها في الامصار فما رأيت احداً عاب ذلك عليه .

٢١ - عن ابي المليح ، قال قال : « عثمان بن عفان » حين اراد ان يكتب المصحف يملأ هديس ، و تكتب ثقيب

٢٢ - عن عبد الاعلى بن عبدالله بن عامر القرشي قال لما فرغ من المصحف اتى به عثمان فطار فيه فقال : « قد احسنتم و اخلصتم ، ارى شيئاً من اهل حنيفة العرب بالسني »

٢٣ - عن عكرمة قال لما اتى عثمان المصحف رأى فيه شيئاً من اهل فقال و لو كان المصلى من هذيل ، والكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا .

٢٤ - عن عطاء : ان عثمان بن عفان لما نسخ القرآن في المصاحف ارسل الى ابي بن كعب ، فكان يملأ على زيد بن ثابت و زيد يكتب . و معه سعيد بن العاص يعمر به ، فهذا المصحف على قراءة ابي و زيد .

٢٥ - عن معاوية بن عثمان امر ابي بن كعب يملأ ، و يكتب زيد بن ثابت و يعمر به سعيد بن العاص ، و عبد الرحمن بن الحارث .

٢٦ - عن زيد بن ثابت لما كتبا المصحف فقدت آية كتبت اسمها ، من رسول الله ﷺ و حدثها عند خزيمة بن ثابت « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، الى قسداً » ، وكان خزيمة يدعى بالشهادتين اجاز رسول الله ﷺ

شهادته بشهادة رحلين .

وهما بعض الروايات الاخر ، مثل ما في المحكي عن الاتقان قال ، اخرج ابن اشته عن الليث بن سعد قال : اؤكل من جمع القرآن اوسكر ، وكتبه زيد ، وكان الناس يأثون زيد بن ثابت ، فكان لا يكتب آية الا بشهادة عدلين ، وان آخر سورة براءة لم توجد الا مع امي حريمة بن ثابت فقال : اكتبوها فان رسول الله ﷺ جعل شهادته شهادة رحلين وكتب ، وان عمر انى بآية الرحم فلم يكتبها ، لانه كان وحده

واخرج من الجميع ما حكاه في الاتقان عن « فوائد الديبر عاقولي » قال : حدثنا ابراهيم بن عمار ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عبيد ، عن زيد بن ثابت ، قال : « قصص النبي ﷺ ولم يكن القرآن جمع في شيء » .
هذه هي اهم الروايات الواردة في باب جمع القرآن ، والظاهرة في انه لم يتحقق في زمن النبي ﷺ المتوافقة على هذه المحقة

قد روايات القرآن

وهذه الروايات منجذبة من جهات مختلفة :

الجهة الاولى - تماقصها في نفسها

انها متناقضة في اسمها ولا تصلح للاعتماد عليها والركون اليها ، و التناقض فيها في امور متعددة متكررة ، محمدنا ترجع الى الامور التالية .

الاول طاهر حملة من الروايات المتقدمة ، كالرواية الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة ان الجمع كان في زمن بنى بكر ، و انه فرق على القرآن يصيح ، وطاهر البعض الاخر كالرواية الثامنة المصحف بان عمر امر بالقرآن فجمع ، و انه اول من جمعه في المصحف ، وكذا الرواية الخامسة عشر ان الجمع بالقرآن هو عمر ، و سريخ اليهم الجمع كان في زمن عثمان ، و في الرواية السابعة تصريخ مائة قتل عمر ولم يجمع القرآن ، و هنا رواية اخرى تدل على ان الجمع سالم مولى ابي حذيفة اخرج من اشته في محكي كتاب المصاحف ، من طريق كههمس ، عن ابن ابي ربيعة قال اول من جمع القرآن في مصحف سالم مولى ابي حذيفة ، اقسام لا يرادى رداء حتى يجمعه ، فجمعهم ثم ائتمروا به بسموه فقال بعضهم سموه بالسمر ، قال ذلك تسمية اليهود فكرهوه فقال رأيت مثله بالعشرة يسمى المصحف ، فاجتمع رأيهم على ان يسموه المصحف ولكن الرواية عريضة و فيها جهات من الاشكال .

الثاني طاهر الرواية الخامسة . ان ابا بكر يسمه كان قد جمع في قرطيس و سأل زيد بن ثابت النظر في ذلك ، فابى حتى استعان عليه عمر ، و طاهر الرواية الاولى و بعض الروايات الاخر ان الجمع قد وقع بيد زيد بن ثابت ، و انه لم يصدر من ابي بكر في هذه الجهة الا الامر والمطالبة والاستعداد ، و يظهر من بعضها ان

المتصدى لذلك هو زيد بن ثابت ، و عمر بن الخطاب .

الثالث : ظاهر الرواية الاولى أن الذي طلب من أبي بكر جمع القرآن ، و أحرمه من القتل قد استحضر بقراء القرآن في يوم الجمعة هو عمر بن الخطاب ، و ان ريداً امتنع من ذلك أو لا ، و طاهر الرواية الثانية عشر أن زيد بن ثابت لقي عمر بن الخطاب و أحبره بعمره على جميع القرآن و قد عمر له انظار حتى اسأل ابا بكر قمصيا اليه ، فآخره بذلك ، فمهما عن العمله حتى يثاور المسلمين ، و طاهر الرواية الرابعة ان ابا بكر فرق على القرآن ان يصيبه ، و عمر بن الخطاب ، و زيد بن ثابت ان يقعدا على باب المسجد لجمع القرآن

الرابع : ظاهر الرواية الاولى ان الذي جمع القرآن - بعد ما امر به - هو زيد بن ثابت فقط ، و انه الذي فوض اليه ذلك و تمسح القرآن بجمعه من الرقاع و المصنف و الاكتاف و العصب و صدور الرجال ، و طاهر مثل الرواية السادسة - انه امر ابو بكر عمر بن الخطاب ، و زيد بن ثابت فقال : اجلسا على باب المسجد و اكتبما ما شهد به شاهدان .

الخامس : طاهر الرواية الحاشية و السابعة عشر ان الذي استند اليه عثمان في جمعه ، و اعتمد عليه هي الصحف التي كانت عند حمزة زوج النبي ﷺ و هي التي كتبت في زمن ابي بكر ، و كانت عنده في حياته ، ثم عند عمر زمن حياته ، ثم انتقل الى حفصة ، و طاهر مثل الرواية التاسعة - ما قام عثمان بعد عمر فقل من كان عنده من كتاب الله شيء فليأتنا به ، و كان لا يقل من ذلك شيئاً حتى يشهد عليه شاهدان ، و قد وقع التصريح في بعض الروايات - و هي الرواية المشرونة - بانه اعتمد في ذلك على ما ائاه به الرجل من الكوح و الكتف و العصب ، و على احيائه ماله سمعه من رسول الله ﷺ .

السادس : صريح الرواية السابعة عشر ، و السادسة و العشرين أن الآية التي فقدتها زيد بن ثابت ، و وحدها عند خزعة بن ثابت ، هي آية واحدة من سورة

الاحزاب وهي قوله تعالى « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه » ،
 وصريح مثل الرواية الاولى ان ما وجد عند خزيمة آيتان من البراءة ، مصداقاً الى
 ان طاهر الرواية الاولى ان لعاف ما جاء به خزيمة كان في زمن ابي بكر ، وطاهر
 الرواية التاسعة ان اللاحق كان في زمن عثمان ، وطاهر البعض الآخر كالرواية
 الثالثة عشر ان اللاحق كان في زمن عمر ، مصداقاً الى ان طاهر بعض الروايات انه
 قبل ما جاء به خزيمة من دون ان يقترب بشهادة شاهدين ، نظراً الى ان رسول الله
 ﷺ اجاز شهادته بشهادة رجلين ، و في بعضها انه قبل لاقتضائه بشهادة عمر ،
 وتصديقه اياه في كون ما جاء به من القرآن ، مع ان كلا متهمها يتناقض مع ما يدل
 على انه لا يقبل الا ما شهد به شاهدان ، لان الطاهر ان الشاهدين غير المدعى فهما
 بضميمة المدعى ثلاث مرات فاجابة رسول الله ﷺ شهادته بشهادة رجلين لا تدل لاعلى
 كونه قائماً مقام اثنين في مقام الشهادة ، لا قول دعواه من دون بيعة ، او كونه ممدوداً
 من الشاهدين ، فيكفي الشاهد الواحد كما لا يخفى ، و مصداقاً الى عدم احتياج
 الامر الى الشهادة ، اصلاً ، وذلك لان المفروض بحسب تعبير الرواية كون الموقوف
 عند خزيمة هي التي فقدتها زيد ، و مع دسوح كون الموقوف هو الموجود عنده
 لاجابة الى الشهادة ، كما لا يخفى على اولى الدراية .

السامع طاهر الرواية الحامسة عشر : ان الذي ارسل المصحف الى البلاد
 هو عمر بن الخطاب ، و طاهر البعض الآخر ، كالرواية السابعة عشر ان الذي بعث
 مصحفاً الى كل اقل هو عثمان

الثامن : طاهر بعض الروايات - كالرواية السابعة عشر - ان عثمان عيّن
 للكتابة والمسح زيد بن ثابت ، وسعيد بن العاص ، و عبدالرحمن بن العارض ، و
 عبد الله بن الزبير . وطاهر الرواية العشرين : انه عيّن زيداً للكتابة ، لانه اكتب
 الناس ، و سعيداً للاملاء ، لانه افصح الناس ، و طاهر الرواية الواحدة والعشرين
 انه امر ان يملأ هذيل ، ويكتب تقيف ، والرواية الثالثة والعشرين ، انه لم يتحقق

املاء هديل ، وكتابة ثقيف ، و طاهر الرواية الراعبة والعشرين ، و ابحامه
والعشرين - أن الاملاء كان من اثنى بن كعب ، و الكتابة من زيد بن ثابت
والاعراب من سعيد بن العاص ، كما في الاولى منهما ، و زيادة عبدالرحمن من الحادث
كما في الثانية منهما

هذه هي عمدة الامور التي تحول الروايات المتقدمة منه قصة فيها ، وهذا بعض
الامور الاخر يظهر ، بالتأمل ودقة النظر ، و مع هذه المناقشات كيف تصح هذه
الروايات للركون والاعتماد عليها في هذا الامر الخطير ، الذي لا يساعد شيء من
العقل والنقل ، كما سيظهر عن قريب ان شاء الله تعالى

ان قلت : هذه الروايات مع كبرها متناثرة جداً ، وان لم تكن متصفاً بوصف
التواتر لما ذكر من ثبوت المناقصة والمعادمة بينها ، الا ان اصافها ، بوصف التواتر
المعنوي ، احدى مرجحة في المقام الى ايمانها على عدم تحقق الجمع و روى
الشيخ و وقوعه بعدم اجمالاً ، وان لم تعلم كيفية و خصوصياته ، وانه وقع مبدأ الاول
او الثاني ، او الثالث ، او غيرهم مما لا يكاد يرمى به يشار و هو يوقش و هذا
الانصاف فلا أقول من انصافه ، بل انه تر الاحتمال الذي يرجح الى العلم لاحتمال مصداقه
احدها المواقع و من الامر ، و هو كما هي للقائل بالتحريف ، بعد استماعها على
عدم تحقق الجمع في حياة النبي ﷺ .

قلت : الانصاف بالتواتر الاحتمالي - كما اعترف به - فرع تحقق العلم الاحتمالي
بمطابقة احدها للواقع ، و صدورها عن المصوم ^{عليه السلام} ، و بدون تحقق هذا العلم
لا مجال لهذا الانصاف اصلاً ، وحينئذ يمنع تحققه لعدم ثبوت العلم واليقين وحدها ،
لا صدورها عن المصوم ، لعدم كون شيء من تلك الروايات منسوبة اليه ، و حاكية
لقوله و نحوه ، ولا بالمطابقة للواقع ، لأن الواحدان بقصى بعدهم فدعوى التواتر
ولو اجمالاً مما لا يدعيها المنصف .

الجهة الثانية: فعارضها مع روايات أخرى :

ان هذه الروايات مع ما فيها يدل على ان القرآن كان قد جمع وكتب في عهد النبي ﷺ ، وهذه الروايات أصلاً كثيرة .

١ - روى البخاري في إحدى رواياته ، عن قتادة قال : سألت انس بن مالك من جمع القرآن على عهد النبي ﷺ ؟ فقال : اذمهم كُتِبَ من الأنصار ، أنس بن مالك ، وعبد بن حنبل ، وروى بن ثابت ، و أبو زيد . و روى في موضع آخر مكان أنس بن مالك .

٢ - روى أبو داود في معاني مناقبه عن علي بن رباح قال : جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ على بن أبي طالب عليه السلام ، أنس بن مالك .

٣ - روى الحاكم في المستدرک ، بسند على شرط الشيخين ، عن زيد بن ثابت قال : كتب رسول الله ﷺ في أول القرآن من الرقاع .

٤ - وفي «الأنباء» إخراج أحمد وأبو داود ، والترمذي ، والبيهقي ، وابن حبان ، وأبو حاتم عن ابن عباس قال : كتب لعثمان ، ما حملكم على ان يجمع القرآن إلى الأنفال ، وهي من المناني ، ولما قرأها من المنان فقرأتم بينهما ، ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ، وصفتها في السبع الطوال ؟ فقال عثمان : كان رسول الله ﷺ يقول : يا أيها النور ، فات العدد ، فكان إذا أنزل عليه شيء دعاه بعض من كان مكتف فيقول : سمعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها ، كذا وكذا ، وكانت الأنفال من إسرائيل ، بل سمعتموها ، وكانت مراعاة من آخر القرآن ردلاً ، وكانت قصتها شبيهة بقصتها ، فصنعت أنتم ، فيها ، ففضل رسول الله ﷺ ولم يبين لها أنها حتمية . ومن جاز ذلك قرأت بينهما ولم يكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ، وصفتها في السبع الطوال .^(١)

(١) قال البيهقي في الأنباء في حاشية لوح سبع عشر . وإخراج أحمد وغيره من حديثه من الأنباء . رسول الله (ص) قال : عطيتم مكان لتوراة ، لسبع الطوال .

٥ - حرج السيفي و ابن أبي داود ، عن الشعبي ان الجامعين لقرآن على عهد النبي ﷺ ستة : ابي وزيد بن ثابت ، و معاذ ، و ابو الدرداء ، و سعيد بن عبيد ، و ابو زيد ، و مجمع بن حاربة

٦ - حرج ابن سعد في محكي و الطلقات ، انساب الفصائل بن ذكين ، حدثنا الوليد بن عبد الله بن جميع قال : حدثني جدتي عن أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث و كان رسول الله ﷺ يرويه ، و يسميها الشهداء ، و كانت قد سمعت القرآن ، و كان

→ و اعطيت مكان الربور ، السبي ، و اعطيت مكان الانجيل ، انكبي ، و نصب بالمعصم ، و هذه الرواية بدل على انعام لسور قرآنيه عن عهد لبي (ص) و لهذه «الانعام الادبية» و احتض من كل قسم ، بها بصواب خاص و قال اسيوطي فيه يضاف في حاشية النوع ثامن عشر لدى تعرض فيه لمجمع لقرآن و ترتيبه ، «الصحح الدوال اولها اسفرو و آخرها براءة كذا قال جماعة ، لكن اخرج الحاكم و ابن أبي عمير عن ابن عباس قال : السبع الطوال : البقرة ، و آل عمران ، و النساء ، و المائدة ، و الانعام ، و الاعراف قال الروي و ذكر السبعة فسميتها ، و هي رواية صحيحة ، عن ابن أبي حاتم و غيره ، عن مجاهد ، و سعيد بن جبير ، عن يضي السبعة : يوسى ، و تقدم عن ابن عباس منه في اسوع الاول ، و هي رواية عهد الحاكم انها لكهف و النور ماوليها ، سميت بذلك ، لان كل سورة منها تزيد على مائة آية و تقربها و انكبي ماولي المشي ، لانها تسها - ي ثابت بعدد - فهي ثون ، و ثون لها او ثل ، و قال الفر : هي لسورة اسي ايها عن من مائة آية ، لانها تشي كثير من تشي الطوال و ثون ، و قل : تشية الاثنا فيها يدبر ، و لبحر حكاك لكراري و قال في حمال اقراء هي السور التي تشبهها النصوص ، و عند تطلق على القرآن كله و هي الفهجة كما تقدم و انبصل ماولي الثاني من قصار لسور سمي بذلك لكثرة انفصول التي بين السور بالتملة ، و قيل لقته بمسوح منه ، و لهذا سمي بالمشكم ايضاً ، كما روى البخاري عن سعيد بن جبير قال : ان ابي ندعويه ، انفصل هو للمحكم و آخره سورة «الناس» بالانوع

و سأي في المتن رواية بن عباس التي عر فيها بالمحكم ، و يحتمل ان يكون مراد «خصوص السور المفصلة»

رسول الله قد أمرها أن تؤم دارها ، وإن رسول الله ﷺ حين غزا بدرأ قالت له :
أتأذن لي فأخرج معك أدري حرجاكم ، أمرت من أمرهاكم ، لعن الله يهدي لسي
شهادة قال : « إن الله مهتد لك شهادة » .

٦ - عن محمد بن كعب القرظي قال : جمع القرآن في زمان رسول الله ﷺ
خمسة نفر من الأنصار : معاذ بن جبل ، وعبادة بن الصامت ، و أبي بن كعب ، و أبو
الدرداء ، و أبو أيوب .

٨ - ابن عباس : جمعت المحكم على عهد رسول الله ﷺ بناء على أن يكون
المراد بالمحكم هو مجموع القرآن ، وإنما بناء على أن يكون المراد به هو خصوص
السور المتصلة - كما تقدم في سورة الشورى - ، ورواية لا تدل على تعلق الجمع
بمجموع القرآن ، لكن الظاهر أن هذا الاحتمال بعيد .

٩ - الرواية السادسة من الروايات المتقدمة المشتملة على التعليل بالله قدس
تعالى من أصحاب رسول الله ﷺ قد جمعوا القرآن .

١٠ - زوى سرورق ، ذكر عبدالله بن عمر ، و عبدالله بن مسعود قال لا زال
أحبه سمعت النبي ﷺ يقول : خذوا القرآن من أربعة ، من عبدالله بن مسعود ،
و سالم ، و معاذ ، و أبي بن كعب .

هذه هي الروايات الواردة الظاهرة في أن الجمع للقرآن قد تحقق في عهد
النبي ﷺ

صف إلى ذلك ما ذكره محمد بن اسحق في الفهرست من أن الجماعة للقرآن
في عهد النبي ﷺ هم علي بن أبي طالب ، و سعد بن عبيد بن الجراح ، و
عمر بن زيد ، و أبو الدرداء ، و عمر بن زيد ، و سعد بن جندل بن أوس ، و أبو زيد
ثابت بن زيد بن السهمان ، و أبي بن كعب بن قيس هذلي أمروا القيس ، و عبيد بن
عذارية ، و زيد بن ثابت .

وما قاله الحارث المعاصي^(١) في محكي كتاب « فهم السن » مما هذا لفظه.
« كندة القرآن ليست بمعدثة فانه عليه السلام كان يأمر بكتابه ، ولكنه كان مفرقاً
في الرفع والاكتاف والعيب واما امر الصديق بسجها من مكان الى مكان مجتمعا
وكان ذلك بمنزلة اوراق وجدت في بيت رسول الله ﷺ فيها القرآن منتشراً
فجمعها جامع و ربطها بغيط حتى لا يضيع منها شيء »
الجهة الثالثة : تعارضها مع الكتاب و العقل :

انه هذه الروايات التي استند اليها القائل بالتحريف مغايرة للكتب والعقل :
اما مخالفتها للكتاب ، فانه قد وقع في الكتاب العربي تعديرات لاتلائم الا
مع تحقق الجمع في زمن النبي ﷺ و امير السور بعضها عن بعض ، و حصول
التأليف والتركيب بين الايات ، بل و بين السور ، و ذلك مثل التعمير : « السورة »
في آيات متعددة كابيات التحدى ، السورة ، او عشر سور . فان هذا التعمير لا يلائم
مع تفرق الايات و تشتتها ، و عدم تحقق التأليف والتركيب بينها ، ضرورة ان
السورة عبارة عن مجموعة آيات متعددة من كبة منصبة متساسة من حيث العرض
المقصود منها ، فالتعمير بها لا يتناسب الا مع التعمير والاختصاص

و مثل التعمير عن القرآن ، « الكتاب » كما في آيات كثيرة التي منها قوله
تعالي في سورة البقرة : « ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين » وفي سورة ابراهيم
« كتاب انزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور » وقد وقع هذا الاطلاق في
لسان النبي ﷺ في مثل حديث الثعلبي المعروفي بين القرطبي ، فان لعط « الكتاب »
تظهر في المكتوب الذي كان مجموعاً مؤلفاً ، و لو تفرقت في هذا الظهور بملاحظة
اصل اللفظ فالعجالة للمناقشة بالنظر الى العرف العام الذي اقي عليهم مثل هذه التفسيرات
ضرورة ان ظهوره في المجموع مؤلف مما لا ينبغي الارتياب فيه بهذا المظهر ، فتدبر .

(١) هو الحارث بن اسد المعاصي ، و يكنى ابا عبد الله ، من كبار الصوفية ، كان عالماً

بالاصول والمعاملات ، و هو استاد اكثر بعد ديس في عصره ، توفي بعد سنة ٢٢٣ هـ

و أما معالفتها، للمؤمن فلأن الدعوة الإسلامية كانت من أوّل شروعاتها متفتية على امرين ، ١ - مشتملة على جهتين احدهما : اصل لسوة و لسفارة و لوساسة ، ثانيتهما : كونه خدمة للنسوبات والسمات ، ومرجع الاخير الى بقاء الدين القويم الى يوم القيامة ، واستمرار الشريعة المقدسة و دواعيها بحيث لا يسيء الله ، ولا يسمع الله اصلاً ، حالاً بعد وَاللّٰهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ حلال الى يوم القيامة ، و حرام الى يوم القيامة

٢ - من الوضوح ان الايمان بشجرة الميثم لهذه الدعوى لابد ان يكون صالحاً لا ثبات كلا الامرين ، و قدماً للاستناد اليه في كلتا الدعويتين ، فالمعجزة في هذا الدين تمتاز عن معجزات الانبياء السابقين و تحتص بخصوصية لا توجد في معجزات السابقين ، و لاجله يختص - سبحانه و تبارك - مع تلك المعجزات غير الباقية ، والامور الخارقة للعادة التي كان الغرض منها اثبات اصل الدعوة و من المعلوم انما ان هذا الوصف انما يختص به القرآن المجيد و لا يوجد في معجزات النبي ﷺ و هو اسمعرة الوحيدة العديدة و لا دليل القدر الدقيق الى يوم القيامة ، فالقرآن من حين ارد له ان ملحوظ بهذا الوصف ، و مسطوراً من هذه الجهة التي ليس فوقها جهة ولا يرى شأن اعظم منها ، كما لا يخفى

و مع وجود هذه الخصوصية : ثبوت هذه العظمة كيف يمكن توهم انه ام يجمع في عصر النبي ﷺ ولم يثن ثلثه - من جهة الجمع - الرسول الاعظم ، ولا احد من المسلمين ، مع شدة اهتمامهم به و بحفظه و قرأته و تعاليمه و تعليمه ، و تدريس و تدريس ، و حشد فنون المرافق والاحكام و القصص والحكم و سائر الحقائق منه ؟ ان هذا يتوهم من له عقل سليم ، وطبع مستقيم ان يوكد النبي ﷺ امر جمع القرآن الى من بعده ، سيما مع علمه بان الذي يتصدى للجمع بعده هو الذي لا يكون متصفاً بوصف العصمة ، بل و اعظم من ذلك - ولا حظ له من العلم والمعرفة بوجه - اذ لا محالة يكون حجة ناقصة من جهة التحريف - من جهة عدم

تحقق التناسب الكامل بين الآيات ، و من الواضح مدخليته وترتيب العرض المقصود منه ، ضرورة أن ارتباط أجزاء الكتاب ، و وقوع كل جزء في موضعه له كمال المدخلية في قرب عرض الكتاب ، خصوصاً في القرآن الذي كان عرصة أهم الأعراس من ناحية ، و عدم كونه متحصراً بعلم خاص ، و من مخصوص من جهة أخرى ، فإن التناسب في مثله لو لم يراع لا يتحقق العرض أصلاً .

فلا محيص عن الالتزام بتحقيق الجمع و التأليف في عصره ، و كون سورة و آياته متميزة بعضها عن بعض ، خصوصاً مع أنه في القرآن جهات عديدة يكفى كل واحدة منها لأن تكون موضعاً لعناية المسلمين ، و سبباً لاشتهاره بين الناس ، حتى الكافرين والمنافقين ، وذلك :

مثل : الأعتة و فصاحتها التي هي العرض المهم للعرب في ذلك العصر ، و دسوح كون بلاغته واقعة في لدرجة العلي ، و فصاحتها حائرة للمرتبة لقصوى ، و من هذه الجهة كان موضع توجه لعموم الناس - المؤمن و غيره - المؤمن يحفظه و يقرأه لإيمانه ، و التلذذ بالعاطفة المقدسة و معانيها المالية ، و لكافر و المنافق يمسره رجاء من رصته ، و الآيات بمنتهى و إعطال حجتته

و من الجهات الأخرى كالأحر و الثواب المترتب على حفظه و قراءته و تعليمه من د على مجرد النظر الى آياته و سورة ، و كون النبي ﷺ مرغاً في حفظه و محراً للمؤمنين الى الرجوع اليه ، و كون الحافظ له شأن عظيم ، و مرتبة خاصة بين المسلمين و غير ذلك من الجهات .

و لا بأس هنا بذكر كلام السيد المرتضى - قدس سره الشريف - في هذا الشأن ، و كلام النجاشي المفسر من علماء العامة ، و الجواب عما أورد عليهما المحدث المعاصر في كتابه الموضوع في التحريف

قال السيد المرتضى : و ان القرآن كان على عهد رسول الله ﷺ مجموعاً مؤلفاً ، و هو عليه الآن ، لان القرآن كان يحفظ و يدرس جميعه في ذلك الزمان

حتى عيش على جماعة من الصحابة في حفظهم له ، وانه كان يعرض على النبي ﷺ
ويقتلى عليه ، وان جماعة من الصحابة مثل عبدالله بن مسعود ، و ابي بن كعب ،
وغيرهما حتموا القرآن على النبي ﷺ عدة حتمات ، وكل ذلك يدل مادني تأمل
على انه كان مجموعاً مرتباً غير متوز ولا منثوث »

و قال البلخي في تفسيره المسمى : « جامع علم القرآن » - على ما نقله عنه
السيد بن طاوس في معكى « سعد السعود » - ما نقله : « و انى لاجب من ان يقبل
المؤمنون قول من زعم ان رسول الله ﷺ ترك القرآن الذى هو حجة على آفته ،
والذى تقوم به دعوته والعرائض التى جاء بها من عند ربه ، و به يصح دينه الذى
بضنه الله داعياً اليه ، معروفاً في قطع الحرف ، ولم يجمعه ولم يصنه ، ولم يحفظه ، ولم
يحكم الامر في قرأته ، وما يجوز من الاختلاف وما لا يجوز ، و في اعرابه ومقداره
و تأليف سوره و آيه . هذا لا يتوهم على رجل من عامة المسلمين ، فكيف رسول
رب العالمين ﷺ » .

و اورد المحدث المعاصر على السيد المرتضى .

اولاً : بان القرآن نزل تحوفاً ، و تم تشييد عمره ﷺ فان صح ما نقله فالمراد
درس ما كان عنده من لسور

وثانياً : بان قعود امير المؤمنين ع في بيته بعدة ﷺ لجمع القرآن و تأليفه
حوقاً من صياغه مما لا يقبل الادكار بعد استعاضة الاخبار بذلك ، وكيف يجتمع هذا
مع كونه مجموعاً مؤلفاً مرتباً متداولاً بين الصحابة في حياته

و ثالثاً : بما ملخصه ان ما نقله ان ابن مسعود ، و ابي و غيرهما . فانما
هو من جنس ضعيف ، رده المخالفون ، ثم ذكر طائفة من الروايات المتقدمة الدالة
على ان الجمع وقع في عصر النبي ﷺ .

و اورد على البلخي :

اولاً : بالنقص على مذهبه ، فانه ﷺ مع علمه بانه يدوت في مرضه ، و نختلف

أمته بعده ثلاثاً وسبعين مرة ، وانه يرجع بعده يصر بضعهم رقابهم ، كيف
لم يمت لهم من بقوة مقبلة ، ولا قل لهم احتاروا انتم حتى نركهم في صلالهم
لى يوم الدين ، فاد حار تو كبل هذا الامر العظيم اليهم مع اختلاف الاداء وتشتت
الاهواء حار تو كبل مر جمع القرآن و تأليفه اليهم .

و تألياً ، يا مسلم ان لقران متمامه كان عنده عليه السلام من رقا ، و انما هو من
امر الجمع و التأليف الذى هو سب لنقائه و جمعه الى من فوس له جميع اموره
و امور أمته بعده ، و احتياج الناس اليه بحيث يحتل عابهم امرهم لولاه انما هو
بعده ، ليس في ذلك تنقيص في ثبوته أصلاً ، بل في ذلك اعلاء لشأن من فوس اليه
الامر ، و تثبت لامامته ، و اعلام برهنته ، وقد امتثل ما مر به في جمعه بعده ،
و حيث قد اراد ان كان يديهم انما يحدوه من هذا المجموع معين ، لامن
لا ، كن استمرقه من الصدور و الالواح فيه

١ - انه لم يكن مرتباً ، و انما القه و دعه امير المؤمنين عليه السلام وقد هجروا

مصحفه .

٢ - ان ما تقدم بطرفهم المستعمه سربح في بهم جمعه من الالواح و الالواح

بلمترقه

و الجواب :

ثم عن ايراده على السيد المرتضى - قدس سره - ان رول القرآن مجموعاً تاماً بعينه
تمام صوره الشريف لانهاى ما اهداه السيد المرتضى بوجه ، خصوصاً بعد ملاحظة ما
قد تقدم من ان القرآن كان من حين روله متصفاً بانه هو المعبره الوحيده الحادثة
التي يتوقف اساس الدين ، و صل الشريعة على بقائه ، و وجودها بين الناس ، كما
نزلت الى يوم القيامة .

وسأبني البحث عن مصحف امير المؤمنين عليه السلام و امتيازاه عن المصحف المعروف

و انه لا تعادلات منه في شيء يرجع الى صل القرآن آياته أصلاً ، و ما نقله من ان

ابن محمود وابي لا يكون الاعتماد فيه على صف الاحبار العامة ، بل على الامر المعروف بين المسلمين من وجود مصحف لكل واحد منهم ، و ظهور كون جمعهم في عهد النبي ﷺ و عصره .

و اما عن ايراده على السامع فان القصص بمسألة ، بخلافه على طلق عقيدته ، و خصوصاً او كان مستنده ما يسوونه الى النبي ﷺ ، لا تجمع متى على خطأ ، كما هو واضح ، و اختلاف المآلتي و تعدتها ، و اصدار الاعصار في الكتاب منه ، لا ريب فيه ، و ان المراد من الجمع و التأليف الذي فهم النبي ﷺ امره الى من فهم اليه جميع اموره ، ان كان الجمع محدود يرجع الى ترتيب الايات والسور بحيث لم يكن في عهده ﷺ مواقع الايات معينة ، ولا مواضعها متحدة ، و نحن نجمع ذلك حتى يحتاج النبي ﷺ الى التفويض الى علي عليه السلام ، و ان كان المراد الجمع في محل واحد ، كقرطاس و مصحف فهذا لا ينفي ما ذكره السامع بوجه ، ولا يرجع الى عدم كون القرآن مرتباً في زمن النبي ﷺ .

الجهة الرابعة : مخالفتها لضرورة تواتر القرآن :

ان هذه الروايات الدالة على ان القرآن قد جمع بعد الانعلاء و في زمنهم ، و ان الاستناد في ذلك كان منحصرأ بشهادة شاعدين ، او شاهد واحد اذا كان معديلاً لشخصين - مخالفة لما قدمه - - - - - . فقامت من ثبوت الاجماع ، بل الضرورة على ان طريق ثبوت القرآن منحصر بالتواتر ، و انه فرق بينه و بين الخبر العاكي لقول المعصوم عليه السلام المشتمل على حكم من الاحكام الشرعية .

و مع هذه المخالفة كيف يمكن الاحد بها و الالتزام بمصونها ، و نصير الشهادتين بالحفظ و الكتابة - كما عن بعضهم - مع انه مخالف للظاهر ، و لنفس تلك الروايات لا يجدي في رفع الاشكال ، و ان القرآن لا يشتت بغير طريق التواتر .

الجهة الخامسة : استلزامها للقول بالتحريف :

ان الاستناد الى هذه الروايات لعدم تحقق الجمع في زمن النبي ﷺ و بعد

المعصوم ، و استكشف وجود المقص في القرآن من هذا الطريق لا ينطبق على المدعى بل اللزم على المستدل ان يقول بالتحريف من جهة الزيادة ايضاً ، و ذلك لقضاء الـمة بان المستند - وهي شهادة الشاهدين - لا يكون مطابقاً للواقع دائماً ، ضرورة ان الالتزام بكونها كذلك ، و دعوى حصول القطع بان كل ما شهد به شاهدان ، او من بحكمهما ، على انه من القرآن مطابق للواقع في عدية البعد ، بل الظاهر هو العلم الاحتمالي بتحقيق الكذب في البعض ، خصوصاً مع ثبوت الدواعي من الكفار و المنافقين على تخريب الدين ، و السعي في اضمحلاله و اهدام ثلثه ، وحينئذ يعلم - احتمالاً - بوجود الزيادة في القرآن كالمقدمة

و دعوى : ان الآية امرتها الواقعة فوق مراتب الكلام البشري و بها قرينة على كونها من القرآن ، و عدم كونها كلام البشر

مدقوعة : انه على ذلك لا تكون شهادة الشاهدين مصدقة للآية ، و كونها من كلام الله ، بل كانت الآية مصدقة لها ، و لكونها شهادة مطابقة للواقع ، و عليه ولا حاجة الى الشهادة اصلاً ، و هو خلاف مفاد الروايات المتقدمة .

وقد افدح من جميع ما ذكرنا - بطوله و تفصيله - بطلان هذه الروايات ، و عدم امكان الاخذ بمصونها ، و انه لا محيص عن الالتزام بكون الجمع و التأليف الراجع الى تمييز الآيات بعضها عن بعض ، و ليس كون الآية الفلائية جزء من السورة العلانية ، بل و موقعها من تلك السورة ، و انها هي الآية الثانية منها - مثلاً - او الثالثة او الرابعة و هكذا ، و كذا تميز السور بعضها عن بعض واقفاً في عهد النبي ﷺ و عصره بامره و اخباره ، غاية الامر تفرقها و تشتتها من جهة الاشياء المكتوبة عليها ، و المنقوشة فيها كالسبب و اللخاف و مثلها .

بمع لا ينبغي انكار ارتباط جهة من القرآن بابي بكر و كذا بعثمان :

اما ارتباطه بابي بكر : فهو انه قد جمع تلك المتفرقات التي كان شأها مبنياً من جميع الجهات ، و كانت حالية من نطق الابهام و الاجمال تمام المعنى في قرطاس

او مصحف الذي هو بمعنى القرطاس ، او قطع الجلد المدبوع ، وقد وقع التصريح في بعض الروايات المتقدمة بان ابا بكر هو اول من جمع القرآن بين اللوحين ، وقد عرفت تصريح العارث المحاسبي بذلك ، وان جمع ابي بكر بمنزلة حيط رطبا لاوراق المتفرقة الموحودة في بيت النبي ﷺ ولا بعد الالتزام بما في بعض تلك الروايات من كون المصحف الذي جمع ابو بكر فيه القرآن هو الذي كان عنده زمن حياته ، و كان بعده باختيار عمر ، و انتقل منه الى حفصة بنته روح النبي ﷺ

و مما ذكرنا ظهر ان الاشكال والاشتهاء انما نشأ من خلط ، و عدم تبيين مفهوم كلمة الجمع الواقعة في الروايات ، و تحييل كون المراد من هذه الكلمة هو الذي يكون محل البحث في المقام ، و موردًا للمقص والابرام ، ولا بد من التوضيح و ان كان المتأمل قد ظهر له الفرق مما ذكرنا فنقول

أما الجمع الذي هو محل البحث في المقام هو الجمع بمعنى التأليف و انترتيب و جعل كل آية في السورة التي هي جزء لها ، و في موضعها من تلك السورة ، و الجمع بهذا المعنى لا يكون الا وظيفه النبي - ما هو نبي - ولم يتحقق الا منه ، ولا معنى لسدوره من غيره ، حتى في عصره و زمن حياته ، و منه يظهر ان الروايات الدالة على تحقق الجمع من اشخاص معينين في زمن النبي لا يكون المراد بها هذا المعنى ، فان مثل ابي من كعب لا يقدر على ذلك ، و ان كان في حياة النبي ﷺ ضرورة انه من شوؤن القرآن و ما به تقوم حقيقته ، ولا طريق له الا الوحي .

و اما الجمع الوارد في الروايات المتقدمة ، اعلم من الروايات الدالة على عدم تحققه في زمن النبي ﷺ والروايات الدالة على تحققه في زمنه من ناحية الاشخاص فالمراد به هو جمع المتفرقات والمتشتتات من جهة الاشياء المكتوبة عليها ، والمقوشة فيها ، عاية الامر ان الجمع في زمن النبي ﷺ كان بمعنى القدرة على تحصيل القرآن باجمعه ، و حصوله له كذلك .

و بصارة اخرى كان عنده جميع القرآن في الاشياء المتفرقة ، و الجمع عند

حياته بمعنى جمعه في اللوحين والقرطاس والمصحف

فقد ظهر ان الجمع - بمعناه الذي هو محل الكلام - بعيد عن مفاد جميع الروايات بمراحل ، وان المتصنف به لا يكون عن النبي ﷺ بوجه ، بل روايات وكذا لتوارىح الدالة على تحقق الجمع من اشخاص في زمن النبي ﷺ اجنبى عن المقام ، لمقدار الذي تدل الروايات التي هي مورد الاستدلال القائل بالتعريف كذلك ، وعدم الالتفات الى ذلك صار موجبا للحاط و الاشتباه والاسراف من مسير الحقيقة كما عرفت .

واما ارتباط عثمان الذي اشتهر اضافة القرآن وانتبه اليه ، واشتهر عنه حرقة مصاحف غيره ، حتى سمي بحرقة المصاحف ، وانتقد عليه من هذه الجهة - فلبس الامر يرجع الى الجمع والتأليف بطبعي الذي ذكره من تميز الايات والسور و تبيين بعض كذا واحدة منهم ، عن البعض الآخر ، بل الطاهر - كما دل عليه بعض الروايات المتقدمة - ان ارتباط عثمان انما هو من جهة انه جمع المسلمين على قراءة واحدة ، بعد تحقق اختلاف القراءة بينهم من جهة اختلاف القائل والامكنة في النسخ والتفسير

قال الحادث المحاسني والمشهور عند الناس ان جامع القرآن عثمان ، وليس كذلك ، انما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد ، على اختيار وقع بينه وبين من شهد من المهاجرين والانصار ، لما حشى القصة عند اختلاف اهل العراق والشام في حروف القراءات ، فاما قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي انزل بها القرآن ،

ثم يقع الكلام في ان القراءة الواحدة التي جمع عثمان المسلمين عليها ماذا ؟
وانه اعتمد في ذلك على اى شيء ؟

يمكن ان يقال : ان تلك القراءة هي القراءة الواحدة المتعارفة بين المسلمين ، التي اخذوها بالتواتر عن النبي ﷺ لما عرفت في مبحث تواتر القراءات من ان

استناد جميع القراءات الى النبي ﷺ امر موهوم فاسد ، و ان احديث رسول القرآن
على سبعة احرف - على فرض صحتها و حوار الالتزام بها - لا ارتباط لها بين
القراءات السبعة بوجه .

وقد ذكر على بن محمد الطوسي العلوي القاطن في معكمي كتاب «سعد السعود»
نقلًا عن كتاب أبي جعفر عبد بن منصور ، و رواه محمد بن زيد بن مروان في اختلاف
المصاحف ، ان القرآن جمعه على عهد أبي بكر زيد بن ثابت ، و خاله في حديث أبي
و عبدالله بن مسعود ، و - لم يولى أبي حنيفة ، ثم عاد عثمان فجمع المصحف برأى
مولاه علي بن ابي طالب رضي الله عنه واحد عثمان مصحف أبي ، و عبدالله بن مسعود ، و سالم
مولاي أبي حنيفة معهما ، و كتب عثمان مصحفاً لنفسه ، و مصحفاً لاهل المدينة ، و
مصحفاً لاهل مكة ، و مصحفاً لاهل الكوفة ، و مصحفاً لاهل البصرة ، و مصحفاً لاهل
الشام .

وقال الشيخ ابو عبدالله الرضوي - مدظل هذه العشرة - « ان مصحف
الشام رأى ابن فضل الله العمري في اواسط القرن الثامن الهجري يقول في وصف مصحف
دمشق : و الى حاضه الأيسر المصحف عثمانى بخط أمير المؤمنين عثمان بن عفان .
و يظن قويتاً ان هذا المصحف هو الذي كان موجوداً في دار الكتب في لبين عراد ،
و انتقل الآن الى انكلترا ، و رأيت في شهر ذي الحجة سنة ١٣٥٣ الهجرية في دار
الكتب المملوكة في النجف مصحفاً بخط الكوفي كتب على احره : كتبه علي بن
ابيطالب في سنة اربعين من الهجرة ، و تشابه امي واه في رسم الخط الكوفي فديظن
من لا حيرة له انه كتب علي بن اوطالب بالواد »

هذا و لكن الاستناد الى رأي مولانا علي بن ابيطالب رضي الله عنه بعيد خصوصاً مع
ملاحظة وجود مصحف له رضي الله عنه لا يحتاج معه الى شخص آخر أو شيء آخر ، الا
ان يكون الاستناد الى الرأي دون المصحف ، لاجل كون مصحفه زائداً على القرآن
و آياته كما سيظهر ، فاعلمه رضي الله عنه لم ير من ان يحمل له حاجتهم لعدم صلاحيتهم

لملاحظته والمظهر فيه ، كما يساعده الاعتماد

وقد تحصل من جميع ما ذكرنا ان لفظ « الجمع » الذي يستعمل في مسألة جمع القرآن يكون له اربعة معان ، وقد وقع بينها الخلط ، ولا حيلة لتحقيق الابهام الذي ادى الى الالتزام بالتحريف ، الذي يوجب ترلزل الدين ، و ضعف المسلمين ، كما عرفت في اول المبحث ، وهذه المعاني الاربعة عبارة عن

١ - الجمع بمعنى التأليف والتركيب وحمل كل آية في السورة التي هي جزء لها وفي موضعها من تلك السورة و كونها آية نافية له - مثلاً - او ثالثة او رابعة وهكذا ، و الجمع بهذا المعنى هو محل الحديث والكلام وقد عرفت ان الجامع بهذا المعنى لا يكون الا النسي مما انه نسي . و عبارة اخرى لا طريق له الا الوحي ولا يصلح اسناده الى غير النسي بوجه . و سبأني له مراد توصيح في الجواب عن الشبهة الثالثة للقائل بالتحريف فانظر

٢ - الجمع بمعنى تحصيل القرآن باجمعه من الاشياء المتفرقة المكتوبة عليها و مرجه الى كون الجامع واحداً لجميع القرآن من اوله الى آخره وهذا هو الجمع المتحقق في عصر النبي ﷺ و المنسوب الى غيره من الاشخاص المعددوين ، و ربما يراد من الجمع بهذا المعنى جمع القرآن بجميع شؤونه من التأويل و التفسير و شأن السور و غيره ، و هو المراد من الجمع الذي تدل الروايات الكثيرة الآتية على اختصاصه بمولانا امير المؤمنين - عليه افضل صلوات المصلين - .

٣ - الجمع بمعنى جمع المتفرقات و كتابتها في شيء واحد كالقرطاس والمصحف بناء على مغايرته للقرطاس ، و هذا هو الجمع المنسوب الى ابي بكر ، و يدل بعض الروايات المتقدمة على نسبته الى عمر بن الخطاب

٤ - الجمع بمعنى جمع المسلمين على قراءة واحدة من القراءات المختلفة التي نشأت من اختلاف السنة القائل و الاماكن ، و هذا هو المراد من الجمع المنسوب الى عثمان كما عرفت آنفاً .

و عدم الخلط بين هذه المعاني يرشد الباحث و يهديه الى الحق و يسعدّه عن
الاعتراف المؤدّى الى التعريف و ما رأيت اهدأ يسبقنى الى البحث في مسألة جمع
القرآن بهذه الكيفية فافهم و اختتم .

الشبهة الثالثة

ان لقائل، التحريف ان يورد هذه الشبهة ايضاً ، وهي " ان علياً عليه السلام كان له مصحف غير المصحف الموحود ، وقد اتى به القوم قدم بقدموا منه ، وقد صحّ اشتغال قرآنه على زيادات ليست في القرآن الموحود ، ولا حله لم يقع مورداً لقول القوم ، و يترتب على ذلك نقص القرآن الموحود عن مصحف امير المؤمنين عليه السلام ، وهذا هو التحريف الذي يدعيه القائل به ، و لروايات الوردية في هذا الباب كثيرة منها :

١ - ما في رواية احتجاج علي عليه السلام على جماعة من المهاجرين و الانصار من انه قال : يا طلحة ان كل آية انزلها الله تعالى علي عبد الله و رسوله رسول الله و خط يدي ، و أويل كل آية امرها الله تعالى علي عبد الله و رسوله رسول الله و خط يدي ، اوشى نحتاج اليه الائمة الى يوم القيامة ، فهو عندي مكتوب باملاء رسول الله و خط يدي ، حتى ارضي الحديث

٢ - ما في احتجاجه عليه السلام على الربيعي من انه اتى بالكتاب كاملاً مشتملاً على التأويل و التمريل ، و المحكم و المتيقن ، و الماسح و الممسوخ لم يسقط منه حرف الف و الالام فلم يقبلوا ذلك .

٣ - ما رواه في الكافي باسناده عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال ما يستصعب احد ان يدعى ان عنده جميع القرآن كله طاهره و داطيه غير الاصباء .

٤ - ما رواه فيه ايضاً باسناده عن جابر ، قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ما ادعى احد من الناس انه جمع القرآن كله كما ارسل الا كذاب ، و ما جمعه و حفظه كما نزل الله تعالى الا علي بن ابي طالب . و الائمة من بعده عليه السلام .

٥ - قوله عليه السلام في حسن عبد خير : اقسمت ان لا ادع ردائي عن طهرى حتى اجمع ما بين اللوحين ، فما وضعت ردائي حتى جمعت القرآن

٦ - قوله عليه السلام : خير من عريس . رأيت كتاب الله يزداد فيه فحدثت نفسي ان لا انس ردائي للصلاة حتى احمله

٧ - قوله عليه السلام في رويته 'من شهر آشوب بعد ما جمع القرآن و جاء اليهم و وضع الكتاب بينهم ان رسول الله ﷺ قال : 'اني محلف فيكم ما ان تمسكتم به لن تصلوا كتاب الله و عن يميني اهل بيته و هذا الكتاب و ان الفترة ،

٨ - غير ذلك من الردات الكثيرة الواردة في هذا الباب الدالة على اختصاصه عليه السلام بمصحف مخصوص كان معبراً للمصاحف الاخرى ، و حيث ان علياً عليه السلام مع الحق و الحق معه ، و الارام الاكرام ، و وقوع التحريف في القرآن الموحود لا محالة و هو امدعى

و الجواب :

ان معايرة مصحفه اثلاثاً لمصاحف من حيث ترتيب السور و يظهر منه وورد للاطمينان ، اولم يكن مغايراً ؟

وقد ذكر السيوطي في 'الافان' ان ترتيبه على نحو السور كان اوله اقرأ ثم اسدئر ، ثم المزمّل ، ثم نشت ، ثم الكه نر ، وهكذا الى آخر ملكتي و المديني و حكى عن ابن سيرين و حماد عليه السلام انه قال : طبعني به كتمه على تنزيله و اواصل ذلك الكتاب لوحد فيه علم كثير ، و المحككي عن فهرست ابن المديم ترتيب آخر غير ترتيب السور

و بالجملة و هذه برة من حيث ترتيب السور مما لا يقدح 'صلاً ، لعدم ثبوت كون ترتيب السور توقيفياً 'اولاً ، و عدم كون المخالفة في الترتيب - على فرض التوقيفية - بقادحة ثانياً .

اما عدم ثبوت كون ترتيب السور توقيفياً فهو الذي ذهب اليه جمهورهم و رمحوا ان الموحود اتم هو اجتهد من الصحابة ، وان خالف فيه بعضهم كالزركشي و الكرمانى و بعض آخر

قال القوي في شرح السنة على ما حكى عنه في الاتفاق : « الصحابة جمعوا بين الدفتين القرآن الذي أنزله الله على رسوله من غير أن زادوا أو نقصوا منه شيئاً خوف ذهاب بعضه بذهاب حفظه فكتبوه كما سمعوا من رسول الله ﷺ من غير أن قدموا شيئاً أو أخرّوه ، أو وضعوا له ترتيباً لم يأخذوه من رسول الله ﷺ وكان رسول الله ﷺ يلقن اصحابه ويعلمهم ما نزل عليه من القرآن على الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا بتوقيف جرير بن إبيات على ذلك ، و اعلامه عند رسول كل آية ان هذه الآية تكتب عقب آية كذا في سورة كذا ، فثبت ان معنى الصحابة كان في جمعه في موضع واحد لا في ترتيبه ، فان القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب انزله الله جملة الى السماء الدنيا ثم كان يسرله مفرقاً عند الحاجة ، و ترتيب النزول في ترتيب التلاوة » .

و عن ابن الجوزي انه قال : « ترتيب السور و وضع الآيات مواضعها اما كان بالوحي ، كان رسول الله ﷺ يقول : ضعوا آية كذا في موضع كذا ، وقد حصل اليقين من النقل المتواتر بهذا الترتيب من رسول الله ﷺ و انما اجمع الصحابة على وضعه هكذا في المصنف » .

و بالجملة فهذه مسألة خلافية ، و ان كان التعبير « الكتاب » الطاهر في النظم و الترتيب من جميع الجهات ، في عصر النبي ﷺ و عهده ، و انقسام السور بالاقسام الاربعة : الطوال ، والمتون ، و المثاني ، و المفصل ، في عصره ايضا كما هرفت سابقاً ، و بعض الامور الاخر كالتعبير عن السورة الاولى « فاتحة الكتاب » ربما يؤيد كون الترتيب ايضاً بتوقيف من الرسول ، و ما من جريريل ، و لعله لذلك لم يكتب ابن مسعود - على ما نسب اليه - في مصحفه المعوذتين و كان يقول : انهما ليستا من القرآن و انما نزل بهما جريريل تعويذاً للحسين عليهما السلام ، و ذلك لما رآه من وقوعهما في آخر القرآن فزعم انهما لا يكونان منه ، و ان كان بطلان هذا الزعم لا يحتاج الى اقامة الدليل بعد افتقار ثبوت القرآن الى التواتر و وجوده في السورتين

أيضاً - كما مر سابقاً -

و أما عدم كون المعاملة في الترتيب بقادحة فواضح ، ضرورة ان النزاع ليس في الاختلاف في ترتيب السور ، و هو ، بل في كون القرآن الموجود ناقصاً عن مصحف علي عليه السلام في مقدار مما نزل بعنوان القرآن .

و أما ترتيب الآيات فقد عرفت انه كان بتوقيع من الرسول و هو من حميريل و يؤيده التفسير في « السورة » في معناه مجموع آيات متعددة مترتبة مشتملة على عرس واحد او اعراض متعددة من نبطه ، في بعض اكناف العرب في مواضع متكررة سيما الآيات الواقعة في مقام التحدث ، كذا في لسان النسي الاكرم عليه السلام و الاحكام المترتبة على السورة كوجوب فرائضها في العروة العريضة بعد حكاية العائفة و استحبابها و مثل ذلك لا يلائم مع بقرتي الآيات و عدم وصوح كون كل واحدة منها جزء من احراء السورة التي هي جزء لها كما لا يخفى .

مع ذكر بعض الاعلام في تفسيره المعروف بـ « الميزان » ان وقوع بعض الآيات القرآنية التي ازلت منه رتبة موقعها الذي هي فيه الآن ، لم يدخل عن مداخلة من الصحابة لاحتماد ، و ان رواية عثمان بن ابي العاص عن النبي صلى الله عليه و آله ان النبي صلى الله عليه و آله قال : « ان الله يأمر بالعدل و الاحسان ... » لا تدل على ان يريد من فعله عليه السلام في بعض الآيات في الجملة لا بالجملة . استدل على ذلك الروايات المستقيمة الواردة من طرق الشيعة و اهل السنة ان النبي و المؤمنين انما كانوا يعلمون تمام السورة شرود السملة كما رواه ابو داود و المحاكم و البيهقي و البرار عن طريق سعيد بن جبير - على ما في « الاتقان » . عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه و آله لا يعرف فصل السورة حتى تزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم ، و زاد الزائر : « هذا نزلت عرف ان السورة قد ختمت و استقبلت او ابتدأت سورة اخرى ، و غير ذلك من الروايات الواردة من طرقهم و طرقنا عن السقر عليه السلام و هي صريحة في دلالتها على ان الآيات كانت مرتبة عند النبي بحسب

ترتيب السُّرُود فكانت السُّكُنِيَّات في السُّور المَكِّيَّة والمَدَنِيَّات في سُّور مَدِينَةِ الْآلِ بْنِ قُرَيْشٍ سُورَةُ بَرَاءٍ، نَعَصَهَا مَكَّةَ وَنَعَصَهَا مَدِينَةَ، وَلَا يَتَحَقَّقُ هَذَا الْقُرْآنُ الْآلِ فِي سُورَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَا تَتَّهَمُ مِنْ اِخْتِلَافِ مَوَاضِعَ لَا يَدَّ مُسْتَدَّأً إِلَى اِحْتِجَادٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، اِنْتَهَى مَلْحُظُ مَوْضِعِ الْحَاجَةِ مِنْ كَلَامِهِ اِدَامَ اللهُ اِيَّامَهُ

وَيُرَدُّ عَلَيْهِ: اِنْ رَوَاةُ عُمَانَ بْنِ اَبِي الْعَصِ وَنَ كَانِ بَظَاهِرِهَا لَا يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ وَالشُّمُولِ الْآلِ اِنَّهُ يَسْتَعْدِمُهَا، ذَلِكَ بِمَدِّ مِلْحَظَةِ اَنَّهُ لَا حُصُوصِيَّةَ لِمَوْرِدِهَا خُصُوصاً بِمَدِّ مَا ذَكَرْنَا مِنْ اَلْعَوَاتِ الثَّانِيَةِ تَرْجِعُ إِلَى كَوْنِ الْآيَاتِ مَرْتَبَةً فِي عَهْدِهِ وَبِيَدِهِ ﷺ، وَ لِرَوَايَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى اَنْ اَلْمَسِيحَ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ اَلْمَاكَانَ اَوَّيْعُومُونَ تَعَامُ السُّورَةُ مَزُولِ السَّمَلَةِ لَا تَنَافِي صَدُورِ الْاَمْرِ اَحْيَاءُ، بِوَضْعِ آيَةٍ كَذَا فِي السُّورَةِ اَلْعَالِيَةِ وَنَ كَوْنِ الْعِلْمِ بِتَعَامُ السُّورَةِ مُتَوَقِّفًا عَلَى مَزُولِ السَّمَلَةِ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى عَدَمِ امْكَانِ وَضْعِ آيَةٍ فِيهِ، بَعْدَ مَنْ جَرَّ ثَبِيلَ اَصْلًا

وَيُؤَيِّدُهُ اِنَّهُ لَوْ كَانَ تَرْتِيبُ الْمَزُولِ مَعْلُومًا عِنْدَ الصَّحَابَةِ - كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ - لَكَانَ الْاِعْتِسَادُ بِسَاعِدِ عَلَى كَوْنِ التَّرْتِيبِ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةَ وَالْاَمْرَ - عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ - لَا دَحَالَةَ الْآيَةِ الْمَدِينَةِ فِي السُّورِ اَسْكَنِيَّهِ اَوْ بِالْعَكْسِ بِمَعْرِدِ الطَّنِّ بِالْاِثْلَامِ وَتَقْدِيسِ بَيْنِ الْمَطْلَبِ وَنَ مَعْرِدُ ذَلِكَ لَا يَقْدُومُ، التَّرْتِيبُ مِنْ حَيْثُ الْمَزُولِ الَّذِي هُوَ الْاَسَاسُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَ حَيْثُ يَسْتَكْشِفُ مِنْ عَدَمِ رَعْدِيَّةِ هَذِهِ اَلْجِهَةِ كَوْنُ التَّرْتِيبِ وَ تَشْكِيكِ السُّورِ مِنَ الْآيَاتِ، الَّتِي هِيَ حَرَّةٌ لَهَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَدَّأً إِلَى اِحْتِجَادٍ وَ اِسْتِنْسَاطٍ وَ بَطَرٍ وَ تَفَكُّرٍ اَصْلًا

وَبِالْحَقِيقَةِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ اَلدَّلَةِ الْمُثَبِّتَةِ لِكَوْنِ الْقُرْآنِ مَجْمُوعًا فِي عَهْدِ الَّذِي وَ بِيَدِهِ ﷺ وَ مَرْتَبًا مَوْكَلًا فِي زَمَنِهِ اِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَأً لِكَوْنِ تَرْتِيبِ السُّورِ اَيْضًا مَامَرَةً وَ بَظَاهِرُهُ فَلَا اَقْلَ مِنْ اَنْسَانِهِ لِكَوْنِ تَرْتِيبِ الْآيَاتِ وَ تَشْكِيكِ السُّورِ كَذَلِكَ ضَرُورَةٌ اَنْ لَهُ اَلْمُدْخِلِيَّةَ الْكَامِلَةَ فِي تَرْتِيبِ غَرَضِ الْكُتُبِ وَ حُصُولِ الْعَايَةِ الْمَقْصُودَةِ لِأَنَّ الْمَطْلَبَ اَلْمُتَفَرِّقَةَ اَلْمُتَشَتِّتَةَ لَا تَنْهَى تَحَقُّقُ الْعَرَضِ، فَالِدَّلِيلُ عَلَى تَرْتِيبِ الْآيَاتِ هُوَ الدَّلِيلُ

المتقدم على تحقق الجمع في عهد النبي ﷺ

هذا كله فيما يتعلق بمعايرة مصحف علي عليه السلام مع سائر المصاحف من جهة الترتيب بين السور، نعم لا يسمى الارباب في عدم اختصاص المعيرة بهذا المقدار بل الظاهر ثبوت المعايرة ايضاً من حيث اشتماله على اصناف وروائد لا تكون فيها اصلاً لكن الظاهر ان تلك الاصناف و الروائد لا تكون جزء للقرآن ، و اطلاق « التنزيل » عليها لا يدل على كونها من القرآن لعدم اختصاص هذا الوصف بالقرآن و كان المعمول بمراد بعض الامور بعنوان التوضيح و التفسير للقرآن و كان بعض الكتاب يكتبه مع القرآن من دون علامة ، لكونهم آتين من الالتباس ، ولا جله حكى ان ابن مسعود قرأ و ائت في مصحفه ، ليس علمكم جناح ان تسفوا فضلاً من ربكم في موسم الحج .

وحكى عن ابن العزري انه قال ربما يدخلون التفسير في القراءات ، ابصاراً و بياناً لا هم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآناً فهم آتون من الالتباس ، و ربما كان بعضهم يكتبه معه .

و حينئذ فالظاهر ان الاصوات الواقعة في مصحف علي عليه السلام كانت من هذا القبيل و ان اختياره انما هو من جهة اشتماله على جميع ما نزل بهذا العنوان من دون ان يشد عنه شيء ، و هذا بخلاف سائر المصاحف ، و يؤيده التامل في بعض الروايات المتقدمة الواردة في هذا الشأن الدالة على ان التبريل و التأويل والمحكم و المتشابه و الناسخ و المنسوخ كلها كان عند علي عليه السلام عاين الدلالة على اشتماله على مقدار مما نزل بعنوان القرآن ولا يكون موجوداً في المصحف الفعلي كما هو واضح .

الشبهة الرابعة

لروايات الكثيرة الواردة في هذا الباب دأبني تو نرها ، وهي و ان كان اكثرها ضعيفاً من حيث السند لاجل اشتماله على احديس عهد السيرة الذي اتفق على فساد مذهبه و اتصافه بالوصع و الجمل ، و على علي بن احمد الكوفي الذي حكى عن علماء الرضا في حقه انه فسد المذهب و انه كذاب ، الا ان دعوى التواتر الاحتمالي فيها الذي مرجحه الى العلم الاحتمالي يصدر بعضها لا تبغى اضافة فيها ، و لكن لاند من ملاحظتها ، ليعلم حالها من حيث الدلالة على القول بالتحريف و الباطل فيها على مدعى القائل به ، فنقول : هذه الروايات على طوائف مختلفة :

الطائفة الاولى :

ما يدل على وقوع التحريف بعذوانه او التعبير و التمديل و ما يشابهها من المناوئين و هي كثيرة

١ - ما رواه الشيخ الكشي في اذكار رجاله - على ما حكى عنه - عن حمويه و ابراهيم امي بصير فلا حدثنا محمد بن اسد ميل الرضا قال حدثني علي بن حميد اندلسي عن علي بن سويد السائي قال كتب الي ابو الحسن الاول عليه السلام و هو في السجن و اما ما ذكرت يا علي ممن نأخذ معالم دينك ، لا تأخذن معالم دينك عن غير شيعتنا فانك ان تعدت بهم احدث دينك عن الخائمين الذين خانوا الله و رسوله و خانوا اعدائهم ، انهم القموا على كتب الله عز و جل فحرقوه و بدلوه فعليهم لعنة الله و لعنة رسوله و لعنة ملائكته و لعنة آياتي الكرام البررة و لعنتي و لعنة شيعتي الى يوم القيامة

٢ - ما عن علي بن ابراهيم القمي عن ابيه عن صفوان بن يحيى عن ابي الجارود عن عمران بن هني عن مالك بن حنيفة عن ابي زرارة قال لما برئت هذه الآية ، و يوم

نبيص وجوه ونسود وجوه ، قال رسول الله ﷺ ترد على امتي يوم القيامة على خمس رايات ، قرابة مع عدو هذه الأمة فاسألهم ما فعلتم بالتقليين من بعدى ، فيقولون أما الأكبر فحرقناه وسدناه وراء ظهورنا ، وأما الأصغر فمديناه وأعصناه وطمعناه فاقول . ردوا الى النار طمعا مطمئين مسودة وجوهكم .

ثم ترد على راية فرعون هذه الأمة فاقول لهم ما فعلتم بالتقليين من بعدى فيقولون . أما الأكبر فحرقناه و سرقناه وحلصناه ، وأما الأصغر فمديناه وقتلناه فاقول لهم ردوا الى النار طمعا مطمئين مسودة وجوهكم .

ثم ترد على راية مع سامري هذه الأمة فاقول لهم ما فعلتم بالتقليين من بعدى فيقولون . أما الأكبر فمصباه ونر كناه وأما الأصغر فعدلهاء وسدناه وصممنا به كل قبيح فاقول . ردوا الى النار طمعا مطمئين مسودة وجوهكم .

ثم ترد على راية ذي النديبة مع أدل الحوارج و آخرهم فاسألهم ما فعلتم بالتقليين من بعدى فيقولون . أما الأكبر فحرقناه وبرئنا منه وأما الأصغر فقاتلناه وقتلناه فاقول لهم . ردوا الى النار طمعا مطمئين مسودة وجوهكم .

ثم ترد على راية مع امام المتقليين وسيد الوصيتين وقائد العرب المحجولين وصي رسول رب العالمين فاقول لهم . ما ذا فعلتم بالتقليين من بعدى فيقولون : أما الأكبر فاتبعناه وأما الأصغر فاحسنناه وواليتناه وأردناه وصرناه حتى أهرقت فيهم دماءنا فاقول لهم . ردوا الى الجنة روي مريدين مبيصة وجوهكم ثم تلا رسول الله ﷺ : « يوم تبيض وجوه الآية » .

٣ - ما رواه سعد بن عبد الله الحمصي في محكي مصنفه على ما نقله عنه الشيخ حسن بن سليمان الحلبي في محكي مستغنيه عن القاسم بن محمد الأصقهاني عن سليمان ابن داود المنقري عن يحيى بن آدم عن شريك بن عبد الله عن جابر بن يزيد الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال دعا رسول الله ﷺ بمنى فقال : يا ايها الناس اني تارك فيكم التقليين اما ان تمسكنم بهما لن تصلوا كتاب الله وعترتي ، والكعبة البيت

المعراة ثم قال ابو جعفر عليه السلام ، اما كتاب الله فحرقوا واما الكعبة فهدموا واما العترة فقتلوا ، وكل و دافع الله قد سددوا ، ومنها قد تسرّوا .

٣ - ما عن الصدوق في الحصال باسناده عن حابر عن النبي صلى الله عليه وآله قال . يحىء يوم القيامة ثلاثة يشكون : المصحف : المسجد و العترة ، يقول المصحف : يا رب حرقوني و مرقوني ، يقول المسجد : يا رب عطأوني و ضيقوني ، و يقول العترة : يا رب قتلونا و طردونا و شردونا .

٥ - ما رواه الشيخ حمزة بن محمد بن قولويه في معلى « كامل الריادة » عن محمد بن جعفر الرضا عن الحسين بن ابي الخطاب عن ابن ابي اسيران عن يزيد بن اسحق عن الحسن بن عطية عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا دخلت المعائر فقل الى قوله عليه السلام . اللهم العن الذين عدلوا دينك و كتابك و غيروا مسنة بيك .

٦ - ما رواه السيد بن طاوس في « مهج الدعوات » باسناده الى سعد بن عبدالله في كتاب فصل الدعاء عن ابي جعفر محمد بن اسمعيل بن بريع عن الرضا عليه السلام ، و بكير بن صالح عن سليمان بن جعفر الجعفري عن الرضا عليه السلام قال اذا دخلت عليه و هو في سجدة اشكر فاطم السجود ثم رفع رأسه فقل له اطابت السجود و قال . من دعا في سجدة الشكر بهذا الدعاء ، كان كالمى مع رسول الله صلى الله عليه وآله يوم بدر قالوا قلنا فكتبه قال اكنما اذا امت سجدت سجدة الشكر فقل اللهم العن الذين بدلوا دينك الى قوله عليه السلام : و حرقوا كتابك .

٧ - ما رواه ابن شهر آشوب في معلى « المناقب » باسناده الى عبدالله بن محمد ابن سليمان بن عبدالله بن الحسن عن ابيه عن حمزة عن عبدالله في خطبة ابي عبدالله عليه السلام يوم عاشوراء و فيها : « و قما اقم من طواغيت الامة و شداد الاحراب و نمة الكتاب و نفثة الشيطان و عصة الانام و محرقو الكتب الخطية » .

قال المحدث المعاصر - سعد نقل هذه الرواية - « و نسبه عليه السلام التحريف اليهم مع كونه من فعل اسلافهم كسبية قتل الانيب الى اليهود المعاصرين لاجده صلى الله عليه وآله »

في القرآن العظيم لرصاهم جميعاً بما فعلوه واقتنائهم بأنفسهم ، واقتنائهم بسيرتهم ،
 ٨ - ما رواه السيد بن طاوس في « مصباح الرائر » و محمد بن المشهدي في مزاره
 - كما في البعار - عن الأئمة عليهم السلام في زيارة جامعة طويلة معروفة ، وفيها في ذكر
 ما حدث بعد النبي صلى الله عليه وآله : « عقت سلعابها ، وطردت مقدادها ، ونقت حنن بها ، و
 فتقت بطن مئارها ، وحرققت القرآن ، وبذلك الأحكام ، »

مناقشة الطائفة الأولى

و الجواب عن الاستدلال بهذه الطائفة أن المراد بالتحريف وما يشابهه من
 العناوين المذكورة في هذه الطائفة ليس هو التحريف بالمعنى المتعارف فيه وهو تنقيص
 الكتاب و حذف بعض آياته و كلماته بل المراد به - كما عرفت في أوّل البحث في
 معاني التحريف و اطلاقاته - هو حمل الآيات على غير معانيها و انكار فصول أهل
 البيت و نسي العداوة لهم و قتالهم و هضم حقوقهم

والتدليل على ذلك - مصافاً إلى ظهور الروايات نفسها في أن المراد بالتحريف
 غير ما يدعيه القائل به ، و إلى أن عدم ظهوره في ذلك يكفي لعدم صحة الاستدلال
 اقيام الاحتمال المضاف له - دلالة كثير من هذه الروايات على اسناد التحريف إلى
 جميع الناس الذين لم يكونوا ناهين للعترة و قائلين بامانتهم و ولايتهم ، مع أن
 التحريف الذي هو محلّ البحث اسماً وقع - على تقدير وقوعه - في زمن الخلفاء
 قبل أمير المؤمنين عليه السلام لما مرّ سابقاً من أن القائل بالتحريف لا يدعى وقوعه بعده
 إلا الشاذ منهم ، و حينئذ يقع الكلام في أن التحريف الواقع في زمان مخصوص من
 اشخاص معدودين كيف يصحّ استناده إلى جميع الناس غير الشيعة ، و الحكم بأنه
 إذا تعدّيت الشيعة لأخذ معالم الدين أخذت دينك من المحرفين الذين خانوا الله و
 رسوله ، و كيف يصحّ الخطاب إليهم - كما في خطبته يوم عاشوراء - بأنكم محرّقو
 الكتاب ، و كيف مكثوا في مقابل هذا الكلام ولم يعترضوا عليه عليه السلام

و ما ذكره المحدث المعاصر وجهاً لصحة الاسناد من رصاهم جميعاً بما فعله

اسلافهم واقتنائهم لانادهم واقتنائهم سيرتهم واضح القصد ضرورة انه هل يرعى مسلم معتقد باساس الاسلام وناظر بالكتاب العزيز بعنوان الوحي الالهي والمعجزة الوحيدة العادلة للنبوة والرسالة بان يقع فيه التعريف ؟! و هل يقتدى بسيرة المحرف و يقتضى اثره في هذه الجهة ، و مجرد الاعتقاد بخلافة المحرف لا يوجب الرضا بعمله والخصوع في مقابل فعله ، بل و هل يجتمع الاعتقاد بالعلاقة مع الاعتقاد بانه المحرف والمعيّر ، بل و هل يرعى القائل بمخلافته ماسناد التعريف ونسبته اليه فهذه كتبهم بين ابدنيا تنادى باعلى الصوت و تصرّح باعلى مراتب الصراحة مكذب هذه السنة بمعنى وقوع التعريف منه و من غيره ، و مع ذلك هل يصحّ استناد التعريف الى جميع القائلين بمخلافته مستنداً الى رضاهم بذلك

سلكنا وقوع التعريف منه فهل نصحّ نسبة عمل قبيح صادر من امام قوم الى جميع امراد ذلك القوم مع عدم اطلاعهم على وقوعه منه و عدم ارتكابهم اياه و عدم رضاهم بذلك ، و لعمري ان هذا من الوضوح بكمال ، فلا محيص عن حمل التعريف الواقع في هذه الروايات المستندة الى غير الشيعة على ما ذكرنا من حمل الايات على غير معانيها ، و انكار فضل اهل البيت و عدم الالتزام امامتهم و الاقتداء سيرتهم والامساس لهذه الطائفة من الروايات بمرام المستدل اصلاً

الطائفة الثانية :

الروايات التي تدلّ على انه قد ذكر في بعض آيات الكتاب اسم امير المؤمنين عليه السلام و الأئمة المعصومين من ولده عليه السلام و هذه الطائفة ايضاً كثيرة

١ - ما رواه في الكافي باسناده عن محمد بن الفضيل عن ابي الحسن عليه السلام قال - ولاية علي بن ابي طالب مكتوب في جميع صحف الالسياء ، و ان يبعث الله رسولا الا بنبوة محمد عليه السلام و ولاية وصيه عليه السلام .

٢ - رواية سيف بن عميرة عن غير واحد عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال . لو تراءى القرآن كما ارل لالفينا فيه مسمّين كما سمى من كان قبلنا

٣ - ما رواه في الكافي ايضاً عن علي بن ابراهيم عن احمد بن محمد بن الرقي عن ابيه عن محمد بن سنان عن عثمان بن مروان عن مسهل عن جابر عن ابي حمزة عليه السلام قال: ارسل جبرئيل بهذه الآية على محمد عليه السلام هكذا : « و ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا في علي » فاتوا بسورة من مثله .

٤ - ما رواه فيه ايضاً عن احمد بن مهران عن عبد العظيم الحسني عن محمد بن الفضل عن ابي حمزة عليه السلام قال: ارسل جبرئيل بهذه الآية على محمد عليه السلام هكذا : « وسئل الذين ظلموا آل محمد حقهم قولاً غير الذي قيل لهم و نزلنا على الذين ظلموا آل محمد حقهم رجراً من السماء ما كانوا يفتقون »

٥ - ما رواه فيه ايضاً عن عدة من اصحابنا عن شهر بن ريد و علي بن ابراهيم عن ابيه جميعاً عن ابن محبوب عن ابن حمزة عن ابي يحيى عن الاصمعي عن ابيه قال: سمعت امير المؤمنين عليه السلام يقول: ارسل القرآن اثلاثاً : نزل فينا و في عدونا و نزل سنن و امثال ، و نزل فرائض و احكام .

٦ - رواه ابي بصير عن ابي حمزة عليه السلام قال : ارسل القرآن اربعة اربع ، ربع فينا و ربع في عدونا و ربع سنن و امثال و ربع فرائض و احكام .
ومنها غير ذلك من الروايات الواردة بهذا المضمون

مناقشة العائنة الثالثة

والجواب عن الاستدلال بهذه الطائفة - مصداقاً الى عدم دلالة بعضها على كون الاسم مذكوراً في الكتاب بالسر اشارة الى اشتغال جميع صحف الاسماء ومنها القرآن على ولاية امير المؤمنين - عليه افضل صلوات المصلين - كما في الرواية الاولى لادلالة فيه على ذكر الاسم و التعرض له صريحاً و هو غير خفي ، كما ان رد القرآن ثلثة اورد به في الأئمة عليهم السلام ليس معناه التعرض لاسمائهم المقدسة والتصريح بمصاديقهم الشريفة بل المراد هو الاشتغال على فضائلهم و مدائحهم بالعناوين التي هم اظهر مصاديقها و اكمل افرادها كما ان اشتغاله على قدح اعدائهم لا يرجع الى ذكرهم

باسمائهم بل الى ذكرهم بالعبدون التي لا تنطبق الا عليهم ولا يصدق على من سواهم - كما هو ظاهر - ان الظاهر ان المراد بالتثريد والتثريد ليس هو التثريد بعنوان القرآنية بل بعنوان التفسير والتوضيح له لما مر في ذكر مصحف امير المؤمنين عليه السلام من ان اشماله على جميع ما يراد ، لادلالة فيه على كونه قرآناً ما جمعه بل كان اشماله من بين سائر المصاحف لاجل اشماله على جميع ما يراد بعنوان التفسير والتأويل من دون ان يشذ عنه شيء بخلاف سائر المصاحف .

وعليه والظاهر ان اسمه المبارك والاسامي الشريفة للأئمة من وانه - صلوات الله عليه وعليهم اجمعين - كان مذكوراً في مقام بيان المراد والشرح والتوضيح لا بعنوان القرآنية .

ويؤيده - بل يدل عليه - انه لو كان اسمه مصرحاً به في القرآن ، ولا معالة يكون التصريح به مقررناً بمدحه والتمس من لولايته وخلافته لكان اللازم الاستدلال به في مقام الاحتجاج على خلافته و ولايته من دون فرق بين ان يكون الاستدلال صادراً من نفسه الشريفة أو من غيره ممن يتولاه ويمتد مولايته ، مع ان الاحتجاجات مضبوطة وليس في شيء منها الاحتجاج بالكتاب بهذا النحو المشتمل على وقوع التصريح باسمه وخلافته كما يظهر لمن راجعها

مضافاً الى ان حديث « العدير » وقسمته الشريفة صريح في ان النبي صلى الله عليه وآله انما نصب علياً عليه السلام بأمر الله تلك الكيفية المعروفة المشتملة على ان النبي انما كان له خوف من ذلك و وعده الله ان يعصمه من الناس واكدّه بانه ان لم يفعل ما بلغ رسالته ، ولاجله جمع رسول الله صلى الله عليه وآله الناس في اليوم المعروف في وسط الطريق لاجل اظهار الولاية وتليح الخلافة وتعيين الوصاية ، ولو كان اسم علي عليه السلام ، مذكوراً في القرآن ولا معالة كان ذلك بعنوان الولاية والامارة لما كان حاجة الى اصل النص ولما كان وجه لخوف الرسول ، ولما كان لمسكت الناس و جمعهم في وسط الطريق مع كثرتهم جدّاً اثر اصلاً

كل ذلك دليل قطعي على عدم كون موضوع الولاية معلوماً عند المسلمين و عدم كون اشارة على عليه السلام معروفة لديهم لاحل عدم اشتغال القرآن على ذلك - صريحاً - و عدم التعرض لاسمه - قطعاً - خصوصاً مع ملاحظة ان قصة الغدير انما وقعت في اواخر عمر النبي في الرجوع عن حجة الوداع و في ذلك الزمان قد نزلت عامة القرآن و شاع بين المسلمين .

و بالجملة فنفس حديث الغدير - الذي لا محال للخدشة فيه و هو المسلم عند القائل بالتعريف ايضاً - دليل قطعي على عدم اشتغال القرآن على التصريح بالولاية لعلي عليه السلام بحيث لم يكن معه حاجة الى النص كما هو واضح .

هذا مضافاً الى دلالة الروايات المتواترة على وجوب عرس الروايات المنسوبة اليهم عليهم السلام المنفولة عنهم ، على الكتاب و السنة و ان ما خالف الكتاب يحجب طرحه و انهم لم يقولوا به ولم يصدر عنهم عليهم السلام و من الواضح

او "لا" ان المراد بالكتاب الذي يحجب عرس الروايات عليه ليس هو الكتاب الذي لم يكن بايدي الناس بل كان عند اهله - على فرض اختلافه مع القرآن الذي يكون بايدي الناس كما يقول به القائل بالتعريف - ضرورة ان المأثور بالعرض على الكتاب هو عموم الناس و الكتاب الذي امروا بالعرض عليه هو الكتاب الذي يكون بيدهم

نائباً . ان احمار العرض على الكتاب لا يحتمس موردتها بخصوص الروايات الواردة في الاحكام القرعية العملية لانه - مضافاً الى عدم قرينته على الاختصاص - يدل عليه ان القرآن لا دلالة له على كثير من هذه الاحكام فكيف يكون الفرض من هذه الاخبار - على كثرتها - عرض خصوص الروايات الواردة في الفرع بل الظاهر العموم و حيثنقذ نقول :

ان هذه الطائفة من الروايات الدالة على اشتغال القرآن على ذكر اسماء الائمة عليهم السلام معالفة للكتاب فيجب طرحها وضربها على البعد .

مع أن محدثها هي ما رواه في الكافي عن حابر عن أبي جعفر عليه السلام وفيها قرينة واضحة على كذبها وعدم صدقها قال ذكر علي عليه السلام في الآية التي كانت مصداقاً من النبوة في مقام التحدثي على الاتيان بمثل القرآن لا مناسبة له أصلاً ، ضرورة أن الغرض منها اثبات أصل النبوة والسفارة وكون القرآن درلاً من عند الله غير قابل للريب فيه وأن البشر عاجز عن الاتيان بمثله فأي تناسب بين هذا الغرض وبين ذكر علي عليه السلام وبصورة أخرى : الريب الذي كانوا فيه هو الريب بالاصافة الى جميع القرآن وتحويله غير مرتبط بالوحي الالهي لا الريب في ما نزل في علي ، والتحدثي المناسب إنما هو التحدثي على الاتيان بما يمثل القرآن ولا لاثامة بين الريب فيما نزل في علي ، وبين الاتيان بسورة مثل القرآن كما هو واضح .

ومع قطع النظر عن جميع الاجوبة المذكورة وتسلیم ما استعاد المستدل من هذه الطائفة نقول انها معارضة برواية صحيحة صريحة في خلافها وهي ما رواه في الكافي عن أبي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى : « واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم » قال : فقال : نزلت في علي بن ابي طالب والحسين والحسين عليه السلام فقلت له : ان الناس يقولون قد نزل له لم يسم علياً واهل بيته في كتاب الله ؟ قال عليه السلام : فقولوا لهم : ان رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة ولم يسم الله لهم ثلاثاً ولا اربعاً حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسّر لهم ذلك الحديث فانه يستعاد منه مفروعية عدم اشتغال القرآن على اسم علي والائمة من ولده عليه السلام بين السائل والامام وكان عرس السائل استعظام العلة والسؤال عن نكته عدم الاشتغال وعدم التسمية ، وعليه فهذه الرواية حاكمة على الروايات المتقدمة ومبينة للمراد منها وان الغرض من الاشتغال ليس هو النصريح بالاسم بعنوان القرآنية بل بعنوان التفسير والتأويل ، ولو ابيت عن الحكومة وقلت بالمعارضة يكفي ذلك لسقوط الاستدلال وان لا يكون للتمسك بهذه الطائفة محال ، فهل مع ذلك يبقى الشك والاشكال .

الطائفة الثالثة :

الروايات الدالة على ذكر اسمى اشخاص آخر في القرآن و ان المعرفين
حدها و ابقوا من بينها اسم ابى لهب

١ - ما في محكمي غيبة النعماني عن احمد بن هرون عن النهدي عن عبد الله
ابن حماد عن صاحب المرفي عن الحرث بن المغيرة عن اصعب بن قباثة قال سمعت علياً
عليه السلام يقول - كاتى بالمعجم فساطيطهم في مسجد الكوفة يعلمون الناس القرآن كما
انزل قلت - يا امير المؤمنين أو ليس هو كما انزل ؟ فقال - لا معنى منه سمعون من
قريش باسمائهم و اسماء آثانهم وما ترك ابواهب الا للارراء على رسول الله ﷺ
لانه همة .

٢ - ما رواه الشيخ أبو عمرو الكشي في محكمي رحله في ترجمة ابى العطاء
عن ابى خلف بن حماد عن ابى محمد الحسن بن طلحة عن ابن فضال عن يونس بن
يعقوب عن يزيد المصلي عن ابى عبد الله عليه السلام قال - انزل الله في القرآن سبعة باسمائهم
فمحدث قريش سبعة و تركوا ابى لهب .

٣ - ما رواه في الكافي عن علي بن محمد عن بعض اصحابه عن احمد بن محمد بن
ابى نصر قال - دفع الى أبو الحسن عليه السلام مصحفاً و قال لا تنظر فيه ففتحته و قرأت
فيه - ام يكن الدين كعروا من اهل الكتاب ، فوجدت فيها اسم سبعين من قريش
باسمائهم و اسماء آثانهم قال فمعت الى أبو الحسن عليه السلام . اعث الى المصحف .

مناقشة الطائفة الثالثة

و الجواب عن هذه الطائفة - مصافاً الى عدم تمامية شيء منها من حيث السند
لاجل الضعف أو الارسل ، و الى تموت المصادفة و المناقاة بين اقصها ، ولا يدفعهما
ذكره المحدث المعاصر من عدم حجية مفهوم العدد ، و لعل الاقتصار على السبعة
في رواية يزيد لعدم تحمل السامع اريد منها فانهم كانوا يكلمون الناس على قدر
عقولهم أو يوضح بطلان الدعوى ، و الى متابعتها للكتاب فيحملها الاخبار الدالة على

العرض على الكتاب و ان ما خالفه باطل أو زخرف بالتقريب المتقدم في الطائفة السابقة - ان ملاحظة مصابينها تشهد بكذبها ضرورة ان ترك أبي لهب لامس له بالنبي ﷺ فان محرد العمومة مالم يكن اشتراك في التوحيد و النبوة لا يترتب عليها شيء من التوقير والحرمة مصافاً الى ان الرواية الادلى مشعرة بانه كان المناسب محو اسم أبي لهب أيضاً ولا ينوهم في الامام ﷺ مثل ذلك بوجه - والرواية الثانية صدرها مناقض لديالها الان صدرها يدل على انه ارسل الله في القرآن سبعة باسمائهم و الذيل يدل على محو السبعة جميعاً و ترك أبي لهب وهو يدل على كون المجموع ثمانية و ليس قوله ﷺ . وتركوا أنا لهب ، مسرلة الاستثناء عن محو السبعة كما لا يخفى ، و الرواية الثالثة لا دلالة فيها على كون اسم سبعة من فريش بعنوان الجزئية للقرآن مع ان تصريح الراوى بمخالفة بهي الامام عن النظر فيه يوجب سقوط روايته عن الاعتماد كما ان الطاهر من الرواية ان دفع الامام المصحف اليه انما هو لاحول ان يرى فيه ما رأى ولا يجتمع ذلك مع الهوى عن النظر فتدبر ، وكيف كان فالاعتماد على هذه الطائفة مع ملاحظة ما ذكرنا لا يتحقق من الطائفة المصنف البعيد عن التعصب و النامع للدليل و المرهان

الطائفة الرابعة :

الروايات الدالة على انه قد عثر على كلمات الكتب العزيزة عند النبي ﷺ و وضع مكانه بعض آخر ففي الحقيقة تدل على وقوع الزيادة و النقص مما الرابدة من جهة الوسخ و النقص من ناحية العذو .

١ - ما رواه علي بن ابراهيم القمي في معكسي تفسيره عن ابيه عن حماد عن حمزة عن أبي عبدالله ﷺ انه قال : اهدنا الصراط المستقيم صراط من امنت عليهم غير المغضوب عليهم و غير الضالين .

٢ - ما عن العياشي عن هشام بن سالم قال : سألت ابا عبدالله ﷺ عن قوله تعالى : « ان الله اصطفى آدم و نوحاً و آل ابراهيم و آل عمران » قال : هو آل ابراهيم

و آن تجد على العالمين موصووا اسماً مكان اسم .

٣ - ما رواه جرير عن أبي عبد الله عليه السلام انه قرأ : ولقد نصركم الله يندر و انتم ضعفاء ، و ما كانوا أدلة و رسول الله فيهم عليه و على آله الصلوة و السلام .

٤ - ما رواه محمد بن جمهور عن بعض اصحابنا قال تلوت بين يدي أبي عبد الله عليه السلام هذه الآية : « ليس لك من الامر شيء » فقال : بلى و شيء و هل الامر كله الا له و الله اعلم و لكنه برأت . « ليس لك من الامر ان تست عليهم أو تعدهم فانهم طالمون » و كيف لا يكون من الامر شيء و الله عز وجل يقول : « ما ائكم الرسول فحذروه و ما نهىكم عنه فاشهوا » و قال عز وجل : « من بطع الرسول فقد اطاع الله و من تولى فمما ارسلك عليه حميلاً ان عليك الا البلاغ »

و معها غير ذلك من الروايات الواردة الدالة على وقوع التفسير و حذف شيء و وضع آخر مكانه

مناقشة الطائفة الرابعة

و الجواب عن الاستدلال بهذه الطائفة - مصافاً الى اختلال سند اكثرها و الى مخالفتها للكتاب و شمول احاد العرس على الكتاب اما التقريب المتقدم في الجواب عن الطائفة الثانية - انها محاولة للاجحاف لامقاده من المسلمين على عدم وقوع التعريف بالرواية في القرآن ووجه و ان الكتاب الموجود كله قرآن من دون ريادة حرف فيه اصلاً

مصافاً الى ان التعبير في مثل الآية الواقعة في الرواية الاولى لا يترتب عليه فائدة لان الآية الاصلية - على هذا العرس - لا تكون منافية لفرض المعرف و لا موجهة للايراد على الكتاب من الجهات الادبية و غيرها من الجهات و لا سبباً لتقييد مقام الدعي و عليه فيقع السؤال عن وجه التعريف و علة التعبير مع عدم ترتب فائدة عليه اصلاً كما لا يخفى .

والى ان الآية الواقعة في الرواية الثالثة معناها عدم استقلال النبي ﷺ

في شيء فان معاد اللام ، هو الاختصاص بمعنى الاستقلال كما في مثل قوله تعالى
 « انا لله وانا اليه راجعون » ومع ثبوت الاستقلال لله وحصاره به يصح نفيه عن
 غيره ولو كان نسباً فان التوبة لا تخرج النسي عن وصف الامكان في مقابل الوجوب
 والممكن كما قد ثبت في محله دانه الافتقار والاحتياج والربط والاتصال وبلوغه
 الى اعلى مراتب الكمال لا بعينه دانه ولا يوجب ثبوت وصف الاستقلال له ، وعليه
 فلا معنى للايراد على الآية محال ولا مضافة بين هذه الآية وبين سائر الايات المذكورة
 في الرواية الدالة على وجوب الاحذ مما آتاه الرسول والانهاء عما نهى عنه وادوم
 الاطاعة له وان اطاعته اطاعة الله تعالى ضرورة ان جميع هذه الخصائص لا يتفي عدم
 الاستقلال بل ربما يؤيده ويستلزمه لان هذه الامتيازات من شؤون كونه رسولاً نسباً
 مبعثاً عن الله تعالى ومرتبطاً بمبدأ الوحي فكيف يجتمع مع الاستقلال فتأمل حتى
 لا يختلط عليك الامر

الطائفة الخامسة :

الروايات الدالة على وقوع التقيصه في القرآن بتعابير مختلفة ومضامين
 متعددة : فقسم منها يدل على ان عند آيات الكتاب ازيد من العدد الموحود ، و
 قسم آخر على ان السورة الغلابة كان عدداً باها اريد مما هي عليه من المدد فعلاً
 وقسم ثالث على نفس الكلمة الغلابة عن الآية الغلابة ، أو الآية الغلابة عن السورة
 الغلابة ، في موارد كثيرة ومواقع متعددة

ومن القسم الاول : ما رواه في الكافي عن محمد بن يعقوب عن احمد بن محمد عن
 علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال ان القرآن الذي جاء
 به جبرئيل الى محمد ﷺ سبعة عشر الف آية .

ومن القسم الثاني : ما ذكره السيوطي في « الاتقان » ونقله عن أبي عبيد
 قال : حدثنا ابن أبي مريم عن أمي ابيبة عن أبي الاسود عن عروة بن الربيع عن عائشة
 قالت : كانت سورة الاحزاب تقرأ في زمن النبي ﷺ مائتي آية ولما كتب عثمان

المصحف لم يقدر منها الا ما هو الان .

وما رواه أبو علي النعماني في كتاب المحجة كما نقله عنه الشيخ الطوسي في مجمع البيان عن رجب حشيش ان أياً قال له : كم يقرأون الاحزاب قال بصحاً و سبعين آية قال : قد قرأناها ونحن مع رسول الله ﷺ اطول من سورة البقرة

وهذا القسم الثالث : ما رواه الكليني عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن علي بن اسباط عن علي بن حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله عز وجل : واتموا ما تلو الشياطين بولاية الشياطين على ملك سليمان

وما رواه السيدي عن محمد بن علي بن عثمان عن محمد بن مروان عن علي بن يزيد عن حماد بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله عز وجل : و اذا قيل لهم آمنوا بما انزل الله في علي قالوا تؤمن بما انزل علينا .

وما رواه الكليني أيضاً عن علي بن ابراهيم عن احمد بن محمد الرقي عن ابيه عن محمد بن سنان عن عثمان بن مروان عن منحل عن حمار عن أبي جعفر عليه السلام قال نزل حنظل بهذه الآية على محمد ﷺ هكذا : «شئ ما اثرتوا به انفسهم ان يكفروا بما انزل الله في علي »

وما رواه السيدي أيضاً عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن محمد بن بكر عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل : ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى في علي من بعد ما بيناه للناس ، اولئك يلعمهم الله و يلعنهم اللاعنون وما رواه العياشي عن أبي اسحق عن أمير المؤمنين عليه السلام : و اذا تولى معي في الارض افسد فيها و يهلك الحرث و النسل بظلمه و سوء سريرته والله لا يحب الفساد .

وما رواه السيدي الاحول علي بن طاووس في « فلاح السائل » : رويت عن محمد بن مسلم عن أبي حمزة عليه السلام قال : كنت امرأة الحسن عليه السلام مصحفاً فقال الحسن عليه السلام للكاتب لما بلغ هذه الآية : حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى و صلوة

العصر وقوم الله قاتلين .

وما رواه الشيخ الطوسي - قد - في « التهذيب » ، استاده عن يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام الرحم في القرآن قوله تعالى :
 اذا زيا الشيخ والشيخة فارجوها البتة فانهما قضيا الشهوة
 وما ذكره الراغب الاصبهاني في « المحاضرات » من انه روى ان عمر قال
 لولا ان يقال زاد عمر في كتاب الله لا ثبت في المصحف فقد رأت الشيخ والشيخة
 اذا زيا فارجوها البتة بكلاً لأمر الله والله شديد العقاب
 وغير ذلك من الروايات الكثيرة الواردة في هذا المقام .

مناقشة الطائفة الحامئة

اولاً : انها بجميع اقسامها مخالفة للكتاب وقد امر الله بالاعتصام بها
 على البعد لانها زخرف ومائلة وقد تقدم تقريب ذلك في الجواب عن الاستدلال
 بالطائفة الثانية فراجع

مضافاً الى ما ذكرنا في الجواب عن الاستدلال بالروايات الدالة على اشتمال
 الكتاب على اسم علي والائمة من دله - صلوات الله عليه وعليهم اجمعين - من وجود
 قرائن قطعية كثيرة على عدم وقوع التصريح بسمائهم المقدسة في الفاظ القرآن
 الكريم وآياته العزيزة وكلماته الشريفة .

والى ما ذكرناه في اوائل بحث التعريف في مقدم الجواب عن توهم كون
 حكم الرحم مذكوراً في الكتاب وانه كانت هناك آية معروفة بآية الرحم رواها
 من لا حجية لقوله ولا اعتبار لفعله الا من جهة دلالتها على كون الحق في جانب
 الخلق ، وفقدان الرشد والصواب في ناحية الوفاق .

والى معارضة ما دل منها على كون آيات الكتاب زائدة على المقدار الذي
 هو الان - وهو القسم الاول من الاقسام الثلاثة من هذه الطائفة - مما رواه الطبرسي
 عن علي بن ابي طالب عليه السلام انه قال - سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ثواب القرآن فاخبرني

ثواب سورة سورة على نحو ما برلت من الشحاء الى ان قال : ثم قد انتمى بالحديث جميع سور القرآن مائة واربعة عشر سورة ، وجميع آيات القرآن ستة آلاف آية و مائة آية وست وثلاثون آية وجميع حروف القرآن ثلثمائة الف و واحد و عشرون الف و مائة و خمسون حرفاً .

و ثانياً : اشتغال سند كثير من روايات هذه الحائفة على احمد بن محمد السيارى الذى اتفق على فساد مدعيه : كونه كاذباً حائلاً ، وقد دعى بعض المقتسمين انه تقدم روايات التحريف التى جمعها في حديث المصنف فى كتابه الموضوع فى هذا الباب ووجد اشتغال سند مائة و ثمانين و ثمانية منها على هذا الرجل العبد ، و منه يمكن ان يقال معقول الاطمينان للامان بكون الرجل مع بدأً منافقاً ، و مأموراً من قبل المعاديين على ان يعمل روايات كاذبة و يعترى على كذب الله الذى هو المعجزة الوحيدة المعتمدة لمرس تنقيسه و اسقاطه عن الاعتقاد و رداه بالاجيل و التوراة المعرفين لثلايقى للمسلمين اعتبار و خصوصية ولم يكن لهم لسان على اليهود و الصارى بكون كتابهم غير معتبر من حيث مع ملاحظه قلّة روايات الرجل فى غير هذه المسألة من المسائل الفقهية و الاحكام المدنية ، و لا بأس بنقل عبارة بعض الثمّة علم الرجال فى حق الرجل فنقول :

قال الشيخ - قدمه - فى محكي و الفهرست : احمد بن محمد بن سيارى ابو عبد الله الكاتب مصرى كان من كتّاب الطاهر فى زمن ائمة عليهم السلام و يعرف بالسيارى ، ضعيف الحديث ، فاسد المذهب ، محدث ان رواية ، كثير المراسيد و ضعف كتّاباً منها كتاب نواب القرآن ، كتاب الطب ، كتّاب القراءات ، كتاب الموادر ، احببنا بالموادر خاصة الحسين بن عبيد الله عن احمد بن محمد بن يحيى قال حدثنا ائمة عليهم السلام بالسيارى الا بما كان فيه من علو أو غلط ، و اخبرنا بالموادر و غيره جماعة من اصحابنا منهم الثلثة الذين ذكرناهم عن احمد بن محمد بن داود قال حدثنا سلامة بن محمد قال حدثنا علي بن محمد الحناتى قال حدثنا السيارى

وقال النجاشي : أحمد بن محمد بن سيار أبو عبد الله الكاتب بصرى كان من كتب آل طاهر في زمن أبي محمد عليه السلام و يعرف بالسبأى ضعيف الحديث ، فاسد المذهب ذكر ذلك لنا الحسين بن عبيد الله ، معه رواية كثير المراسيل له كتب وقع اليها منها كتب ثواب القرآن ، كتب الطب ، كتاب القراءات ، كتاب النوادر ، كتاب الغارات ، أخبرنا الحسين بن عبيد الله قال حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى ، و أخبرنا أبو عبد الله القزويني قال حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه قال حدثنا السبأى إلا ما كان من غلو أو تغليب .

ومع ذلك فقد رام المحدث المماصر اصلاح حاله واعتاد مقاله و حجية روايته نظراً

الى ان مستند التضعيف هو تصديق المصائرى و المعروف مصنف تصديقاته .

و الى رواية شيخ القميّين محمد بن يحيى المطهر الثقة الحليّ عنه

و الى اعتماد الكليني عليه حيث عثر عنه بعض اصحابنا الظاهر في مشايخ الاممية أو مشايخ ارباب الرواية و الحديث المعتمدة رواياتهم .

و الى ما ذكره الشيخ محمد بن ادریس في آخر كتاب الدرر مما لعنه ذرير الريادات وهو آخر ابواب هذا الكتاب مما استزرعته و استطرفته من كتب المشيخة المصنفين و الرواة المخلصين و ستقف على اسمائهم الى ان قال و من ذلك ما استطرفته من كتاب السبأى و اسمه أبو عبد الله صاحب موسى و الرضا عليهما السلام .

اقول اما كون مستند التضعيف هو قول المصائرى فقط فيردّه ما قاله المتتبع الحبير في كتابه « قاموس الرجال » من ان هذا الرجل قد طعن فيه غير الكشي و المصائرى و الفهرست و النجاشي الشيخ في استناده و محمد بن علي بن محبوب على نقل المصائرى ، و الحسين بن عبيد الله و أحمد بن محمد بن يحيى ، و محمد بن يحيى على نقل الفهرست و النجاشي عنهم ، و بصر بن الصباح على نقل الكشي و كذا باقي من في اسناده من طهر الوراق ، و جعفر بن ايوب و الشجاعى و ابراهيم بن حاجب ،

وكذا القميون وهم ابن الوليد و ابن نابويه و ابن نوح على نقل العائري هذا و نقل النجاشي و الفهرست في محمد بن أحمد بن يحيى
و أما رواية مثل شيخ القميين عنه فالجواب ان روايته منحصرة به اكان حالياً
من غلو و تحليط و كان هذا دأب القدماء في روايت الصحاء حيث يعاون سليمها
و يعرضون عن سقيمها لوجود القرائن الكثيرة عندهم
و أما اعتماد الكليني عليه فيرد.

أولاً : ان التصريح بمصر أصحاً من ليس الا في قتال كونه عامياً ولا دلالة
فيه على المدح و اعتبار الرواية بوجه .

و ثانياً : ان الاعتماد انما هو بالاصح الى ما كان حالياً من الغلو و التحليط
و ثالثاً : انه لا يقدم ثابت التصريح بالثقة الكثيرة الدالة على قدح الرجل و ضعف
روايته و فساد مذهبه .

وأما ما ذكره الحلي في المستطرفات ، فيرده - مصفاً الى عدم دلالة عبارته
على كون من يروي عنه فيها من الثقات و الممدوحين
أولاً : ان هذا الرجل اسمه احمد لا أبو عبد الله ، و بعض الناس و ان كانت
كنيتهم اسمهم الا ان هذا الرجل ليس منهم

و ثانياً : انه كان في زمن أبي محمد عليه السلام كما عرفت التصريح به من الفهرست
و النجاشي ولم يكن معاصراً لموسى و الرضا عليهما السلام اصلاً
و ثالثاً : انه على تقدير المصاهرة ، توصفه بأنه من اصحابها و اصبح الفساد
لان الرجل مدموم قطعاً فكيف يكون صاحباً لهم عليهم السلام و اذن فلا يبقى ارتباب في
عدم حوار الاعتماد على رواية الرجل موجه لو لم نقل بقيم القرينة التي عرفته
على كذبها .

وقد انقح من جميع ما ذكرنا بطلان الاستدلال بالروايات الذي كان هو العمدة
للقول بالتعريف لعدم تمامية الدلالة و عدم الاعتداد و الحجية .

الثبوت العامة

للقائل بالتحريف ما سمى - كما في كلام بعض - مدليل الاعتقاد ، والعرض منه ان الاعتقاد يساعد على التحريف نظراً الى ان ملاحظة بعض الآيات و عدم ارتباط احرائها - صدرها و دليلها ، أو شرعها و حرائها - تدل على وقوع التحريف و تحقق القس بين الاحراء لوضوح انه لا يمكن الالتزام بعدم الارتباط بين احراء آية واحدة فعدمه يكشف - لا محالة - عن قس كاذبة أو حجة مصدقة للارتباط و محتملة للتناسب بين الاحراء و التلائم بين المصدر و الدليل أو الشرط و الحزاء

ومن ذلك قوله تعالى في سورة النساء : و ان حقت الا نفسطوا في اليتامى فانكحوا ما طيب لكم من النساء منى و ثلاث و رباع فان حقت الا نفسطوا واحدة أو ما ملكتم ايهاكم ذلك ادنى الا نكحوا و ان حوت عدم رعاية القسط في اليتامى لا يرتبط بنكاح النساء و تعدد الارواح بوجه فلا بد من الالتزام بوقوع اسقاط بين هذا الشرط و الحزاء

و يؤيد ما رده في الاحتجاج عن امير المؤمنين عليه السلام في جواب اريدق لدى سألته عن ذلك قال عليه السلام : و اقد طهورك على تناكر قوله : فان ختم الا نفسطوا الآية و ليس يشبه القسط في اليتامى بنكاح النساء ، ولا كل النساء ايتام فهو مصدق ما ذكره من اسقاط المتابعين من القرآن بين القول في اليتامى و بين نكاح النساء من الخطاب و القصص أكثر من ثلث القرآن
والجواب :

عن هذه الشهادة يظهر بالمراجعة الى التفسير انه يظهر انه لم ينقل عن احد من المفسرين من الصدر الاول الى الاربعة المتأخرة انكار الارتباط في مثل

الآية المذكورة ، ويستقى نقل ما افاده الطبرسي في «مجمع البيان» في شأن نزول الآية وكيفية الارتباط بين صدره و دليلها و شرطها و حرائرها مما نقله عن اعلام المفسرين فنقول : قل فيه :

« اختلف في سب برده و كيفية نظم محموله و اتصال فصوله على افعال .
 احدها : انها ازلت في اليتيمة تكون في حجر وليها فبرع في مالها و حماها
 و يريد ان يحكمها بدون صداق مثلها فنهوا ان ينكحوهن الا ان يفسطوا هن
 في اكمال مهور امثلهن » و امروا ان ينكحوا ما سواهن من النساء الى اربع ،
 عن عائشة ، و روى ذلك في تفسير صداسا و فاولا انها متصلة قوله و يستفتونك
 في النساء قل الله يفتيكم فيهن و ما منى عليكم في الكذب في يتامى النساء الا ان
 لا تؤتوهن ما كنن هن و ترعون ان ينكحوهن و ان حشم الا فسطوا في يتامى
 النخ » و به قال الحسن و الجبائي و المبرّد .

ثانيها : انها ازلت في الرجل منهم كان يتزوج الاربع أو الخمس أو الست
 و العشر و يقول : ما يمنعني ان اتزوج كما يتزوج فلان فاذا فنى ماله مال على
 مال اليتيم الذي في حجره و ينفقه ، فنهى الله عن ان يتجاوزوا الاربع لثلاث يحسبوا
 الى اخذ مال اليتيم ، و ان تجاوزوا ذلك مع اربع ايما اقتصدوا على واحدة ، عن
 ابن عباس و عكرمة .

ثالثها : انهم كانوا يشددون في موال اليتامى ولا يشددون في النساء ينكح
 احدهم النسوة ولا يمدل بهن فدل على كما تجاوزوا الا تمداوا في يتامى فخافوا
 في النساء فنكحوا و حدة الى اربع ، عن سعيد بن حمير و السدي و قتادة و الربيع
 و الضحاك ، و في احدي الروايتين عن ابن عباس .

رابعها : انهم كانوا يتعرجون من ولاية اليتامى و اكل اموالهم ايمانا و
 تصديقا فدل سبحانه - ان بحر حتم من ذلك فكذلك تعرجوا من الزنا و انكحوا
 المكاح المباح من واحدة الى اربع ، عن محمد .

خامسها . ما قاله الجس : ان حتم الا تصطوا في اليتيمة المرمية في حموركم
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مما احل لكم من يتامى قرانكم مثنى و ثلاث
ورباع ، و قد قال الجبائي وقال . المحطاب متوجه الى ولي اليتيمة اذا اراد ان يتزوجها .
سادسها . ما قاله القراء . ان كنتم تتحرجون عن مواكلة اليتيم فتعرجوا
من الجمع بين النساء و ان لا تمدوا بين النساء . ولا تتردوا عنهن الا من تأمنون
معه الجور . قال القاضي ابو عاصم القول الاول ادلى و اقرب الى نظم الآية و لعظماء
انتهى ما في مجمع البيان . و قد طهر لك من ذلك اتفاق المعسررين من الصدر الاول
على تحقق الارتباط و الاتصال بين الشرط و الحراء في الآية الكريمة و ان احتملوا
في وجهه و بيان كبريئته و لكن اصله ممدوخ عنه عندهم

ثم لو سلم عدم احاطتنا على الارتباط بهما فهو لا يلزم القول بالتحريف
و لم لا تكون الآية حيمتد من المنشآت التي يكون عامها عند احادها الذين هم
الراسخون في العلم لعدم قيام دليل على كون الآية من المحكمات التي تتصلح دلالتها
و يفهم مرادها كما لا يخفى .

فانقدح من جميع ذلك بطلان هذا الدليل الذي سمي بدليل الاعتناء بل الاعتناء
بمساعدة بل يدل على عدم التحريف لما مر مراراً من ان القرآن هو المعجزة
الخالدة الوحيدة ، و كان من حين السرد متصفاً بهذه الصفة ، ممدوخاً بين المسلمين
بهذه الجهة ، للتناسب بين استمرار الشريعة الى يوم القيامة و بين كون المعجزة هو
الكتاب الصالح للقاء و القابل للدوام ، و من الواضح في مثل ذلك الذي ليس له
مثل ، اهتمام المسلمين بحفظه في الصدور و الكتب ليقى الدين بقائه ، و تحفظ الشريعة
في طله ، فكيف يمكن مع ذلك وصول يد التحريف الى مقامه الشامخ و بلوغ العناية
الى معمله الرفيع بل و كيف يمكن مع حفظ الله الذي نزل به امر من الهداية الى يوم
القيامة لجميع الامة و كيف يرتضى المسلمون بذلك الاعتناء بدليل قطعي على عدم
التحريف .

وقد ظهر - بحمد الله - من جميع ما ذكرنا في هذا البحث ان دعوى التحريف - المعنى الذى عرفت انه معطل البحث و مورد الكلام - مع انها معرودة حيل ناش عن الاعتراض بواهر بعض الروايات من دون التعمل فى الدلالة أو التمسع و التمسع فى الاستدأء عن بعض الجهات الأخرى الذى مرث الاشارة اليه ، قد قامت لأدلة القاطعة و الدحيح الواضحة والمراهين الماطعة على بطلانها ، وهى لتحتم البحث فى هذه المسئلة مع الأدعية بان انه مع ملاحظة ما ذكرنا والدقة فيه ، حالياً عن العناد والتعصب مراعىاً للمصالح والآلاف لا يبقى شك ولا ارتياب و ذلك لما عرفت من الاحوية لمتمددة الشافية الكافية عن الشبهات الخمسة المتقدمة ، مصافاً إلى الأداة السبعة الف طعة الفة على عدم التحريف و بطلان هذا القول السعيف الذى يوجب ترلزل اساس الدين و تضعيف المسلمين من جهة و انشاء الطائفة المحقة والفرقة الناجية من الفرق المتعددة منهم بالاعتراء و الهتان من جهة ، اخرى و تمام هذا البحث يتم البحث فى باب طواهر الكتاب و تمام البحث فيها يتم البحث فى الآخر الأول من الامور التى يفتى عليها التفسير ، و تعدد اصولاً له ، كما سبق البحث فى الآخرين الآخرين

وقد وقع العراع من توريد هذه الأوراق بعد ان كانت النسخة الاصلية باقية فى السواد سنين بعد العهد المعلق الى رحمة ربه العشى ، المحوحدى اللئكرانى الشهير ، الفاضل ابن العلامة الفقيه العقيد آية الله فاضل المحوحدى اللئكرانى قدس سره الشريف فى اليوم السابع و العشرين من شهر رجب المرجب من شهر سنة ١٣٩٣ من الهجرة النبوية المصادف لمبعثه الشريف و تناسب المصادفة له لا يكاد يحفى و ن عرض هذا الكتاب اثبات اعزاز الكتاب العزيز و كونه هى المعجزة الوحيدة الناقية المحفوظة على ما كان من دون حدوث تغيير فيه و تحريف عليه و بقاءه على عرصه من احراج الناس من الطلعات إلى النور إلى يوم القيامة و صلاحيته للاستناد اليه و الاستدعاء بنوره و لاهتداه بهدايته و ذلك كله هو المرض من السعة ونسوت

العممة العظيمة التي من الله بها على المؤمنين مع ن الكريم لا يمن سبحانه والعظيم لا ينظر إلى إعطائه ولكن الاعتراف بأن هذه النعمة والاهتمام بها أوجب المنفعة ، وفي الحقيقة المنفعة بأن لعظمة النعمة ومعبدة لأهليته ، المعطية ولاجله نرحو من المنعم لها والمعلم أيها أن ، ونحفظ للاستفادة منها والشكر في معادها وإن يهدينا مكتابه العزيز الذي هو الطريق لنسوث هذه النعمة والتأييل على صدور هذه المعانيته وهو الثقل الأكبر الذي أمرنا بالتمسك به مع الثقل الأصغر الذي عرفنا أنه أحد الأمور الثلاثة التي ينتهي عليها التعبير وكشف مراد الله تعالى من الكتب ، وإن يعجزل في قرح مولانا صاحبنا زاي لعصر وصاحب الزمان ارواحنا و ارواح العالمين له الفداء وكان ذلك - أي العراج من كرامته في بلدة ورد المعروفة مدار العبادة والاممقيم فيه ، الألفة الموقفة الأجباريته ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ، اللهم أنا نشكو اليك فقد بيننا وغية وليتنا وكثرة عدونا ومظاهر

الزمان علينا

فاليك يا رب المشتكى وعليك المعول في الشدة

والرخاء

ويا الهى فاته عظم السلاه ومرح الخفاء وصاقت الارض

ومنعت السماء

والحمد لله اولاً وآخراً وظهراً وباطناً

فهرس الكتاب

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٦ -	تقديم الكتاب	٧١ -	القرآن و معارفه الاعتقادية
١٠ -	الأهداء	٧٥ -	القرآن و قواينه التشريعية
١٢ -	المقدمة	٧٩ -	القرآن و اسرار الحليقة
١٩ - ٢٩	حقيقة المعجزة	شبهات حول اعجاز القرآن ٩١-١٣٢	
١٩ -	شرائط تحقق المعجزة	٩١ -	شبهة غموض الاعجاز
٢٣ -	التصرف في قانون الاسباب	٩٢ -	شبهة التناقض و الاختلاف
	و المسببات	٩٣ -	صحة اسناد الفعل الى الانسان
٢٥ -	الغاء التدرج الزمني في المعجزة		و الى الله
٢٦ -	دلالة الاعجاز على صدق النبوة	٩٩ -	شبهة المعجز من الايات غير القرآن
	اعجاز القرآن ٣٣ - ٣٣	١٠٠ -	شبهة حروف المعارضة او الائنس
٣٣ -	بطلان الصرفة في القرآن		بالقرآن
٣٣ -	مناقشة حول معنى التحدى	١٠٤ -	شبهة الخلط بين الموضوعات
٣٦ -	القرآن معجزة خالدة		القرآنية
	وجوه اعجاز القرآن ٤٧-٨٧	١٠٥ -	شبهة اختفاء المعارضة
٤٧ -	تحديات القرآن و عجز المعارضة	١٠٦ -	شبهة وقوع المعارضة تفصيلا
٥٠ -	التحدى بمن انزل عليه القرآن	١٠٧ -	معارضو القرآن من ادعياء النبوة
٥٢ -	التحدى بعدم الاختلاف	١٠٨ -	مسيلة الكذاب
٥٦ -	التحدى بانه تبيان كل شئ	١١٥ -	سجاح بثت الحارث
٥٨ -	التحدى بالاخبار بالقيس	١١٦ -	عبهلة بن كعب
٦٢ -	التحدى بالبلاغة	١١٨ -	طلحة بن خويلد

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
١١٩-	النصر بن حارث	١٧٣-	الكتاب و مناقشتها
١٢٠-	معارضوا القرآن من غير المتنبين	١٧٣-	الأمر الثاني : قوا المعصوم
١٢٠-	أمن المققع	١٧٤-	مسند حجية حرر الواحد
١٢٢-	ابن الردي	١٧٧-	الأمر الثالث : حكم العقل
١٢٤-	كتاب حسن الأيحد	١٧٨-	اولويه حكم العقل في اصول
حول القراءات و القراء ١٣٥-١٥٥		التفسير	
١٣٥-	دعوى تواتر القراءات ومناقشتها	عدم تحريف الكتاب ١٨٣-٢٣٠	
١٣٩-	الحصار ثبوت القرآن بالتواتر	١٨٤-	توضيح معنى التحريف
١٤١-	من هم القراء العشر	١٨٧-	عقيدة المسلمين في معنى التحريف
١٤٢-	عدم تواتر قراءة هؤلاء القراء	١٩٠-	مناقشة لسنة الاوسى التحريف
١٤٥-	اقوال منكري التواتر	الى الشيعة	
١٤٧-	مناقشة القائلين بالتواتر من الشيعة	١٩٣-	نسخ التلاوة نوع من التعريف
١٤٧-	توجيه المحقق الفهمي في معنى التواتر	١٩٤-	التعريف بالمقصان عند السنة
١٤٨-	ادلة القائلين بالتواتر	١٩٧-	ادلة عدم التعريف
١٥٢-	حجية القراءات وعدمها	١٩٧-	الدليل الاول : آية الذكر
١٥٣-	جواز القراءة بها في الصلاة	و مناقشة الرد عليها	
اصول التفسير ١٥٩-١٧٩		٢٠٣-	الدليل الثاني : آية (لا يأميه
١٦١-	الأمر الاول : طواهر الكتاب	الباطل) و مناقشة الرد عليها	
و ادة حجيتها		٢٠٧-	الدليل الثالث : تحديات القرآن
١٦٥-	ادلة منكري حجية طواهر	في عامة آياته	
		٢١٠-	الدليل الرابع : حديث النفلين
		و وجوه الاستدلال بها	

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٢١٧-	الدليل الخامس : عرض الروايات على الكتاب	٢٦٦-	الجهة الرابعة : مناقشة ضرورة تواتر القرآن
٢٢١-	الدليل السادس : أحكام المتعممة بالسورة و احاديث حتم القرآن و مناقشة الرد على ذلك	٢٦٨-	الجهة الثالثة و حدود ضعف اعلى ^{للجنة} و مناقشة
٢٢٥-	الدليل السابع : نفي وقوع التحريف من الخلفاء و غيرهم بما يشبه الدليل العقلي	٢٧٣-	الجهة الرابعة : روايات التحريف و مناقشتها من حيث السند والدلالة
شبهات القائلين بالتحريف ٢٢٣-٢٩٦		٢٧٣-	الطائفة الاولى : الروايات الدالة على التعبير و التبديل و مناقشتها
٢٣٣-	الجهة الاولى : ما وقع في التوراة و الانجيل يقع في القرآن ، و مناقشتها	٢٧٨-	الطائفة الثانية : الروايات الدالة على ذكر امير المؤمنين والائمة اعدا صوميس و مناقشتها
٢٣٨-	الجهة الثانية : كيفية جمع القرآن يستلزم التحريف و مناقشتها	٢٨٣-	الطائفة الثالثة : الروايات الدالة على ذكر اسماء آخرين و مناقشتها
٢٤٩-	نقد روايات جمع القرآن بعد الرسول ^ﷺ	٢٨٤-	الطائفة الرابعة : الروايات الدالة على تعبير بعض كلمات الكتاب بعد النبي ^ﷺ و مناقشتها
٢٤٩-	الجهة الاولى : نقدها و نفيها	٢٨٦-	الطائفة الخامسة : الروايات الدالة على وقوع النقيصة في القرآن و مناقشتها
٢٥٣-	الجهة الثانية : معارضتها مع روايات اخرى	٢٩٢-	الجهة الخامسة : عدم ارتباط بعض الايات بعضها و مناقشتها
٢٥٦-	الجهة الثالثة : معارضتها مع الكتاب و العقل		

طبع على نفقة التاجر المؤمن

الحاج احمد برقي

وفقه الله تعالى لمراضه و جعل مستقمل ايامه خيراً من ماضيه

اعتذار

قد وقع في الكتاب بعض الاغلاط المطبعية التي كان لا يد منها لفلة الخبرة
من قبل المترجمين و احاطتهم باللغة العربية نرجوا الانتباه اليها و لعل في الطباعات
الاحرى يتم تصحيح ما جاء فيه من الاخطاء . و من الله نستمد العون والتوفيق :
مرتضى الحكمي



Princeton University Library



32101 055394009